

الحكم المعاصر

نظم الحكم المعاصرة
دراسة مقارنة
تأليف

حسن يوسف الوحيشي

الأستاذ/حسن الوحيشي الصادق

مكتبة
الشيخ
الشيخ

النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة (دراسة مقارنة)

تأليف :

الأستاذ / حسني الوحيشي الصادق

الطابعون :

دار هایل للطباعة والنشر والتغليف الخرطوم

1429م - 1999م أفرنجي



" وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ "

الأهداء

إلى الباحثين عن الحرية من أجل ممارسة حقيقة
للمقراطية أهدى هذا العمل المتواضع اسهاماً فى بناء
عصر الجماهير الذى بدأ يطرق كل باب من أجل الخلاص
والانعتاق من كل قيود الذل والاستعباد.

الفهرس

الموضوع

الإهداء

١- مقدمة

٢- باب تمهيدي - الفصل الأول (الدولة) من ص ١٣ - ١٥

٣- المبحث الأول - أركان الدولة من ص ١٦ - ٣٢

٤- الفصل الثاني - النظريات السياسية

المفسرة لنشأة الدولة من ص ٣٣ - ٣٩

٥- المبحث الثاني - النظريات الديمقراطية من ص ٤٠ - ٤٥

٦- المطلب الثاني

مبدأ الفصل بين السلطات (تمهيدي) من ص ٤٦ - ٥٣

٧- المطلب الثالث - النظرية النيابية من ص ٥٤ - ٦١

٨- المبحث الثالث : النقد الموجه لتلك النظريات من ص ٦٢ - ٦٥

٩- المطلب الثاني

النقد الموجه للنظريات الديمقراطية من ص ٦٦ - ٧٠

١٠- المطلب الأول

من ص ٧١ - ٨١ الأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة

١١ - المبحث الخامس

من ص ٨٢ - ٨٧ نظم الحكم التي عرض لها الإسلام

١٢- المبحث السادس :

من ص ٨٨ - ٩٦ نظام الشورى في الإسلام

١٣- المبحث السابع :

من ص ٩٧ - ١١٤ في العصور الإسلامية المختلفة

من ص ١١٥ - ١١٩ ١٤- مرحلة الاستعمار الحديث

من ص ١٢ - ١٢٩ ١٥- المبحث الثامن : مرحلة التحرر القومي

من ص ١٣٠ - ١٥٠ ١٦- الفصل الثالث : أشكال الدولة

من ص ١٥١ - ١٩٤ ١٧- نظم الحكم المعاصرة

من ص ١٩٥ - ٢٥٨ ١٨- النظام الجماهيري

من ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ١٩- مفهوم شريعة المجتمع

من ص ٢٦١ - ٢٧٥ ٢٠- أنواع الدساتير

٢١- موقف النظرية العالمية الثالثة في

من ص ٢٧٦ - ٢٨٩ الدساتير الوضعية

من ص ٢٩٠ - ٢٩٤ ٢٢- الخاتمة

من ص ٢٩٥ - ٢٩٩

٢٣- المراجع

من ص ٣٠٠ - ٣٠٢

٢٤- الملاحق

٢٥- الكتاب الاخضر

من ص ٣٠٣ - ٣٩٩

حل مشكلة الديمقراطية (سلطة الشعب)

٢٤- الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان في

من ص ٤٠٠ - ٤٠٧

عصر الجماهير

الباب الأول

باب نهيدي

مقدمة :

إن تعدد الأنظمة السياسية واختلافها يرجع بالدرجة الأولى إلى تعدد أدوات الحكم وتباينها من حيث الشكل والمضمون وتلك مسألة شغلت ومازالت تشغل بال الكثيرين من الفلاسفة والمفكرين عبر آلاف السنين وحتى يومنا هذا لأنها مرتبطة بقضية هامة تلك هي قضية الديمقراطية التي لم يتوقف الفكر الإنساني عن طرقها في مرحلة معينة بل ظل يطرقها في كل حين للوصول إلى التطبيق السليم للديمقراطية ومن أجل ضمان أكبر قدر من المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ذلك القرار الذي يتنازعه الفرد والجموع الكبيرة من حين لآخر ونتيجة لهذا النزاع برزت العديد من الآراء والمذاهب السياسية والفلسفية بل والنظريات التي تفسر نشأة الدولة فالبعض يسندوها إلى نظريات التفويض الإلهي المباشر وغير المباشر والبعض الآخر يسندوها إلى نظرية القوة في حين يرى قسم آخر أن نظريات العائلة والتطور التاريخي والعقد الاجتماعي هي الأصل في نشأة الدولة.

ولكن من الثابت علمياً أن مشكلة الديمقراطية تكمن في أداة الحكم فالصراع سببه هو عدم وجود حل لمشكلة أداة الحكم تلك مشكلة حيرت الفلاسفة وشغلت أذهان المفكرين ورجال السياسة والقانون فالصراع من الفرد إلى الأسرة إلى القبيلة إلى الطبقة والعائلة إلى الحزب وتعدد الأحزاب إلى المجالس النيابية أساسه هو أداة الحكم.

والسؤال الذي يطرح نفسه وباستمرار بل وفي كل حين من الذي يحكم ومن الذي يكون خارج دائرة الحكم؟ وما هي الشرعية التي تستمد منها أداة الحكم

وجودها وشرعيتها فى حكم الآخرين ومن الذى أعطاها هذا الحق دون سواها؟

ومن هنا كانت النظريات السياسية المفسرة لنشأة الدولة والسلطة فيها وكانت تجربة أثينا القديمة ومضة فى التاريخ الانسانى ومثلاً يحتذى به فى ممارسة الديمقراطية ولكن لماذا انتكست تجربة أثينا واستعيز عنها بتجارب أخرى لم تستطع ان تثبت اقدامها امام الحاح الجماهير المتدفق كل يوم والمتطلع الى المزيد من الممارسة الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار الذى يمثل وجودها وكرامتها الانسانية، ولقد كانت " الشورى " النموذج الاول لممارسة الديمقراطية فى الاسلام ولكنها ما فتئت ان تلاشت تلك التجربة العظيمة وتطبيقاتها العملية والفريدة بمجرد وفاة الرسول الاعظم محمد صلى الله عليه وسلم واستعيز عنها بنظام الخلافة الذى يختلف فى شكله ومضمونه عن نظام الشورى فى الاسلام.

ومن هنا كانت هناك محاولة جديرة بالاهتمام والدراسة العلمية فى محاولة لايجاد حل لمشكلة الديمقراطية خاصة بعد ان شهد فلاسفة الغرب أنفسهم على ان الديمقراطية تعيش أزمة وظهرت العديد من الكتب والمؤلفات التى تتحدث عن أزمة الديمقراطية بل ومحنة الديمقراطية فى الغرب الاوربى ومن هنا جاءت النظرية العالمية الثالثة "سلطة الشعب" انتطرح حلاً علمياً وعملياً هو تطوير لكل التجارب الانسانية السابقة وصهرها فى بوتقة واحدة هى تجربة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وذلك كصيغة عملية لتطبيق الديمقراطية الشعبية المباشرة ولذلك سوف تتناول بالدراسة والبحث والتحليل المواضيع التالية من خلال هذه الدراسة وفق الآتى :

اولاً : باب تمهيدى

وسوف نتناول فيه بالدراسة والتحليل مفهوم الدولة وأركانها الثلاثة الشعب والسلطة والاقليم وكذلك النظريات السياسية المفسرة لنشأة الدولة مقارنة بالنظرية العالمية الثالثة مسلطه الضوء على الظروف السياسية والقانونية والتاريخية التى أدت الى ظهور النظريات الاستبدادية وكذلك النظريات الديمقراطية وعيوب كل منها والتوقف عند تجربة اثينا القديمة والاسس التى تركز عليها وذلك بأعتبارها نموذجاً يضرب به المثل حتى الان فى ممارسة الديمقراطية المباشرة مع الاشارة الى مزاياها وعيوبها والاسباب التى أدت الى انتكاسها ودراسة نظام الحكم فى الاسلام بأعتباره دستوراً سماوياً من عند اله حكيم مدبر لكل شىء ونزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الثورة الاولى فى عالم الطغيان وكان لتطبيقات الرسول صلى الله عليه وسلم الاثر البالغ فى ارساء دعائم الحق والمساواة والعدل ورفع الظلم وارساء دعائم نظام الشورى قبل اعلان حقوق الانسان وماتلاه من عهود ومواثيق دولية ولذلك كان من الضرورى التوقف عند هذه المرحلة المهمة وعدم القفز عليها وتحليل مبدأ الشورى فى الاسلام والأسباب التى حالت دون تطبيقه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم والفصل بين نظام الحكم فى الاسلام ونظم الحكم فى ظل الاسلام اى المرحلة التى تلت وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم من عهد الخلفاء الراشدين ومروراً بدولة بنى أمية ثم العهد العباسى والعثمانى ومرحلة الاستعمار الغربى الحديث ثم مرحلة التحرر القومى وبناء الدولة الوطنية.

ثم الانتقال الى شكل الدولة من حيث السيادة والتركيب وتحليل المبدأ على

اساس الدول كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة والدول البسيطة او الموحدة والدول ذات الاتحادات الدولية او الدول المركبة.

ثانياً : الباب الاول

وسوف نتناول فيه بالدراسة والتحليل نظم الحكم المعاصرة على ضوء مبدأ الفصل بين السلطات حيث سنتناول مفهوم النظام الرئاسى بصفة عامة ونظام الولايات المتحدة الامريكية كنموذج للتطبيق وتبيان مزاياه وعيوبه وكذلك النظام البرلمانى والعناصر التى يركز عليها فى ممارسة السلطة وأخذ النظام البرلمانى فى انجلترا كنموذج للتطبيق وتبيان مزاياه وعيوبه ايضاً وكذلك نظام حكومة الجمعية النيابية وأخذ نظام حكومة الجمعية النيابية فى فرنسا وسويسرا كنموذج للتطبيق وتبيان مزاياه وعيوبه كذلك.

ثالثاً : الباب الثانى

وسوف نتناول فيه النظام الجماهيرى والظروف التاريخية التى مهدت لمولد النظرية العالمية الثالثة والمراحل التى مرت بها حتى وصلت الى مرحلة التطبيق العملى مع التركيز على النظم السياسى فى النظرية الجماهيرية وتجربة "المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية" وكيفية صنع القرار وأدوات تنفيذه من خلال نظام الشورى التى تعنى كل الشعب وبدون استثناء مع التركيز على مفهوم شريعة المجتمع باعتبارها هى الفيصل بين الحق والباطل والصحيح والخطأ ومقارنتها بالنظرية العامة للدساتير.

الفصل الاول

الدولة

تعريف الدولة :

الدولة هي عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يمثل امة " تقطن ارضا معينة" والذى بيده السلطة العامة او كما يسمونها السيادة ^(١) Sourerainete.

أن الدولة فى صورتها الحالية ما هى الا نوع من التطور لحق المجتمع الذى يضم الانسان فرادى وجماعات.

ولقد اختلف الفقهاء فى وضع تعريف موحد للدولة ومرجع ذلك اختلافهم فى المعايير التى يتكئون عليها حينما يطلقون وصف الدولة على جماعة ما .

فطبقاً للاصطلاح اللغوى الجارى فقد يقصد بالدولة اى من المعانى الاتية:

١ - الدولة حسب المعنى الاكثر شمولاً هى جماعة منظمة ترتبط بروابط اجتماعية وقومية مشتركة.

٢ - وفى معنى اكثر ضيقا من الاول : تعنى الدولة السلطات العامة فيها مع ما يترتب على ذلك من وجود علاقات بين تلك السلطات مع بعضها الآخر وبين الحكام والمحكومين.

٣ - وطبقاً للمعنى الثالث تعنى الدولة الادارة المركزية وتأسيسا على هذا

١ - د . عبد الحميد متولي القانون الدستوري والانظمة السياسية منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٤ ص ٣٠

المعنى نستبعد الادارة المحلية من تعريف الدولة.

وإذا طرقتنا باب الفقه الدستوري سنجد ان فريقاً من هؤلاء الفقهاء ذهب الى ان الدولة ظاهرة قانونية وسياسية تعنى جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام سياسى مستقل^(٢).

إن الدولة لا توجد الا حيث تكون الجماعة السياسية قد وصلت الى درجة من التنظيم يجعل لها وجوداً مستقلاً عن أشخاص الحكم الذين يمارسون السلطة فيها^(٣).

هذا التعريف يتطلب من الجماعة السياسية الوصول الى درجة معينة من المدنية لكي تصل الى مستوى الدولة.

الدولة هى جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق اقليم جغرافى محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة^(٤).

ونحن نرى ان الدولة هى جماعة من الناس تعيش فوق بقعة من الارض وتجمع بينها الارادة المشتركة لصنع الحياة بواسطة سلطة سياسية تكون هى التى اختارتها بارادتها الحرة.

ومن هنا فإننا نؤكد على أهمية الارادة المشتركة لصنع الحياة لا أسلوب القهر

٢ - د. صلاح الدين فوزي - المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري - دار النهضة العربية ١٩٩٥

ص ٣٩٦ - د. ثروة بدوي النظم السياسية دار النهضة العربية ١٩٨٩ ص ٢٣

٤ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - النظم السياسية - دراسة مقارنة منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٩١ م ص ١٧

والطغيان فى فرض ارادة القوى على الضعيف وذلك مصداقاً لقوله تعالى "إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله أتقاكم" (٥).

ومن هذا النداء الالهى يتأكد لنا أن الكل مخلوق من ذكر وأنثى والكل ينتمى الى شعوب وقبائل وبالتالي فإن مبدأ الجماعة اساس فى تكوين الدولة أو الامة وذلك وفق الارادة المشتركة التى اساسها التعارف وليس القهر والغلبة.

المبحث الاول

أركان الدولة

١ - الشعب

٢ - الاقليم

٣ - السلطة

المطلب الاول

الشعب

لا يمكن تصور مجتمع سياسى منظم بدون شعب فالدولة بمفهومها القانونى والاجتماعى تفترض وجود حد ادنى من السكان يقطنون اقليمها ومن بين سكان الدولة سجد دائماً مجموعتين الاولى تضم الوطنيين والثانية تشتمل على الاجانب^(٦).

ولكن لماذا هذا الوصف وطنى واجنبى؟ وهل هناك شرط معين لعدد شعب الدولة وما أهمية ذلك فى حياة الشعوب؟

إن هذا الوصف مهم وضرورى من وجهة نظرنا فى هذا العصر لانه لم تعد هناك حياة العزلة وهو انعكاس لظاهرة الدولة الحديثة التى تتطلب وجود علاقات سياسية ودبلوماسية مع غيرها من الدول الاخرى وتبادل المعلومات والخبرات العلمية ناهيك عن رابطة الجنسية وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وكذلك مركز

٦ د. صلاح الدين فوزى المرجع السابق ص ١٠١

الاجانب فى الدولة الذين يعتبرون رعية لدولة أخرى.

وبالرغم من ان القاعدة العامة لا تشترط وجود عدد معين الا انها تفترض حداً أدنى من السكان كركن من اركان الدولة الا ان الاحداث التاريخية اثبتت اهمية العدد السكانى فكلما كان شعب الدولة كثيراً كلما اعطى اهمية كبرى لتلك الدولة ومنحها هبة فى المجتمع الدولى خاصة اذا توفر لها امكانيات مادية ومعنوية وقيادة حكيمة تدير شؤونها وتترجم ارادتها الى خطط وبرامج علمية تنهض بمستواها المادى والمعنوى.

وعلى العكس ذلك فهناك شعوب كثيرة ولكنها تعاني الفقر والتخلف والفتن والحروب والجهل والمرض وهناك دويلات ميكروسكوبية يعد سكانها بالآلاف لا يستطيع ان ينهض شعبها بمسئوليته فى البناء والانتاج والدفاع عن نفسه وبالتالي يظل وضعه الاقتصادى مشلول الحركة وحدوده مهددة بالعدوان الاجنبى وبنائه ضعيفاً فهو بحاجة دائماً الى خبرات الغير والى المساعدات الاجنبية وخير مثال على ذلك دول الخليج العربى التى هى نتاج لتقسيم الاستعمار الاجنبى ومخططاته فى الوطن العربى فبالرغم من امكانياتها المادية الا أنها لا تستطيع ان تنهض بمسئولياتها كدول اذا ما قيسست بدول كبرى مثل امريكا وفرنسا واليابان والمانيا وهذا يقودنا الى التفريق بين مفهوم الدولة والامة وعوامل قيام الدول والامم

اولاً : الدولة والامة

إن الفرق شاسع بين مفهوم الدولة والامة ذلك ان الدولة تعتبر ظاهرة قانونية

سياسية لابد وان تتوافر لها شروط معينة حتى تتواجد وفي مقدمتها السلطة السياسية^(٧) ولكن لا يشترط في شعب الدولة ان ينتمى الى أمة واحدة فهناك العديد من الدول تجمع بين العديد من الامم مثل الدولة الاسلامية والامبراطورية العثمانية والاتحاد السوفيتي وكذلك امريكا.

فى حين ان الامة "هى الجماعة" البشرية التى من خلالها يستشعر الفرد بأهمية انتمائه لتلك الجماعة ككل والى الاعضاء الآخرين المكونين لها وان الرباط الذى يربط ويجمع بين افراد الامة هو رباط مادى وروحى معا^(٨) الامة هى جماعة من الناس مستقرة على بقعة مهيمنة من الارض تجمع بين افرادها الرغبة المشتركة فى العيش معاً^(٩).

فالفارق الجوهرى بين الدولة والامة يتتمثل فى عنصر السلطة السياسية الذى لا يشترط توافره لتواجد الامة فى حين أنه احد الاركان الثلاثة لقيام الدولة.

ولكن لماذا تتغير خريطة العالم من عصر الى آخر ؟ السبب هو أن التكوين السياسى هذا قد يكون منطبقاً على التكوين الاجتماعى وقد لا يكون كذلك فعند انطباقه على الأمة الواحدة يدوم ولا يتغير واذا تغير نتيجة استعمار خارجى او تدنى فانه يعود للظهور مرة أخرى تحت شعار الكفاح القومى او النهوض القومى والوحدة القومية اما اذا كان التكوين السياسى يجمع اكثر من أمة فإن خريطته تتمزق من جراء استقلال كل امة تحت شعار قوميتها وهكذا تمزقت خريطة

٧ - د. عبدالغنى بسيونى عبدالله المرجع السابق ص ٣٤

٨ - د. صلاح الدين فوزى المرجع السابق ص ١٠٥

٩ - د. عبدالحميد متولى المرجع السابق ص ٣٠

الامبراطوريات التى شهدها العالم لانها تجمع عدة أمم ما تلبث حتى تتعصب كل امة لقوميتها وتطلب الاستقلال فتتمزق الامبراطورية السياسية لتعود مكوناتها الى اصولها الاجتماعية والدليل واضح تمام الوضوح فى تاريخ العالم اذا راجعناه فى كل عصر من عصوره .

ولكن لماذا تتكون تلك الامبراطوريات من أمم مختلفة؟ والجواب هو ان تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعياً فقط كالاسرة والقبيلة والامة فالدولة كيان سياسى تخلقه عدة عوامل ابسطها وأدلها القومية^(١٠).

ولكن ما هو الاساس الذى نعتمد عليه فى تحديد مفهوم الامة وكيف نميز بين هذه الامة وتلك؟ فنقول هذه امة عربية وتلك امة فرنسية وغيرها امة فارسية او المانية ومن هنا ظهرت نظريات عدة تعتمد كل منها عنصراً من العناصر يختلف عن العناصر الاخرى التى تعتمد عليها تلك النظرية فلقد تصارعت فى هذا الميدان نظريتان رئيسيتان فى الفكره الاولى النظرية الفرنسية من جهة والثانية النظرية الالمانية من جهة اخرى نتيجة للصراع التاريخى بين الدولتين على احقيتهما فى اقليمى الالزاس واللورين^(١١).

أ- النظرية الالمانية :

تقول بأن وحدة اللغة والاصل المشترك يمثلان العوامل الاساسية لقيام الامة واتحاد افرادها فيما بينهم وذلك على اساس ان أهل الالزاس واللورين يتكلمون اللغة الالمانية وبالتالي هم ينتمون الى الامة الالمانية.

١٠ - معمر القذافى - الكتاب الاخضر - الطبعة الاولى بمصر ١٩٩٠ ص ١٣٩

١١ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق ص ٢٢

ب - النظرية الفرنسية :

وترى ان العامل الحاسم هي تكوين الامة هو ارادة العيش معاً " rouloir vive collectif " ولهذا تسمى بنظرية الارادة او المشيئة.

ج - النظرية الماركسية :

وتقول بأن المصالح الاقتصادية هي القوى المحركة للحياة بشقيها الاجتماعي والسياسي وتأسيساً على ذلك فإن وحدة المصالح الاقتصادية تعتبر الاساس الاول لتكوين الامة فلا أمة بلا حياة ومصالح اقتصادية مشتركة^(١٢) الا ان التجارب التاريخية اثبتت فشل النظرية الماركسية وتفسيرها لحركة التاريخ وتكوين الامم والشعوب على اساس اقتصادي.

فالاقتصاد عامل من عوامل الصراع الاجتماعي وليس ركناً من الاركان التي تقوم على اساسها الامم وخير مثال على ذلك تفتت الاتحاد السوفيتي نفسه والدول الشيوعية التي اعتمدت على هذا المبدأ او تناست العامل القومي والديني فكانت نهايتها تفتت اكبر امبراطورية اقامت بنيانها على جرف هار ولم تراع فيه عوامل التماسك والبناء والاجتماعي.

د - النظرية العالمية الثالثة :

إن المحرك للتاريخ الانساني هو العامل الاجتماعي . . أى القومي فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلا على حده . . من الاسرة الى القبيلة الى الامة هي اساس حركة التاريخ.

"إن ابطال التاريخ هم افراء يضحون من أجل قضايا" ليس هناك اى تعريف

١٢ - د. صلاح الدين فوزى - المرجع السابق ص ١٠٨

آخر لذلك ولكن اى قضايا ؟ إنهم يضحون من أجل آخرين ولكن أى آخرين؟ أنهم الآخرون الذين لهم علاقة بهم وان العلاقة بين فرد وجماعة هى علاقة اجتماعية. أى علاقة قوم ببعضهم بعضاً . . .^(١٣) فالامة هى مجموع من الافراد استقروا على اقليم معين وتجمع بينهم الرغبة المتبادلة فى العيش سويا والروابط الاقتصادية او الجغرافية او التاريخية او روابط الجنس واللغة والدين التى توجد بين افراد جماعة معينة تولد لديهم اهدافاً مشتركة ومصالح عامة واحدة وقيام الشعور لديهم بارتباطهم بمصالح عليا واحدة هو الذى يدفعهم الى الاتحاد فى جماعة واحدة فوحدة المصالح او الاهداف تقتضى وحدة التنظيم ووحدة السلطة^(١٤).

ومن هنا يمكن التمييز بين الامة والدولة من وجهة نظرنا على ضوء تحليل النظرية العالمية الثالثة وفق الاتى:

١ - ان العلاقة الاجتماعية هى علاقة قومية فى حين ان الدولة هى تكوين سياسى.

٢ - ان الحركات التاريخية هى الحركات الجماهيرية أى الجماعية - ومن أجل استقلالها عن جماعة اخرى ليست جماعتها تحقيقاً لذات الجماعة المغلوبة او المظلومة.

٣ - إن مسألة الصراع على السلطة مسألة تقع داخل الجماعة ذاتها حتى مستوى الاسرة.

١٣ - القذافى - المرجع السابق ص ١١٧

١٤ - د. تروت بدوى - المرجع السابق ص ٢٩

٤ - إن حركات التحرر القومى فى العصر الماضى هى نفسها الحركات الاجتماعية وهى لن تنتهى حتى تتحرر كل جماعة من سيطرة اى جماعة اخرى.

٥ - ان القومية هى اساس بقاء الامم وان الامم التى تحطمت قوميتها هى التى تعرض وجودها للدمار.

٦ - إن الاقليات التى هى احدى المشكلات السياسية فى العالم سببها اجتماعى فهى امم تحطمت قوميتها فتقطعت اوصالها .

٧ - ليس هناك من منافس للعامل الاجتماعى فى التأثير على وحدة الجماعة الواحدة الا العامل الدينى الذى قد يقسم الجماعة القومية والذى قد يوحد جماعات ذات قوميات مختلفة بيد ان العامل الاجتماعى هو الذى يتغلب فى النهاية.

٨ - الامة هى مظلة سياسية قومية للفرد.

ولكن لماذا تتكون تلك الامبراطوريات من أمم مختلفة ؟ والجواب هو ان تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعياً فقط كالاسرة والقبيلة والامة فالدولة كيان سياسى تخلقه عدة عوامل ابسطها واولها القومية^(١٥) ولذلك يمكن تحديد العوامل التى تساعد على تكوين الدولة السياسية من وجهة نظرنا وذلك وفق الاتى :

أولاً : قيام الدولة لاسباب قومية.

١٥ - معمر القذافى - المرجع السابق ص ١٥

ثانياً : قيام الدولة لاسباب دينية.

ثالثاً : قيام الدولة لاسباب اقتصادية.

رابعاً : قيام الدولة بسبب الفتوحات العسكرية.

أولاً : قيام الدولة لاسباب قومية

الدولة القومية هي الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى^(١٦) لان العوامل التى تجمع بين افرادها هي عوامل اللغة والتاريخ المشترك والآمال والآلام والعادات والتقاليد الواحدة وبالتالي فهي اقوى بنيان اجتماعى يمكن ان يدوم " ما لم يتعرض لطغيان قومية أخرى اقوى منها او يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر واسر فلو خضع التكوين السياسى للتكوين الاجتماعى العائلى والقبلى او الطائفى واخذ اعتباراته لفسد^(١٧).

مثال ذلك الامة العربية التى يجمع افرادها عوامل اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والآلام والآمال المشتركة وكذلك الامة الالمانية التى توحدت رغم عوامل التجزئة التى فرضها عليها الاحتلال الاجنبى فتحطم سور برلين أمام سيل الجماهير الجارف وعاد الوضع الطبيعى لما كان عليه.

١٦ - معمر القذافى - المرجع السابق ص ١٤٠

١٧ - نفس المرجع السابق ص ١٤١

ثانياً : قيام الدولة لأسباب دينية

ان وقائع التاريخ تؤكد ان وحدة العقيدة الدينية إنما كانت أساساً لحركات قومية وحدوية من ذلك ان وحدة العرب بعضهم مع بعض ومع غيرهم من الدول الإسلامية في صدر الاسلام إنما تدين بوجودها للدين الاسلامي وعلى أساس أن العقيدة عامل توحيد كانت هناك الوحدة السياسية لأوروبا الغربية في ظل الامبراطورية المقدسة (١٨).

الدين هو العامل الثاني المنافس للعامل القومي في توحيد الدول بالرغم من اختلاف قومياتها فالدين الاسلامي على سبيل المثال وحد بين العرب والفرس والأتراك وجعل منهم دولة قوية ترهب اعداء الاسلام ولكن العامل الديني ضعف امام العامل الاجتماعي فإذا ما تفجر الصراع الاجتماعي انهار البنيان السياسي القائم على العامل الديني ومثال ذلك هو انفصال العرب عن الدولة العثمانية والثورة عليها عندما بدأ الأتراك يمارسون سياسة التتريك ضد العرب وفرض اللغة الطورانية عليهم بدل اللغة العربية وكذلك انفصل الفرس عن الدولة العثمانية وهكذا الحال في باكستان عندما انفصلت باكستان الشرقية عن باكستان الغربية فبعد ان كان الدين هو عامل الوحدة انفجر الصراع الاجتماعي على أساس العامل القومي.

ثالثاً : قيام الدولة لأسباب اقتصادية

ومن العوامل المساعدة على تكوين الدول العوامل الاقتصادية والرغبة في

١٨ - د. صلاح الدين فوزي المرجع السابق ص ١١٨

الحياة المشتركة كأن يكون اقتصاد جماعات بشرية معينة تكمل بعضها البعض فبالرغم من تعدد الاجناس أو القوميات يمكن ان يكون العامل الاقتصادى عامل وحدة كما هو الحال فى سويسرا فى العصر الحاضر.

فدولة سويسرا قد قامت على افراد من اجناس مختلفة ينتمى بعضهم الى أصل فرنسى وبعضهم الى اصل ايطالى وبعضهم الاخر الى اصل المانى وعلى الرغم من احتفاظهم بلغاتهم الاصلية وعلى الرغم من انقسامها الى ثلاثة اقسام فإن ثمة روابط اخرى قد قامت بين جميع افراد الدولة السويسرية وجعلت منهم وحدة بشرية تجمعهم آمال واهداف واحدة فبقاء الدولة السويسرية واستقرار السلطة السياسية فيها يدل على ان الافراد المكونين لها قد تولدت بينهم من الروابط ما جعل منهم أمة واحدة (١٩).

ولكن اذا كانت المصالح الاقتصادية ذات تأثير قوى فى حياة الامم فانها ليست بالضرورة العامل الحاسم فى هذا المقام بل انها قد تكون فى بعض الاحايين مثار خلاف وفرقة بين الطوائف والفئات المختلفة للمجتمع وذلك لتعارض المصالح الاقتصادية ونضاربها (٢٠).

رابعاً : قيام لدولة لاسباب عسكرية

الفتوحات العسكرية قد تؤدى الى قيام دول والتاريخ يوضح لنا ان هناك امبراطوريات كبرى قامت فى التاريخ لاسباب عسكرية كأمبراطورية الاسكندر

١٩ - د. ثروت بدوى - المرجع السابق ص ٣٨

٢٠ - د. صلاح الدين فوزى المرجع السابق ص ١٠٩

المقدونى والامبراطورية الرومانية والاتحاد السوفيتى السابق وكذلك ألمانيا الهتلرية وايطاليا الفاشستية وبريطانيا العظمى التى كانت لا تغرب عن علمها الشمس كل هذه الدول قامت نتيجة الحروب وقهر الشعوب وسلب ثرواتها وهدم مقوماتها الحضارية والتاريخية بهدف تدميرها فى الكيان السياسى الجديد ولكن مثل هذه الدولة لم تعمر طويلاً لأنها ضد حركة التاريخ.

فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب دينى او اقتصادى او عسكرى او عقائدى وضعى سوف يمزقها الصراع القومى حتى تستقل كل قومية اى ينتصر حتما العامل الاجتماعى على العامل السياسى (٢١) فيجب التركيز على الحقيقة الاجتماعية والعناية بالاسرة ليظهر الانسان السوى المربى ثم القبيلة كمظلة اجتماعية ومدرسة اجتماعية طبيعية تربي الانسان اجتماعياً فيما فوق الاسرة ثم الامة اذ أن الفرد لا يعرف قيمة القيم الاجتماعية الا من الاسرة والقبيلة وهما التكوين الاجتماعى الطبيعى الذى لا دخل لاحد فى صنعه.

وبناء على ذلك تجب العناية بالاسرة من اجل الفرد والامة اى القومية فالعامل الاجتماعى هو المحرك الحقيقى والدائم للتاريخ "اى العامل القومى" (٢٢).

المطلب الثانى : الاقليم

الاقليم هو الركن الثانى من اركان الدولة فلا يكفى وجود الشعب لقيام الدولة بل لابد من توافر الركن الثانى وهو الاقليم الذى يستقر عليه الافراد ويمارسون

٢١ - معمر القذافى - المرجع السابق ص ١٠٢

٢٢ - معرف القذافى - المرجع السابق ص ١٤٢

نشاطهم فوقه بشكل دائم ومستمر حتى يمكن ان تقوم الدولة وتنهض بمسئولياتها .

فالاقليم هو المجال الذى فيه تمارس الدولة كظاهرة سياسية سلطاتها وعليه يعيش سكانها ان اقليم الدولة عبارة عن رقعة ارضية محددة وفضاء جوياً وبحراً أقليمياً اذا ما كانت الدولة ذات شواطىء بحرية (٢٣) ويمثل اقليم الدولة مصدر قوتها ومنعتها وبما تنتجه ارضه من زراعة وما يستخرج من باطنها من ثروات معدنية ومواد أولية وما يؤخذ من شواطئه وبحيراته وانهاره من ثروات بحرية ومائية (٢٤) . . الخ ولذلك فإن الاقليم يعتبر عاملاً أساسياً فى غرس الروح الوطنية لدى المواطنين وتقديم التضحيات فداء له فى مواجهة العدوان الخارجى وكم جادت الملايين بأرواحها فداء للوطن وتسابقت الى ساحات القتال للذود عن حرماته ومقدساته ولذلك فإن المواثيق الدولية اعطت للدول حق الدفاع الشرعى فى مواجهة العدوان الخارجى براً وبحراً وجواً . بناء على حق التبعية فقد اصبح حب الوطن شيئاً مقدساً لدى كل الناس وعاملاً من عوامل التسابق فى الوطنية تسمو به قيمة الانسان بين مواطنة ومثالاً تضرب به الامثال فى التضحية والفداء وتقام له النصب التذكارية لغرس الروح الوطنية وبه تستمد السلطة شرعيتها واى تفريط فى شبر من ارضها يفقدها قيمتها واحترامها ووصفها بالخيانة والثورة عليها واسقاطها ومحاكمتها ولذلك يربط الكثيرون حب الوطن بالايمان فيقال " حب الوطن من الايمان " .

فالاقليم اذن يكون ركناً أساسياً من اركان الدولة وهو يعد شرطاً لاستقلال السلطة السياسية، ذلك ان الاقليم هو المجال او النطاق الذى تباشر فيه الدولة

٢٣ - د.ل صلاح الدين فوزي - المرجع السابق ص ١٩٩

٢٤ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق ص ٢٣

سلطتها ولا يمكن لسلطتين مستقلتين تتمتع كل منهما بالسيادة ان تجتمعا معاً على اقليم واحد لان وجودهما معاً سيؤدى حتماً الى ان تقضى احدهما على استقلال الاخرى ومن ثم لزم تحديد مجال معين لكل دولة تمارس عليه اختصاصها ويمتنع عليها ان تتخطاه على ان الاقليم لا يقف عند حد اليابسة اى الارض بل يمتد كذلك الى البحر الاقليمى الى الطبقات الجوية التى تعلو اليابسة والبحر الاقليمى^(٢٥) ولذلك سوف نتناول دراسة اقليم الدولة من الجوانب الثلاثة التالية :

أولاً : الاقليم الارضى :

ويقصد به المساحة الارضية التى تبسط عليها الدولة سلطانها بما يتضمنه من سهول ووديان وهضاب وجبال والتى تفصلها عن اقاليم الدول الاخرى المجاورة حدود واضحة المعالم ويدخل فى نطاق الاقليم الارضى بطبيعة الحال الانهار والبحيرات الداخلية الواقعة فيه، كما ان المساحة التى تمثل الاقليم الارضى لا تتوقف عند قشرة الارض السطحية وانما تمتد الى باطن الارض حتى عمق يصل الى مركز الكرة الارضية.

ولا يشترط فى اقليم الدولة الارضى ان يكون متصلاً فى اجزائه اذ قد يكون منفصل الاجزاء فى بعض الاحوال كالدول التى تتكون من عدة جزر مثل اندونيسيا واليابان ولا يشترط مساحة معينة لاقليم الدولة فقد يكون واسعاً مترامياً الاطراف وقد يكون اقليماً ضيقاً محدود المساحة لان ذلك لا يؤثر على شخصية الدولة القانونية^(٢٦).

٢٥ - د. ثروت بدوى - المرجع السابق ص ٢٠.

٢٦ - د. عبدالغنى بسيونى - المرجع السابق ص ٢٢.

ثانياً : الاقليم المائى :

ويشمل كافة المسطحات المائية الموجودة فى الدولة مثل الانهار والبحيرات الداخلية هذا من جانب ومن جانب آخر يشتمل الاقليم المائى على ما اصطلح على تسميته بالبحر الاقليمى وذلك بالنسبة للدول ذات الحدود البحرية^(٢٧).

ودون الخوض فى التفاصيل فاننا سنحاول الاشارة بايجاز شديد الى ماهية كل من البحر الاقليمى والمنطقة المجاورة والامتداد القارى واعالى البحار وتترك ذلك لقانون البحار حيث أنها من موضوعاته الاساسية.

أ/ البحر الاقليمى :

هو جزء من اقليم الدولة مشتمل على مساحة من البحر ملاصقة لشواطئ الدول وممتدة فى اتجاه أعالى البحار.

ب / المنطقة المجاورة :

هى منطقة من اعالى البحار تجاور مباشرة البحر الاقليمى وتباشر الدولة الساحلية عليها بعض الاختصاصات فى الشؤون الاقتصادية والمالية والجمركية والصحية وفى مجال المحافظة على أمن الدولة وعلى حيادها فى حالة الحرب.

ج / الامتداد القارى :

٢٧ - د. صلاح فوزى - المرجع السابق ص ١٢١

يتألف الامتداد القارى من قاع البحر وباطن ارض القاع المضمور التى تمتد وراء بحرهما الاقليمى فى جميع انحاء الامتداد الطبيعى لاقليم تلك الدولة البحرى حتى الحد الخارجى للحافة النارية او الى مساحة ٢٠٠ ميل بحرى من الخطوط الاساسية التى يقاس منها عرض البحر الاقليمى اذا لم تكن تمتد الى تلك المسافة اى انه يقصد بالامتداد القارى الطبقات الارضية المتحدة الواقعة فى أعالى البحار بجوار مياه الدولة الاقليمية.

د / اعالى البحار :

هى كل اجزاء البحار والمحيطات التى لا تدخل فى البحر الاقليمى او فى المياه الداخلية لدولة من الدول والتى يكون لكل الدول الحق فى استعمالها على قدم المساواة وبالتالي فلا تدخل فى النطاق الاقليمى لاي دولة (٢٨) .

ثالثا : الاقليم الجوى :

ويشمل كل الفضاء الذى يعلو كلا من الاقليم الارضى والبحر الاقليمى والدولة ان تمارس عليه سلطات كاملة دون التقييد بارتفاع معين وعلى ذلك فلا يحق لطائرات الدول الاخرى استعمال هذا الفضاء الهوائى الا بالاتفاق مع الدول صاحبة الشأن (٢٩) .

٢٨ - د. صلاح الدين فوزى - المرجع السابق ص ١٢٢

٢٩ - نفس المرجع ص ٢٣

المطلب الثالث

السلطة

١ - لقيام الدولة يلزم وجود سلطة عليا يخضع لها جميع الافراد المكونيين للجماعة والسلطة السياسية هي أهم العناصر في تكوين الدولة وحجر الزاوية في كل تنظيم سياسى حتى ان البعض يعرف الدولة بالسلطة ويقول انها تنظيم لسلطة القهر.

والسلطة السياسية اذ تستمد وجودها من تنظيم الامة نفسها يلزم اعتراف الجماعة بها فقد أنتهى عهد السلطة التى تستند الى مجرد القوة منذ ان استشعرت الجماعة أنها صاحبة السلطة وان الحاكم ليس الا اداة تنفيذ فى يدها (٢٠)

والسلطة من وجهة نظرنا ما لم تستند الى ارادة لجماهير التى تحكمها تكون سلطة متسلطة لا يمكن ان تسمح بقيام الدولة ولا تستطيع الدولة ان تقوم بدورها ولعل السبب الرئيسى فى سقوط الحكومات هو عدم استنادها الى ارادة الجماهير التى تحكمها فهى متسلطة عليها ولا توجد علاقة تفاهم بينها وبين شعوبها ومن هنا نجد الجماعات الخارجة على طاعة السلطة وظهور الجماعات المسلحة الامر الذى يترتب عليه انتصار احدى الجماعات المسلحة وانفرادها بالسلطة او الى تقسيم البلاد الى اقاليم صراع.

ومما لا شك فيه ان الرضا بالسلطة والاقتناع بها مسألة هامة بالنسبة لبقائها

٢٠ - د. ثروت بدوي - المرجع السابق ص ٣٣

وهيمنتها على المحكومين لان القوة المادية وحدها لا تكفى دائماً للخضوع للسلطة واطاعة اوامرها والا كان لزاماً على الهيئة الحاكمة ان تضع شرطياً وراء كل مواطن ثم تقوم بوضع شرطى آخر وراء الشرطى الاول وذلك لان انعدام الرخاء والاقتناع بالسلطة يزعزع ثقتها حتى فى حراسها (٣١).

ومن هنا تبرز اهمية الشرعية السياسية التى تستند اليها اداة الحكم فكما كان النظام جماهيرياً كلما كن النظام السياسى يميل الى الاستقرار فالشعور بالغبن السياسى والاقتصادى والاجتماعى هو الذى يفجر الثورات ويلهب المشاعر لدى الجماهير على التمرد واسقاط الحكومات الدكتاتورية ومن هنا يبرز ايضاً العامل الاجتماعى واثره فى تكوين الامة والفرق بين الامة كرابطة اجتماعية والدولة كرابطة سياسية فالدول التى تقوم على اساس اجتماعى اكثر تماسكاً بلا شك من الدول التى تقوم على اساس سياسى أى تعتمد فى تكوينها على خليط من الامم المتنافرة فهذه الدول عرضة للسقوط فى أية لحظة تهتز فيها القوة التى تستمد منها السلطة شرعيتها وكمثال على ذلك سقوط الدولة الاسلامية فى عز مجدها نتيجة لتكوينها من امم مختلفة من الاتراك والفرس والعرب وسقوط الامبراطورية العثمانية للسبب نفسه وكذلك الامبراطورية الرومانية واخيراً سقوط الاتحاد السوفيتى وتشئت دوله رغم القوة العسكرية والنوية التى يمتلكها ولا حل أمام الدول التى تجمع بين قوميات متعددة او الدول التى توجد بها اقلية لا نظام المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية حيث يتساوى الافراد داخل المؤتمر الشعبى وتزول كل الفوارق الطبقية من خلال امتلاك الحاجات الاساسية لكل فرد وفق مقولة "الذى ينتج هو الذى يستهلك" وفى الحاجة تكمن الحرية (٣٢).

٣١ د. عبدالغنى بسيونى عبدالله - المرجع السابق ص ٣١

٣٢ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٦٥

الفصل الثانى

النظريات السياسية المفسرة لنشأة الدولة

المبحث الاول : النظريات الاستبدادية

تمهيد :

لقد أُنشغل الفلاسفة والمفكرون منذ القدم بالبحث عن أصل نشأة الدولة فالبعض يرجع أصلها الى النظريات الشيوقراطية والبعض الآخر يرجع أصلها الى النظريات الديمقراطية والكل يستند الى مجموعات من الاسانيد التى يريد ان يدعم بها سلطان الابطارة والملوك او زعزعة ذلك البنيان وهدمه والتحريض بالثورة عليه وسوف نتناول بالدراسة والتفصيل فى المبحث الاول النظريات التيقوقراطية والاسس التى ترتكز عليها وفى مبحث ثان النظريات الديمقراطية ومرتكزاتها .

ففى الاصل كان الحاكم هو الله" فهو ليس بحاجة الى سند يستند اليه لتدعيم سلطته فهو الآله وما على الناس الا طاعته وتقديسه ولكن الحكام سلبوا الله سلطانه واستبدوا بحقوق المحكومين وطغوا ، ولربما يستغرب البعض اليوم مدى ذلك الطغيان والغرور ولكنها حقيقة حصلت فى مرحلة من مراحل التاريخ الانسانى وفى موطن اكبر الحضارات القديمة مثل مصر وفارس والهند والصين والرومان والذى يؤكد ذلك هو القرآن الكريم فى قصة سيدنا موسى عليه السلام مع فرعون حيث امره الله سبحانه وتعالى فى قوله " اذهب الى فرعون انه طغى" (٣٣) ولقد استبد ذلك الفرعون فعثا فى الارض فساداً واهلك النسل والحرث وطغى وبغى فى الارض بدون حدود ولا قيود فلم يكن هناك رادع يردعه ولا شريعة يحتكم اليها ولا

وازع اخلاقى او قيمى يهذب سلوكه وانما مزاج مستبد ومتغير فكيف يمكن تصور حياة الناس فى مثل هذه الاوضاع السيئة.

انه بكل تأكيد الجهل والظلم والفساد والطغيان المادى ولكن الله سبحانه وتعالى الذى خلق الكون والحياة لم يترك الامر فى يد الطغاة والبلغاة الظالمين فلقد ارسل رسله بدين الحق ليخرجوا الناس من الظلمات الى النور فكانت المحاجه بين موسى وفرعون درساً لكل الحكام الظالمين حيث نصر الله عباده المؤمنين وانهزم رمز الظلم والطغيان حيث كانت نهايته آية من آيات الله الشاهدة على حكم الظالمين.

المطلب الاول

نظرية التفويض الالهى المباشر

لقد كانت نهاية فرعون درساً مستفاد للحكام الطغاة وهى بمثابة الثورة على الظلم والفساد الذى طغى فى البلاد وصرخة فى وجه الظلم ومنذ ذلك الوقت بدأت الجماعات تتمرد على ظلم الملوك سادهم حيث نصبوا من انفسهم الهة فوق البشر واعتبروا انفسهم منزهين عن الحساب والعقاب ولم يكن امامهم من سبيل الا البحث عن وسيلة يبررون بها كراسى حكمهم وتسلطهم على العباد ولذلك تطورت الفكرة بظهور المسيحية الى ما يسمى بنظرية التفويض الالهى المباشر حيث لم يعد الحاكم الهاً او من طبيعة الهية وانما يستمد سلطته من الله فالحاكم انسان يصطفيه الله ويودعه السلطة وفى هذه المرحلة تسمى النظرية "نظرية الحق المباشر" لأن الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة دون تدخل ارادة اخرى فى اختياره

ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الالهي المباشر وقد ترددت نظرية الحق الالهي المباشر على السنة الكثيرين من رجال الكنسية المسيحية مثل القديس بيير والقديس بول والقديس امبرواز وقد كان القديس بول يرجع سند السلطة الى الله ويقول ان كل سلطة مصدرها الارادة الالهية ومن ثم تكون سلطة الحاكم ملزمة لانه ليس الا منفذاً لارادة الله ومن عصا الامير او الحاكم فقد عصا الله ولقد عاشت هذه النظرية عهدها الذهبي في فرنسا في القرن السابع عشر في عهد لويس الرابع عشر الذي كثيراً ما كان يستند اليها ويدعى انه يستمد سلطته من الله وانه غير مسئول امام احد غير الله (٣٤).

وفي العصر الحديث نجد الكثيرين من الحكام يستندون في تبرير سلطانهم الى نظرية التفويض الالهي المباشر فلقد استخدمها غليوم الثاني امبراطور المانيا قبل الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٠ حيث قال :

أنه يستمد سلطته من الله "وانه المختار من السماء" وانه بناء على ذلك ليس له ان يحفل بالرأى العام أو بمشيئة البرلمان (٣٥).

٣٤ - د. ثروت بنوى - المرجع السابق ص ١٢٥

٣٥ - د. عبدالحميد متولى - المرجع السابق ص ٤٢

المطلب الثاني

نظرية التنويض الالهي غير المباشر

لقد ظهرت هذه النظرية مع ظهور المسيحية عندما فصلت بين الدين والدولة ومؤدى هذه النظرية ان الحاكم ليس الها وانما هو نائب عن الاله يحكم نيابة عنه ويمشيته وذلك عن طريق توجيه الاحداث.

((وقال السيد المسيح عليه السلام كلمته المشهورة : دع ما لقيصر لقيصر وما لله ومن ذلك يتبين بجلاء " كما يقول بلنتشلى " ان طبيعة الدولة لدى الدين المسيحي ليست دينية بل بشرية كما يتبين ايضاً ذلك الطابع او تلك الطبيعة غير الدينية للدولة من كلمة السيد المسيح : ليست مملكتى هذا العالم))^(٣٦).

لقد كانت نظرية الحق الالهي غير المباشر هي احدى المحاولات الاولى للحد من السلطان المطلق للملوك في لعصور الوسطى المسيحية اذ قال بها رجال الكنيسة للرد على ادعاءات الامبراطور وبحجة تفسير أقوال القديس بول الذي كان يرجع مصدر السلطة الى الله^(٣٧).

ومن وجهة نظرنا ان هذه النظريات لم تعد مقبولة في العصر الحديث وصارت أضحوكة نظراً للتطور الثقافي الهائل الذى شهده الانسان وارتقاء وعيه لدرجة لم يعد يقبل معها مساساً بحقوقه الطبيعية التى وهبها الله له ولم يرض السكوت على ظلم الحكام الظالمين ولو ادى به ذلك الى التضحية بحياته في سبيل حريته

٣٦ نفس المرجع السابق ص ٤٠

٣٧ - د. ثروة بدوى - المرجع السابق ص ١٢٠

خاصة بعد بروز العديد من المواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان وقيام الكثير من المنظمات الدولية الراعية والمدافعة عن حقوق الانسان وانبلاج فجر الثورة العلمية والتكنولوجية وازدهار عصر الاعلام والاتصالات وثورة الكمبيوتر والفضاء المفتوح.

المطلب الثالث

نظرية التطور العائلي

يكمن مضمون هذه النظرية في ان الاسرة هي اساس الجماعة البشرية فالانسان اجتماعي بطبعه وعن طريق تزاوج الاب والام يتكون الابناء وهم الاساس الاول للأسرة ومن مجموع الاسر تتكون العائلة ومن مجموع العائلات تتكون القبيلة ومع تكاثر وازدياد عدد افرادها تكونت العشائر وانتشرت في بقاع معينة من الارض وكونت مدناً سياسية تحولت فيما بعد الى دول.

ويرجع اصل سلطة الحكم في الدولة الى سلطة رب الاسرة التي انتقلت الى رئيس القبيلة ثم الى رؤساء العشائر المختلفة التي تفرعت عن القبيلة ولذلك يطلق على هذه النظرية اسم نظرية السلطة الايوية ^(٢٨).

ومن الواضح ان في هذه النظرية كثيراً من الواقعية التقريرية فقد ولدت الدول عن اجتماع الناس الذي نشأ بدوره نتيجة لكثرة العائلات وتناميها وباستخدام هذا المنطق فإن السلطة في الدولة تكون هي نفسها سلطة رب الاسرة ومن الواضح ان هذه النظرية على ما فيها من منطق تحاول ان تبرر السلطان المطلق للملوك والامراء قياساً على سلطة رب العائلة ^(٢٩).

٢٨ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق ص ٦٣
٢٩ - د. ميلور المنهذي - د. ابراهيم ابو خزام - الوجيز في القانون الدستوري دراسة تحليلية في النظرية العامة لفلسفة القانون مكتبة طرابلس العالمية ١٩٩٦م
- ٣٧ -

المطلب الرابع

النظرية القوة

يرى انصار هذه النظرية ان الدولة ترجع في أصل نشأتها الى القوة وما الدول الا نتيجة لصراع بين الجماعات البشرية وسيطرة جماعة علي الاخري وفرض قانون القوى على الضعيف وبالقوة فقط تفرض الدولة هيبتها ومكانتها في العالم.

كما يرى انصار هذه النظرية ان الدولة من صنع القوة او العنف فهي تقوم علي اساس حق الاقوي وفي ذلك يقول "بلوتارك" ان اقدم القوانين التي يخضع لها العالم هو قانون حكم الاقوي وسيطرته علي الضعيف^(٤٠) وإذا كانت احداث التاريخ القديم تدل على صحة نظرية القوة حيث قامت معظم الدول والامبراطوريات القديمة على اساس القوة المادية والانتصار في الحروب فإنها لم تبين لنا مضمون تلك القوة.

ولقد جاءت النظرية العالمية الثالثة الكتاب الاخضر استقراء لاحداث التاريخ حيث اوضحت لنا ان الطرف القوي في المجتمع هو الذي يمتلك السلطة والثروة والسلاح لأنها عوامل القوة فإذا امتلكها الفرد صار هو الطرف القوي في المجتمع واذا امتلكها حزب صار هو الطرف القوي في المجتمع وسيطر على بقية الاحزاب الاخري. واذا امتلكتها طبقة صارت هي الطرف القوي وسيطرت على بقية الطبقات اما إذا امتلكها الشعب بكامله فإنه يصبح هو القوي وتذوب كل الفوارق الطبقيه

٤٠ - د المدنى الصديق نقد الفكر السياسى لادنى من خلال النظرية العالمية الثالثة - كتاب الزحف الاخضر ١٩٨٤

وننتهى مراكز القوى في المجتمع أي ان الناس يصبحون شركاء في السلطة
شركاء في الثروة شركاء في السلاح وفي ذلك يقول الكتاب الاخضر "هذه هي
الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية اما من الناحية الواقعية فإن الاقوياء
دائماً يحكمون أي ان الطرف الاقوى في المجتمع هو الذي يحكم" ^(٤١) سواء كان
فرداً او حزباً او قبيلة او طبقة او مجلساً او الشعب بكامله من خلال المؤتمرات
الشعبية الاساسية واللجان الشعبية.

٤١ - معمر القذافي نفس المرجع السابق - ص ٧١

المبحث الثاني النظريات الديمقراطية

الفكرة التي تقوم عليها هذه النظريات هي ان السلطة مصدرها الشعب وان اية سلطة لا تكون وليدة ارادة الجماعة التي تحكمها لا تكون مشروعة.

وأهم هذه النظريات هي نظرية العقد الاجتماعي التي ظهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر على يد كل من هوبز ولوك وذا ع صيتها في القرن الثامن عشر على يد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي ألهمته افكاره مشاعر وأحاسيس رجال الثورة الفرنسية واعتمدوا عليها في تبرير افكارهم وتعتبر نظرية العقد الاجتماعي احد الاسلحة التي استخدمها رجال الفكر والدين سواء من الكاثوليك او البروتستانت كوسيلة لتدعيم ارادتهم واتجاهاتهم السياسية في محاربة السلطان المطلق للملوك هي القرن السادس عشر قرن الحروب الدينية لتقييد سلطات الملوك الزمنية فرددوا فكرة التعاقد بين الشعب والملك بشروط معينة هي في الواقع قيود ارادوا أن يضعوها على سلطان الملك بحيث تكون مخالفة هذه الشروط سبباً مبرراً لفسخ العقد^(٤١).

حيث تفترض هذه النظرية حياة فطرية تسبق قيام الجماعة وان الانتقال من حياة الغطرة الى حياة الجماعة قد تم بناء علي عقد اجتماعي بين الافراد بقصد اقامة السلطة الحاكمة^(٤٢).

وإذا كان هؤلاء الفلاسفة قد اتفقوا على الاساس الذي نشأت الدولة بموجبه

٤٢ - د. سليمان الطماوي - النظم السياسية والقانون الدستوري - دار الفكر العربي ١٩٨٨ ص ٢٦

٤٣ - د. ثروت بدوي - المرجع السابق - ص ١٢٩

وهو العقد الا أنهم اختلفوا فيما بينهم على الاساس الذي قام عليه العقد وعلى اطراف العقد وذلك على النحو التالي :-

أولاً : نظرية هوبز

عاش توماس هوبز Thomas Hobbes فى حقبة زمنية مؤثرة فى تاريخ إنجلترا (١٥٨٨ - ١٦٧٩) عندما احتدم الصراع بين البرلمان بزعامة كرومويل واسرة ستيوارت وكانت علاقة هوبز بالاسرة المالكة قوية وخاصة الملك شارلى الثانى الذى تولى العرش سنة ١٦٦٠ فقام بوضع نظريته عن العقد الاجتماعى مدافعاً عن الملكية والحكم المطلق للملوك^(٤٤).

ويرى هوبز ان حياة الفطرة كانت تسودها الفوضى والاضطرابات والحروب وسيطرة القوى على الضعيف والمكايد والشرور ولا سبيل للخلاص من ذلك الا الخروج من هذه الحياة الى حياة اكثر أمناً ونظاماً توفق بين تلك المصالح المختلفة والمتعارضة وتضع حداً لحياة الفوضى والاضطراب والجشع وبالتالي يرى هوبز ان هذا الاتفاق او العقد قد تم بين الافراد فيما بينهم ماعدا شخصاً واحداً هو الحاكم الذى تنازلوا له عن طيب خاطر عن كافة حقوقهم ويفوضونه فى التعبير عن ارادتهم اى يمنحونه حق تمثيلهم.

وتلك السلطة الممنوحة لهذا الشخص المصطنع هى التى تمكن الدولة بفضل

٤٤ - د. عبدالغنى بسيونى - المرجع السابق - ص ٧٣

ما توصى به من هيبة على توجيه ارادات الافراد نحو السلم الداخلي والتعاون
لصد هجمات العدو الخارجي فهذه السلطة الممنوحة اذن هى التى تساعد على
تنفيذ العقد المبرم بين الافراد وصاحب المصلحة الذى اصطنعه العقد وهو الحاكم
المطلق الذى يملك السيادة Soureteinete وهذه السيادة تعتبر بمثابة الروح
المصطنعة التى تهب الحياة والحركة للجسد السياسى بأكمله (٤٥)

ويرمى هوبز من وراء هذا كله الى تبرير السلطان المطلق للملوك ويعتبر
الخروج عليه نوعاً من الكفر مهما بلغ الظلم والتعسف اعلى درجاته من الاستبداد
والطغيان ويعتبر العيش في ظل هذا الاستبداد افضل بكثير من حالة الفطرة التى
كان يعيشتها الافراد قبل ابرام العقد الاجتماعى.

ثانياً : نظرية جون لوك

ولد جون لوك فى رنجتون فى انجلترا عام ١٦٣٢ وتلقى دروسه فى المدرسة
العليا للكنيسة المسيحية بأكسفورد ١٦٥٢ وبعد ان حصل على درجة الماجستير
عام ١٦٥٨ قام بتدريس الفلسفة فى مدرسته وفى عام ١٦٦٠ الف لوك مقالتيه
السياسيتين الاوليين وكان موضوعهما التسامح الدينى وبينما كانت الاولى باللغة
الانجليزية كانت الثانية باللغة اللاتينية وكان لوك اول من ثار على الملكية المطلقة (٤٦).

ولذلك يعتبر جون لوك من انصار الملكية المقيدة وهو على خلاف مع هوبز وان
٤٥ - د. ابراهيم دسوقي اباضه - د. عبدالعزیز الغنم - تاريخ الفكر السياسى - دار النجاشي بيروت

١٩٧٣ ص ٢٠٢

٤٦ - نفس المرجع السابق - ص ٢٠٢

شاركه الايمان بفكرة العقد الاجتماعي ذاتها ولكنه يرى ان الانسان كان مشبعاً في حالته الطبيعية بروح العدالة وكان يتمتع بالحرية في ظل القانون الطبيعي دون الاضرار بالآخرين او الاعتداء علي حرياتهم ولكن الانسان لم يرتح الى هذا العيش نظراً لغموض احكام القانون الطبيعي ومرونته الخطرة واشتباك المصالح وعدم وجود قاض منصف يفصل بين الناس ^(٤٧) ولذلك اراد الخروج الي حياة اكثر اماناً ويخضع فيها الي حاكم عادل ويشترط لذلك ان يكون الحاكم طرفاً في العقد على خلاف هوبز فهو يرى ان الحاكم ملزم بشروط العقد واذا اخل بشرط من شروطه انفسخ العقد ومن حقه العودة الي الحياة الطبيعية التي تسودها المساواة بين الافراد وينبني على ما تقدم ان الحكم المطلق يعتبر غير مشروع في نظر لوك اذ ان رضا الافراد عنه يعتبر من الامور غير المقبولة عقلاً اذ كيف يمكن تصور قبول الافراد الانتقال الي حالة اسوأ من الحالة الطبيعية الا اذا كانوا علي عتاه أو جنون؟ وكيف يمكن تقبل خضوع كل الافراد للقانون بصورة منتظمة افراداً واحداً منهم يظل محتفظاً بحريته الكاملة التي كان يتمتع بها كل الافراد في الحالة الطبيعية بالاضافة الى اتساع هذه الحرية واستفحالها بالسلطة بحيث تصبح فاجرة لا تعرف المسؤولية ^(٤٨).

ثالثاً : جان جاك روسو

عاش جان جاك روس Jean Jacques Rousseau في الفترة من (١٧١٢ - ١٧٧٨) ويقول روسو في مقدمة كتابه العقد الاجتماعي "ولد الانسان حراً وهو مغلل بالقيود في كل مكان فكيف حدث هذا التطور ؟ لا أعرف ما الذي يستطيع ان

٤٧- د. سليمان محمد الطماوي - المرجع السابق - ص ٢٨

٤٨- د. ابراهيم دسوقي اباطه - د. عبدالعزيز الغنام - نفس المرجع السابق ص ٢١٧

يعطي لهذه الحالة المتغيرة اية قاعدة قانونية ؟ أعتقد انى استطيع الاجابة على هذا السؤال" (٤٩).

ويخلص روسو من ذلك الى ان العقد الاجتماعي هو الاساس الذي قام عليه المجتمع السياسى المنظم وان الهدف من هذا العقد هو انتقال الافراد من حياة الفطرة التى كانوا يتمتعون فيها بالحرية والاستقلال الى حياة المجتمع السياسى المنظم وبذلك قامت الدولة.

وقد تم ابرام هذا العقد بين الافراد علي اساس ان لهم صفتين كأفراد طبيعيين ثم كأعضاء في الجماعة الساسية الجديدة (٥٠).

والعقد الاجتماعي كما يرى روسو هو عبارة عن التزام اجتماعي تم الاتفاق عليه عن طريق الاختيار لا القوة اذ لا يوجد ما يسمى بقانون الاقوياء في حالة المجتمع كما ان هذا الالتزام الاجتماعي غير مبنى علي اية سلطة أبوية طبيعية او سلطة حاكم والتعليل القانوني الوحيد للالتزام الاجتماعي موجود في اتفاق جميع اعضاء المجتمع على ضرورة بنائه وهو اتفاق بين الفرد ونفسه يربط الفرد به نفسه بمحض ارادته وتأتى شرعية هذا التحالف الاجتماعي من الموافقة المطلقة لكل فرد عليه (٥١).

إنه اتفق روسو مع هوبز في ان الحاكم ليس طرفاً فى العقد فهما يختلفان من حيث ان هوبز يضمن العقد الاجتماعى مجموعة عقود تقدر بعدد الافراد المكونيين

٤٩ - نفس - المرجع السابق - ص ٢٤٣

٥٠ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق - ص ٧٧

٥١ - د. ابراهيم دسوقي اباضه - د. عبدالعزيز الغنام - نفس المرجع السابق - ٢٤٣

للجماعة ويلتزم فيها كل منهم قبل الافراد الآخرين بينما يحسب روسو ان طرفي العقد هم الافراد الطبيعيون من ناحية ومجموع الافراد اعضاء الجماعة السياسية من ناحية ثابته بالفعل ويدخلها طرفاً فى العقد والافراد الطبيعيين طرفاً آخر^(٥٢).

ويخالف روسو هوبز في ان الافراد يتنازلون عن جميع حقوقهم للسلطة الحاكمة بينما يرى لوك ان التنازل يكون مقيداً في حين يرى روسو ان التنازل عن الحقوق يكون بالكامل وبدون تحفظ للمجموع لانه لا يفقد الافراد حرياتهم وحقوقهم الطبيعية التى تنازلوا عنها بحريات وحقوق مدنية تقررها لهم الجماعة المدنية التي اقاموها وبالتالي يكون التنازل بدون تحفظ حتي يتم الاتحاد في اكمل صورة لان كل واحد سيعطي حقه للجميع وليس لشخص معين حيث سيضع كل فرد شخصه وكل قوته تحت الادارة السامية للادارة العامة^(٥٣).

٥٢ - د. ثروت بلوي - المرجع السابق - ١٢٨

٥٣ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق - ص ٧٨

المطلب الثاني

مبدأ الفصل بين السلطان

تمهيد :

لا شك أن الانتقال من مرحلة الحكم المطلق الي مرحلة المشاركة الشعبية في الحكم أمر ليس باليسير فقد كانت السلطة حقاً شخصياً للحاكم اكتسبه بفضل ما يمتاز به من صفات او مواهب خاصة به ومن الطبيعي الا تجتمع تلك الصفات الا في شخص واحد يقهر جميع القوي التي تنافسه او تتنازع السلطة ويستأثر بجميع الامتيازات المرتبطة بالسلطة ومن ثم كانت السلطة تتركز في يد ذلك الحاكم وحده يمارسها بشكل مطلق دون حسيب او رقيب وهو ما يعد اهداراً لحريات الافراد والجماعات ولذلك وصفت هذه المرحلة بمرحلة الاستبداد والطغيان حيث لا رادع لسلطان الملوك وطغيانهم ومن هنا لعبت الدعوة الديمقراطية في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر دوراً كبيراً في تحقيق هذه الغاية اذ ان الاعتراف للشعب بحقه في السلطة والذي ادى الى قيام هيئات تمثل الشعب وتشارك الملوك في الحكم باسم اشعب ونيابة عنه اعتبر انتصاراً غير عادي ومكسباً من مكاسب الديمقراطية ذلك لان الشعوب كانت "كقطعان الغنم تساق من قبل الملوك والفاثين وهي لا تدري وكان اقصى ما تطمح إليه الشعوب في تلك العصور هو ان يكون لها ممثل ينوب عنها مع اولئك الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك ولهذا كافحت الشعوب كفاحاً مريراً وطويلاً لتحقيق ذلك المطمح^(٥٤).

وبذلك تعددت الهيئات الحاكمة وتوزعت السلطة فيما بينها بعد ان كانت مركزة في يد شخص واحد "شخص الملك" غير ان ذلك لا يعني حتماً اختفاء التحكم والاستبداد اذ انه لا يكفي تعدد الهيئات الحاكمة للقول بوجود نظام حر

٥٤ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٦

يكفل للمحكومين حرياتهم وحقوقهم بل يلزم فوق ذلك ان تكون ممارسة السلطة شركة بين تلك الهيئات بحيث لا تكون لأية هيئة القدرة على التصرف منفردة فالاستبداد ممكن حتي مع تعدد الهيئات اذا ما استقلت كل منها باختصاصاتها دون ما رقابة او مساءله فوجود هيئة للتشريع واخري للقضاء وثالثة للإدارة لا يمنع من انحراف كل منها وعمل تشريعات ظالمة او اصدار احكام تنافى العدالة او اهدار الهيئة الادارية لحقوق الافراد واعتدائها على حرياتهم وهو ما يؤدي الى قيام سلطة تشريعية استبدادية وسلطة قضائية مستبدة وسلطة تنفيذية كل منها في المجال المعين لها ما دامت كل منها تمارس اختصاصها اسقلالاً وبغير رقابة عليها^(٥٥).

ومن هنا ظهر مبدأ الفصل بين السلطات الذي اراد به دعائه حماية الحريات والحيلولة بين الحاكم والاستبداد.

الفرع الأول

مبدأ الفصل بين السلطات

يعتبر أرسطو أول من نادى بمبدأ الفصل بين السلطات رغم نسبته الي مونتسكيو حتى اصبح مقروناً باسمه^(٥٦) واعتبر مبدأ الفصل بين السلطات سلاحاً من الاسلحة التي استخدمتها الجماهير الشعبية ضد الحكومات المطلقة التي كانت تعمل على تركيز جميع السلطات في يدها بل ووسيلة من الوسائل للتخلص من السلطات المطلقة للملوك.

٥٥ - د. ثروت بلوى - المرجع السابق - ص ٣٠٤

٥٦ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق - ص ٢٥٤

وبناء عليه اخذ رجال الثورة الفرنسية بهذا المبدأ فجاء في اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ بأن كل جماعة سياسية لا تتضمن حقوق الافراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها .

وتأسيساً علي هذه الافكار قام اول دستور للثورة الفرنسية الصادر في ٣ سبتمبر ١٧٩١ ومن بعده دستور السنة الثالثة اللذان جعل كل سلطة من السلطات الثلاث في عزلة كاملة عن السلطتين الاخرين^(٥٧) .

ولقد كان الهدف من ذلك مذب العسف والاستبداد الذي كان سائداً قبل الثورة في ظل الملكية المطلقة الا انه تبين فيما بعد ان نظام الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ادي الى استقلال كل سلطة بنفوذها وصلاحياتها مما ترتب عليه قمع الحريات واقامة ابشع صور الارهاب ضد المواطنين الذين قامت الثورة من اجلهم نظراً لانفراد كل هيئة من الهيئات بسلطة من السلطات دون ان تشاركها فيها سلطة اخري ودون خوف او رادع من احد يحول بينها وبين الطغيان.

لذلك ظهر تفسير جديد لمبدأ الفصل بين السلطات يستند الى حقيقة الافكار التي نادي بها لوك ومونتسكيو ومضمونه ان يكون الفصل نسبياً ومرناً يسمح بوجود بعض التعاون والمشاركة في الاختصاصات بين الهيئات العامة المختلفة وبدرجة تتفاوت من نظام سياسي الى نظام سياسي آخر^(٥٨) وذلك بما لا يؤثر على عملية الفصل بين السلطات ويضمن قدراً من الصلاحيات والاختصاصات لكل سلطة حتى لا تهيمن احدي السلطات على السلطات الاخرى وتسلبها صلاحياتها وتخضعها لارادتها.

٥٧ - المرجع السابق - ص ١٧٦

٥٨ - د. عبدالحميد متولي - المرجع السابق ص ١٧٦.

وكان جون لوك اول من ابرز اهمية مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الحديث في مولفه " الحكومة المدنية" الذي صدر سنة ١٦٩٠ بعد ثورة سنة ١٦٨٨ في انجلترا التي ادت الى اعلان وثيقة الحقوق سنة ١٦٨٩ وقد قسم لوك سلطات الدولة الى ثلاث السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة الاتحادية واكد على ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث تتولى كلاً منهما هيئة مستقلة عن الاخرى (٥٩).

الفرع الثاني

مضمون مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو

لقد صاغ مونتسكيو نظريته مبدأ الفصل بين السلطات في مولفه المشهور "روح القوانين" الصادر سنة ١٧٤٨ مقررأ أنه توجد في الدولة ثلاث سلطات تضطلع بمهام الحكم السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية (٦٠).

ويعطي مونتسكيو تعليلاً فلسفياً لهذه النتيجة التي انتهى اليها يعتمد على اسس تاريخية وبشرية في أن واحد اذ يقول " ان الحرية السياسية لا يمكن أن تتواجد الا في ظل الحكومة المعتدلة غير انها لا توجد دائماً اذ انها لا تتحقق الا عند عدم اساءة استعمال السلطة ولكن التجربة الابدية اثبتت ان كل انسان يتمتع بسلطة لابد ان يسىء استعمالها الي ان يجد الحدود التي توقفه ان الفضيلة نفسها في حاجة الي حدود.

٥٩ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - المرجع السابق ص ٢٥٥

٦٠ - د. ثروت بوى - المرجع السابق ص ٢٥٥

ويذهب مونتسكيو الى ان الفصل بين السلطات يعتبر امراً ضرورياً الا انه فصل غير تام لان التعاون بين السلطات في الدولة يكاد ان يَكُون امراً ضرورياً كما يرى ضرورة الرقابة المتبادلة بين السلطات على بعضها البعض فذلك ادعى لمنع كل سلطة من الشطط والاستبداد (٦١).

الفرع الثالث

تقرير مبدأ الفصل بين السلطات

لقد كان لمبدأ الفصل بين السلطات الوقع الكبير على السلطات المطلقة عند ظهوره في بداية القرن الثامن عشر حيث كان الاستبداد والطغيان لدى الملوك في اوربا قد بلغ مبلغاً شديداً لا تحليقه السموات ولا الارض بما رحبت حيث كان الملوك آلهة فوق الارض وتنكروا لشعوبهم وللحريات العامة فكانت الناس تبحث عن اى شىء تمسك به للخلاص من انظمة الجور والدكتاتورية حتي ظهر مبدأ الفصل بين السلطات على يد مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" عام ١٧٤٨ ليس كمبدع لهذا المبدأ لأنه لم يكن اول من قال بهذا المبدأ.

ولم تكن الافكار التى نادى بها كلها من صنعه ولكن كل ما هنالك انه استطاع ان يضع تلك الافكار او ذلك المبدأ في ابلغ واروع قالب فلمع هذا المبدأ بفضل له لمعاناً جعل منه ومن تلك الافكار مبدأ من المبادئ الاساسية للانظمة الديمقراطية الغربية (٦٢) وذلك نظراً لظهوره فى فترة بلغ فيها الطغيان اشده وتهيأت

٦١ - د. عبدالغنى بسيونى عبدالله - المرجع السابق ص ٢٥٦

٦٢ - د. عبدالحميد متولى - المرجع السابق ص ١٧٦

الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة للثورة واشتد غضب الناس وحقدهم علي الملوك وفسادهم واستخفافهم بمقدرات الشعوب وبناء عليه اخذ رجال الثورة الفرنسية بهذا المبدأ فجاء في اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ أن كل جماعة سياسية لا تتضمن حقوق الافراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها وأخذت به الدساتير الفرنسية ١٨٩٠ ودستور ١٨٤٨ والذان نصا على ان فصل السلطات هو الشرط الاول لكل حكومة حرة^(١٢).

وأخذ هذا المبدأ ينتشر من بلد الى آخر حتي عم غالبية البلاد الاوربية ومنها انتقل الى غالبية البلاد العربية تقليداً للغرب.

الفرع الرابع

مزايا مبدأ الفصل بين السلطات

لا شك أن مبدأ الفصل بين السلطات عند ظهوره يعتبر مبدأً تقدمياً، لأنه عندما ظهر في اوربا لم يكن احد يجرؤ على التكلم عن السلطات العامة ولا عن صلاحيات الملوك وامتيازاتهم وحصاناتهم، فالملك مصون ولا يخطئ والخطأ كل الخطأ ينسب للشعوب فقط، ومن هنا يبرز مبدأ الفصل بين السلطات كسلاح تم إشهاره في وجه الطغيان، لأن الجماهير في تلك الفترة كانت تساق كالقطعان من الغنم يهش عليها الحكام بالعصا وهي لا تدري الى أين تسير، فليس من حقها ان تفكر في مصيرها ولا مستقبلها لان هناك ملوكاً وأباطرة تحكم نيابة عنها وتفكر نيابة عنها فهي بحق كقطعان الغنم تسمن وتؤكل عندما يحين اكلها، ولذلك نال هذا

٦٢ - نفس المرجع السابق - ص ١٧٧

المبدأ اهتمام الكثيرين من فقهاء القانون العام في كُناباتهم، وكذلك في إرساء قواعد الديمقراطية الغربية. ومن هنا نجمل مزايا مبدأ الفصل بين السلطات في النقاط التالية :

١ - حماية الحريات العامة ومنع الاستبداد :

إن مبدأ الفصل بين السلطات كما أوضحه مونتسكيو، يؤدي الى منع تركيز السلطات في يد هيئة واحدة حتي لا تسيء استعمالها كما يؤدي الى قيام كل سلطة بوظيفة من وظائف الدولة وان تراقب السلطة الاخرى حتي لا تخرج عن حدودها وصلاحياتها الدستورية وتوقفها عن تلك الممارسة إذا أساءت استعمالها لسلطاتها .

٢ - المساهمة في بناء الدولة القانونية :

إن مبدأ الفصل بين السلطات يضمن عدم جمع سلطتي التشريع والتنفيذ في هيئة واحدة ليؤكد بذلك الفصل بين السلطة التي تسن القوانين، والسلطة التي تتولي تنفيذها وينتج عن هذا الفصل تمتع القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية بصفتي العمومية والتجديد مما يوفر لها الاحترام من جميع الهيئات ويكفل تطبيقها تطبيقاً عادلاً علي جميع الأفراد^(٦٤).

أماذا اجتمعت سلطة التشريع والتنفيذ في يد واحدة فإنه سيؤدي الى الاستبداد والطغيان لان المشرع والمنفذ واحد^(٦٥) .

وبالتالي فإن القوانين التي ستصدر تكون معبرة عن روية أداة الحكم ولا تأخذ

٦٤ - د. عبدالغنى بسيونى - المرجع السابق ص ٢٥٩

٦٥ - د. سليمان محمد الطماوي - المرجع السابق ص ٢٨٧

في اعتبارها مصالح الجماهير الشعبية. ومن هنا فإن تلك القوانين تنعدم فيها روح العمومية والتجريد وتتحول الى اداة بطش وطغيان فى يد السلطة الحاكمة وتتحقق النتيجة نفسها اذا اجتمعت السلطان التشريعية والقضائية في يد هيئة واحدة فتضيع العدالة وتنتقى صفة النزاهة عن القاضى ويتحول الى موظف مرتزق يحقق واغراض السلطة الحاكمة واغراضها .

٣ - يحقق الفصل بين السلطات كل فوائد تقسيم العمل اذ ينتج عن هذا التقسيم اتقان كل سلطة لعملها وقيامها به علي خير وجه بما يحقق فى النهاية حسن سير العمل في كل المجالات الرئيسية في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المطلب الثالث

النظرية النيابية

يقوم النظام النيابى على وجود برلمان منتخب كله او معظمه بواسطة الشعب ولدة معينة سواء تكون من مجلس واحد أو من مجلسين فإن جعلت الوزارة مسؤولة أمامه سمي الحكم النيابى برلمانياً " Regime Parlementaire " كما فى انجلترا وفرنسا وبلجيكا ومصر وغيرها. أما إن جعلت الوزارة مسؤولة امام الرئيس الاعلى سمي الحكم النيابى رئيسياً "أو رئاسياً" " Regime Presidentiel " كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ومعظم دول امريكا اللاتينية وغيرها ^(٦٦) والنظام النيابى نظام اوجدته الاحداث التاريخية والسياسية والاقتصادية التى كان يعيشها الشعب الانجليزى خلال مرحلة التحول الاجتماعى التى كان يمر بها خلال القرن السابع عشر فى الفترة من ١٦٤٢ - ١٦٨٨ وذلك نتيجة للصراع السياسى الذى كان سائداً بين الملك الذى يعتبر ظل الله على الارض ورجال الاقطاع والاساقفة من رجال الدين. وامام تصاعد الاحداث لم يكن بد من رضوخ الملك لبعض المطالب وذلك لامتناس غصب رجال الاقطاع ورجال الدين فشكّل مجلس استشارى من رجال الدين والنبلاء وهكذا فرضت النظرية النيابية نفسها على رجال السياسة والقانون واصبحت نظرية سياسية ذات بعد ايدلوجى وركيزة من ركائز النظام البرلمانى ^(٦٧).

لقد كان النظام فى الماضى ملكية مطلقة وفى عهود الاقطاع كانت الملوك تدعو النبلاء ورجال الدين لاختار رأيهم الاستشارى فى بعض الموضوعات واسفر صراع

٦٦ - د. سليمان محمد الطماوي - المرجع السابق ص ١٥٧

٦٧ - د. فوزى ابو دياب - المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة السياسية - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧١م ص ١٢٢ - ١٢٥

هؤلاء ضد الملك على السلطة عن مزيد من الاختصاص لهذا المجلس ونظراً لحاجة الملك لمزيد من الاموال اضطر لضم ممثلى المقاطعات والمدن الى المجلس الاستشارى وذلك لعرض كسبهم الى جانبه بقصد تسهيل مهمة الملك فى الحصول على موافقتهم على الضرائب الجديدة. وهكذا تكون ما يسمى بالمجلس الكبير الذى اصبح يضم ممثلى المقاطعات والمدن بجانب النبلاء ورجال الدين إلا أنه نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين ممثلى المقاطعات والمدن وطائفة رجال الدين والنبلاء انقسم المجلس الكبير الى مجلسين فرعيين لهاتين الطائفتين، حيث أخذ المجلس الذى يضم ممثلى المقاطعات والمدن اسم مجلس العموم بينما اخذ المجلس الآخر الذى يضم النبلاء ورجال الدين اسم مجلس اللوردات واصبح مجلس العموم يتشكل بطريقة الانتخاب العام من الشعب بينما يتكون مجلس اللوردات عن طريق الوراثة والتعيين من بين النبلاء ورجال الدين.

وهكذا بدأت اختصاصات المجلس الكبير كمجلس استشارى، ولكن نتيجة للصراع مع الملك استطاع ان ينتزع منه اختصاصات تشريعية فى مجال فرض الضرائب والقوانين المالية ومع مرور الوقت استطاع هذا المجلس ان يفرض نفسه على الملك حيث اصبحت موافقته ضرورية لاصدار أى قانون وهى الاختصاصات الكاملة لاي مجلس نيابى^(٦٨).

ومع مرور الوقت تفجر الصراع بين مجلس العموم الذى يمثل الشعب وبين مجلس اللوردات الذى يمثل النبلاء والامراء ورجال الدين، حيث تقلص دور مجلس اللوردات الذى تم تكوينه عن طريق الوراثة والتعيين وبرز دور مجلس العموم الذى يمثل الشعب عن طريق الانتخاب، وخلق لنفسه حق ومراقبة الحكومة والمساءلة

٦٨ - د. عاصم احمد عجيلة ود. محمد رفعت عبدالوهاب - المرجع السابق ص ٢٩٣

السياسية للوزارة وهكذا تطور النظام السياسى فى انجلترا من الملكية المطلقة وتحول الى الملكية المقيدة، ومنها الى الملكية البرلمانية بعد ذلك وهى التى حققت النظام الديمقراطى البرلمانى حيث اسفرت التطورات المتلاحقة عبر عدة قرون الى ظهور أركان النظام البرلمانى ويروز دعائمه فى انجلترا ^(٦٩) ورفع شعار الملك يملك ولا يحكم بعد ان كان يملك ويحكم على النحو التالى :

١ - برلمان منتخب.

٢ - النائب يمثل الامة كلها.

٣ - استقلال البرلمان قانوناً عن هيئة الناخبين

٤ - انتخاب البرلمان لميقات معلوم.

أولاً : برلمان منتخب وبواسطة الشعب

ويعنى ان مجلس النواب لابد وان يكون منتخباً من الشعب سواء كان يتكون من مجلس او من مجلسين " فمن الخطأ خلع الصفة النيابية على مجلس اللوردات الانجليزى أو على الاعضاء المعينين بالبرلمان او على الملوك حتى وان نصت صراحة على ذلك ^(٧٠) ومن ناحية اخرى يشترط ان تتمتع هذه الهيئة النيابية بسلطات حقيقية فى تسيير دفة الحكم فى الدولة والا تحولت الي مجرد مجالس استشارية ويمثل الحد الادنى لهذه السلطات الفعلية التى يجب ان يتمتع بها

٦٩ - د. عبدالغنى بسيونى - المرجع السابق ص ٢٩٠

٧٠ - د. محسن خليل - النظم السياسية والقانون الدستورى - نشأة المعارف بالاسكندرية - الطبعة الثانية ١٩٧١ ص ٢٠

البرلمان حق اقتراح القوانين والموافقة او الرفض على مشروعات القوانين فى الميدان التشريعى والموافقة او الرفض على مشروعات القوانين فى الميدان التشريعى والموافقة على مشروعات الميزانية والضرائب فى الميدان المالى^(٧١) .

ثانيا : النائب يمثل الأمة بأسرها

قبل الثورة الفرنسية كان المبدأ السائد فى النظم النيابية ان النائب يمثل دائرته الانتخابية فقط وبالتالي كان من حق الناخبين ان يصدروا تعليمات الزامية للنائب ولم يكن بمقدوره الخروج على هذه التعليمات وكان عليه ان يراعى مصالح الدائرة وان يقدم حساباً بأعماله وكان من حق الناخبين عزل النائب.

وبعد الثورة الفرنسية تغير المبدأ وأصبح النائب يمثل الامة جميعها بحيث يستطيع ابداء رأى بحرية كاملة دون التقيد بتعليمات الناخبين لانه يعمل من اجل الصالح العام للأمة وليس لمجرد تحقيق مصالح اقليمية ضيقة للدائرة التى انتخب فيها كما لم يعد من حق الناخبين عزل النائب متى شاعوا^(٧٢).

ثالثا : استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين

أى ان مهمة الناخبين الدستورية تنتهى بمجرد اختيارهم اعضاء البرلمان فى النظام النيابى البحت ثم يتولى البرلمان دون الناخبين السلطة القانونية^(٧٣) ولا يحق للناخبين بعد ذلك الاعتراض الشعبى وبالتالي فإن النظام النيابى لا يتمتع فيه

٧١ - د. عبدالغنى بسيونى - المرجع السابق ص ٢٠٥

٧٢ - د. سليمان محمد الطماوى المرجع السابق - ص ١٦١

٧٣ - نفس المرجع السابق ص ١٦٤

الشعب بحق الاقتراح الشعبى او الاستفتاء الشعبى ولا عزل النائب او عزل رئيس الجمهورية فتلك من خصائص الديمقراطية شبه المباشرة ولا يحق للشعب بعد الانتخاب الا مراجعة رئيس الدولة راجياً منه استعمال حقه الدستورى فى حل البرلمان او الاعتراض على مشروعاته ولا يجوز كذلك استفتاء الشعب حتى استفتاء استشارياً فقد رفض ذلك بفرنسا على اعتبار انه غير دستورى فى ظل النظام النيابى.

وتبعاً لذلك أبطل مجلس الدولة الفرنسى بعض قرارات المجالس البلدية لانها لم تباشر اختصاصها ولم تصدر هذه القرارات الا بعد استفتاء اهل البلدة.

وكذلك لا يجوز الادعاء امام القضاء بان قانوناً ما يخالف رأى جمهور الناخبين لان هذا رأى أنما يعبر عنه من الناحية القانونية البرلمان وحده^(٧٤).

رابعاً : تأقيت مدة العضوية فى الهيئة البرلمانية

إذا كان انتخاب النواب من الشعب يتم لكى يعبر هؤلاء النواب عن ارادته ويمثلوه فى تصريف الشئون العامة فمن الطبيعى ألا تمتد هذه النيابة الى أجل غير مسمى وانما يجب ان تكون «محددة بمدة معينة سلفاً».

وتختلف هذه المدة من دستور الى آخر الا ان المتفق عليه ان هذه المدة لا يجب ان تكون مدة فى الطول بحيث تنقطع الصلة بين الشعب ونوابه وتفقد الهيئة صدق التعبير عن ارادة الشعب، كما لا يجب أن تكون شديدة القصر بما يضعف استقلال اعضاء البرلمان فى مواجهة الناخبين.

٧٤ - نفس المرجع السابق - ص ١٦٤

وعلى هذا الاساس تحدد معظم الدساتير مدة عضوية اعضاء البرلمان ما بين ثلاثة وخمسة اعوام حتى يتمكن الشعب من فرض رقابته على الهيئة النيابية^(٧٥).

الفرع الأول

التكييف القانوني للعلاقة بين الناخبين والنواب

طرحنا ثلاث نظريات بشأن تحديد العلاقة بين الناخبين واعضاء الهيئة النيابية وتكييفها من الناحية القانونية : هى نظرية الوكالة الالزامية ونظرية الوكالة العامة واخيراً النظرية القائلة بأن الانتخاب ما هو الا مجرد اختيار وسنعرض لهذه النظريات تباعاً.

أولاً : نظرية الوكالة الالزامية :

هذه النظرية كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية ومن مقتضاها ان النائب يمثل دائرته الانتخابية فقط فهو ليس ممثلاً للشعب، كما ان العلاقة بين النائب وهيئة الناخبين علاقة وكالة بالمعنى المعروف فى القانون المدنى لان النائب يستمد سلطته من ناخبيه وليس من الامة ويترتب على هذه العلاقة الخاصة النتائج التالية^(٧٦).

١ - للناخبين اعطاء تعليمات ملزمة للنائب.

٢ - يحق للناخبين عزل نائبهم واستبدال غيره به متى شاعوا.

٣ - يجب على النائب عدم الخروج عن حدود التوكيل وان يراعى مصلحة

ناخبيه وحدهم.

٧٥ - دعبدا الفنى بسيونى - المرجع السابق ص ٢٠٥

٧٦ - د. صلاح الدين فوزى - المرجع السابق صص ٣٦٢

٤ - يلتزم النائب بتقديم الايضاحات اللازمة عن عمله لناخبيه.

٥ - النائب مسؤول مدنياً عن كيفية تأدية الوكالة .

٦ - يتحمل الناخبون وحدهم مصاريف نائبهم اثناء قيامه بواجب النيابة.

ثانياً : نظرية الوكالة العامة .

ظهرت هذه النظرية بعد الثورة الفرنسية حيث نص دستور ٣ سبتمبر سنة ١٧٩١ على ان النواب لا يعدون ممثلين للمقاطعات بل إنهم ممثلون للامة بأكملها ولا يجوز توكيلهم بأمر على سبيل الالتزام كما ان المادة ٩١ من الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ نصت على ان عضو البرلمان ينوب عن الامة كلها .

وتقتضى النظرية ان النائب لا يمثل دائرته الانتخابية فقط بل انه يمثل الامة فى مجموعها فهو نائب عن الشعب^(٧٧) ونتيجة لذلك فإنه :

١ - لا يجوز اعطاء التعليمات من قبل الناخبين للنائب والزامه بقبولها والتقيد بها .

٢ - الاهتمام بمصالح الامة كلها وعدم التركيز على مصالح دائرته الانتخابية فقط .

٣ - لا يجوز عزل الناخبين انائبهم ولا التدخل فى اختصاصاته .

٤ - لا يلتزم النائب بتقديم ايضاحات ولا كشف حساب عن اعماله لهيئة ناخبيه .

٧٧ - د. سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ١٦١

هـ - تتحمل الخزانه العامة للدولة النفقات المالية للنائب.

ثالثا : نظرية أن الانتخاب مجرد اختيار :

ويقول اصحاب هذه النظرية أنه لا توجد علاقة بين الناخبين ونوابهم وفي نفس الوقت يقولون بعدم وجود وكالة الزامية ولا عامة بين الناخبين والنواب.

وعلى ذلك فإن مهمة الناخبين تنحصر فى قيامهم باختيار من يرونهم أكثر صلاحية لتمثيلهم فى الهيئة النيابية وتوليهم مسؤولية الحكم ومباشرة السلطة العامة نيابة عنهم .

وبمجرد انتهاء العملية الانتخابية تنقطع الصلة بين النواب وناخبيهم ويصبحون فى حل من كل الضغوط والتعهدات السابقة عن العملية الانتخابية.

المبحث الثالث النقد الموجه لتلك النظريات

المطلب الاول : النقد الموجه للنظريات الاستبدادية

أولاً : نظرية التفويض الالهي المباشر :

هذه النظرية تخرج بنا من نطاق البحث العلمي حيث تتطلب لدي من يسلم بها ان يؤمن دون حاجة الي دليل وهي تفترض تدخل قوي سماوية لا نستطيع اخضاعها للتحليل العلمي^(٧٨).

ثانياً : نظرية التفويض الالهي غير المباشر :

ظهرت هذه النظرية بعد انتشار المسيحية وفي اطار الصراع على السلطة بين الملوك والكنيسة وذلك لتبرير السلطة المطلقة للملوك او الي تفسير مشروعية السلطة أى لمجرد الاجابة على ذلك السؤال الذي يتساءله المفكرون فى كل زمان ومكان وهو لماذا كان لفرد معين أو لفئـة معينة الحكم والسلطان دون غيرهم من افراد المجتمع^(٧٩).

وأمام هذا السؤال الصعب لم يجد الملوك من مبرر لسلطانهم في مواجهة الكنيسة وغضب الشعب سوى القول بأن مصدر السلطة هو الارادة الالهية وكان في مقدمتهم " لويس الرابع عشر والخامس عشر في فرنسا " .

٧٨ - د. عبد الحميد متولى - المرجع السابق ص ٤٨

٧٩ - د. سليمان الطماوي المرجع - السابق ص ٣٢

ثانياً : نظرية التطور العائلي :

تفترض هذه النظرية أمرين يمكن انتقادهما وهما :-

١ - ان الخلية الاولى من الجماعة هي الاسرة الخاضعة لسلطة ربها .

٢ - ان هذه الاسرة تطورت بالتدرج فأصبحت قبيلة فمدينة سياسية فدولة
كما تطور رب الاسرة بدوره من شيخ وفي النهاية الي ملك (٨٠) .

ولقد انتصرت الفكرة الاولى على اساس ان الاسرة التي اعتبرتها الخلية
الاولي للجماعة البشرية وأرجعت أصل الدولة اليها لم تكن في الحقيقة الخلية
الاجتماعية الاولى وذلك لان غريزة الاجتماع والتكاتف ضد مخاطر الطبيعة هي
التي جمعت الافراد في بداية التاريخ البشري ولم تظهر الاسرة او السلطة الابوية
الا في مرحلة لاحقة بعد ان اختص الزوج بزوجه له (٨١) .

ويري البعض ان هذا الانتقاء لا يهدم النظرية لانه غير جوهري إذ أن النظرية
قامت على اساس ان الاسرة هي اساس الدولة لان السلطة الابوية هي في الاصل
سلطة الحاكم في الدولة لانها معنية اساساً بالاسرة كأصل لنشأة الدولة لما
يجمعها من وجوه التشابه ولا يضرها وجود حلقات من التطور البشري سابقه
على ظهور الاسرة (٨٢) .

٣ - انها تحاول تبرير سلطات الملوك استناداً الى سلطة رب الاسرة وهو
الرجل لان الانتساب كان الي خط الذكور وهو يخالف ما يؤكد علماء الاجتماع

٨٠ - نفس المرجع السابق - ص ٣٢

٨١ - د. عثمان خليل عثمان المبادئ الدستورية العامة - القاهرة ١٩٤٣ مكتبة عبدالله وهبة ص ٣٠٠

٨٢ - د. محمد كامل ليلة النظم السياسية الدولة . والحكومة ١٩٦٨ - دار الفكر العربي القاهرة ص ٩٤

من ان سلطة الام كانت اسبق تاريخياً فالانتساب كان ايضاً الى خط الاناث ففي مجتمع المشاعية كان الانتساب للام لان الاب كان غالباً غير معروف ومن ذلك استمدت الام سلطتها وذلك ايس فقط في المجتمعات القديمة بل لازالت بعض المجتمعات الحديثة تحتفظ بأسلوب خط الانتساب للاناث (٨٣).

رابعاً : نظرية القوة :

ترجع هذه النظرية نشأة الدولة الى عنصر القوة وتستدل بأحداث من التاريخ تؤكد غلبه عنصر القوة على عنصر التعاقد ولكن من الندرة بمكان ان نجد أن القوة وحدها هي التي تنشئ الدولة (انه ليستحيل كل الاستحالة ان نجد القوة وحدها تنشئ دولة عظيمة بصورة مستديمة سواء على المستوي الداخلي او الخارجي فعلى المستوى الداخلي من المستحيل - ان لم تكن الامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستقرة وحياة الناس أمنة - ان يهدأ نظام الحكم أياً كان شكله وقوته، فمن المستحيل ان نضع وراء كل مواطن شرطياً يتابع حركاته وتصرفاته وكذلك ان نضع وراء الشرطى شرطياً آخر لمتابعته فى تنفيذ مهامه. وعلى المستوى الخارجي من المستحيل لقوة مهما اوتيت من قوة وجبروت ان تسيطر على كل العالم بأختلاف اشكاله وألوانه والسنته وفرض لغة واحدة عليه. إن ذلك جنون بلا شك ولكن اذا ما حللنا عوامل القوة المادية فإننا نقول.

ان عوامل القهر الاجتماعي التي تجعل من قوة ما سواء كانت فرداً او جماعة او قبيلة او حزباً او طبقة او مجلساً يسيطر على بقية افراد المجتمع فإننا نقول ان عوامل القوة كما اشارت اليها النظرية العالمية الثالثة هي السلطة والثروة والسلاح

فمتمى سيطر طرف على هذه العوامل الثلاثة استطاع ان يسيطر على الاخرين ولكن تبقى المسألة مسألة وعي وشعور بالظلم حتي يتفجر الصراع من جديد ويثور الطرف المظلوم على الطرف الظالم ليحطم تلك القواعد الظالمة وهكذا يستمر الصراع حتي يشعر كل طرف في المجتمع بأنه حر ولا يتأتى ذلك الا من خلال الحكم الشعبى المباشر باقامة السلطة الشعبية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وفق مقولة " لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان " (٨٤).

وبناء على ذلك تكون السلطة الشعبية بامتلاك الشعب لعوامل القوة الثلاثة بالتساوى السلطة والثروة والسلاح.

المطلب الثامن

النقد الموجه للنظريات الديمقراطية

أولاً : نظرية العقد الاجتماعي :

لقد وجهت انتقادات عديدة الي نظرية العقد الاجتماعي يمكن اجمالها في النقاط التالية :

١ - قيل إنها خاطئة علمياً فالتاريخ لا يؤيد فكرة التعاقد هذه كأساس لوجود الجماعة حيث لم تقدم اسانيد تدل على حصوله ولم نجد في التاريخ مطلقاً ما يماثل هذا العقد المزعوم بل على العكس من ذلك نجد روسو نفسه قد ذكر في كتابه "العقد الاجتماعي" عبارات تفيد بعدم تأكده من حصول التعاقد عملياً^(٨٥).

٢ - فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية لا تجد أي سند من الواقع، فالتاريخ لا يعطينا اي مثال لدولة نشأت عن طريق العقد^(٨٦).

٣ - فكرة العقد غير متصورة، لعدم إمكان رضا الافراد والرضا ركن أساسي في العقد، والقول بوجود قبول ضمنى لشروط العقد فيه خطورة اذ سيترك الحاكم حراً في تحديد شروط العقد مما قد يؤدي الى الاستبداد .

٤ - النظرية غير سليمة منطقياً فهي تقرر أنه بواسطة العقد انتقل الافراد من حياة الفطرة الي حياة الجماعة اي أن العقد هو الذي أنشأ الجماعة، بيد ان

٨٥ - د. سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ٣٠

٨٦ - د. عبد الحميد متولي - المرجع السابق ص ٤٨

فكرة القوة الالزامية للعقد لا توجد الا بوجود الجماعة، وقيام سلطة بها تحمي العقود وتطبق الجزاءات اللازمة لضمان احترامها، ومن ثم ليس من المعقول ان يكون العقد الذي يحتاج الى حماية السلطة هو نفسه الذي يقيم هذه السلطة.

هـ - تقوم النظرية على افتراض وهمي خاطيء، وهو أن الفرد كان يحيا حياة العزلة مثل حياة الجماعة. وهذا غير صحيح لان الانسان بطبعه كائن اجتماعي لا يطبق حياة العزلة

واذا كانت هناك ميزة لهذه النظرية فإنه يرجع اليها الفضل في الترويج للأفكار الديمقراطية، وتقدير حقوق الافراد وحيرياتهم والحد من السلطان المطلق للملوك. وكانت المعين الفكرى للحركات السياسية والتعديلات الدستورية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر^(٨٧).

٦ - واخيراً إنه من الصعب تصور ابرام عقد بين الافراد عند نشأة الجماعة البشرية ثم يظل منتجا لاثاره وملزماً للانسانية كافة على مر السنين وتعاقب الاجيال هذا من جهة ومن جهة اخرى لا يجوز ان تكون الحقوق والحرريات السياسية محلاً للتعاقد^(٨٨).

ثانياً : النقد الموجه لمبدأ الفصل بين السلطات :

بالرغم من المزايا الكثيرة التي عددها فقهاء القانون العام لمبدأ الفصل بين السلطات وبرغم الميزات العديدة التي حققها هذا المبدأ كسلاح من الاسلحة التي استخدمت للحد من السلطة المطلقة واستبداد الملوك، الا ان هناك عدداً من الفقهاء

٨٧ - د. ثروت بدوى - المرجع السابق ص ١٤٢

٨٨ - د. عثمان خليل عثمان - المرجع السابق ص ٥٩

ما زالوا يوجهون النقد الى هذا المبدأ كل يوم نظراً لعدم تحققه على أرض الواقع بسبب تعدد السلطات ومحاولة كل منها احتواء الاخرى والاستحواذ على النفوذ المطلق في الدولة ومن هنا لابد من ابراز النقاط التالية كنقد لمبدأ الفصل بين السلطات.

١ - يرى منتقدو مبدأ الفصل بين السلطات ان القصد من هذا المبدأ هو محاربة السلطان، المطلق للملوك في القرن الثامن عشر وحيث ان هذا السلطان قد زال واندثر فلا مبرر لوجود هذا المبدأ الان.

٢ - يؤدي تعدد الهيئات التي تمارس السلطات العامة نتيجة لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، الى إضعاف سلطة كل منها في مباشرة وظيفتها كما ينتج عن ذلك تجزئة المسؤولية فيما بينها على عكس الوضع في حالة تركيز السلطة حيث تكون الهيئة التي بيدها السلطة جميعها هي ذاتها التي يقع علي عاتقها كل المسؤولية.

٣ - ان مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ نظري بحت، لا يمكن تحقيقه في الواقع العملي لان هناك استحالة في فصل الهيئات المختلفة في الدولة عن بعضها البعض فهي بمثابة الاعضاء في الجسم البشري او الاجزاء المكونة للأمة (٨٩).

٤ - ادي تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في بعض الدول الى سيطرة سلطة معينة على السلطات الاخرى الامر الذي أدى الى فقدان المبدأ لمضمونه من اساسه.

٥ - واذا كان مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الاساسية التي تركز

٨٩ - د. سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ٢٨٨

عليها اغلب الدساتير في انظمة الحكم المعاصرة واذا كانت الاحزاب السياسية هي الركيزة الاساسية في التجربة الديمقراطية فإن المجالس النيابية تعد نتيجة لافراز الاحزاب السياسية الفائزة في المعركة الانتخابية. وحيث ان المجالس النيابية هي اداة التشريع فإن القوانين التي تصدر عنها تكون بالتالى تعبيراً عن رؤية ومصالح وأهداف الاحزاب السياسية صاحبة الاغلبية البرلمانية او الائتلاف الحزبي ومن هنا فإنه يمكن تلخيص النقاط التالية كنقد لمبدأ الفصل بين السلطات في ضوء تحليل النظرية العالمية الثالثة / الكتاب الاخضر وهي :

أولاً : إن مبدأ الفصل بين السلطات نتج عنه مبدأ النيابة والتمثيل في الديمقراطية الغربية وهو امر يتعارض مع أهداف ومبادئ الثورة الفرنسية التي اعلنت منذ قيامها في وثيقة اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ أن كل جماعة سياسية لا تتضمن حقوق الافراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها. وجاء دستور ٣ سبتمبر ١٧٩١م ومن بعده دستور السنة الثالثة اللذان جعل كل سلطة من السلطات الثلاث في عزلة كاملة عن السطتين الاخرين لمنع الاستبداد وحماية الحرية ولكن الذي نلاحظه اليوم في الديمقراطية الغربية هو تدرج السلطات من خلال الاحزاب السياسية.

ثانياً : إن تجربة الاحزاب الساسية سلبت الجماهير حقها في ممارسة السلطة " فالحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ" (٩٠) والمجلس النيابي للحزب الفائز هو مجلس الحزب والسلطة التنفيذية التي يكونها ذلك المجلس وهي سلطة الحزب علي الشعب

٩٠ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٢٣

ولذلك فإن اداة التشريع والتنفيذ هنا واحدة وذلك من خلال مجلس الحزب الذى هو مجلس الشعب وهو السلطة التنفيذية باعتباره صاحب الاغلبية واذك لا يوجد فصل للسلطات في واقع الامر.

ثالثاً : إن القانون الذي تطبقه السلطة القضائية هو في واقع الامر قانون الحزب الحاكم الذي هو مجلس الشعب الفائز فى الانتخابات البرلمانية وليس قانون الشعب، لان الشعب لم يقل رأيه في ذلك القانون وبالتالي هو تجسيد لمصالح الاغنياء من رجال السلطة واصحاب النفوذ، ولذلك ينعدم الفصل بين السلطات ولا توجد حيطة للقاضي فهو مقيد بنصوص قانونية مبنية فى مواد قانونية من الالف الى الياء ولا يستطيع الخروج عليها وبالتالي فإن حكمه سيكون وفق رؤية ومصالح اداة الحكم وليس وفق رؤية الشعب مهما قيل عن نزاهة القاضي.

رابعاً : ان مبدأ الفصل بين السلطات رغم تقدميته حين صدوره واستخدامه كسلاح من الاسلحة التى أشهرت في وجه الحكومات المطلقة والاستبدادية في ظل الانظمة الملكية، فإنه لم يعد صالحاً بعد اعلان النظام الجمهوري وقيام عصر الجماهير.

المبحث الرابع

مفهوم الديمقراطية في أثينا القديمة

إن الحديث عن الديمقراطية المباشرة لا بد من أن يشدنا الى الحديث عن بلاد اليونان القديمة وبالتحديد تجربة أثينا التي تعتبر ومضة في التاريخ السياسي لانظمة الحكم التي عرفت من خلال ممارستها بالقهر والتسلط وسلب ارادة الجماهير ومصادرة ارادتها والتحكم في مقدراتها اليومية .

والديمقراطية المباشرة تعني ان الشعب يتولي بنفسه ومباشرة شؤون الحكم فالشعب ليس فقط صاحب السلطة او السيادة في الدولة بل يمارسها بالفعل بدون وساطة نواب عنه ومن ثم فإن نظام الديمقراطية المباشرة لا يعرف البرلمان او الانتخابات النيابية لانتخاب النواب لان الشعب صاحب السلطة هو الذي يتولاها في كافة اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ولا يوجد بالتالي اى حاجة لنواب او وكلاء ولقد ساد نظام الديمقراطية المباشرة في الماضي البعيد فى المدن اليونانية القديمة ففى أثينا على سبيل المثال كان المواطنون الاحرار يمارسون السلطة بأنفسهم في جمعية الشعب وذلك بصفة دورية ومنتظمة حيث كانت جمعية الشعب تنعقد في كل شهر بل فى أقل من شهر احيانا وكان افراد الشعب الاحرار يضعون القوانين بأنفسهم ويحددون الاتجاه السياسي للمدينة وينظرون في شؤون الحرب والسلام ويقرون المعاهدات وكذلك يعينون القضاة ويراقبون اعمال المجلس المسمى بمجلس الخمسمائة والذي يتم اختيار اعضائه من جمعية الشعب بطريقة القرعة (٩١) .

٩١ - د. عاصم عجيلة ود. محمد رفعت عبدالوهاب - النظم السياسية - دار الطباعة الحديثة - القاهرة ١٩٨٨ ص ٢١٨

أولاً

الأسس التي تركز عليها الديمقراطية المباشرة في اثينا القديمة

أولاً : الأخذ بنظام الديمقراطية

ثانياً : المساواة

ثالثاً : سيادة القانون

المطلب الاول : الاخذ بنظام الديمقراطية المباشرة

يقصد بنظام الديمقراطية المباشرة ذلك النظام الذي يزاول فيه الشعب السلطة مباشرة اي بنفسه لا بواسطة هيئة نيابية منتخبة منه "البرلمان" فالنظام النيابي وهو الصورة السائدة المعروفة للديمقراطية فى العصر الحديث لم تكن معروفة في الازمنة القديمة (٩٢).

ويبدأ تاريخ الفكر السياسى من القرن الخامس قبل الميلاد اى في الوقت الذي نشبت فيه الحروب بين اليونان والفرس تلك الحروب التي بلغت ذروتها بانتصارات ماراثون " Marathon " عام ٤٩٠ ق.م ولم تكن تلك الحروب مجرد صراعات تحارب فيها الجيوش ولكن تحاربت فيها النظم السياسية بين المعسكرين ويقول في ذلك اقليوس Aiscnylos عام ٤٧٢ ق.م وقد شارك في معركتي ماراثون وسالاس : ان مفهوم الحرب انذاك كان صراعاً بين نظام الحرية الهليني ونظام العبودية الفارسي ففي اثينا وضع سولون Solon عام ٤٩٥ ق.م وكان حاكماً عليها الحجر الاساسي للديمقراطية اليونانية بما أدخله من اصلاحات اجتماعية وسياسية قضت على نظام الحكم الارستقراطي وأعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شئون الدولة فشارك المواطنون فى المؤتمر الشعبي الذي كانت اختصاصاته انتخاب كبار الموظفين ورجال التشريع وإعلان الحرب وإبرام المعاهدات كما انشأ سولون المحاكم الشعبية التي كانت تختار اعضاءها من بين عامة المواطنين (٩٣).

والصفة المميزة للديمقراطية المباشرة هى عدم وجود مجلس للنواب ينوب عن

٩٢ - د. عبدالحميد متولى - المرجع السابق ص ٩٧.

٩٣ - د. ابراهيم دستوقي اباظه - د. عبدالعزيز الغنام - تاريخ الفكر السياسى - دار النجاح - بيروت

الشعب في تقرير مصيره وانما هناك الشعب صاحب السلطة والقرار هو الذي يقرر ويشعر وذلك حسبما تمليه عليه ارادته بكل حرية من خلال "جمعية" تضم كل المواطنين بدون نيابة او تمثيل يدللق عليها جمعية " الشعب " او جمعية المواطنين .

١ - جمعية الشعب :

تختلف هذه الجمعية عن الهيئات النيابية او البرلمانات المعروفة في العصر الحديث فى انها ليست عبارة عن هيئة منتخبة من الشعب وانما هي الشعب ذاته وتشمل كل المواطنين الذكور الذين بلغوا سن العشرين سنة على أن يكون الفرد مواطناً "اي من الاثنيين لا من لاجانب" وان يكون من الاحرار " أي لا يكون من الارقاء " وكانت الجمعية تجتمع عشر مرات في السنة ^(٩٤) .

ويمكن لمجلس الشورى أن يطلب من الجمعية عقد جلسات غير عادية ومن واجبات هذه الجمعية مراقبة كبار موظفى الدولة الذين كانوا مسؤولين امامها مسؤولية كاملة.

وكانت عضوية هذه الجمعية بالانتخاب لمدة قصيرة حتي يستطيع جميع المواطنين ممارسة حقوقهم السياسية في الجمعية ولا يصح اعادة انتخاب اعضائها مرة ثانية.

٢ - مجلس المدينة :

وعدد اعضائه عشرة يختاون من بين القبائل المختلفة في المدينة ويتمتعون

٩٤ - د. ابراهيم دسوقي رياض د. عبدالعزيز الغنام - تاريخ الفكر السياسى - دار النجاح - بيروت ١٩٧٣

بسلطة ضئيلة بالنسبة لسلطة مجلس الخمسمائة وتطبيقاً لنظام الحكم المحلى كانت اثينا مقسمة الى حوالي مائة منطقة يقوم بإدارة شؤونها الحكومات المحلية التي كانت عضويتها بالوراثة وكانت هذه المناطق تتمتع بالاستقلال الذاتى ولها بعض الوظائف القليلة الالهية كمهمة المحافظة والاشراف عليه، على امن المنطقة ويصبح المواطنون الذكور اعضاء فيها بعد بلوغهم سن الثامنة عشر وأهم وظيفة لحكومة المحلية هى تقديم المرشحين للمء الوظائف المختلفة فى المؤسسات السياسية للحكومة المركزية، ويتم ذلك عن طريق نظام وسط بين الانتخاب والقرعة فكانت الاقاليم تقوم بانتخاب أعضائها للحكومة المركزية التى كانت تقوم بدورها باختيار موظفيها من المنتخبين فى المناطق على أساس القرعة.

٣ - مجلس القيادة :

وهو مؤسسة سياسية ويتكون من عشرة اعضاء، يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب المباشر من العسكريين وكانت لهم سلطات واسعة فى الاقاليم الواقعة تحت الحكم اليوناني وكان لهم تأثير كبير عند اتخاذ القرارات فى المجلس او الجمعية ويمكن اعادة انتخابهم متى اثبتوا قدرتهم علي اداء مهامهم السياسية التي تحظى بتقدير كبير .

٤ - مجلس الخمسمائة :

وكانت تتركز فى يده أعمال الحكومة، ولما كان عدد الخمسمائة كبيراً بحيث يصعب معه تنفيذ اعمال الحكومة طبق نظام التناوب فى الوظائف وبناء عليه تقوم كل قبيلة من القبائل التسع الاخرى للقيام بأعمال المجلس لمدة ٣٥ يوماً باسم

المجلس عموماً وكان يتم اختيار رئيس المجلس من بين أعضائه بالقرعة ولا يصح لأي مواطن أن يتولى هذا المركز أكثر من يوم واحد في حياته^(٩٥)

ومن أهم واجبات المجلس

١ - اقتراح الحلول الخاصة بالمشاكل للجمعية العامة والتي تقوم بدورها بمناقشة تلك المشاكل ومعالجتها .

٢ - يعتبر المجلس هو السلطة التنفيذية الرئيسية للحكومة

٣ - إصدار التعليمات للموظفين

٤ - استقبال السفراء

٥ - الحكم بالسجن أو الاعدام

٦ - الرقابة الكاملة علي الذواحي المالية والممتلكات العمومية والضرائب.

ولقد كان الاختيار / سواء للمجلس أو لغيره من مؤسسات البلاد / يتم (بالقرعة) فلم تعرف صناديق الانتخاب ولا التصويت " العلني أو السري " بل كانت تعتمد على القرعة بين المواطنين للحصول على المناصب العامة. وخلاصة الكلم هو ان المجلس كان سلطة تنفيذية منظمة تقوم على الديمقراطية الخالصة ولم يكن المجلس بداهة - حكومة مطلقة الصلاحيات بل كان حكومة مقيدة بقواعد الدساتير والقوانين وخاضعا باستمرار لحساب الجماهير من الجمعية وقد كان

٩٥ - د. عبد الحميد متولي المرجع السابق ص ٩٨

حساب الجمعية للاعضاء المختارين شاقاً وعسيراً وخاصة عند الفشل في خدمة الشعب او عند التفكير في تضليله^(٩٦)

٥ - القضاء :

يعتبر القضاء هو حجر الزاوية في النظام الديمقراطي في اثينا حيث انه يقوم بمراقبة كبار الموظفين في الدولة وكذلك الفصل في القضايا المدنية والجنائية وكان اعضاء القضاء يرشحون من طرف الاقاليم وينتخب من بينهم ما يقرب من ستة الاف وكان يختار بالاقتراع من بين الستة الاف للنظر في الحالات القضائية الخاصة والعامة وكان لكل مواطن بلغ الثلاثين من عمره الحق في ان ينتخب للقيام بهذا الواجب وكان عدد اعضاء المحكمة لا يقل عن (٢٠١) وقد يبلغ (٥٠١) عضواً وقد يزيد على ذلك .

ومراقبة القضاء لكبار الموظفين تتم بطرق متعددة كالنظر في صلاحياتهم او بعرض ما قام به الموظف من خدمات على القضاء قبل انتهاء مدة وظيفته كما كان علي القضاء مراجعة الجانب المالي لكل موظف مسؤول قبل مغادرته الخدمة بصفة نهائية. وعموماً فقد كان مجلس الخمسمائة المنتخب ومسئوليته امام الجمعية العامة والقضاء المستقل عماد النظام الديمقراطي في اثينا^(٩٧).

المطلب الثاني : المساواة

ويقصد بذلك ديمقراطية الدولة التي يتساوي فيها المواطنون في جميع الحقوق

٩٦ - ميلور المهذبي - د. ابراهيم ابو خزام - المرجع السابق ص ١٩٦

٩٧ - د. ابراهيم دسوق اباضه - د. عبدالعزيز الغنام - المرجع السابق ص ١٨

السياسية امام القانون بدون تمييز او تفرقة بين الافراد بسبب الثروة او بسبب المركز الاجتماعي^(٩٨).

وكان مبعث الديمقراطية انذاك هو دافع الخوف والرغبة عند الطبقات الشعبية من ردود فعل الاقلية التي يمكن ان تدفع بالطبقات الشعبية خارج المجالس والمؤسسات التنفيذية ولذلك كان تمسك الطبقات الشعبية بالنظام الديمقراطي كبيراً. وبتعبير آخر فقد كانت الديمقراطية حاجزاً منيعاً ضد الاسراف في استعمال القوة والجنوح ابي نوازع الانحراف والشطط وقد نادى اعداء الديمقراطية بالحد من هذه المساواة أو التخفيض من غلوائها مدعين في ذلك بأن هذا النوع من الديمقراطية ما هو الا مساواة حسابية يغلب عليها التجريد والبعد عن الواقع او هي مساواة مصنعة اتفق عليها وهي بذلك تخالف تماماً مبادئ القانون الطبيعي.

المطلب الثالث : سيادة القانون

إن جوهر الديمقراطية في اثينا هو سيادة الشعب وتقديس الحرية والمساواة بين المواطنين حيث الشعب هو السيد الذي يقرر بكل حرية دون نيابة او تمثيل ولذلك كان للقانون دور كبير في تنظيم العلاقة بين المواطنين الاحرار في اثينا.

ولقد كان هناك خلط كبير بين القانون والديمقراطية يمكن ايجاد مبعثه في تاريخ التفكير اليوناني فقد كانت حياة الفرد في المدينة تخضع لتوجيه الطبيعة والقانون وبينما لا تخضع الطبيعة لقاعدة وتتغير من فرد الى آخر فإن القوانين

٩٨ - د. عبد الحميد متولي - المرجع السابق ص ٩٩

تعتبر عامة ومنظمة وواحداً بالنسبة للجميع فهي تبقى العدالة والخير والفائدة فإذا ما تحقق كل ذلك وجهته الي خير المجموع بصورة عادلة منسقة وهذا هو القانون في عرف الاغريق إنه يلزم بالطاعة والخضوع لانه ابتكار وهبة من الالهة وهو في ذاته الوقت ما ينصح الحكماء والمشرعون باتباعه ^(٩٩).

الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية المباشرة في اثينا

بالرغم من المزايا الحسنة التي وصفت بها ديمقراطية اثينا القديمة الا انها لا تخلو من العيوب التي تعد احد المآخذ على تلك التجربة العظيمة بلا شك في ذلك العصر الذي سبق رسالتى المسيحية والاسلام والكيفية التي اهتدي بها الانسان بعقله المجرد الى ذلك النموذج الفريد فى ذلك الزمن المؤغل فى القدم والذي عجزت تجارب انسانية في عصرنا الحاضر عن ان تخطو خطوة واحدة تجاهه بالرغم من التقدم العلمي الهائل في هذا العصر ويمكن اجمال تلك العيوب في النقاط التالية :

أولاً : نظام الرق

ثانياً : عدم مشاركة النساء في ممارسة الديمقراطية

ثالثاً : حرمان الأجانب من المشاركة في ممارسة الديمقراطية

أولاً : نظام الرق :

يعتبر نظام الرق احد العيوب الاساسية في النظام الديمقراطي بأثينا القديمة حيث كان يمثل ثلث السكان .

ولقد كان عجيباً حقاً أن نرى فيلسوفاً ومفكراً عظيماً مثل أرسطو يرى أن نظام الرق كان شرطاً ضرورياً لقيام تلك الديمقراطية المباشرة لأن ذلك النظام فيما يرى كان من شأنه أن يتيح للمواطنين فراغاً من الوقت كافياً لمزاولة حقوقهم السياسية " الاشتراك في أعمال جمعية الشعب " الخ . . . ولقد كان مما يتمناه أرسطو لو استطاع المواطنون لأحرار أن يخضعوا كل وقتهم للشؤون السياسية تاركين كل الأعمال اليدوية للارقاء (١٠٠).

ولم يكن الرق آنذاك يشكل في حد ذاته مشكلة سياسية كتلك التي عرفتھا المجتمعات البشرية في عصور لاحقه. وقد اعتبره المفكرون والرأي العام اليوناني بصورة شبه دائمة كهبة او منحة طبيعية عليهم استعمالها والافادة منها دون مناقشة ما هيتهام ومضمونها .

وفى رأى أرسطو يوجد نوعان من الرق هما الرق الطبيعي وينشأ بالميلاد وينجم عن عدم القدرة الذهنية والروحية علي الاتيان بالعمل الفكري والنوع الثاني الرق بحكم العادة وينشأ عن قانون الحرب " اسرى الحرب " وهؤلاء لا يعتبرون رقيقاً حقيقين (١٠١).

ثانياً : حرمان النساء من المشاركة في ممارسة الديمقراطية :

إذا كانت المرأة نصف المجتمع فإن أحد العيوب التي توجه الي ديمقراطية اثينا هو حرمانها للنساء من ممارسة حقوقهن السياسية واقتصارها علي الرجال وهذا يعني أن نصف المجتمع الاثيني كان غائباً بل ومحروماً من ممارسة حقوقه السياسية.

١٠٠- د. عبد الحميد متولى المرجع السابق ١٠٢

١٠١- ابراهيم رياض دسوقي - د. عبدالعزيز الغنام - المرجع السابق ص ١٥

ثالثاً : حرمان الأجانب من الممارسة الديمقراطية :

وهؤلاء هم الأجانب الذين كانوا يقطنون المدن اليونانية وخصوصاً أثينا حيث كانت مركزاً للتجارة ولم يكن من الممكن لهؤلاء الأجانب الحصول على الجنسية اليونانية التي كانت بالميلاد وبالتالي لم يكن لهم حق المشاركة في الحياة السياسية (١٠٢)

المبحث الخامس

نظم الحكم التي عرض لها الاسلام

تمهيد :

إن المرحلة السابقة لنزول رسالة الاسلام كانت مليئة بالاحداث الجسام في شبه الجزيرة العربية حيث التذحر والقتال بين القبائل العربية على اتفه الاشياء وأقلها . ولقد بلغت العداوة والبغضاء مبلغاً كبيراً حتي صار الناس يتقاتلون علي ناقة او سباق فرس كداحس والخبراء قرابة الاربعين عاماً اما الجهل والتخلف فلقد بلغ اشده في المنطقة العربية ويكفي للتدليل على ذلك ان يصنع الانسان صنما من العجين او الحلوي ويسجد له راكعاً وعند ما يجوع ينقض عليه كالاسد الكاسر فيأكله وكأن ذلك الانسان قد فقد عقله وبصيرته فلم يتدبر ما حوله من ملكوت السموات والارض حتي وصف ذلك العصر بالعصر الجاهلي وهو بحق عصر جاهلي بما تعنيه الكلمة من معني .

ونتيجة لذلك فقد استخف الفرس والروم والاحباش بالعرب . فأخذوا يستعدونهم علي بعضهم البعض فقامت دويلات قزمية مثل دولة الغساسنة بالشام ودولة الحيرة بالعراق للدفاع عن مصالح كل من هذه الامبراطوريات الكبرى في ذلك الوقت وطمع ابرهة الحبشي في هدم الكعبة وحكم العرب حيث سخر لذلك جيشاً ضخماً اعده من الجند والفيلة لهدم الكعبة استخفافاً بتلك القبائل العربية المتناحرة والمتناثرة في شبه الجزيرة العربية ولم يقف امامه احد مدافعا عن القيم العربية ولا على البيت الحرام ولم بلغ الكفر والطغيان اشده بأبرهة الحبشي وهم

بهدم البيت الحرام تدخلت الارادة الالهية لحماية بيت الله الحرام فأنزل الله "طيراً ابابيل" تقاتل ذلك الطاغية وجنده فحق عليه قوله تعالى " لم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيراً ابابيل ترميهم بحجارة من سجيل فجعلهم كعصف مأكول " (١٠٣).

وهكذا اندحر العدو وانتصر الله لبيته الحرام ومع ذلك لم يتعظ العرب ولم يتدبروا في هذا الحدث العظيم بل ازدادوا في جهلهم جهلاً و غيهم غياً فمن ظلم السادة للعبيد الي شرب الخمر ولعب الميسر والجلوس الى الغانيات الي وأد البنات بدون شفقة ولا رحمة حتي نزل قوله تعالى " واذا الموعودة سئلت بأى ذنب قتلت " (١٠٤).

هكذا يدفنون البنات احياء خشية العار ويمارسون الفاحشة بدون حياء اي تناقض هذا كان يعيشه العرب في تلك الفترة واذا ما سئل الانسان عن السبب في ذلك فأنني أرجعه بالدرجة الاولى الى الفراغ الروحي والثقافي والسياسى بالدرجة الثانية.

وفي ظل هذه الاحداث الجسام وفي ظل تلك الحياة المضطربة للناس بدأت ملامح حياة جديدة تشرف بالافق على دنيا العرب / أما الدول المجاورة للعرب في ذلك الوقت فمن عبدة النار والاصنام الي الاباطرة الطغاة الذين لم يعطوا أية قيمة لبني الانسان الذي كرمه الله فوق الارض وجعله خليفة له ليقيم الحق والعدل والميزان لا ان يفسد في الارض ويعبث بكل القيم والاخلاق .

أما الحديث عن الديانات السماوية اليهودية والمسيحية التي كانت سائدة في

١٠٣ - سورة الفيل الآيات " من ١ - ٥ "

١٠٤ - صورة التكوين الآية "٨"

تلك الفترة التي سبقت نزول رسالة الاسلام فإنها وللأسف الشديد قد حُرِفت وبُذلت بأُذْ أثمّة. والقرآن الكريم يصف لنا حالات كثيرة ظلموا فيها أنبياء الله وتأمروا عليهم فمن قتل نبي الله يحيى عليه السلام على يد أحد الملوك الطغاة الى محاولة قتل نبي الله عيسى عليه السلام والاعتداء عليه "وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه اليهم" (١٠٥).

هكذا بلغ الفساد والاستبداد اعلى درجاته حتى يقتلوا انبياء الله ويحرفوا كلام الله عن غير مواضعه ويستبدوا بالانسان حتى يتضجر ويتألم وليس له من حام ولا مدافع الا الله.

وفي هذه الاحداث الجسام وفي وحشة الحياة المضطربة والمخيفة يبذل الله الخوف أمنا ويبعث السكينة في النفوس بإشراقه ملامح حياة جديدة يكرم فيها الانسان تشرق على الدنيا من شبه الجزيرة العربية من الصحراء الجداء والمقفرة تولد الحياة بمولد سيد الكائنات محمد بن عبدالله صلي الله عليه وسلم عام الفيل ويبذل الله الخوف أمناً وسلاماً ولطغيان والاستبداد قيماً نبيلة اساسها الشورى.

ويبين لنا الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ثلاثة نماذج للحكم وردت في القرآن الكريم وذلك على النحو التالي :

أولاً : النظام الدكتاتوري

ثانياً : النظام الملكي

ثالثاً : نظام الشورى

المطلب الأول : النظام الدكتاتوري

لقد ورد في القرآن الكريم صورة لهذا النظام وذلك فى قصة سيدنا موسى عليه السلام وفرعون الذي طغى وبغى في الارض وقال انا ربكم فاعبدون، لقد ملك الارض ومن عليها وسخر الناس عبيداً له وسلب اموالهم ونهب ممتلكاتهم وافسد الزرع والحرث وعثا في الارض فساداً ولذلك صدر الامر الالهي لسيدنا موسى عليه السلام في قوله تعالى " اذهب الى فرعون انه طغى " (١٠٦). وتنفيذاً للامر الالهي ذهب سيدنا موسى الى فرعون وحاوره بالحق ولكنه اخذته العزة بالاثم وجادل بغير الحق بالرغم من البرهان الالهي الذي اظهره الله على يد سيدنا موسى عليه السلام بالايات التي ايده بها الله عز وجل فلم يقتنع بل زاد عناداً وطغياناً حتي كان مصيره الهلاك والدمار للملكه ومن تبعه.

المطلب الثاني : النظام الملكي

النظام الملكي هو النموذج الثانى الذي اشار اليه القرآن الكريم فى قصة سيدنا سليمان عليه السلام وبلقيس ملكة سبا باليمن ،التي كانت هي وقومها يعبدون الشمس من دون الله سبحانه وتعالى ولم ترجع عن ظلمها وطغيانها وكفرها الا بعد ان استبان لها الحق الذى كانت تؤيده القوة الالهية على يد سيدنا سليمان وذلك في قوله تعالى " إن الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون " (١٠٧).

١٠٦ - سورة طه الاية "٤٣"

١٠٧ سورة النمل الاية

ثالثاً : نظام الشورى

مبدأ الشورى من أهم المبادئ الدستورية التي يقوم عليها النظام السياسي في الاسلام، لانها قد وردت في القرآن الكريم بجوار ركنين هامين من اركان الدين وهما الصلاة والزكاة في قول، تعالى "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقدهم ينفقون" (١٠٨).

ولذلك تعتبر الشورى احدى الصفات الاساسية التي يتحلي بها المسلم في سلوكه ومعاملاته وهي مسألة تربوية عليها الانسان المسلم كما يتربى علي اداء الصلاة وايتاء الزكاة منذ لصغر باعتبارهما ركنين هامين في الاسلام وهكذا وردت الشورى على هذا النحو تأكيداً من المولي عز وجل لاهميتها في حياة الناس لاقامة الحق والعدل والمساواة في الحقوق واداء الواجبات. ولكن المؤسف له أن الباحثين من رجال الفقه الاسلامي والقانون الدستوري لم يعطوا هذا الجانب اهمية كبرى. بل كان التركيز كل التركيز على نقل تجارب الغرب التي افرزتها الصراعات الطائفية والدينية بين الطبقات الاجتماعية من جهة والكنيسة من جهة اخري، والتي تعبر عن امزجة افراد أو احزاب أو طبقات وتستند الى نظريات وفلسفات فردية متأثرة بمحيط اجتماعي معين في رقعة جغرافية محدودة بزمان ومكان معينين، كنظريات التفويض الالهي المباشر وغير المباشر ونظرية القوة والعقد الاجتماعي التي هي محض افتراض ونظريتي الفصل بين السلطات والتمثيل النيابي التي هي علاج لواقع المجتمع البريطاني في ازمة الصراع على السلطة بين الملك الاله ورجال الاقطاع والكنيسية فكل هذه النظريات هي نتاج لجهد انساني لا انتقص منه ولكنه يبقي عاجزاً وقاصراً امام منهج اله خلق الكون ووضع له القانون الطبيعي الذي يزن بالقسطاس المستقيم دون تفرقة بين هذا وذاك

فلا حسب ولا نسب ولا جاه ولا سلطان يرتقى بإنسان وينزل من قيمة انسان آخر.
فالناس كلهم سواسية كأسنان المشط ولذلك فإن الخطاب موجه الى كل الناس "
كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف تنهون عن المنكر" (١٠٩).

والشورى فى الاسلام من لوازم حرية الانسان وحرية الانسان فى الاسلام
سداها التقدير ولحمتها التكريم وهي على هذا النحو لا تسمح لفرد ان يدعى
لنفسه العبقرية والذكاء من دون الناس ليتاح له الانفراد بالرأي والقرار ذلك ان
الحكمة تقول ان جلاء الامور لا يكون الا باجتماع العقول. فالعقول كالمصابيح كلما
اجتمعت واتسعت دائرتها زاد نورها وسطع بريقها ووضح السبيل وعلي هذا النحو
لم تكن الشورى فى الاسلام يوماً وقفاً على الخواص من دون عامة الناس ما
امتثلوا لقواعد الشريعة (١١٠).

١٠٩ - سورة آل عمران الآية " ١٠٨ "
١١٠ - د. صبحي عبده سعيد السلطة السياسية فى المجتمع الاسلامي - وكالة الاهرام للتوزيع بالداخل
والخارج ١٩٩١ ص ١٨٤

المبحث السادس

نظام الشورى فى الاسلام

الشورى فى المجتمع الاسلامى تقوم على طهارة القلب بالايمان والتوكل وطهارة الجوارح من الاثم والفواحش فخلوص النية ونقاء الضمير يؤدى الى حقيقة أثر الشورى فى حياة المسلمين وهي اذ تؤدى من جانبها السياسى فانها لا تستهدف علوا فى الدنيا ولا فوزاً بالسلطة ذلك ان مجتمع المسلمين مجتمع معتصم بحبل الله المتين لا يعرف تعارضاً فى المصالح والمبادئ والاهداف ولا اختلافاً فى الفلسفات والمعتقدات ولا تقسيمات بين الطبقات ولا تجمعات تحت الوان من رايات الاحزاب تناصب بعضها البعض العدا (x).

والشورى من وجهة نظرنا هي مسألة تربوية بالدرجة الاولى يتربى عليها الانسان منذ الصغر، فالطفل يتعلم بواسطة ابويه اللغة اولاً ثم يرث عنهما السلوك الاجتماعى من قيم وعادات واخلاق وتقاليده حتى تكتمل شخصيته ويستوى. ولذلك ارى ان الشورى نتيجة لجملة من المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يلعب فيها البيت والمدرسة والشارع دوراً كبيراً فى صقلها كسلوك اجتماعى لدى الفرد والجماعة وتكملة لركنين هاميين من اركان الاسلام هما الصلاة والزكاة ولذلك يقول الله عز وجل فى كتابه العزيز " فما أوتيتم من شئ فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا. وعلي ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون والذي استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (١١١).

x - نفس المرجع السابق

١١١ - سورة الشورى الاية " ٣٦ "

فهذه الآية الكريمة حددت لنا طابع النظام فى الجماعة وهو ارتكازه على مبدأ الشورى والذي بدوره يعتمد على ركائز أساسية تدعم مبدأ الشورى وتقوم السلوك الاجتماعى وتدفعه تجاه الممارسة الحقة والسليمة لحكم الشورى وذلك وفق الآتى :

أولاً : الإيمان بالله والتوكل عليه

ثانياً : اجتناب كبائر الاثم والفواحش

ثالثاً : العفو عند المقدرة

رابعاً : الاستجابة لله سبحانه وتعالى

خامساً : اقامة الصلاة

سادساً : إيتاء الزكاة

سابعاً : وأمرهم شورى بينهم

من ذلك يتضح لنا ان نظام الحكم فى الاسلام مؤسس على الشورى وان اقامة مؤسساته وهياكله هي الاخرى قائمة على اساس حكم الشورى وان تداول السلطة وانتقالها هو الاخر قائم على الشورى فلا احزاب ولا انتخابات ولا عنف ولا ارهاب ولكن هناك مشورة بين الناس واحتكام لكتاب الله وسنة رسوله والعقل والمنطق الذى يضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار بطرق سلمية لا تعرف وسيلة غير وسيلة الشورى.

ومما تقدم تظهر الحكمة التى من اجلها قررت الشريعة الاسلامية ذلك الاساس العام لنظام الحكم وانتقاله وتداوله تاركه التفاصيل لمستجدات ظروف الزمان

والمكان اذ ثبت بالاستقراء ان الفكر السياسي متطور فكان من عظمة الاسلام ان امر بالاسس وترك سبل وطرائق تحقيقه للمتغيرات الظرفية زماناً ومكاناً والتي لا بد من مواجهتها بوسائل ونظم تتفق وطبيعة تلك المتغيرات وكل ذلك في اطار جوهر المبدأ العام^(١١٢).

وإذا كانت الشريعة الاسلامية قد تركت شكل الشوري وطريقة لتتفق مع ظروف واحوال كل مجتمع فان هناك قواعد يجب التقيد بها عند تطبيق الشوري، وحكم هذه القواعد كحكم مبد' الشوري لا تقبل تعديلاً ولا تبديلاً وتتمثل هذه القواعد التي يجب اتباعها في تطبيق مبدأ الشوري وتنفيذه في أمرين.

الاول : خضوع الجميع للرأي الذي تنتهي اليه نتيجة الشوري، فإن كانت هذه النتيجة صادرة عن الاغلبية كانت الاقلية التي لم يؤخذ برأيها اول من يسارع الى احترام رأى الاغلبية وتنفيذه وبإخلاص وان تدافع عنه مثل ما تدافع عنه الاغلبية باعتباره الرأي الواجب الاتباع. ويأتي ذلك الخضوع والالتزام من طبيعة المجتمع الاسلامي الذي يقوم على التماسك والوحدة في الهدف والمصلحة فضلاً عن ان الشوري لا تستهدف صراعاً وانما هدفها اظهار الحق فان تم بيانه نتيجة الشوري كان الحق الغالب على الجميع. وهدسن الرسول عليه الصلاة والسلام هذه الطريقة ويؤكد ذلك قول علي بن ابي طالب " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزم؟ فقال " مشاورة اهل الرأي ثم اتباعهم"

وقد طبق هذه الطريقة صلى الله عليه وسلم في حياته تطبيقاً رائعاً فحين علم الرسول باستعداد المشركين لغزو احد وانهم أقبلوا الى المدينة ونزلوا قريباً من جبل أحد جمع اصحابه ليسألهم المشورة أخرج اليهم أم يبقى في المدينة؟ فرأت

١١٢ - الامام محمد ابو زهرة - المجتمع الانساني في ظل الاسلام - الدار السعودية - جدة - الطبعة الثانية ١٩٨١ ص ٢٧٧

الغالبية من اصحابه ان يخرج اليهم وكان هذا الرأي يخالف رأيه عليه الصلاة والسلام ورأي القلة من اصحابه الذين رأوا ان يتحصنوا في المدينة فاذا دخلها المشركون قاتلهم المسلمون في الافنية وافواه السكك ورماهم النساء والصبيان بالحجارة من الابنية المرتفعة كالحصون / الا انه عليه الصلاة والسلام وضع رأى الاغلبية موضع التنفيذ واخذ به مع قلة من اصحابه (١١٣).

ثانياً : اذا تم العزم فلا نقد ولا مناقشة في نتيجة الشورى فحين تطرح المسألة للعرض يكون لكل فرد حق نقد الرأي ومناقشته لاجلاء الحق والصواب فإن اغلق باب المناقشة في المسألة واستقر على الرأي الواجب التنفيذ امتنع على الاقلية ان تنفذ ذلك الرأي الذي اصبح نافذاً لأن ذلك يؤدي الى حمل الناس على الارتياح والتشكك فيه وهذا هو عين الفساد ذلك ان القاعدة الاساسية التي تقوم عليها الشورى هي ان يحكم الشعب تبعاً لرأى الاغلبية التي ان رأت رأياً واجمعت عليه وقع هذا الرأي فى التطبيق موضع الالتزام والاحترام من الكافة (١١٤).

١١٣ - د. صبحي عبده سعيد - المرجع لاسابق ص ٢٠٣

١١٤ - نفس المرجع ص ٢٠٤

المطلب الأول

الشورى فى عهد الرسول (ﷺ)

لقد أشرقت شمس الحرية على الجزيرة العربية بنزول الوحي على رسول الهداية محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم وتبددت دياجير الظلام التي كانت مطبقة في شبة الجزيرة العربية. وبدأ رسول الاسلام فى الدعوة لرسالته داعياً الى نبذ عبادة الاصنام التي لا تنفع ولا تضر والتوجه لعبادة الله الواحد الاحد ونبذ العادات والتقاليد القبلية السيئة مثل العصبية القبلية وشرب الخمر ولعب الميسر ووأد البنات الخ . . و غير ذلك من العادات المنافية للقيم والاخلاق النبيلة التي جاء القرآن الكريم شارحاً ومبيناً لمضارها ومفاسدها ومستشهداً علي هلاكها وفسادها مشيراً الى سيرة الاقوام السالفة وما آلت اليه من الهلاك والخراب وسوء عاقبة الدار.

ولكن تلك الدعوة لم تكن أسراً سهلاً يمكن تقبله من قوم عرفوا بالمكابرة والعناد فواجهوا الدعوة الاسلامية بالرفض والسخرية والتهكم علي رسول الله وصحابته فى بداية الدعوة والحرب والمقاطعة عندما شعروا ان الدعوة اصبحت تستقطب المريدين والحواريين.

لقد كانت القضية الاساسية التي عالجها هذا الدين القويم هي قضية العقيدة فقضية الايمان ممثلة في قد عدتها الرئيسية وحدانية الله والخضوع لله وما بينهما من علاقة.

لقد ظل القرآن الملكى يهبط على رسول الله ثلاثة عشر عاماً كاملة يحدثه فيها عن هذه القضية الكبرى . . وار القرآن يخاطب بهذه الحقيقة الانسان بصفته

انساناً الانسان حيثما كان واينما كان - الانسان فى كل العصور والازمان.

انها قضيةه الاولى التى لا تتغير . . قضية وجوده . . وقضية مصيره قضية علاقته بنفسه وبغيره من المخلوقات . . قضية علاقته بربه. ولم يترك القرآن الملكى هذه القضية الاساسية الى غيرها من القضايا الفرعية التى تتناول الحياة بالتنظيم إلا بعد أن استوفت ما تستحقه من البيان واصبحت مستقرة راسخة في القلوب والافئدة اذ ترك للصفوة المختارة من المؤمنين الاوائل امر انشاء الناموس الواقعي الذي يتمثل فيه هذا الدين (١١٥).

وما أكثر ما اذاع القرآن نماذج من ألوان الحجاج والمجادلة التى وقعت بين الرسول وبين المسلمين وغير المسلمين فى الأمور الدينية والدنيوية وكلها تدل على مدى تأصل روح الحرية والشورى في الاسلام.

فالرسول عليه السلام كان يشاور اصحابه فى الامور الدنيوية التى لم ينزل فيها وحى السماء وقد اشار الرسول الى ذلك في اكثر من موطن وأيد ذلك القرآن الكريم قال عليه السلام : نما أنا بشر مثلكم إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من رأى فإنما أنا بشر"

وقد استمع عليه السلام في غزوة بدر الى الحباب بن المنذر حين اقترح عليه ان ينزل الجيش في غير المكان الذي نزل فيه .

وراجعه سعد بن معاذ في المعاهدة التى عقدها مع غطفان في غزوة الاحزاب ونزل عند رأيه ولم يغضب عليه السلام وسر المسلمون (١١٦).

١١٥ - د. ابراهيم اباطة دسوقي - د. عبدالعزيز الغنام - المرجع السابق ص ١٣٨
١١٦ - د. محمد الصادق عفيفي - المجتمع الاسلامى واصول الحكم - دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع القاهرة - الطبعة الاولى - ١٩٩٠ أفرنجى ص ٧٤

والشورى في الاسلام من لزوم حرية الانسان وحرية الانسان في الاسلام سداها التقدير ولحمتها التكريم وهى على هذا النحو لا تسمح لفرد من دون الناس ان يدعي لنفسه العبقريّة والذكاء ليتاح له الانفرد بالرأى والقرار ذلك ان الحكمة . تقول ان جلاء الامور لا يكون الا باجتماع العقول فالعقول كالمصابيح كلما اجتمعت واتسعت دائرتها زاد نورها ووسطع بريقها ووضع السبيل وعلى هذا النحو لم تكن الشورى في الاسلام يوماً وقفاً على الخواص من دون عامة الناس ما امتثلوا لقواعد الشريعة قال الله عز وجل "والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم" (١١٧).

هكذا شرعت الشورى في الاسلام لتكون حقاً يستوى فيها الجميع تقديساً لحرية الرأى وتكريماً للعقول (١١٨).

وهكذا أصبح المسلمون جميعاً قوة واحدة تحت قيادة الرسول عليه الصلاة والسلام، وأصبحت يثرب عاصمة الدولة الاسلامية في وحدة سياسية منظمة فشرع في تنظيم شئون أهلها وفقاً لاحكام القرآن الكريم وتعاليم الاسلام فأنشاء اول مسجد للمسلمين يؤدون فيه صلاتهم ويجتمعون فيه للنظر في شئونهم العامة وانهي الخلاف الذى كان قائماً بين قبيلتى الاوس والخزرج وأحسن معاملة اليهود من أهل المدينة ولكنهم عادوا فخانوا (١١٩) كما هى عادتهم وأخى بين المهاجرين والانصار وسوي بينهم في الحقوق والواجبات.

ونحن نرى ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان اعظم رجل في تاريخ البشرية كافة لانه كان اميناً على الرسالة الالهية التى تحمل مسؤولية ابلاغها للناس

١١٧ - سورة الشورى ' الآية ٣٨ "

١١٨ - د. صبحى عبده سعيد المرجع السابق ص ١٨٢

١١٩ - د. محمد الصادق عفيقي المرجع السابق ص ٤٨

بمفرده وبدون تردد ولا خوف في عصر كان يسوده الظلم والظلام وعبادة الاصنام ولا رادع قيمى ولا أخلاقي وانما الذي كان سائداً هو نظرية القوة وحياة الغابة حيث الغلبة للقوى ولا حياة للضعفاء والمساكين فكان الرسول عليه السلام خير من نهض بمسؤولية الدعوة وتعليم الناس القرآن الذي هو منهج الحياة ودستور السماء لأهل الأرض.

وعندما خير بين الجاه والسلطان والملك وجمع المال رفض كل تلك الاغراءات التى قدمها له المشركون من سادة قريش وقال قولته المشهورة " والله يا عماه لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذا الامر ما تركته حتي يظهره الله أو أهلك دونه " وهنا تجلت عظمة محمد عليه السلام في إقرار الحق والثورة على مجتمع الفساد والاستبداد مجتمع السادة والعبيد والقهر والاستعباد والاستغلال مؤكداً منهجاً جديداً في الحياة أساسه حرية الانسان فكانت الدعوة الاسلامية أول ثورة ضد الشرك والظلم والسلاطين والحكام وصرخة تحد لأكبر امبراطوريات في العالم في ذلك الوقت امبراطوريتي الفرس والروم، وبداية عصر جديد هو عصر الكلمة والحوار "فكان القرآن الكريم" هو حجة الرسول في مجادلة المشركين والكفار في أحسن أسلوب وأدب حيث يقول المولي عز وجل في كتابه العزيز "وجادلهم بالتى هى احسن " (١٢٠).

فكانت الحجة القوية التى اساسها حكم الشورى واحترام آراء الآخرين هي الأساس لإرساء أول نظام ديمقراطي يتساوى فيه الناس وتتعزز فيه كرامة الانسان ولذلك انطلقت الدعوة الاسلامية من يثرب كالسهم مخترقاً كل معازل الظلم والعبودية محطمة كل الاصنام والاثاث التى صنعت زيفاً وبهتاناً فتدافع

١٢٠ - سورة النحل الاية " ١٢٥ "

الناس تحت قيادة رسول الله بدون تردد ولا خوف وتسابقوا للجهاد لاعلان شأن الاسلام والمسلمين بدون تكاسل بل فى سياق للفوز بالنصر او الاستشهاد فكانت دولة المدينة نموذجاً حقاً للديمقراطية التى ساوت بين السادة والعبيد وجعلت منهم إخوة أحراراً . وعندما انتقل الرسول الاعظم الى الرفيق الاعلى لم يوص لاحد من بعده فلا قريب ولا صديق وانما الناس كلهم سواء.

وترك الامر شورى بين المسلمين لإدارة شئون حياتهم ومن هنا جاءت النظرية العالمية الثالثة الكتاب الاخضر لتؤكد حكم الشورى من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وفق المبدأ الجديد لا ديمقراطية بدون مؤتمرات الشعبية واللجان فى كل مكان ^(١٢١) حيث ينتظم الناس فى مؤتمرات شعبية أساسية ويختارون أمانات للمؤتمرات الشعبية الأساسية لتنظيم الجلسات ويقررون من خلال تلك المؤتمرات كل ما يتعلق بامور حياتهم فى جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويين الداخلى والخارجى وذلك بعد صياغتها فى الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية مؤتمر الشعب العام حيث تصاغ فيه القوانين والقرارات التشريعية التى تأخذ طريقها للتنفيذ من خلال اللجان الشعبية أداة التنفيذ الشعبي وسوف اتناول ذلك بالتفصيل فى فصل لا حق ومستقل.

المبحث السابع

نظم الحكم فى العصور الإسلامية المختلفة

لقد اطلقنا على دولة المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم نظام الحكم في الاسلام لان النبي صلوات الله وسلامه عليه كان القدوة والنموذج في القيادة والعبادة والسلوك وهو رسول الوحي فكان لا ينطق عن الهوى وان " هو الا وحي يوحى " فأقام شعائر الدين وأرسي أسس الاسلام على قواعد الشورى فلم يتعصب لرأي بل كان يتنازل عن الكثير من آرائه ما لم يكن فيها وحى من السماء ولذلك آمن به كل الناس ووجد كل واحد منهم نفسه في دين الاسلام الذي رفع من شأنهم جميعاً دون تفرقه فعز عليهم فراقه وذادوا دونه بأرواحهم وأنفسهم حتي علت كلمة الله اكبر في مشارق الارض ومغاربها وتدافع الناس للدخول فى دين الاسلام افواجاً افواجاً من عرب وعجم فلم يقف دونهم اختلاف اللسان ولا اللون ولا التمييز الطبقي أو العنصري فالاسلام دين السماحة والاخوة والحرية في عصر طغي فيه الظلم والفساد باكبر دولتين في ذلك العصر الفرس والروم فكان الاسلام هو دين الهداية والخلاص فكانت المؤاخاة بين المهاجرين والانصار وبين بلال بن رباح وسلمان الفارسي وعمر بن الخطاب وحمره بن عبدالمطلب وعمار بن ياسر وخالد بن الوليد أخوة الدين والايمان فهم سواسية في صفوف الصلاة وفي مجلس الشورى مع رسول الله يتدارسون أمور المسلمين في السلام والحرب فكانت اروع صورة لنظام الحكم في الاسلام ومثل رائع لممارسة الشورى بأسمى معانيها وبعد وفاة الرسول صلوات الله عليه وسلم وجد الناس انفسهم في فراغ فلم يوص لاحد

بالحكم من بعده لانه ليس بملك ولا جبار وانما هو رسول الهداية وبشير خير لكل الناس والمسلمون عنده سواسية ودين الاسلام دين الكافة " انما بعثت للناس كافة " (١٢٢) .

فكان النبي مالكا لقلوب الناس بالوحي المنزل من عند الله تبارك وتعالى في العبادات والمعاملات ومرشداً لهم وحكماً في امور دنياهم فلما فارق الحياة وانتقل الى الرفيق الاعلى وجد الناس أفسهم في فراغ كبير وفجأة زال التأثير الروحي الذي كبح روح الانانية في النفوس والتعطش للسلطة والريادة فاندفع الانصار الي السقيفة ليأخذوا بزمام الامور والسيطرة على ادارة شؤون الحياة والبحث في من يتولي قيادة امورهم .

وبلغ الامر المهاجرين فسارع أبوبكر الصديق وعمر بن الخطاب الى السقيفة لتدارك الامر خوفاً من ان ينفر به الانصار وحدثت مشادة بين عمر وسعد بن معاذ وتجادلا في أمر الخلافة ومن هو أحق بها فنهض عمر بن الخطاب وباع أبابكر الصديق بحجة أنه أول من آمن برسول الله وهو رفيق الهجرة وهو الصديق وهو من تولي إمارة المسلمين في الصلاة عند مرض الرسول فبايعه المهاجرون والانصار وسمي بخليفة رسول الله. ومن هنا تبدأ مرحلة اخري تختلف عن المرحلة السابقة التي شهدت مولد دولة المدينة ونزول الوحي لتبدأ مرحلة جديدة أساسها إدارة شؤون المسلمين والاحتكام الي كتاب الله وسنة رسوله واجتهاد الرأي فيما لا نص فيه .

المطلب الأول : عهد الخلفاء الراشدين

الخلافة "الخلافة" هي الصورة التي شهدها النظام السياسي للدولة الإسلامية من بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم باعتبارها شكلاً من أشكال السلطة في المجتمع وتتوافق مهمتها مع المهمة التي قام بها رسول الله في أمور الدنيا والسياسة فضلاً عن مهمة الحفاظ على الدين وحراسته (١٢٣).

وكان الرئيس يسمى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جاء ثانياً الخلفاء اختار لقب أمير المؤمنين ثم لم يزل مستعملاً لقباً لجميع من أتى بعده من الخلفاء وهذه الخلافة رئاسة دنيوية أساسها الدين وغايتها حمل الناس على ما فيه صلاحهم متبعاً للخليفة في ذلك نصوص الكتاب وما عرف من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢٤).

ومن المتفق عليه في كتب السيرة والسياسة الشرعية أن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده مارسوا ولايتهم الدينية بنشر الدعوة الإسلامية والحفاظ على الدين وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والحج كما مارسوا إلى جانب ذلك ولايتهم السياسية في السلم والحرب وإبرام العهود والمواثيق وإعلان الحرب ضد أعداء الله وإرسال السفراء للملوك والباطرة يدعونهم إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ونشر الأمن والعدل في ربوع الدولة الإسلامية (١٢٥).

والدولة الإسلامية التي بدأت نواتها في أوائل القرن السابع الميلادي كانت الأسبق في تقرير الخضوع للقانون المتمثل في التشريع الإسلامي وكانت سلطات

١٢٣ - د. صبحي عبده سعيد المرجع السابق ص ٨٤

١٢٤ - عبد الوهاب النجار الخلفاء الراشدون - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٩٩١ أفرنجي

ص ٤٣٨

١٢٥ - د. حسن السيد بسيوني الدولة ونظام الحكم في الإسلام - عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الأولى

١٩٨٥ ص ٣٥

رئيس الدولة مقيدة بأحكام هذا التشريع الذي يتسم بالتدرج في هيكل البناء القانون للدولة الإسلامية إذ يأتي في قمة هذا البناء القواعد المستمدة من القرآن الكريم ثم تليه السنة النبوية ثم الاجماع فالاجتهاد فضلاً عن ان المتأمل لاحكام هذا التشريع يجد أنه يعد بحق اول تشريع يعترف بحقوق الافراد حرياتهم سواء السياسية او المدنية المادية منها او المعنوية.

هذا في الوقت الذي كان العالم خارج دار الاسلام يغرق في ظلام الظلم والاستبداد والحكم المطلق مهـداً حقوق الافراد وحرياتهم الي ان استقر الحال بصـور الاعلان العالـى لحقوق الانسان والمواطنين عام ١٩٤٨ م (١٢٦).

ونحن نري ان الرسول الاعظم رسم الطريق القويم من بعده للمسلمين في ارساء اسس ودعائم حكم الشوري والتي تعتبر نموذجاً حياً لممارسة الديمقراطية الحقـه حيث عجزت كل النظريات الفلسفية عن تحقيقها، سواء في المرحلة التي سبقت رسالة الاسلام او في العصر الحديث الذي تطورت فيه سبل الحضارة المادية وتقهقر فيه الانسان وفقد فيه ابسط الحقوق الاساسية في التعبير عن رؤية وليس الحكم الذي هو حق طبيعي كـفله له الله سبحانه وتعالى خالق هذا الكون عندما جعله خليفة له في الارض

وهكذا تبقي أسس وقيم الشوري التي أرساها الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه هي المثل الاعلى للممارسة الديمقراطية الحقـه رغم كل الممارسات السلبية التي تلت عصر النبوة وما تلاها من صراعات سياسية وحزبية مدفوعة بأحقاد قبلية وزعامات زائفة لا تست الي الاسلام بـصلة.

الأمر الذي جعل الأمة العربية والاسلامية تتحول من دور القائد والمعلم للبشرية الي دور التابع والمقلد لامم وشعوب منفسخه دينياً وأخلاقياً وبعبدة كل البعد عن منهج الحياة وقيمها الانسانية ومن هنا لابد من استعراض للكيفية التي تمت بها ممارسة الخلافة كأداة من ادوات الحكم وذلك علي النحو التالي :

١ - الشورى

٢ - الاستخلاف والبيعة

٣ - العهد

أولاً : الشورى :

الشورى وهى الشكل الذي ولدت عليه فى الخلافة فى صورتها الاولى في عهد ابي بكر الصديق ثم فى عهد علي فقد اجتمع كبار الصحابة من الانصار والمهاجرين حينما علموا ان الرسول قد اسلم الروح الي بارئها وفقدوا الامامة لابي بكر وبايعوه بعد حوار قام بينهم حيث لم يعهد الرسول بالامامة الى احد من بعده وكان من الحوافز التي حفزت الي اختيار ابي بكر بعد ما سارع الانصار الي ترشيح سعد بن عبادة أن رسول الله عندما اشتد عليه المرض الذي مات فيه قال مروا ابا بكر فليصل بالناس " فكان ذلك بمثابة توجيه لاجتماع الكلمة على قلب رجل واحد حتي سارع عمر ليقول " إن النبي صلوات الله عليه قد رضى أبابكر لدينا أفلا نرضاه لديانا " أمدد يدك أبايعك فيابعه وبايعه الناس (١٢٧).

ومن هذا المنطلق اكد المجتمعون نظرية كبري من نظريات الاسلام فى السياسة والحكم وهى القضاء على التحكم الفردى في توريث الخلافة كما كان

١٢٧ - د. محمد الصادق عفيفي - المرجع السابق ص ١٦٨

متبعاً في الدولة الرومانية والفارسية كذلك صنع الثوار بعد مقتل عثمان فقد وفدوا على على وبايعوه (١٢٨).

ثانياً : الاستخلاف والبيعة :

وهذه هي الصورة الثانية التي اختير بها عمر بن الخطاب فعندما مرض أبوبكر الصديق وشعر بدنو أجله خشي أن يترك المسلمين بغير ان يعين لهم من يخلفه فتتفرق كلمتهم وينحل اتحادهم لانه لم يكن قد نسي ما حدث يوم السقيفة. وقد فكر أبوبكر فهداه تفكيره الى ان يستخلف عمر بن الخطاب لكنه لم يرد ان يستبد برأيه في تقرير هذا الامر العظيم فاستدعي بعض كبار الصحابة كعبد الرحمن ابن عوف وعثمان بن عفان وسعيد بن زيد وأسيد بن حضير وغيرهم من المهاجرين والانصار وسألهم رأيهم في عمر واستشارهم في ان يستخلفه فامتدحوا عمر بما يستحقه وارتضوا أن يكون الخليفة عدا معارضة يسيرة (١٢٩).

ولم يكتف أبوبكر بذلك بل سجل أمر استخلاف عمر في وثيقة أعلنها على الناس جاء فيها " بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابوبكر خليفة محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتوقف فيها الفاجر ويصدق فيها الكاذب أننى استعملت عليكم عمر بن الخطاب فإن بر وعدل فذلك علمى به ورأى فيه وان جار وبدل فلا علم لي بالغيب والخير اردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون " (١٣٠).

١٢٨ - عبدالوهاب النجار المرجع السابق ص ٣٦٤
١٢٩ الطبري تاريخ الرسل والملوك - طبعة دار المعارف ١٩٦٧ ص ٤٢١

ثم امر بالعهد فقريء على المسلمين وقد اطل ابوبكر على المسلمين من حجرة بجوار المسجد وخاطبهم اترضون من استخلف عليكم ؟

فاني ما استخلفت عليكم ذا قرابه واني قد استخلفت عليكم عمر فاسمعوا له واطيعوا فقالوا سمعنا .

وبعد ان تمت له البيعة خطب الناس خطبة قال فيها " إنما مثل العرب كمثله جمل انف يتبع قائدته أين يقوده اما انا ففرب الكعبة لاهملنكم علي الطريق (١٣١) .

وكان عمر بن الخطاب قدوة حسنة في الشجاعة والحكمة والعدل وقيادة الامة في مرحلة تعد من أصعب المراحل في التاريخ الاسلامي تلك المرحلة التي عززت مكانة العرب والمسلمين بفتح الشام والعراق وتقويض أركان امبراطوريتي الفرس والروم واعلاء شأن الاسلام والمسلمين وتحريره لبيت المقدس فكان مثلاً تضرب به الامثال.

ثالثاً : العهد :

عندما طعن أبولؤلؤة المجوسي الخليفة عمر بن الخطاب خشي المسلمون سوء العاقبة ان فارق عمر الحياة دون ان يعهد لاحد من اكابر الصحابة وهم : علي بن ابي طالب وعثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف وسعد ابن ابي وقاص والزبير بن العوام وطلحة بن عبدالله ودعاهم اليه الا طلحة فقد كان غائباً ثم خاطبهم قائلاً انى نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ولا يكون هذا الامر إلا فيكم وقد قبض رسول الله وهو عنكم راض انى لا اخاف الناس عليكم ان استقمتم ولكني اخاف

١٣٠ - سورة الشعراء الاية " ٢٢٧ "

١٣١ - الطبري المرجع السابق ص ٢٠١

عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس فانهضوا الي حجرة عائشة فتشاوروا واختاروا منكم رجلاً، فاجتمعوا قريباً منه ولم يلبث ان أرتفعت أصواتهم فقال لهم : الا اعرضوا عن هذا اجمعين فاذا مت فتشاوروا ثلاثة ايام وليصل بالناس صهييب ولا يأتين اليوم الرابع الا وعليكم امير منكم، ويحضر عبدالله بن عمر مشيراً ولا شئ له من الامر وظلحة شريككم في الامر فان قدم في الايام الثلاثة فاحضره امركم وان مضت الايام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا امركم ومن لي بطلحة ؟ يعني ومن يعرف رأيه فيتكم باسمه؟

فقال سعد بن ابي وقاص انا لك به ولا يخالف ان شاء الله وقال عمر لأبي طلحة الانصاري يا أبا طلحة ان الله عز وجل طالما اعز الاسلام بكم فاخذ خمسين رجلا من الانصار فاستنحت هؤلاء الرهط حتي يختاروا رجلا منهم وقال لصهييب صل بالناس ثلاثة ايام وادخل علياً وعثمان والزبير وسعداً وعبدالرحمن بن عوف وظلحة ان قدم واحضر عبدالله بن عمر ولا شئ له من الامر وقم علي رؤسهم فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلا وابى واحد فاشد في راسه وان اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وابي اشان فاضرب رؤسهما فإن رضي ثلاثة رجلا منهم وثلاثة رجلا منهم فحكموا عبدالله بن عمر فأى الفريقين حكم له فليختاروا رجلا منهم فإن لم يرضوا بحكم عبدالله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف واقتلوا الباقيين ان رغبوا عما اجتمع عليه الناس.

فلما دفن عمر اجتمعوا لتنفيذاً لوصيته وطال الجدل بينهم واخيراً فوض الرهط الامر الى عبدالرحمن بن عوف.

أخذ عبدالرحمن يستطلع آراءهم كلا منهم علي انفراد ودار عبدالرحمن لياليه

يلقي اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ومن وافى المدينة من الاخيار واشراف الناس يشاورهم ولا يخلو برجل الا قال عثمان فلما انتهى الموعد الذي حدده عمر جاء عبدالرحمن الي المسجد عند الصبح فاحتشد المهاجرون والامصار حتي ازدحم المسجد بهم فقام عبدالرحمن فقال ايها الناس ان الناس قد احبوا ان يلحق اهل الانصار بأمصارهم وقد علموا اميرهم فلما اشتد الجدل قال سعد ابن ابي وقاص لعبد الرحمن افرغ قبل ان يفتتن الناس واخيرا اعلن عبدالرحمن مبايعته لعثمان فأقبل الناس عليه يبايعونه وبذلك اصبح عثمان خليفة وكان ذلك يوم الاثنين آخر ذي الحجة من سنة اربع وعشرين للهجرة (١٣٢).

الخلاصة :

إن الطريقة التي يتم بها اختيار الخليفة لم يرد بها نص صريح في كتاب الله او سنة رسوله والامر لا يعدو هذه التوجيهات العامة التي رسمها القرآن ليوضح بها علاقة المحكومين بالحاكم كقوله سبحانه وتعالى " أطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم " (١٣٣).

وقوله تعالى " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " (١٣٤).

وقوله صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً " (١٣٥) حرصاً على وحدة الجماعة.

وهكذا يتأكد لنا ان الشرعية الاسلامية بمصادريها الاساسيين " القرآن

١٣٢ - ابن الاثير - الكامل في التاريخ ص ٣٣٤

١٣٣ - سورة النساء الاية "٣٩"

١٣٤ - سورة آل عمران الاية ١٠٣

١٣٥ - حديث نبوى شريف متفق عليه

والسنة " قد سكتت عن تقرير نظام الحكم واشكاله التي ينبغي ان يكون عليها ولكنها امدتنا بمبادئ لا تعدو ان تكون قواعد عامة كقواعد الشورى والعدل والمساواة وبذلك يكون الاسلام قد ترك الامر لرأى الجماعة الاسلامية التي وصفها الله بقوله " وأمرهم شورى بينهم " (١٣٦)، فهم احق باختيار اللون الذي يناسب ويلئم احوالهم والشكل الذي يتمشى مع تطور حياتهم ومجتمعاتهم وتبدو فيه شخصيتهم واستقلالهم الذاتي باعتبارهم جماعة لها كيانها واستقلالها الفكري والعقائدي وهم بهذا احق بالسيدة واهل اللوصاية على هذه البشرية القاصرة التي ألهم الله اياها حين قال " وكذاك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً " (١٣٧) وقد مارسوا جملة أشكال وصور فيما يتعلق بتنظيم رئاسة الدولة عرض لها جمهرة الفقهاء ولكنهم لم يحاولوا التقنيين القاطع لها والاتفاق على منهج واضح فيها واياها أولي بالاختيار وأحق بالتطبيق (١٣٨).

هذا ومن وجهة نظرنا فان الخلافة نظام سياسي جاء نتيجة لمعالجة موقف طارئ وجد المسلمون أنفسهم فيه حيارى بعد وفاة رسول الله فتناد الناس تلقائياً للملء الفراغ الذي تركه النبي صلى الله عليه وسلم في مؤتمر شعبي ولم يكن امامهم تنظيم سياسي قائم فالنبي صلى الله عليه وسلم كان رسول هداية للناس يبلغ ما يوحي اليه من امر ربه ويعلم المسلمين كيفية صلاتهم ومعاملاتهم ويقودهم في معاركهم الحربية بحكم مكانته بين المسلمين كمعلم.

والنبي صلى الله عليه وسلم لم يوص لاحد بالحكم من بعده وانما أرسى اسس ودعائم الحكم من خلال ممرسته لحكم الشورى التي دربهم عليها في حياته

١٣٦ - سورة الشورى الآية " ٣٨ "

١٣٧ - سورة البقرة الآية " ١٤٣ "

١٣٨ - د. محمود الصادق عفيفي - المرجع لسابق ص ١٦٧

من الصلاة في المسجد الي اخذ المشورة بالمناداة للصلاة جامعة فيلتقي المسلمون بالرسول صلي الله عليه وسلم وي طرح عليهم الامر للرأي والنقاش وهكذا يتأكد لنا قوة وحجية الاسلام فى وجه كل الافتراءات التي تريد ان تنال منه.

فالاسلام لم يكن دين كهنوت ولا دين وصاية او وراثة وانما هو حق وملك وشوري لكل المسلمين.

المطلب الثانى : ١ الخلافة فى العصر الاموى

« ٤١ - ١٣٣ هـ »

تبدأ الخلافة فى العصر الاموى بتولي معاوية بن ابي سفيان خلافة المسلمين بعد تنازل الحسن ابن علي عن الخلافة وعرف ذلك العام "٤١" هـ بعام الجماعة لاجتماع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم (١٣٩).

وقد غير انتقال الخلافة الي معاوية بن ابي سفيان نظام الشوري الذي كان أساس انتخاب الخلفاء الراشدين وتحولت الخلافة الي ملك يحكم صاحبه بقوة السيف والسياسة، على انه وجد فريق من المسلمين يبرر هذه الحالة ويستند في ذلك الي احاديث رويت عن الرسول صلي الله عيه وسم كحض الناس على طاعة الحاكم والخضوع لحكمه اياً كانت نزعتة وطريقة حكمه فقد اثر عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال " سيليكم بعدي البر ببره ويليكم الفاجر بفجوره فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق الحق فإن أحسنوا فلکم ولهم وان اساعوا فلکم وعليهم " .

١٣٩ - د. شحاده الناطور - د. احمد عودات - د. جميل بيبضون - الخلافة الاسلامية حتي القرن الرابع الهجري

دار الامل للنشر والتوزيع - الاردن ١٩٩٥ ص ١٤٦

ولما ولي معاوية ابنه يزيد العهد ظهر نظام التوريث وانتقلت الدولة من ذلك النظام الذي ساد عهد الخلفاء الراشدين الى النظام الملكي الذي يقوم علي أساس التوريث ويستند الى السياسة أولاً والى الدين ثانياً .

وبذلك أصبحت الخلافة الأموية أقرب الى السياسة منها الي الدين، واستحوالت بذلك الي ملك ويعود السبب الي أن معاوية كان متأثراً بالنظام الذي كان سائداً في الدولتين البيزنطية والساسانية، في تحقيق السياسة بكل مهارة وأخذ لهذا الامر اهتبه في كثير من الحيلة فأوصى الي عماله علي الامصار ان يمهّدوا السبيل لاخذ البيعة لابنه يزيد (١٤٠).

ولقد سار علي هذه السياسة الخلفاء الذين جاوا بعد معاوية بن ابي سفيان وابنه يزيد فقد غالوا في ذلك حتي أصبحوا يولون عهدهم اثنين بل ثلاثاً وأصبح الخليفة الاموي يعين ولي عهده ويكون عادة ابنه الاكبر ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد في حضرته علي حين أصبحت هذه البيعة تؤخذ في الاقاليم بحضور الوالي نيابة عن الخليفة.

ان هذا النظام أدي الي ظهور البغضاء والعداوة بين أفراد البيت الاموي وأوغر صدور بعضهم على بعض فقام النزاع بينهم وتعدى ذلك الي القواد والعمال مما ادي في النهاية الى سقوط الدولة الاموية (١٤١).

ويتضح لنا من كل ما تقدم ان خلافة بني أمية كانت ملكية وراثية استبدادية الامر الذي ادي في نهاية الامر الى انهيارها وقيام الدولة العباسية على أنقاضها.

١٤٠ - د. صبحي عبده سعيد - المرجع السابق ص ١٨٢.

١٤١ - حسن ابراهيم حسن - تاريخ الاسلام السياسي ص ٤٤٨

المطلب الثالث : الخلافة العباسية

آل الحكم الى العباسيين بانتصارهم علي الامويين وكان للفرس نصيب عظيم في انتصار بني العباس، اذ استطاع دعاة العباسيين من الشيعة العرب والفرس بزعامة ابي مسلم الخرساني ان ينتزعوا الحكم من بني أمية في خراسان ثم اتجهوا الي العراق واستولوا عليه واعلنوا الدعوة لبني العباس ويويج ابو العباس عبدالله الملقب بالسفاح سنة ١٣٢ هـ بالكوفة ثم انتصر على مروان بن محمد في العام نفسه فهرب مروان الي مصر فتعقبه صالح بن علي وقتله في آخر سنة ١٣٢ هـ وبقتله تقوضت الدولة الاموية وقامت الدولة العباسية.

ولقد وضع السفاح حجر الاساس للدولة الثالثة من دول الاسلام فكانت اشهر دولة من دول الاسلام جميعها وأطولها عمراً^(١٤٢).

ولقد حذا العباسيون حذو الامويين في توريث الحكم، كما اضطهدوا العلويين وأمنوا بنظرية الحق الملكي المقدس في الحكم فقال ابو جعفر المنصور "انما أنا سلطان الله في ارضه" وهذا يخالف قول ابي بكر "إن احسنت فشجعوني وإن اسأت فقوموني بحد سيوفكم".

لقد استبد الخلفاء العباسيون بالسلطة واحتجبوا عن الرعاية واتخذوا الوزير والسياف وتلقب الخليفة بلقب امام وارثى بردة الرسول صلي الله عليه وسلم على اعتبار انه نائب المسلمين.

سار العباسيون علي تولىه اكثر من واحد فعهد الخليفة السفاح بالخلافة لاختية المنصور ثم الي ابن اخيه عيسي ابن موسي فلما مات آلت الي ابي جعفر المنصور فخلع عيسي بن موسى وبايع ابنه المهدي.

وعهد الرشيد الى اولاده الامين والمأمون والمعتصم وقسم البلاد بينهم وحاول الامين خلع اخيه المأمون وقد جرت سياسية ولاية العهد البغضاء والعداوة بين افراد البيت المالك فأضعفت السولة العباسية وابتعد العباسيون عن الاستعانة بالعنصر العربي او الاعتماد الكلى علي الشوري فتسلط الجند على الدولة بعد الخليفة المعتصم ولم يعد للخليفة من سلطة الا الاسم فظهر ما يسمى بالعصر العباسي الثاني (١٤٣).

لقد شهدت هذه الفترة أسوأ مرحلة في تاريخ الدولة العباسية حيث طغى الجند على الخلفاء العباسيين ولم يعد لهم دور سوى الاسم وتفككت اواصر الدولة حيث ظهرت دويلات عديدة وأعلنت استقلالها عن الدولة العباسية نتيجة لضعف الخليفة العباسي وتدخل الاتراك في امور الدولة وصاروا هم اصحاب النفوذ والسلطان.

ولقد بسط الاتراك نفوذهم على كل ممتلكات الدولة العباسية باستيلاء السلطان سليم الاول العثماني علي مصر سنة ١٥١٧م وارغام آخر خلفاء الدولة العباسية عن التنازل عن الخلافة وبذلك تكون قد انتقلت الي العثمانيين حتي تولي مصطفى كمال اتاتورك رئاسة جمهورية تركيا وفصل السلطة السياسية عن الدينية ثم الغى الخلافة رسمياً سنة ١٩٢٤م ولم تقم للخلافة بعدها قائمة حتي الان.

المطلب الرابع الخلافة في العهد العثماني

بعد انهيار الدولة العباسية وقعت البلاد العربية تحت حكم كل من :

١ - المغول

٢ - الفرس

٣ - الممالك

فلا نظم دستورية تحكمها ولا قانون دستوري يبين حدود السلطة فيها بل استبداد وفتن وحكم اقطاعي مطلق.

وفي مطلع القرن القرن السادس عشر كان في الشرق الادني دول كبيرة تحكمه هي :

١ - الدولة العثمانية

٢ - الدولة الصفوية

٣ - دولة الممالك

وكانت البلاد العربية في هذه الاثناء تحت حكم الدولة الصفوية ودولة الممالك وعندما تولي السلطان سليم الاول عرش السلطة العثمانية وجه انظاره نحو البلاد العربية بغية توسيع حدود دولته وانتزاع السلطة من دولة الممالك ودولة الصفويين والاستيلاء على هذه البلاد.

بدأت حركة الاستيلاء عام ١٥١٦ بعد انتصار السلطان سليم على جيوش الممالك في معركة مرج دابق هذه المعركة فتحت أمامه أبواب سوريا ومصر والحجاز فدخلت هذه البلاد تحت حكم الدولة العثمانية من ذلك التاريخ، وبعد ذلك استولي العثمانيون على العراق ١٥٣٤م ثم ضموا اليهم تونس وطرابلس الغرب والجزائر واليمن التي كان نفوذهم فيها يتغير تبعاً لقوة دولتهم وضعف أمام اليمن أو قوته أما لبنان فقد أبقى العثمانيون نظامه الاقطاعي بيد أمرائه وكان لهم عليه

ادارة السياسة العامة وعلي هذا لم يبق من البلاد العربية الا المغرب خارجاً عن حكم الدولة العثمانية (١٤٤).

بقيت البلاد العربية طيلة الشرون الثلاثة الاولى للحكم العثماني تقاسى الركود في شتى نواحي الحياة فجمدت الحياة الفكرية وأثقل الناس بالارهاب والتعسف والضرائب الباهظة وقد بقي المجتمع العربي رغم خضوعه كلياً للدولة العثمانية محافظاً على تكوينه الاجتماعي الذي بقي متماسكاً بكل مقوماته وظلت حياته بعيدة عن التأثر بالطابع العثماني.

ومن الناحية السياسية والدستورية والادارية فقد كانت البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية تقسم الى تسع ولايات واربع متصرفيات مستقلة وايتين ممتازتين وكانت كل ولاية تنقسم بدورها الى ألوية وأقضية ونواح علي الشكل التالي :

١ - أولاً : الولايات :

- | | |
|------------------|------------------------|
| ١ - ولاية الحجاز | ٦ - ولاية سوريا |
| ٢ - ولاية اليمن | ٧ - ولاية بيروت |
| ٣ - ولاية البصرة | ٨ - ولاية طرابلس الغرب |
| ٤ - ولاية بغداد | ٩ - ولاية الموصل |
| ٥ - ولاية حلب | |

١٤٤ - د . حسن الحسن - الانظمة السياسية الدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية - الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة ١٩٦٧ أفرنجى

ثانياً : المتصرفيات :

- ١ - متصرفية القدس
- ٢ - متصرفية بنغازى
- ٣ - متصرفية دير الزور
- ٤ - متصرفية جبل لبنان والتي كانت تدار وفق نظام خاص

ثالثاً : الايالات :

- ١ - ايالة مصر
- ٢ - ايالة تونس

ومن الملاحظ ان هذه التقسيمات كان لها الصفة الادارية وليس صفة التقسيمات السياسية التي قسمت بموجبها البلاد العربية الى الممالك والجمهوريات بعد الحرب العالمية الاولى.

وكان يرأس كل ولاية أو متصرفية والٍ او متصرف يعينه السلطان الذي كان يتمتع بسلطات مطلقة لا يحدها حد فكانت رغبته ومزاجه هما الدستور الذى تسير عليه الدولة وإرادته أو أرادة ولاته القانون والنظام الامر الذي أجج روح الثورة في نفوس العرب واذكاء الروح القومية. فلقد نشطت الجمعيات السرية في عهد السلطان عبدالحميد لمحاربة طغيانه ثم للمطالبة باللامركزية والتنديد بمساوى الحكم الاستبدادي والدعوة الى إطلاق الحريات العامة واصلاح الادارة الفاسدة والاعتراف بحقوق العرب ثم عمدت هذه الجمعيات بعد عزل السلطان عبدالحميد

الى مقاومة سياسة جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تدعو الي القومية الطورانية
وتتريك العرب (١٤٥).

ونحن نري ان اسوأ مرحلة شهدها الوطن العربي هي مرحلة الحكم العثماني
للوطن العربي حيث سلبت فيه ارادة الانسان العربي وفرض عليه الجهل والتخلف
قراية الاربعة قرون في الوقت الذي قامت فيه الثورة الصناعية فى أوربا وبدأت
مطامع الغرب في تقسيم الوطن العربي الكبير تلوح في الافق.

وبدأت النهضة الاوربية تفرض نفسها على العالم وتتطلع انظارهم الي تقسيم
تركة الدولة العثمانية التي سميت في ذلك الوقت باسم الرجل المريض وكانت تلك
الاطماع نكبة على الوطن العربي الذي كلما نظر الي المستقبل نظرة ثاقبة ابتلي
بمصيبة اكبر من سابقتها.

فلقد حرم الوطن العربي من استغلال امكانياته وثرواته المادية والبشرية
وفرض عليه قهر نفسى ومعنوي نتيجة لسياسة الدولة العثمانية التي حكمت العرب
باسم الدين والدين منها براء.

لقد أورثت تلك السياسة في الوطن العربي عوامل المرض والجهل والتخلف
وكرست الاقليمية المقيته التي مازالت تشكل عائقاً في طريق تحقيق المشروع
الحضاري للامة العربية في الوحدة والتحرر الامر الذي جعل الامة العربية تتور
علي تلك السياسة المقيته التي اقشعرت من رؤية معالمها الابدان لتأخذ طريقها نحو
المستقبل وسط العالم الجديد عالم المدنية والحضارة والتقدم العلمي.

المبحث الثامن

مرحلة الاستعمار الغربي الحديث

كانت البلاد العربية موضع انظار الدول الاوربية خاصة عندما بدأت الدولة العثمانية تضعف وتتفكك وادخلت قضايا هذه البلاد كفرع للمسألة الشرقية التي كان معناها اقتسام الاراضي التابعة للامبراطورية العثمانية وقد كان للمنافسة الدولية حول بسط الدول الاوربية نفوذها على البلاد العربية الاثر الكبير في تكوين الكيانات السياسية العربية في مطلع القرن العشرين^(١٤٦).

ونحن نري ان السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في الوطن العربي هي التي مهدت الطريق للاستعمار الغربي الحديث.

فالدولة العثمانية التي اطلق عليها مصطلح الرجل المريض هي التي كانت وراء نكبة الامة العربية.

فلقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة القهر والذل والاستبداد في الوطن العربي طيلة فترة حكمها للعرب التي استمرت اربعمئة سنة من ١٥٠٠م - ١٩٢٣م . تلك الفترة التي حكمت فيها باسم الدين وتحت شعار الخلافة الاسلامية والدين منها براء .

ففى الفترة التي كان العرب يتطلعون فيها الى آفاق العالم الرحبة والسعي الى العلم والبحث العلمي انتكبوا بسلاطين الجهل والتخلف فتم تجزئة الوطن العربي الواحد الى ولايات عثمانية ومتصرفيات وأقفل باب العلم وفرضت الضرائب والمكوس على المواطنين، وفي الوقت الذي اتجهت فيه أوربا الى البحث العلمي وبناء المدارس والجامعات كانت البلاد العربية مستباحة للسرقة والنهب من قبل

١٤٦ - حسن الحسن - المرجع السابق

الولاة الاتراك ومطاردة كل رجل علم او داعية للحرية والاصلاح بعدما كانت المنطقة العربية مركز اشعاع علمي من خلال ارثها الثقافي والعلمي ومناراتها العلمية وغزارة مكتباتها في عهد لدولة الاموية والعباسية والفاطمية وتلك العلوم الزاخرة بالابتكارات والمخترعات العلمية في المدارس والجامعات الكبرى بالاندلس التي سرقها الغرب في وقت كانت فيه اوربا تغوص في الجهل والبربرية المتوحشة.

لقد ضاع ذلك المجد العتيد بسبب الافق الضيق والعقلية المتخلفة لسلطين بني عثمان وولاتهم الجهلة والمتخلفين والذين لا هم لهم الا جمع الاموال وتكديسها في الاستانة وإرضاء السلاطين وصرفها في اللهو والترف وبناء القصور.

وهكذا مهدت هذه السياسة الرعناء الطريق أمام مطامع الدول الاوربية التي فتحت عينها على العالم الجديد وتسلحت بسلاح العلم والمعرفة الحديثة ونقل المعارك الحربية والعداءات القومية والثأرية الى خارج اوربا وتعويض خسائر الحرب بالبحث عن موارد اقتصادية جديدة فكانت الفرصة سانحة امامها بعد ان حسمت كل امورها لاقتسام الغنيمة وارضاء كل القوي الكبرى في تلك الفترة.

لقد وجهت اوربا اساطيلها وبوارجها الحربية الى الوطن العربي من محيطه الى خليجه في نفس الوقت والتأقيث بخلق ذرائع وحجج واهيه لاحتلال الوطن العربي.

فتارة يقولون انهم جاؤا لكي يعلموا العرب الحضارة الحديثة وتارة اخري يقولون انهم اتوا من اجل حماية رعاياهم ومرة اخري يقولون انهم اتوا لتأديب القبائل العربية المتوحشة ومرة أخرى يقولون ان بناء سد ترابي على شواطئ الاسكندرية يهدد أمن بريطانيا وان باى الجزائر اهان قنصل فرنسا وفي ذلك اهانة لفرنسا ولا بد من تأديبه. وهكذا زحفت الاساطيل الاوربية المدعومة بالآلة

الحرب الحديثة وبوسائل العلم المتطورة صوب الشواطئ والمدن العربية وهي في غفلة من امرها تدك بنيران مدافعها مدنها ومواطنيها والدولة العثمانية لم تحرك ساكناً في مواجهة هذا العدوان بل سهلت لبعض الدول احتلال الاراضى العربية بسحب وحداتها العسكرية وترك السكان عزلاً بدون سلاح.

فاحتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠م وفرضت حمايتها على تونس ١٨٨١م وعلي مراكش ١٩١٢ واحتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢م واحتلت ايطاليا ليبيا سنة ١٩١١م. وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى وانحازت فيها الدولة العثمانية الي جانب المانيا ضد الحلفاء انتهز العرب هذه الفرصة للفوز باستقلالهم والتخلص من الحكم العثماني واعلنت الثورة العربية على الاتراك وبذل الحلفاء الكثير من الوعود الكاذبة لخدعة العرب وتحطيم آمالهم في بناء الكيان العربي القومي واصيبت الفكرة العربية بالصدمة الكبرى بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى فقسمت البلاد العربية بموجب اتفاقية " سايكس بيكو " ١٩١٦ وفرضت عليها حدود تحكيمية ووقعت البلاد العربية في يد الاستعمار الاوربي رغم وعود الحلفاء بأقامة الدولة العربية والكيان العربي الواحد رغم ما قدمه العرب لهم من مساعدات في اثناء الحرب وفي عام ١٩١٧م صدر وعد بلفور من قبل الحكومة الانجليزية الذي صرح فيه وزير خارجيتها بأنها تنتظر بعين العطف والارتياح الي انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وستبذل اطياف مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية (١٤٧).

الخلاصة :

١ - ان سياسة الدولة العثمانية التي اتسمت بالعنف والدكتاتورية تجاه العرب وفرض القومية الطورانية عليهم جعلتهم يثورون لكرامتهم التي جرحت.

٢ - لقد لمس الاستعمار الغربي الحديث النزعة التحريرية لدى العرب ورفضهم لحكم السلاطين الاتراك فعملوا علي استغلال هذا الشعور بالوعود الزائفة لبناء الكيان القومي العربي الواحد خدمة لاهدافهم الاستعمارية في احتلال الوطن العربي وتقسيمه.

٣ - بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى نكثوا وعودهم التي اعطوها للعرب بل اتضح للعرب فيما بعد انه في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات " حسين - مكماهون " كانت تجرى المفاوضات السرية بين انجلترا وفرنسا لتقسيم البلاد العربية بعد انتهاء الحرب وقد نتج عن هذه المفاوضات اتفاقية سايكس بيكو بين انجلترا وفرنسا.

٤ - لقد حرص الاستعمار الغربي الحديث على بذر بذور الفرقة بين ابناء الامة العربية بتنوع الثقافات الاستعمارية في الوطن العربي وفرض انماط سلوكه بقصد طمس الهوية العربية فنجد الثقافة الفرنسية والانجليزية والاطالية بل وفرض لغاتهم الرسمية في المعاملات الادارية وفي لغة الدراسة والتعليم.

٥ - عمل الاستعمار الغربي علي اتباع سياسة الارض المحروقة في بعض البلاد العربية التي احتلوها " مثل ليبيا " التي احتلت من قبل ايطاليا حيث احرقت المزارع ودمرت المدن والقرى ونصبت المشانق واقامت المعتقلات الجماعية " للرجال والنساء والاطفال والشيوخ " بدون شفقة ولا رحمة مثل معتقل البريقة وسلوق والزويتينة بقصد بث الرعب في النفوس وابادة العنصر العربي من الوجود واحلال مستوطنين ايطاليين محل العرب..

٦ - عمل الاستعمار الغربي على تدمير الروح المعنوية لدى الانسان العربي

ومحاولة وضعه في مرتبة اقل من الرجل الاوربي من خلال وسائل الاعلام والصحافة وتصوير المنطقة العربية بالصحراء الجداء التي لا يعرف أهلها المدنية والتحضر وانما العصبية والتوحش والقتل والنهب .

٧ - تكريس نظرية الحدود بين أرجاء الوطن العربي.

٨ - انكاء النزعة الاقليمية بين أبناء الوطن العربي وتغذية الصراعات القبلية والطائفية.

٩ - زعزعة النظام والاستقرار فى الوطن العربي.

١٠ - تشويه الثقافة العربية والتشكيك فى المقومات الحضارية للأمة العربية من خلال الارساليات والمستشرقين الغربيين .

١١ - تكريس مبدأ التبعية الثقافية.

١٢ - العمل على ضرب أى مشروع وحدوي يستهدف النهوض بالامة العربية ومحاولة الحفاظ على الكيانات القزمية العربية والدويلات الميكروسكوبية.

المبحث التاسع

مرحلة التحرر القومي

لقد كان للسياسية التي اتبعتها سلاطين الدولة العثمانية تجاه العرب وما نتج عنها من فساد واستبداد خاصة في اواخر عهد السلطان عبدالحميد وما تلاه من سياسة التتريك بعد عزله وتولى جمعية الاتحاد والترقي ومعاداتهم للعرب واتباع سياسة القهر والاستعباد ونصب المشانق واعتقال الزعماء الوطنيين والتنكيل بهم واقامة المجازر الجماعية على يد جمال باشا الجزائر.

كل ذلك جعل العرب يدركون حجم الخطر الذي يهدد وجودهم القومي فثارت فيهم الحمية العربية وتفجرت في نفوسهم روح الثورة والتمرد على الاتراك دفاعاً عن الكرامة العربية وعن الشخصية العربية فلم يكن امامهم الا الثورة على الطاغوت الذي كان متجسداً في سلاطين بنى عثمان والذي اطلق عليه الغرب " الرجل المريض " استخفافاً واستهتاراً بالدولة العثمانية رمز الجهل والتخلف في وقت بدأت فيه اوربا تتطلع الى النهضة العلمية الحديثة وبناء الدولة العصرية على أسس ديمقراطية وفي هذا الوقت كان الحلفاء وخاصة بريطانيا يرون ان قيام ثورة عربية تقوم ضد الدولة العثمانية يعني المساهمة الفعالة في انهيار الدولة العثمانية تماماً خاصة وان البلاد العربية تحتل مكاناً استراتيجياً مهماً واخذ الحلفاء يبحثون عن الزعيم العربي الذي يقبل التعاون معهم واتفق رأيهم علي الشريف حسين امير الحجاز، اولاً لما يتمتع به من نفوذ ديني يمكنه من مقاومة فكرة الجهاد ضد الحلفاء التي كان ينادي بها العثمانيون.

كان من الطبيعي ان يكون لقيام الثورة ثمن من وإلى الطرفين وعلى هذا الاساس بدأت بريطانيا اتصالها بالشريف حسين لتضع معه اسس الثورة ولتتفق معه على الثمن وتم الاتصال بواسطة المعتمد البريطاني في القاهرة وبعد ان استطلع الشريف حسين رأي الزعماء العرب في مختلف الاقطار العربية ووقف على استعدادهم للوقوف الى جانب الحلفاء والشروط التي يرونها وبعد ان ارسل فيصل الي دمشق وعاد منها حاملاً أرائهم احرار وقراراتهم في الاسس التي يقبل العرب على اساسها التعاون مع الحلفاء وكان في مقدمة هذه القرارات اعتراف الحلفاء باستقلال البلاد العربية من طوروس شمالاً الى المحيط الهندي جنوباً ومن الخليج العربي شرقاً الى البحرين الابيض والاحمر غرباً والغاء الحماية الاجنبية وعقد تحالف دفاعي بين الدول الغربية وبريطانيا مع منح بريطانيا الافضلية في المعاونة الاقتصادية^(١٤٨).

وقد كان طبيعياً أن تقوم لدي شعوب الدول العربية التي مزقتها الاستعمار الرغبة في اقامة اتحاد بينها فالروابط التي تربط بين ابناء الدول العربية روابط اكيدة وثانية تستمد وجودها من الواقع التاريخي والجغرافي وتقوم على اعتبارات مختلفة حضارية واقتصادية ولغوية وقد كان الشرق العربي موطن الرسالات السماوية وموطن الحضارات البشرية الاولى ففيه قامت حضارة المصريين القدماء وحضارة البابليين والاشوريين وظهرت في الجنوب الغربي مملكة سبأ الشهيرة، وقد اتصلت هذه الحضارات المختلفة واندمج العرب في البلاد المتاخمة للبحر الاحمر ولشرق وجنوب البحر المتوسط، وخاصة بعد الفتح الاسلامي الذي جعل من هذه البلاد دولة واحدة يرتبط ابناءؤها بروابط الجنس واللغة والتاريخ والحضارة

المشتركة واستمرت الدولة العربية الواحدة منذ عهد الخلفاء الراشدين حتي بدأت مؤامرات الاستعمار تحاول النيل من هذه الوحدة تحت ستار الدين منذ الحملات الصليبية الشهيرة التي كان يقودها ملوك اوربا وامراؤها وسادة الاقطاع فيها طمعاً في تحقيق مزيد من السيطرة والاستغلال.

ولقد اندحر الغزاة الاوروبيون في عدة معارك فاصلة منها معركة حطين في سنة ١١٨٩م افرنجي التي انتصرت فيها الجيوش العربية بقيادة صلاح الدين الايوبي ومنها معركة المنصورة في سنة ١٢٥٠م التي منيت فيها الحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا بهزيمة منكرة على ايدي المصريين الذين اسروا الملك لويس التاسع وسجنوه في سار ابن لقمان بالمنصورة (١٤٩).

ولهذا لم يكن الغدر ولا الخيانة غريباً من قبل الدول الاوربية الغربية لعهودهم ومواثيقهم التي اعطوها للعرب خلال الحرب العالمية الاولى في الاعتراف باستقلال الدول العربية واقامة الوحدة العربية حيث انهم لا عهد لهم ولا ميثاق ويقول المولي عز وجل في كتابه العزيز " ان ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتي تتبع ملتهم (١٥٠)

فلقد اتضح فيما بعد انه في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات حسين McKMahon كانت تجري المفاوضات السرية بين انجلترا وفرنسا لتقسيم البلاد العربية بعد انتهاء الحرب وقد نتج عن هذه المفاوضات اتفاقية سايكس بيكو " بين انجلترا وفرنسا (١٥١).

١٤٩ - د. ثروت بدوي - المرجع السابق ص ٢١

١٥٠ - سورة البقرة الاية "١٢٠"

١٥١ - حسن الحسن - المرجع السابق ص ٢١

وامام هذه المؤامرة الخسيسة من جانب بريطانيا وفرنسا لم يعد امام العرب الا الثورة على الاستعمار الغربى الحديث والاعتماد علي امكانياتهم الذاتية في الحرية والاستقلال وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة سانحة للعرب لاعلان الاستقلال عن الدول الاستعمارية.

لقد بدأت البلاد العربية تنال استقلالها الواحدة تلو الاخرى وتتنظم علي شكل دول مستقلة لها شخصيتها الدولية الذاتية وفي الوقت نفسه كانت هناك حركات توحيد البلاد العربية واتحادها التي تستند الي وحدة الحياة الاجتماعية للشعوب العربية التي ترتبط بروابط وثيقة من التضامن المؤسس على القومية والتاريخ والمصالح المشتركة ووحدة المصير كانت تنشط في مختلف البلاد العربية وتقوم الاحزاب والجمعيات والشخصيات العربية بالدعوة الي توحيد الدول العربية وتخليصها من السيطرة الاجنبية واستعادة المركز المجيد للبلاد العربية (١٥٢).

المطلب الأول : الجامعة العربية

كانت الحرب العالمية الثانية هي المناسبة التي دعمت فيها حركة توحيد البلاد العربية لان هذه الحرب اظهرت الاهمية الكبرى للمنطقة العربية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية وكانت الحركة الوطنية العربية عاملا من أهم العوامل التي لا يمكن للدول المتحاربة اغفالها كما ان الهجرة الصهيونية اظهرت عظم المخاطر التي يتعرض لها العرب نتيجة السيطرة الاجنبية فبدأ العرب يفكرون في جمع صفوفهم للمطالبة بحقوقهم ورأت انجلترا ان مصلحتها من ذلك الوقت ان تسعى لكسب ود الدول العربية عن طريق مساعدتها جزئيا في تكوين اتحاد عربي

١٥٢ - حسن الحسن - المرجع السابق ص ٤٧٢

تمهيداً لفرض سيطرتها على هذا الاتحاد، فأعلنت الحكومة الانجليزية عام ١٩٤١ انها تعطى كامل تأييدها لاية حركة تلقي التأييد العام ويكون مقصوداً منها دعم الروابط الثقافية والاقتصادية التي تربط البلاد العربية كما أعلنت الحكومة الانجليزية ايضاً عام ١٩٤٣ م أنها تنظر بعين العطف الي كل حركة تنشأ بين العرب بغرض دعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية ولكن من الواضح ان اقتراح خطة كهذه يجب ان يأتي من جانب العرب أنفسهم واستجابة لهذا النداء صرح الامير عبدالله امير شرق الاردن أن العرب يعقدون في اقرب فرصة مؤتمراً عربياً عاماً كما صدرت عدة تصريحات من اغلب المسؤولين في البلاد العربية بيدون استعدادهم لحضور الاجتماع وفي ١٩٤٤م دعت الحكومة المصرية لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام اجتمعت في الاسكندرية اشتركت فيها سوريا ، لبنان ، العراق، المملكة العربية السعودية ومصر ، واليمن، حيث وضعت اسس برتوكول عرف باسم " برتوكول الاسكندرية وتم التوقيع عليه في ٢٢ مارس ١٩٤٥م ولقد جاء في هذا البرتوكول ^(١٥٣). " ان حضور ممثلي هذه الدول اثبات للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط البلاد العربية جميعاً وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانها وآمالها واستجابة للرأي العام العربي في جميع الاقطار العربية اتفقوا على تأليف " جامعة الدول العربية " ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى "مجلس جامعة الدول العربية " تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول في ما بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها "

ونحن نري ان الجامعة العربية كفكرة شىء جميل تجمع العرب ويناقشون من خلالها قضاياهم، ولكن للأسف الشديد ان هذه الفكرة لم تنبع من العرب انفسهم وانما كانت وليدة لفكرة من عدو لدود للعرب عمل بكل قوة لتفتيت البلاد العربية وكرس الحدود الوهمية الا وهو بريطانيا، التى خانت العهود والوعود التى اعطتها للعرب كحليف لهم خلال الحرب العالمية الاولى مقابل الثورة على الدولة العثمانية التى كانت جاثم على صدور العرب قرابة اربعة قرون مقابل التعاون في الحرب فإذا بها تتآمر مع فرنسا على تقسيم الوطن العربي في المعاهدة الشهيرة والتى عرفت فيما بعد بمعاهدة " سايكس بيكو " سنة ١٩١٦م ووعد بلفور وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩١٧م الذي مكن العدو الصهيوني من قلب الوطن العربي في فلسطين وما تلا ذلك من حروب دمار للمنطقة العربية استنزفت فيها الارواح والاموال وعطلت فيها التنمية والتعليم فكيف يكون عدو كهذا ناصراً للعرب.

إن الفكرة الصحيحة التى تلقى القبول والحماس وتتطور مع الزمن هي الفكرة التى تتبع من العرب انفسهم لانها تكون معبرة عن الآمهم وأمالهم في الوحدة والتقدم ولذلك كانت فكرة الجامعة العربية التى جاءت من عدو للأمة العربية بمثابة اجهاض للعمل الوحدى ولذلك لم يستطع العرب على مدي نصف قرن ان يطوروا الجامعة العربية بالرغم من المعاهدات والاتفاقيات العديدة والتى يأتى في مقدمتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

نجد ان الاقليمية تتجذر ومفهوم الدولة الاقليمية يقوي ويطغى علي مفهوم الدولة القومية والسبب فى ذلك هو ميثاق الجامعة العربية الذي ولد ميتاً تلبية لرغبات اعداء الامة العربية.

فلم يلب الرغبة العربية المتعطشة للوحدة والتحرر فهناك الكثير من العقبات تقف امام تطور الجامعة العربية التي هي امل للعرب ويأتى فى مقدمتها ما يلى :-
أولاً : ان الجامعة العربية يس لها صلاحيات دستورية فهي ليست سلطة عليا تعلق على حكومات الدول الاعضاء.

ثانياً : قاعدة الاجماع في قرارات الجامعة العربية تعتبر حجرة عثرة في سبيل تقدم الجامعة ولذا لابد من اعادة النظر فى ميثاق الجامعة العربية والا سوف تتحول الي عقبة كأداء في طريق الوحدة العربية وتقدم الامة العربية في عصر لم يعرف سوي الاحلاف العسكرية والتكتلات الدولية والتجمعات الاقتصادية الكبرى ونحن علي مشارف القرن الواحد والعشرين عصر الكمبيوتر وثورة المعلومات وحرب النجوم فماذا اعدنا للمواجهة القادمة.

أنه عصر العمالقة الكبار ولا وجود فيه للاقزام فإما ان تطور ميثاق الجامعة العربية (ونختشي) من انفسنا امام العالم الذي يتحول كل يوم الي الوحدة والاتحاد والتكتلات الاقتصادية الكبرى او نبحث عن صيغة جديدة للوحدة بما يضمن مستقبل اجيال الامة العربية القادمة والا سوف يلعننا التاريخ ونداس تحت الاقدام، وذلك امر لا نقبله لامة الضاد امة الكلمة والرسالات الخالدة التي كرمها الله عز وجل في قوله تعالى " وكنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " (١٥٤) ومن اجل ذلك سعى العرب من اجل تقريب يوم الوحدة العربية وبناء الكيان القومى الواحد.

المطلب الثاني : المحاولات الوحدوية في الوطن العربي

ايماناً بأهمية الوحدة العربية باعتبارها هي الخيار الصحيح لمستقبل العرب في عالم الوحدات الكبرى والتكتلات الدولية والاحلاف العسكرية سعي احرار الامة العربية قرابة نصف قرن مضى من اجل تحقيق طموحات الانسان العربي في صنع كيان عربي قوي ينهض بالامة العربية من واقع الهزيمة والتخلف الي واقع الحرية والتقدم فكانت المشاريع الوحدوية التالية :

- ١ - قيام الوحدة بين مصر وسوريا في التاريخ الحديث نوفمبر ١٩٥٨ م.
- ٢ - ميثاق الدول العربية مارس ١٩٥٨ م.
- ٣ - مشروع الدولة الاتحادية اتفاق الوحدة ١٧ ابريل ١٩٦٢ م.
- ٤ - اعلان ميثاق طرابلس بين كل من ليبيا ومصر والسودان ٢٧ سبتمبر الفاتح ١٩٦٩ م.
- ٥ - اعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من ليبيا ، مصر ، سوريا ١٩٧١ م.
- ٦ - الاتحاد العربي الافريقي بين الجماهير العظمى والمغرب ١٣ اغسطس ١٩٨٤ م.
- ٧ - اعلان حاسي مسعود بين كل من ليبيا والجزائر.
- ٨ - مجلس التعاون الخليجي ويضم كلاً من (السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، قطر " ١٩٨٩ م.
- ٩ - مجلس التعاون العربي ويضم كلاً من (مصر، العراق ، اليمن ، ١٩٨٠) .

١٠ - اتحاد المغرب العربي وضم كل من (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب موريتانيا) (١٥٥)

١١ - مشروع الاتحاد العربي المقدم من الجماهيرية العظمى لمؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة ١٩٩٦ والذي ينص على تشكيل مجلس رئاسة من ملوك ورؤساء وامراء وسلاطين الامة العربية وتكون الرئاسة فيه دورية بين الرؤساء العرب وكذلك تشكيل مجلس تنفيذى من رؤساء وزراء الدول العربية تكون رئاسته بالتناوب ومجلس تشريعى من رؤساء البرلمانات العربية وكذلك هيئات تنفيذية من كل الوزراء العرب حسب نضائهم ومصرف للتنمية العربية لخدمة لمصالح الامة العربية وتحقيقاً لمقولة ثروة العرب للعرب.

ولكن للأسف الشديد رغم كل المحاولات الصادقة من قبل احرار الامة العربية وثوارها فإن القوى الرجعية بالداخل والقوى الاستعمارية بالخارج متربصة بكل عمل وحدوى فأما ان تتآمر عليه بالعدوان الخارجى واما بخلق الفتن والمؤامرات الداخلية واما بخلق مشاكل علي الحدود وجرحها. في معارك دامية لتعميق الهوة الاقليمية وحفاظا على مصالح القوى الاستعمارية وفق سياسة فرق تسد، خشية قيام هذا العملاق العربى الكبير والجبار الذي تخشى القوى الكبرى قيامه.

والحل من وجهة نظرنا يكمن في احد الخيارات الثلاثة .

١ - الخيار الاول تطوير ميثاق الجامعة العربية بحيث يرقى الى مستوي الوحدة او الاتحاد.

١٥٥ - كتاب الانجازات بمناسبة العيد العشرين لثورة الفاتح العظيم تأليف مجموعة من الباحثين - المنشأة العامة للنشر والتوزيع

والاعلان ١٩٨٩ أفرنجى ص ١٥٦

٢ - الدخول في وحدة فورية

٣ - اعلان الثورة والزحف المقدس تجاه الوحدة لمواجهة المخاطر المحدقة بالامة العربية.

وافضل فى البداية تطوير ميثاق الجامعة العربية والارتقاء به الى مستوى المسؤولية القومية التى تحتم علينا جميعا كعرب ان نتخلص من انانيتنا الاقليمية ونسمو بها الى مستوى الامانة التى وصفنا الله عز وجل بها " وكنتم خير امة اخرجت للناس " .

ومن هنا اري الاسراع فى تنفيذ مشروع اتحاد الدول العربية الذى قدمته الجماهيرية العظمى كصيغة عملية للاتحاد العربي يضمن حقوق كل العرب ويلبي حاجاتهم ورغباتهم فى الوحدة والاتحاد ويخلق منهم قوة جبارة فى مواجهة القوى الكبرى بما يحفظ شرف وكرامة هذه الامة فى عصر لا قيمة فيه الا للدول الكبرى .

الفصل الثالث

أشكال الدولة

تتعدد اشكال الدول من نواح مختلفة ويهمننا منها في هذا المقام ناحيتان اساسيتان وهما من ناحية السيادة حيث تقسم الدول الى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة ومن حيث التركيب نجد ان هناك قسمين رئيسيين وهما الدول البسيطة والدول المركبة او الاتحادات الدولية.

المبحث الاول

تقسيم الدول من حيث السيادة

تنقسم الدول من حيث السيادة الى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة

المطلب الاول : الدول كاملة السيادة

الدول كاملة السيادة لا يخضع سلطانها لأي سلطان آخر خضوعاً مقررأً بقاعدة قانونية الا ما يفرضه القانون الدولي العام وما قد تفرضه هي نفسها من التزامات بمقتضي معاهدات تبرمها بمحض ارادتها. وهذا هو الوضع الطبيعي للدول، وعلي الرغم من ان الدول المستقلة حرة، لكن ذلك يظل نظرياً وقيادة الدول صارت اليوم مقيدة ولو في حدود معينة بمقتضي قواعد القانون الدولي خاصة بعد ان استطاع المجتمع الدولي بسورة مجموعة من القواعد القانونية الامرة في النظام الدولي^(١٥٦).

١٥٦ - سليمان الطماوي النظم السياسية بالقانون الدستوري - دار الفكر العربي ١٩٨٨ ص ٣٥

ومن وجهة نظرنا فإن الدولة كاملة السيادة لها الحرية في اقامة العلاقات الدولية مع الدول التي ترغب في توطيد العلاقات معها ولها الحرية في الامتناع عن اقامة علاقات مع دول اخرى لا ترغب في اقامة العلاقات معها وكذلك لها حرية العضوية في المنظمات الدولية وبدون أى ضغوط ولها حرية اختيار نظام الحكم الذي ترتضيه وذلك وفق الخيار الشعبي الحر والديمقراطي.

فقد تختار الدولة النظام الديمقراطي المباشر وقد تختار النظام الديمقراطي شبه المباشر او تختار النظام النيابى كطريق لممارسة السلطة بدون اي تأثير اجنبى.

المطلب الثامن : الدول ناقصة السيادة

الدول ناقصة السيادة هى تلك الدول التى فقدت كل أو بعض سلطاتها لظرف من الظروف (١٥٨).

وهذه الدول لا تتمتع بكامل حريتها في المجال الخارجى فليس لبعض تلك الدول حق ابرام المعاهدات ونفس الشئ بالنسبة للمجال الداخلى (١٥٩).

ومن امثلة الدول ناقصة السيادة .

١ - الدول المحمية

٢ - الدول الموضوعة تحت الوصاية

٣ - الدول الموضوعة تحت الانتداب

١٥٧ - د. مبلور المهدي - د. ابراهيم ابوحزام الوجيز في القانون الدستوري - الكتاب الاول - مكتبة طرابلس العلمية العالمية
ص ١٤٣.

١٥٨ - د. سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ٣٥
١٥٩ - د. صلاح الدين فوزي - المحيط فى النظم السياسية والقانون الدستوري - دار النهضة العربية ١٩٩٥
ص ١٩٤

٤ - الدول الخاضعة لنظام التدويل

٥ - الدول الموضوعة في حالة حياد دائم.

أولاً : الدول المحمية :

الحماية هي الوضع القانوني الذي بمقتضاه توضع دولة ضعيفة تحت حماية دولة أخرى وتسمى الثانية بالدولة الحامية.

ومن مقتضي هذا الوضع القانوني ان الدولة الحامية تلتزم بالدفاع عن الدولة المحمية كما تعطيهما الحق في الاشراف والتدخل في الشؤون الخارجية والداخلية للدولة المحمية (١٦٠).

ثانياً : الدولة الموضوعة تحت الوصاية :

نظام الوصاية هو النظام الاستعماري الحديث الذي عرفه العالم فاذا كان ميثاق عصبة الامم قد ابتدع نظام الانتداب فإن ميثاق الامم المتحدة قد ابتدع نظام الوصاية وتناوله في المادة ٧٦ منه واذا كان نظام الانتداب قد استحدث لانتزاع ممتلكات الدول المهزومة فان الحرب العالمية الاولى للاحاقها بالدول المنتصرة فان نظام الوصاية قد استحدث ايضاً لانتزاع الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية للاحاقها بالدول المنتصرة (١٦١).

والدول الموضوعة تحت الوصاية من وجهة نظرنا لا تستحق اسم دولة فهي مستعمرة ومثلها مثل الطفل الموصي عليه الذي لا يستطيع التصرف في شؤنه الا

١٦٠ - نفس المرجع السابق ص ١٩٠.

١٦١ - د مبلور المهنبي - د. ابراهيم ابوحزام - المرجع السابق ص ١٨١

بعد الرجوع الى الوصي وتعتبر دولاً ناقصة السيادة داخلياً وخارجياً.

ثالثاً : الدول الموضوعة تحت الانتداب :

الانتداب هو احد الاشكال الاستعمارية الحديثة الذي ابتدعه ميثاق عصبة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى لنقل ممتلكات الدول المهزومة في الحرب الي الدول المنتصرة فيها.

وقد كان موجهاً بصورة خاصة ضد تركيا التي انتزعت منها اقاليمها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى فطبق نظام الانتداب علي كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وامارة شرق الاردن^(١٦٢).

ونظام الانتداب من وجهة نظرنا مهزلة تاريخية وأضحوكة كبرى وهو تخريجة استعمارية لكبح ارادة الشعوب في الحرية والانعتاق من قيود العبودية والاستعباد ووسيلة استعمارية لنهب ثروات الشعوب وتدمير ثقافتها ومقوماتها الحضارية باعتبارها كالأطفال لم تستطع النهوض بمسؤولياتها من السيادة والحكم وهي بحاجة الى شعب متحضر ومتعلم يعلمها وفي واقع الحال هى شعوب همجية وبربرية لا تمتلك ذرة واحدة من القيم والاخلاق وتمتلك فقط الذرائع لتدمير ثقافات الشعوب وطمس هويتها القومية.

ويترتب على ذلك الانتقاص من سيادة الدول فهى التي تتولي تمثيل الدولة على المستوى الخارجي وكذلك رسم السياسة الداخلية ووضع الدستور وتنظيم المؤسسات السياسية وذلك بما يخدم مصلحة الاستعمار.

١٦٢ - د. مبلور المهدي - د. ابراهيم ابوخرام - المرجع السابق ص ١٨٠

رابعاً: الدول الخاضعة لنظام التدويل :

ومقتضي ذلك أن بعض الدول تخضع لاشراف دولي بمقتضي معاهدة جماعية تبرم بين اصحاب الشأن في هذا الخصوص، الامر الذي يؤدي الى انتقاص سيادة الدول الخاضعة لنظام التدويل وعلى سبيل المثال فقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات لتدويل الجزء المشتمل على الاماكن المقدسة من مدينة القدس في ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ و ١١ ديسمبر الكانون ١٩٤٨ و ٩ ديسمبر ١٩٤٩ ومن مجمل تلك القرارات وضع الجزء المقدس من مدينة القدس تحت الاشراف الجماعي لهيئة الامم المتحدة على ان يضطلع بمهام الادارة مجلس الوصاية ويعين مجلس الامن حاكماً عاماً للمدينة يعاونه مجلس مكون من اربعين عضواً وجدير بالذكر ان هذا النظام لم يكتب له النجاح لمعارضة كافة الاطراف المعنية بهذا الامر (١٦٣).

خامساً : الدول الموضوعة فى حالة حياد دائم :

الحياد الدائم هو عبارة عن حالة قانونية توضع فيها الدولة عادة بناء على معاهدة تبرمها ويترتب عليها تقييد بعض اختصاصاتها الخارجية كالقيام بحرب او عقد بعض المعاهدات وذلك مقابل ضمان سلامتها وتطبيقاً لذلك وضعت سويسرا فى حالة حياد دائم بمقتضى مقررات مؤتمر فينا ١٨١٥ وتأييد هذا الحياد فى معاهدة فرنسا سنة ١٩١٩ (١٦٤).

ونحن نرى انه لا يوجد حياد فى العالم ولا عدم انحياز نتيجة للصراع الدولي وتشابك العلاقات الدولية وتداخل المصالح فالذى يوجد مصالح مشتركة.

وحتى حياد سويسرا ليس حياداً حقيقياً ولكن اوجدته ظروف الحرب العالمية

الثانية ومصالح الدول المتحاربة ذلك ان سويسرا تضم ثلاثة اقاليم فرنسية - ايطالية والمانية وكلها متداخلة ومتشابكة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها رأى مساس بأقليم منها يعتبر زيادة او نقصاناً في سيادة احدي الدول المجاورة.

ولذلك وحرصاً على مصالح تلك الدول والمزيد من السيطرة والانتقاد العالمي وجدت سويسرا بتلك الوضعية القانونية الخاصة.

واذا كان هذا المبدأ حقيقياً فلماذا لا يطبق على البلاد العربية وتترك في حالة حياد.

ولكن الذي حصل هو عكس ذلك بالرغم من كل المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع تلك الدول الكبرى في الحرب العالمية الثانية الا انها نكثت العهد ودبرت المؤمرات لتقسيم الوطن العربي وسرقة خيراته وتشريد ابنائه وفرض الوصاية والانتداب عليه وحرمانه من حقوقه الطبيعية التي اقرتها المواثيق الدولية وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٩م.

المبحث الثاني

الدول من حيث التركيب

تنقسم الدول من حيث التركيب الي دول بسيطة او موحدة والى دول متحدة او مركبة .

المطلب الأول : الدول البسيطة او الموحدة

هي تلك الدول التى تكون السيادة فيها موحدة لها صاحب واحد هو الدولة وتتركز السلطة في يد حكومة واحدة ويكون لها دستور واحد ويخضع الافراد فيها لسلطة واحدة ولقوانين واحدة (١٦٥).

وتتميز الدولة الموحدة بالحقائق التالية :

١ - يكون التنظيم السياسى للسلطة فيها واحداً حيث يتجسد فى الجهاز القومي الموحد الذي يضطلع بجميع الوظائف في الدولة طبقاً للقواعد الدستورية فيها .

٢ - وحدة العنصر البشري حيث تخاطب السلطة السياسية فيها جماعة متجانسة " collectivite' unifiee " بالرغم مما قد يوجد من اختلافات فردية بين اعضاء الجماعة (١٦٦).

٣ - يخضع الجميع في الدولة الموحدة للقرارات الصادرة من الهيئات الحاكمة .

١٦٥ - د. ثروت بوى المرجع السابق ص ٥٥

١٦٦ - د. عبدالغنى بسيوني عبدالله - النظم السياسية أسس التنظيم السياسى دراسة مقارنة - نشأة المعارف الاسكندرية

٤ - يغطي التنظيم الحكومي جميع أجزاء إقليم الدولة بطريقة متجانسة دون اعتبار للفوارق الإقليمية أو المحلية.

والدولة الموحدة تمتاز ببساطة تركيبها الدستوري ولذلك سميت " دولة بسيطة " على خلاف الاشكال الاخرى ذات التركيب الدستوري المعقد والتي تتضمن سلطات متعددة او مركبة ولكن الشكل الموحد للدولة لا يعنى حتما ان الحكم فردي. فالحكم يكون فردياً حيث تكون السلطة مركزه في يد فرد مطلق والدولة الموحدة قد تكون ذات حكومة فردية " ملكية او دكتاتورية " كما يمكن ان نتخذ شكلاً ديمقراطياً للحكم (١٦٧).

المطلب الثاني : المركزية واللامركزية الادارية

المركزية واللامركزية الادارية هما اسلوبان يمثلان اساس التنظيم الادارى في الدولة اذ من خلالهما تتضح كيفية توزيع الاختصاصات والمسؤوليات بين مختلف الوحدات الادارية التي يتكون منها البناء التنظيمي للدولة من الناحية الادارية (١٦٨). فالمركية تكون باحتكار الأعمال والتصرفات الادارية من قبل شخص اعتباري واحد هو الدولة بينما اللامركزية تتميز بتوزيع الاعمال والتصرفات الادارية بين العديد من الاشخاص الاعتبارية.

الفرع الاول : المركزية الادارية :

لا ينال من وحدة الدولة وشكلها البسيط أن تأخذ بنظام المركزية أو اللامركزية

١٦٧ - د. ثروت بدوي المرجع السابق ص ٥٦

١٦٨ - د. ثروت بدوي - المرجع السابق ص ٥٦

الادارية فقد تأخذ الدولة بنظام المركزية الادارية بمعنى ان تتركز بيد السلطة المركزية ليس فقط السلطة السيادية بل ايضا السلطة الادارية فلا تشترك السلطة المركزية غيرها من الهيئات المحلية في اتخاذ القرار وتحولها الي مجرد امتداد لها تقتصر مهمتها علي تنفيذ ما يصدر اليها من اوامر دون اي مساهمة في اتخاذ القرار^(١٦٩).

وينسب الى المركزية الادارية المزايا التالية :

١ - تحقيق الوحدة الوطنية

٢ - توفير النفقات الادارية

٣ - إتاحة الفرصة لموظفي الادارة المركزية لاكتساب خبرة وكفاية ادارية عالية.

كما يوجه للنظام المركزى الانتقادات التالية :

١ - التركيز الشديد للسلطة

٢ - عدم تعرف الادارة المركزية في العاصمة على حقيقة المشاكل التى تواجه اقاليم الدولة مما يؤدى الى حرمان سكان بعض الاقاليم من الخدمات العامة ومن مواكبة التطور الحضارى^(١٧٠).

الفرع الثانى : اللامركزية الادارية :

اللامركزية الادارية هي ذلك النمط من التنظيم الادارى الذي يتم بموجبه اسناد الانشطة الادارية ذات الطابع المحلى لهيئة أو مجموعة من الهيئات المستقلة

١٦٩ - د. مبلور المهدي - د. ابراهيم ابو خزام - المرجع السابق ص ١٤٦

١٧٠ - د. عبدالغنى بسيونى عبدالله - المرجع السابق ٨٧

والمختاره من قبل المواطنين انفسهم الذين تتعلق هذه الانشطة بحياتهم اليومية
فاللامركزية الادارية بهذا الوصف تمثل فى الواقع تطبيقاً لنظام الديمقراطية على
المستوي الادارى.

إذ أنها تؤكد مبدأ المشاركة الشعبية في ادارة وتسيير دفة الأمور
العامه دون قصرها علي أجهزة حكومية من قبل السلطة التنفيذية في
العاصمة (١٧١).

وتتميز اللامركزية بالمميزات التالية :

- ١ - إشراك أكبر قدر من المواطنين في تسيير الأمور الإدارية وذلك من خلال
توزيع الاختصاصات بين الجهاز المركزى والوحدات الادارية.
- ٢ - المرونة في الإجراءات الإدارية والمالية .
- ٣ - الوقوف مباشرة على قضايا الجماهير.
- ٤ - سرعة الإنجاز في المشاريع التنموية
- ٥ - فعالية الرقابة الشعبية.

١٧١ - د. محمد الحراري اصول القانون الادارى النسبى الجزد الاول تنظيم الادارة الشعبية ووظائفها
منشورات الجامعة المفتوحة ١٩٩٥ ص ٨٦

المبحث الثالث

الاتحادات الدولية

يقصد بالدول المركبة تلك الدول التي يربط بينها نوع من انواع الاتحاد بحيث تخضع لسلطة سياسية مشتركة.

ولا يعني قيام نوع من أنواع الاتحاد بين عدد من الدول ان تتحول هذه الدول بالضرورة الى دولة واحدة اذ ان الامر يتوقف على نوع الاتحاد المتفق عليه ومدي الاندماج الذي يسمح به بين الدول الداخلة فيه (١٧٢).

وليست الدولة البسيطة او الموحدة هي الشكل الوحيد للدولة، بل يوجد بجوارها ما سمي بالدولة المركبة او ظاهرة الاتحادات الدولية والتي فيها لا تكون امام دولة واحدة بالمعنى السابق الاشارة اليه في خصوص الدولة البسيطة بل تكون امام عديد من الدول يربطها رباط دستوري من شأنه ان يجعل دولة الاتحاد تسمى بمؤسساتها علي دويلات الاتحاد (١٧٣).

ويقسم فقهاء القانون الدستوري وفقه القانون الدولي الاتحادات الي انواع عديدة وفقا لما أفرزته وقائع التاريخ ووفق ما لوحظ من خصائص مشتركة لكل نوع من هذه الانواع وذلك على النحو الاتي:

أ/ الاتحاد الشخصي

ب/ الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي

ج/ الاتحاد الفعلي أو الحقيقي

د/ الاتحاد المركزي

١٧٢ - د. عبد الغنى بسيونى عبدالله - المرجع السابق ص ٩٠

١٧٣ - د. صلاح الدين فوزي - المرجع السابق ص ٢٠٩

الفرع الاول : الاتحاد الشخصي

الاتحاد الشخصي هو اتحاد دولتين او أكثر في شخص رئيس الدولة أي إن رأس الدولة في هذه الدول يكون شخصاً واحداً.

ويكون ذلك هو العلاقة الوحيدة في اتحاد هذه الدولة ولا يترتب علي قيام الاتحاد الشخصي المساس بسيادة اي من الدولتين في الداخل او الخارج فمع ان رؤسا واحداً يتربع على قمة السلطة في الدولتين الا ان ذلك لا ينشئ اتحاداً حقيقياً بين الدولتين فتحتفظ كلاهما بسيادتها الخارجية والداخلية بمعزل عن الاخرى. كما تظل كلتاها دولة مستقلة تمام الاستقلال^(١٧٤).

وقد يتم هذا الاتحاد نتيجة حادث عرض كاجتماع حق وراثه العرش بالنسبة للدولتين في تاج واحد واسرة ملكية واحدة.

مثال ذلك الاتحاد الشخصي الذي كان قد تحقق بين انجلترا وهانوفر من عام ١٧١٢ حتى عام ١٨٢٨ وقد انفصل هذا الاتحاد عدما تولت الملكة فكتوريا العرش في انجلترا سنة ١٩٢٨ حيث ان قانون هانوفر لا يسمح يتولي الاثنى العرش^(١٧٥).

ولقد حدث هذا الوضع نفسه بالنسبة للاتحاد الشخصي الذي ظل قائماً بين هولندا ولكسمبرج من سنة ١٨٢٥ الى سنة ١٨٩٠ وذلك لان قانون لكسمبرج لم يكن حينئذ يسمح للانثى باعتلاء العرش^(١٧٦).

ومن أهم خصائص هذا الاتحاد :

١ - يعتبر هذا الاتحاد من أضعف أنواع الاتحاد بين الدول.

١٧٤ - د. مبلور المهدي د. ابراهيم ابوخرام - المرجع السابق ص ١٥٢

١٧٥ - د. صلاح الدين فوزي - المرجع السابق ص ٢٠٩

١٧٦ - د. سليمان الطماوي - المرجع السابق ص ٣٩

٢ - احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية.

٣ - مواطنو دول الاتحاد يعتبرون اجانب بالنسبة لكل دولة عضو في الاتحاد.

٤ - لا توجد قيود علي الدول الاعضاء في علاقاتها مع الدول الاخرى او في ابرام التعاقدات فيما بينها.

وكذلك اذا دخلت احدي دول الاتحاد في الحرب فلا تعتبر بقية دول الاتحاد طرفاً فيها واذا حصلت حرب بين دولتين من دول الاتحاد تعتبر حرباً دولية وليست حرباً اهلية.

وهذا يعني ان كل دولة من دول الاتحاد تحتفظ بسيادتها الداخلية والخارجية الأمر الذي يحفظ لها شخصيتها الدولية.

ونحن نرى ان الاتحاد الشخصي بالرغم من ضعفه وهشاشته الا ان قوته وضعفه تتوقف على علي شخصية رئيس الدولة فقد يطور هذا الاتحاد الي اتحاد مركزي.

خاصة اذا كانت الاسس التي دعت الى قيام الاتحاد عوامل اجتماعية وقومية وفي ظل عوامل الخطر الخارجي.

وقد يترتب ايضاً على ضعف رئيس الدولة تمزق الاتحاد الشخصي بل حتى في ظل الدولة البسيطة اذا كان رأس الدولة ضعيفاً وغير مستوعب لحركة التاريخ والتفاعلات السياسية فقد يؤدي ضعفه الى ظهور الفتن والحروب الاهلية ومن ثم يحدث تمزق الدولة وتفتتها.

الفرع الثاني : الاتحاد الاستقلالي او التعااهدي

يتكون الاتحاد التعااهدي من عدة دول تعقد فيما بينها معاهدة تحدد الاغراض المشتركة التي تضطلع بتحقيقها دولة الاتحاد وتنشئ تلك المعاهدة هيئة مشتركة تتكون من ممثلين من الدول الاعضاء قصد تحقيق الاهداف المشتركة لهذا الاتحاد.

وهذه الهيئة تسمى الجمعية او المؤتمر وأعضاؤها يعبرون عن رأى الدول التي يمثلونها وتصدر هذه الهيئة قراراتها كقاعدة عامة بالاجماع ولا تعتبر قرارات تلك الهيئة نافذة في اقاليم الدول الاعضاء لمجرد صدورها بل حتي تصير نافذة يتعين موافقة الاتحاد عليها (١٧٧).

ومن خصائص الاتحاد التعااهدي الاتي :

١ - لكل دولة الحق في تصريف شئونها الخارجية استقلالاً عن بقية الاعضاء وأن الحرب التي تقع بين احدي دول الاتحاد ودولة اجنبية لا تعتبر حرباً بين دول الاتحاد جميعاً وهذه الدولة كما ان الحرب التي تنشب بين هذه الدول تعتبر حرباً دولية لا حرباً أهلية (١٧٨).

٢ - تحتفظ كل دولة من الدول الاعضاء في الاتحاد التعااهدي بسيادتها الخارجية ولكل منها الحق في إبرام المعاهدات الدوية وفي اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاجنبية (١٧٩).

٣ - تظل كل دولة طرف في الاتحاد محتفظة باقليمها.

١٧٧ - د. صلاح الدين فوزي - المرجع السابق ص ٢١٤

١٧٨ - د. علي صادق ابوهيف - القانون الدولي العام - الطبعة السابعة - نشأة المعارف بالاسكندرية

١٩٦٥ ص ١٢٢

١٧٩ - د. ثروت بوى - المرجع السابق ص ٦٦

٤ - لا توجد جنسية مشتركة لدولة الاتحاد، بل يظل رعايا كل دولة متمتعين بجنسيتهم الأصلية.

٥ - لكل دولة عضو في الاتحاد الاستقلالي إحق في الانفصال عن الاتحاد إذا ما عن لها ذلك سواء نص عن ذلك في معاهدة الاتحاد ام لم ينص عليه ^(١٨٠). ومن امثلة الاتحاد التعاھدى :

أ/ الاتحاد التعاھدى الامريكى الذى نشأ غداة اعلان الاستقلال بين الولايات الامريكىة عام ١٧٧٦م والذى تحول عام ١٧٨٧م الى اتحاد مركزى " فدرالى " وهو اتحاد لازال قائماً الى اليوم.

ب/ الاتحاد السويسرى الذى نشأ في القرن الثالث عشر بين ثلاث ولايات سويسرية.

ثم انضمت اليها ولايات أخرى حتى وصل تعدادها الى ٢٢ ولاية اعترف باستقلالها في معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م والذى تحول الى اتحاد مركزى لازال قائماً حتى الان ^(١٨١).

ج/ الاتحاد الجرمانى حيث أنشأت معاهدة فينا ١٨١٥م هذا الاتحاد وجعلت الجمعية Di'ete تختص بابرام المعاهدات الدولية واتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلام.

وقد تفككت أوامر هذا الاتحاد سنة ١٨٦٦م في معاهدة براج بعد نشوب الحرب بين النمسا وبروسيا وانتصار الاخيرة على الاولى.

وحل محل هذا الاتحاد اتحاد المانيا الشمالية سنة ١٨٦٧ ثم تحول هذا

١٨٠ - د. صلاح الدين فوزى المرجع السابق ص ٢١٢

١٨١ - د. مبلور المهذبي - د. ابراهيم ابن خزام - المرجع السابق ص ١٥٩

الاتحاد التعاهدى الى اتحاد مركزي بزعامة بروسيا في اعقاب الحرب السبعينية التى انتصرت فيها بروسيا على فرنسا (١٨٢).

هذا ولقد عرفت المنطقة العربية هذا النوع من الاتحادات ومن أمثلته ما يلى :

١ - اتحاد الولايات العربية المتحدة الذي قام عام ١٩٥٨م بين الجمهورية العربية المتحدة " مصر وسوريا " وبين المملكة اليمنية والدول العربية التى تقبل الانضمام له.

٢ - الاتحاد العربي الافريقي الذي قام بين الجماهيرية العظمى والمغرب سنة ١٩٨٤م.

٣ - اتحاد الجمهوريات العربية الذي نشأ فى ١٧ ابريل الطير ١٩٧١ بين مصر وليبيا وسوريا بمقتضى اعلان بنغازي.

٤ - اتحاد المغرب العربي الذي يضم " ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا " وعلى الرغم من المشاكل الكثيرة التى تعترض مسيرة التجارب الوحدوية في الوطن العربي وبالرغم من فشل أغلب الاتحادات العربية الا ان تكرار هذه المحاولات من وجهة نظرنا يبقى عاملاً مهماً في إنكاء الروح القومية لدي ابناء الامة العربية الواحدة وعاملاً تربوياً للأجيال القادمة تمهيداً لقيام اتحاد مركزي حقيقي وفعال ينهض بأبناء هذه الامة علي غرار الاتحادات الكبرى فى العالم.

خاصة وان هذا العصر هو عصر العمالة الكبار ولا مجال فيه للأقزام والامة اما ان تتدبر حالها وتحترم ذاتها وإما أن يكتسحها السيل فى عصر لم يعرف الا التكتلات الدولية والتجمعات السياسية والاقتصادية الكبرى.

الفرع الثالث

" Fe'de'ralisme " الاتحاد المركزي

هنا يبلغ الاتحاد اقوي مسوره، بحيث لا يليه منطقيا الا تحول الاتحاد الى وحدة وتكوين دولة بسيطة كبيرة على انقاض دول الاتحاد المتعددة فهو آخر مراحل الاتحاد، والخطوة السابقة منطقياً على الانتقال الى شكل الدولة البسيطة، وفي الاتحاد المركزي تفقد الدول الاعضاء " Les Etats - mmbres " او الدويلات، كقاعدة عامة كل سيادتها الخارجية، تلك السيادة التي تختص بها دولة الاتحاد دون هذه الدويلات وتكون هذه الدولة وحدها هي المعترف لها بشخصية دولية، فتتمتع بحق التمثيل السياسي وتتصرف باسم الاتحاد، اما الدويلات فتشبه المديریات " المحافظات " في الدولة البسيطة (١٨٣).

واذا كانت الدول الاعضاء تفقد سيادتها في المجال الخارجي فانها علي العكس تحتفظ بجانب كبير منها في المجال الداخلي، فيكون لكل ولاية او دولة دستور خاص وقوانين خاصة ومجالس نيابية خاصة ومحاكم خاصة وجهاز اداري خاص . . . الخ.

ولكن الدول الاعضاء لا تحتفظ بكامل سيادتها الداخلية بل تفقد جانباً منها لمصلحة دولة الاتحاد المركزية فالي جانب الهيئات المحلية والقوانين المحلية الخاصة بكل دولة من الدول الاعضاء تقوم هيئات اخرى تابعة لدولة الاتحاد المركزية، ويكون لها سلطاتها المباشرة على الاقليم والرعايا في الولايات المختلفة، وتسري القوانين التي تصدرها الهيئات المركزية علي جميع سكان الولايات والدويلات التي تتكون

١٨٣ د سليمان محمد الطماوى - المرجع السابق ٤٣

منها، فرعايا دولة الاتحاد هم رعايا جميع الدول المكونة للاتحاد، كما ان اقليمها يتكون من جملة اقاليم الدول الاعضاء (١٨٤).

ومن ناحيه قانونيه جد هامه فان الدساتير والتشريعات المحلية وكذلك تنظيم السلطات " التشريعية ، التنفيذية، والقضائية " لا يجب ان تتعارض مع الدستور، ولا مع القوانين الاتحادية، وفي هذا المقام فإن تنظيم السلطات المحلية لا يجوز له ان يتناقض مع تنظيم السلطات الاتحادية ذلك ان الدستور الاتحادي هو الاعلى، واذا ما حصل تعارض بينه وبين الدساتير المحلية فان هذه الاخيرة تكون باطلة ويجب - نتيجة لذلك - على المؤسسات المحلية ان تتكيف مع الشكل الذي نص عليه الدستور الاتحادي، فاذا قام الاتحاد الفيدرالى على اساس جمهوري فلا يمكن تصور ان تسمح الولايات المكونة للاتحاد ان تأخذ بغير هذه النظام، اما حرية الولايات الداخلية فنجدها في وضعها لدستورها الخاص، الذي ينظم السلطات فيها، ويكفل سن التشريعات الداخلية التى تنظم امور الولاية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٨٥).

المطلب الاول : كيفية نشأة الاتحاد المركزى وانتهاءه

ينشأ الاتحاد المركزى بأحدى الطريقتين التائيتين :

- ١ - تفكك دولة بسيطة الى عدة دويلات، كما حدث في روسيا السوفيتيه والبرازيل، والارجنتين، والمكسيك.

١٨٤- د. ثروت بنوى - المرجع السابق ص ٧٣
١٨٥ - د. مبلور المهدي - د. ابراهيم ابوخرام - المرجع السابق ص ١٦٧

٢ - انضمام عدة دول الى بعضها، وهذه هي الطريقة الغالبة ومن امثلة ذلك الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الامريكية، والمانيا بقسميها، وكندا، واستراليا، وافريقيا الجنوبية، ويدفع الدول الى هذا الانضمام تقارب شعوب هذه الدول او اتصالها ببعضها دماً او ميولاً او تاريخاً او ثقافة كما يحملها على ذلك ايضاً شعورها بالحاجة الي القوة والاتحاد لصد عدوان الغير عليها، وايقاف مطامعه فيها فضلاً عما في الاتحاد من زيادة في القوة وتوفيق للمصالح وسعة في النفوذ والسلطان^(١٨٦).

أما انتهاء الاتحاد المركزي فإنه يحدث بأسلوبين كذلك عن طريق انهيار الدولة الاتحادية بالطرق التي يقررها القانون الدولي العام لانتهاء الدول، او بتغيير شكل الدولة من الاتحاد المركزي الى دولة موحدة او بسيطة، حيث تنقلب الدويلات الى مجرد اقسام ادارية او محافظات.

ويترتب على قيام الاتحاد المركزي نتائج هامة من حيث التأثير في مجالات السيادة الخارجية والداخلية وهذه النتائج هي :

أولاً : من حيث السيادة الخارجية :

يترتب على قيام الاتحاد المركزي نشوء شخصية دولية واحدة واختفاء السيادة الخارجية للولايات اختفاء كلياً، وتتولي تسيير الشؤون الخارجية على النحو التالي :

١ - ايفاد الممثلين الدبلوماسيين واعتماد سفراء الدول الاخرى.

١٨٦ - د . سليمان محمد الطماوي - المرجع السابق ص ٢٤

٢ - ادارة العلاقات الدولية عن طريق ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٣ - اعلان الحرب وابرام الصلح

٤ - الغاء تعدد الجنسية، فيحمل المواطنون جميعاً الجنسية الاتحادية.

٥ - إذا قامت الحرب بين ولايات الاتحاد فإنها تعتبر حرباً أهلية وليست حرباً دولية.

٦ - المنازعات التي تنشأ بين الولايات تفض بطريقة دستورية، عن طريق المؤسسات الاتحادية ولا تطبق بشأنها احكام القانون الدولي.

ثانياً : من حيث السيادة الداخلية :

ولئن كانت الدول الاعضاء تفقد سيادتها في المجال الخارجى فإنها علي العكس تحتفظ بجانب كبير منها في المجال الداخلى، فيكون لكل ولاية او دويلة دستور خاص وقوانين خاصة ومجالس نيابية خاصة ومحاكم خاصة وجهاز اداري خاص الخ . . . ولكن الدول الاعضاء لا تحتفظ بكامل سيادتها الداخلية، بل تفقد جانباً منها لمصلحة دولة الاتحاد المركزية، فالي جانب الهيئات المحلية والقوانين المحلية الخاصة بكل دولة من الدول الاعضاء تقوم هيئات أخرى تابعة لدول الاتحاد المركزية ويكون لها سلطاتها المباشرة على الاقليم والرعايا في الولايات المختلفة.

وتسري القوانين التي تصدرها الهيئات المركزية على جميع سكان الولايات او الدويلات التي تتكون منها الدولة، فرعايا دولة الاتحاد هم رعايا جميع الدول المكونة للاتحاد، كما ان اقليمها يتكون من جملة اقاليم الدول الاعضاء (١٨٧)

١٨٧ - د. عبدالغني بسيوني عبدالله - المرجع السابق ص ١٠٤

ثالثاً : طرق توزيع الاختصاص بين دولة الاتحاد والدويلات الأعضاء :

١ - الطريقة الاولى :

هي ان يتم النص على سلطات كل من دولة الاتحاد والدويلات الاعضاء على سبيل الحصر، الا انه يعاب علي هذه الطريقة ان الشارع قد لا يستطيع الامام بكل مسائل الاختصاص وتفصيلاتها الدقيقة بالاضافة لانه قد ينظر اليوم الي مسألة ما علي أنها متعلقة بمصلحة دويلة وغداً ينظر لنفس المسألة بوصف كونها متعلقة بمصلحة دولة الاتحاد (١٨٨).

٢ - الطريقة الثانية :

وهي توزيع الاختصاصات وذلك بان ينص في الدستور الاتحادي على سلطات واختصاصات الدويلات على سبيل الحصر، فيكون بالتالي للدولة المتحدة سلطة الاختصاص العام فيما لم يرد بشأنه نص وهذا الاسلوب هو ما اتبعه الدستور الكندي في مادته ٩٠ ودستور جنوب افريقيا في مادته ٨٥ (١٨٩).

٣ - الطريقة الثالثة :

وهي ان ينص الدستور الاتحادي علي سلطات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر، ويترك كل ما عداه لسلطة الولايات وهو اسلوب يؤدي بطبيعة الحال الى تقوية صلاحيات الحكومات المحلية علي حساب الحكومة الاتحادية، لان صلاحية الولايات تصبح هي القاعدة، اما الحكومة الاتحادية فتتحول الى استثناء (١٩٠).

١٨٨ - د. ثروت بدوى - المرجع السابق ص ٧٣

١٨٩ - د. صلاح الدين فوزى - المرجع السابق ص ٢١٦

١٩٠ - د. مبلور المهذبي - د. ابراهيم اسوخزام - المرجع السابق ص ١٦٩

الباب الأول

نظم الحكم المعاصرة

على ضوء مبدأ الفصل بين السلطات

تمهيد :-

يعتبر ارسطو أول من نادى بمبدأ الفصل بين السلطات، رغم نسبته الي مونتسكيو، حتي اصبح مقرونا باسمه^(١٩١). ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات سلاحا من الاسلحه التي استخدمتها الجماهير الشعبيه ضد الحكومات المطلقة، التي كانت تعمل علي تركيز جميع السلطات في يدها، ووسيلة من الوسائل للتخلص من السلطات المطلقة للملوك، وبناء عليه أخذ رجال الثورة الفرنسية بهذا المبدأ فجاء في اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ أفرنجي بأن كل جماعة سياسية لا تتضمن حقوق الافراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور له^(١٩٢)..

وتأسيسا علي هذه الافكار قام أول دستور للثورة الفرنسية الصادر في ٣ ديسمبر (الفتح) ١٧٩١م ومن بعده دستور السنه الثالثة اللذان جعللا كل سلطة من السلطات الثلاث في عزلة كاملة عن السلطتين الاخرين^(١٩٣).

ونحن نرى أن الهدف من ذلك هو منع العسف والاستبداد الذي كان سائدا قبل الثورة في ظل الملكية المطلقة الا أنه تبين فيما بعد أن نظام الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية أدى الي استغلال كل سلطة، لنفوذها وصلاحياتها، الامر الذي ترتب عليه قمع للحريات، واقامة ابشع صور الارهاب ضد المواطنين الذين قامت الثورة من اجلهم، نظرا لانفراد كل هيئة من

١٩١ - د. عبدالحميد متولي المرجع السابق ص ١٧٦

١٩٢ - د. ثروت بدوي المرجع السابق ص ٣٢٤

١٩٣ - د. عبدالحميد متولي المرجع السابق ص ١٧٦

الهيئات بسلطة من السلطات دون أن تشاركها فيها سلطة أخرى، ودون خوف أو رادع من أحد يحول بينها وبين الطغيان .

لذلك ظهر تفسير جديد لبدأ الفصل بين السلطات، يستند الي حقيقة الافكار التي نادي بها لوك ومونتسكيو، ومضمونها أن يكون الفصل نسبيا ومرنا يسمح بوجود بعض التعاون والمشاركة في الاختصاصات بين الهيئات العامة المختلفة، وبدرجة متفاوت من نظام سياسي الي نظام سياسي آخر، وذلك بما لايؤثر علي عملية الفصل بين السلطات، ويضمن قدراً من الصلاحيات والاختصاصات لكل سلطة حتي لا تهيمن احدي السلطات علي السلطات الاخرى، وتسلبها صلاحياتها وتخضعها لارادتها.

وكان جون لوك أول من ابرز اهمية مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الحديث في مؤلفه "الحكومة المدنية" الذي صدر سنة ١٦٩٠ أفرنجي، بعد ثورة ١٦٨٨ أفرنجي في انجلترا. التي ادت الي اعلان وثيقة الحقوق سنة ١٦٨٩ أفرنجي، وقد قسم لوك سلطات الدولة الي ثلاث سلطات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة الاتحادية وأكد علي ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تتولي كل منهما هيئة مستقلة عن الاخرى^(١٩٤). لقد صاغ مونتسكيو نظرية مبدأ الفصل بين السلطات في مؤلفه المشهور "روح القوانين" الصادر سنة ١٧٤٨ أفرنجي، مقررا أنه توجد في الدولة ثلاث سلطات تضطلع بمهام الحكم السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية^(١٩٥). ويعطي مونتسكيو تعليلا فلسفيا لهذه النتيجة التي انتهى اليها يعتمد علي أسس تاريخيه وبشرية في أن واحد .

١٩٤ - د. عبدالغني بسيوني عبدالله المرجع السابق ص ٢٥٥

١٩٥ - د. ثورث بنوي المرجع السابق ص. ١٧٥

إذ يقول " إن الحرية السياسية لا يمكن أن تتواجد الا في ظل الحكومة المعتدلة " غير انها لا توجد دائماً إذ أنها لا تتحقق إلا عند عدم اساءة استعمال السلطة، ولكن التجربة الابدية اثبتت أن كل انسان يتمتع بسلطة لا بد أن يسيء استعمالها، الي أن يجد الحدود التي توقفه، أن الفضيلة نفسها في حاجة الي حدود .

ويذهب مونتسكيو الي أن الفصل بين السلطات يعتبر أمر ضرورياً، الا أنه فصل غير تام لان التعاون بين السلطات في الدولة يكاد يكون ضرورياً كما يري ضرورة الرقابة المتبادلة بين السلطات علي بعضها البعض، وذلك ادعي لمنع كل سلطة من الشطط والاستبداد (١٩٦).

ونحن نري أن الانتقال من مرحلة الحكم المطلق الي مرحلة المشاركة الشعبية في الحكم أمر ليس باليسير، فقد كانت السلطة حقاً شخصياً للحاكم، اكتسبه بفضل مايمتاز به من صفات أو مواهب خاصة للحاكم، ومن الطبيعي الا تجتمع تلك الصفات الا في شخص واحد يقهر جميع القوي التي تنافسه أو تنازعه السلطة، ويستأثر بجميع الامتيازات المرتبطة بالسلطة، ومن ثم كانت السلطة تتركز في يد ذلك الحاكم وحده يمارسها بشكل مطلق دون حسيب أو رقيب، وهو مايعد اهداراً لحرريات الافراد والجماعات ولذلك وصفت هذه المرحلة بمرحلة الاستبداد والطغيان، حيث لا رادع لسلطان الملوك وطغيانهم ومن هنا لعبت الدعوة الديمقراطية في القرن السابع عشر والثامن عشر دوراً كبيراً في تحقيق هذه الغاية، إذ أن الاعتراف للشعب بحقه في السلطة قد أدبي الي قيام هيئات تمثل الشعب وتشارك الملوك في الحكم باسم الشعب ونيابة عنه اعتبر انتصاراً غير عادي ومكسباً من مكاسب الديمقراطية ذلك ان الشعوب كانت "كقطعان الغنم تساق من قبل الملوك والفاوتين وهي لا تدري وكان أقصي ماتطمع فيه الشعوب

في تلك العصور هو أن يكون لها ممثل ينوب عنها مع أولئك الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك ولهذا كافحت الشعوب كفاحاً مريراً وطويلاً لتحقيق ذلك المطمح^(١٩٧). ولذلك تعددت الهيئات الحاكمة وتوزعت السلطة فيما بينها بعد أن كانت مركزة في يد شخص واحد هو "شخص الملك"، غير أن ذلك لا يعني حتماً انتفاء التحكم والاستبداد، إذ أنه لا يكفي تعدد الهيئات الحاكمة للقول بوجود نظام حر يكفل للمحكومين حرياتهم وحقوقهم، بل يلزم فوق ذلك أن تكون ممارسة السلطة شراكة بين تلك الهيئات بحيث لا تكون لاية هيئة القدرة على التصرف منفردة فالاستبداد ممكن حتى مع تعدد الهيئات، إذا ما استقلت كل منها باختصاصاتها دون مراقبة أو مساءلة فوجود هيئة للتشريع، وأخرى للقضاء وثالثة للإدارة، لا يمنع من انحراف كل منها وسن تشريعات ظالمة أو إصدار أحكام تنافي العدالة، أو إهدار الهيئات الإدارية لحقوق الأفراد واعتدائها على حرياتهم، وهو ما يؤدي إلى قيام سلطة تشريعية استبدادية وسلطة قضائية مستبدة وسلطة تنفيذية مستبدة، كل -منها في المجال المعين لها مادامت كل منها تمارس اختصاصاتها استقلالاً وبغير رقابة عليها^(١٩٨)، ومن هنا ظهر مبدأ الفصل بين السلطات الذي أراد به دعاة حماية الحريات والحيلولة بين الحاكم والاستبداد.

١٩٧ - معمر القذافي المرجع السابق ص ١٦

١٩٨ - د. عبدالحميد متولي المرجع السابق ص ١٧٦

الفصل الاول

النظام الرئاسي

مقدمة :-

كانت لاراء لوك ومونتسكيو في الفصل بين السلطات تأثير كبير في واضعي دستور الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٧٨٧ أفرنجي، فأقاموا نظامهم السياسي علي اساس ذلك المبدأ وقد كان قصد واضعي الدستور المذكور أن يجعلوا الفصل مطلقا بين السلطات وتحقيق المساواة بينها غير أن النصوص التي قرروها قد استقرت عن فصل نسبي سمح ببعض التداخل في الاختصاصات كما ان العمل قد ادي الي رجحان كفة السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية (١٩٩).

لقد كان واضعو الدستور الامريكي يعتبرون اخطاء الحكومة البريطانية التي دفعت بالمستعمرات الامريكية الي الثورة التحريرية ضدها راجعة الي أن تلك الحكومة لم تحترم مبدأ الفصل بين السلطات^(٢٠٠) ، ونحن نري أن مبدأ الفصل بين السلطات مسألة مستحيلة التطبيق لان كيانه بمثابة جسم الانسان لا يمكن تجزئته او الفصل بين وظائفه، فالسلطات الثلاث مثلها مثل العناصر الاساسية لحياة الانسان الماء والطعام والهواء، فاذا استطاع الانسان العيش بدون عنصر من هذه العناصر الثلاث تستطيع الدولة ان تقوم وذلك امر مستحيل، فلا يمكن بأي حال من الاحوال ان تنهض سلطة من تلك السلطات بوظيفتها دون تعاون السلطات الاخرى، والا عدت دولة داخل دولة أخرى، وذلك الامر سيؤدي حتما الي المواجهة

١٩٩ - د. ثروت بلوي المرجع السابق ص ٣٤٠

٢٠٠ - د. عبدالحميد متولي المرجع السابق ص ٢٧٥

التي سيترتب عليها اما انتصار سلطة علي السلطات الاخرى والسيطرة علي
مقدرات الامور او الي فوضي واضطراب داخلي سيترتب عليه انهيار وزوال الدولة،
ومن هنا لابد من التأكيد علي أن مبدأ الفصل بين السلطات ظهر كرد فعل تجاه
الحكومات المطلقة عندما كانت الشعوب تساق كالقطعان من الغنم بواسطة الملوك
والفاتحين، الذين نصبوا من انفسهم الهة فوق الارض، الامر الذي دحضته حقائق
الحياة والتاريخ، وبالتالي لم نجد نظام حكم قائم علي الفصل التام بين السلطات،
ولهذا ظهر ما يعرف بنظام التعاون بين السلطات، او التوازن وسنعرض فيما يلي
للاسس العامة للنظام الرئاسي .

المبحث الاول

الاساس العامة للنظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي علي ركيزتين اساسيتين هما رئيس جمهورية منتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة والفصل بين السلطات من ناحية اخري.

المطلب الاول

رئيس جمهورية منتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة

يتمثل الاساس الاول للنظام الرئاسي في وجود رئيس جمهورية منتخب بواسطة الشعب، يجمع بين صفة رئيس الدولة وصفة رئيس الحكومة، ويستأثر وحده بالسلطة التنفيذية، حيث أن الشعب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية وليست الهيئة النيابية، وذلك عن طريق الاقتراع العام سواء المباشر او غير المباشر وبذلك يقف رئيس الجمهورية علي قدم المساواة مع البرلمان لانه قد انتخب مثله بواسطة الشعب وهو ممثل الامة في مباشرة رئاسة الدولة وممارسة السلطة التنفيذية معا (٢٠١).

ونتيجة لتولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية فانه يقوم باختيار الوزراء الذين يعاونوه في ممارستها، وله حق اعفائهم من مناصبهم وهم لا يشكلون مجلس وزراء كم هو الشأن في النظام البرلماني ويخضعون خضوعا تاما لرئيس الجمهورية، وينفذون توجيهاته ويسألون عن اعمالهم امامه، ولذلك يسمون بالسكتريريين نظرا لضعف سلطاتهم امام رئيس الجمهورية، وتبعيتهم الكاملة له

المطلب الثالث: الفصل التام بين السلطات

كان هذا المبدأ في اعين و ضعي الدستور الامريكي بمثابة عقيدة يدينون بها لاعتباره سياجا للحريات وسلاحا يقي من الاستبداد والطغيان، فالسلطات وزعت بين هيئات ثلاث وقد عمل واضعو الدستور علي اقامة الفصل التام، وذلك فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع كفالة التوازن بينهما، علي ان تكون السلطة القضائية مستقلة بمثابة حامية للدستور ورقيبة علي هاتين السلطتين (٢٠٢). تلك هي الصورة التقليدية لمبدأ الفصل بين السلطات، غير انه من الناحية العملية ونظرا لظهور الاحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية فان التواصل والاتصال قد اصبح كبيرا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اذ ان رئيس الدولة ينتمي عادة لاحد الاحزاب الممثلة في البرلمان وقد يكون زعيما لحزب الاغلبية مما يعطيه القدرة علي التأثير عمليا في شئون البرلمان فهو يستطيع أن يتقدم بمشروعات القوانين عن طريق حزبه، كما يستطيع توجيه البرلمان في الاتجاه الذي يريد من خلال اعضاء حزبه كما ان السلوك العملي الان هو عقد صلات قوية بين رئيس الدولة ووزرائه من جهة وبين الزعماء ابرلمانيين من جهة اخري مما يهيء لاجاد ارضية للتأثير والتفاهم المتبادل بين السلطتين (٢٠٣).

وفيما يلي عرض لمظاهر هذا الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

١ - لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان .

٢ - لا يجوز للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسة الرئيس او الدفاع عنها أو

حتي لمناقشتهم من جانب البرلمان.

٢٠٢ - د. عبد الحميد متولي المرجع السابق ص ٢٧٤

٢٠٣ - د. ميلود المهدي د. ابراهيم ابو خزاد المرجع السابق ص ٢٠٨

٣ - ليس من حق رئيس الجمهورية اقتراح القوانين علي البرلمان بل حتي في شأن قانون الميزانية ليس من حق السلطة التنفيذية اعداد مشروع الميزانية رغم خبرة السلطة التنفيذية في هذا الميدان، فالبرلمان هو الذي يعد الميزانية العامة للدولة عن طريق لجانه الفنية، ويقوم بمناقشتها واقرارها وكل مايسمح به من جانب السلطة التنفيذية هو تقديم تقرير سنوي يبين الحالة المالية للدولة ومصروفات الحكومة في السنة المنقضية واحتياجاتها للسنة الجديدة .

٤ - لا توجد رقابة من جانب البرلمان علي رئيس الجمهورية والوزراء، فـرئيس الجمهورية غير مسئول سياسيا امام البرلمان، وكذلك لايجوز للبرلمان أن يوجه اسئلة او استجابات للوزراء، كما لا يجوز له مساءلتهم سياسيا وطرح الثقة بهم للتصويت واقتالهم فهم مسئولون أمام الرئيس فقط .

٥ - رئيس الجمهورية والوزراء من الناحية الجنائية فقط يمكن ان يكونوا موضع اتهام ومحاكمة امام البرلمان عن الجرائم التي يرتكبونها .

٦ - ليس للسلطة التنفيذية اية رقابة علي البرلمان، فلا يجوز لرئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان للاجتماعات السنوية العادية، أو تأجيل اجتماعاته، او فضها، كذلك لايجوز لرئيس الجمهورية حل البرلمان.

المبحث الثاني

النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

يدرس الفقه الدستوري عادة النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المثال التقليدي للنظام الرئاسي علي أساس أن هذا النظام قد نشأ وترعرع في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقل منها بعد ذلك الي العديد من الدول^(٢٠٤).

وسوف نعرض الان الي السلطات الرئيسية الثلاث في هذا النظام وهي :-

المطلب الاول : الرئيس

رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية ذلك علي عكس النظام البرلماني حيث لا يكون لرئيس الدولة الا السلطة الاسمية اما السلطة الفعلية فللوزراء ولهذا تتجمع في النظام الرئاسي السلطتان في شخص رئيس الجمهورية، فيكون في نفس الوقت رئيس الدولة ورئيسا للحكومة ،ومما يزيد من قوة رئيس الجمهورية انتخابه بواسطة الشعب نفسه لا البرلمان، كما يلاحظ أن الرئيس وان كان مكلفا بتنفيذ سياسة الحزب الذي فاز بفضل في الانتخاب الا انه بحكم شخصيته ورئاسته لذلك الحزب يقوم بدور شخصي خطير في توجيه سياسة الدولة وطبعها بطابعه الشخصي كما فعل ولسن وروزفلت وايزنهاور وغيرهم^(٢٠٥).

ومادام الرئيس يتمتع بالسلطة الفعلية في النظام الرئاسي فان الوزراء المعروفين في امريكا باسم السكرتيريين يخضعون له خضوعا تاما فهو الذي يعينهم وهو

٢٠٤ - د. عبدالغني بسيوني عبدالله المرجع السابق ص ٣٧٣

٢٠٥ - د. سليمان محمد الطحاوي المرجع السابق ص ٢٩٤

الذي يعزلهم ،ويخضعون له كذلك في اثناء مباشرتهم لاعمالهم فالوزراء الامريكيون يخضعون اذن لرئيس الجمهورية خضوع الرؤوس لرئيسه في السلم الاداري ونحن نري أن مثل هذه الصلاحيات المطلقة وخضوع الوزراء التام للرئيس يجعل منه دكتاتورا خاصة في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك امكانيات كبيرة وقوة نووية هائلة ان تلك الصلاحيات تدعو الانسان الي الغرور والخروج علي كل القوانين والاعراف الدولية وهذا مايحصل الان في امريكا بالفعل حيث الطغيان السياسي والمادي وفرض القانون الامريكي خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية مثل قانون داماتو الذي صدر سنة ١٩٩٧ أفرنجي والذي يقرر فرض عقوبات علي الشركات العالمية التي تتعامل مع كل من ليبيا وايران، وهو بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية لدول مستقلة ذات سيادة واعضاء بالجمعية العامة للامم المتحدة والبعض منها اعضاء دائمون بمجلس الامن، الامر الذي تم رفضه من قبل المجتمع الدولي وفي مقدمته دولة عضو لمجلس الامن هي فرنسا، وهو مايدل علي طغيان القوة التي لاتعرف قيمة لكل القيم والاعراف الدولية والمثل العليا التي نادت بها كل المواثيق والمعاهدات الدولية وفي مقدمتها الميثاق العالمي لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة نفسه ويتمتع الرئيس الامريكي بصلاحيات دستورية كبرى يمكن ايجازها في الاتي :-

١ - اصدار اللوائح والقرارات لحسن سير الادارة في البلاد.

٢ - ادارة المرافق العامة ومراقبة نشاطاتها، وله ايضا الحق في تعيين الموظفين الاتحاديين كما يملك عزل هؤلاء الموظفين ايضا من وظائفهم، بل انه يستطيع عزل اي موظف من وظيفته وذلك وفقا للاجراءات المنصوص عليها في قوانين الخدمة المدنية ودون استطلاع رأي مجلس الشيوخ في هذه الحالة، ولذلك

اصبح من حق الرئيس ان يقلد انصاره السياسيين الوظائف العامة.

٣ - يتولي الرئيس ادارة لسياسة الخارجية لامور الاتحاد ويساعده في ذلك وزير الخارجية ويطلق عليه "اسم سكرتير دولة" الا أن دوره قاصر علي تنفيذ سياسات الرئيس فقط، فهو بمثابة مستشار معاون للرئيس فقط، ولذلك يحق للرئيس ان يحل محله في اية لحظة يريد لها ويقوم بالمهام الملقاة علي عاتق هذا الاخير.

٤ - يعتبر رئيس الدولة القائد الاعلي للقوات المسلحة واذا كان اعلان الحرب من حق الكونغرس وحده فان الرئيس الامريكي من حقه ادارة كثير من العمليات العسكرية والتي لا تعتبر حرباً مثل قرار تصنيع القنابل وتحريك وحدات عسكرية الي مناطق استراتيجية في العالم دون اذن الكونغرس مثل حرب الخليج الثانية والاعتداء علي الجماهيرية العظمي سنة ١٩٨٦ أفرنجي، وحرب العراق سنة ١٩٩١ أفرنجي بحجة تدبير مؤامرة لقتل الرئيس الامريكي الاسبق "بوش" عند زيارته للكويت بعد طرد القوات العراقيه منها.

٥ - من حق الرئيس الامريكي اصدار قرارات العفو عن العقوبة.

٦ - في اوقات الازمات يقوم الرئيس الامريكي باتخاذ الاجراءات الضرورية لحفظ النظام العام في الدولة حتي ولو استطلت هذه الاجراءات حد مصادرة الاموال او تقييد الحريات (٢٠٦)..

٢٠٦ - د. صلاح الدين فوزي المرجع السابق ص ٣٠٦

المطلب الثاني : الكونجرس

الكونجرس في الولايات المتحدة الامريكية هو البرلمان أو السلطة التشريعية هناك، ويتكون من مجلسين : المجلس الاول هو مجلس النواب، ويتم تشكيله بأسلوب الانتخاب العام علي اساس عدد السكان وبدون الاعتداد بحدود الولايات وهو يتكون من "٤٣٥" عضوا، وكان كل عضو يمثل ثلاثين الفا من السكان، ثم صار يمثل "٢٨١٠٠٠" مائتين وواحد وثمانين ألفاً ومدة المجلس سنتان فقط بعدها يتم تجديد المجلس بالكامل.

أما المجلس الاخر فهو مجلس الشيوخ، وهو المجلس الذي يمثل الولايات الداخلة في الاتحاد الامريكي بواقع عضوين عن كل ولاية أيا ماكان حجم الولاية، او عدد سكانها، او مستواها الحضاري، فالمبدأ هو المساواة بين الولايات، وكان اختياره يتم عن طريق برلمان كل ولاية، ثم صار هذا الاختيار يتم عن طريق الانتخاب المباشر بواسطة شعب الولاية، ومدة نيابة مجلس الشيوخ ست سنوات ولكن يتم تجديد ثلث اعضاء المجلس كل سنتين، فهو يتكون من مائة عضو ويتجدد "٣٣" عضوا منهم كل سنتين^(٢٠٧).

والوظيفة الاساسيه للكونجرس هي الوظيفة التشريعية ويستطيع اي من مجلسي الكونجرس البدء باقتراح قانون ومناقشته عدا التشريعات الضريبية فيتعين ان يبدأ بها في مجلس النواب، وعندما ينتهي اي من المجلسين من نظر تشريع معين يحال للمجلس الاخر لنظره، فاذا اقره المجلسان احيل التشريع الي الرئيس لاصداره، وللكونجرس الحق في تعديل الدستور بشرط موافقة اغلبية الثلثين في كل مجلس، علي أنه كي يكون التعديل نافذا يتعين أن توافق عليه

٢٠٧ - د.عاصم احمد عجيلة د. محمد رفعت عبدالوهاب المرجع السابق ص ٣١٤

السلطات التشريعية في ثلاثة ارباع الولايات، كذلك الكونجرس هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية اذا لم يحز احد المرشحين لمنصب الرئاسة علي الاغلبية المطلوبة.

وللكونجرس اختصاص قضائي ذلك انه يملك حق توجيه الاتهام الجنائي للرئيس وكبار الموظفين الاتحاديين في جريمة الخيانة العظمي وفي بعض الجرائم المضرة بأمن الدولة^(٢٠٨).

الفرع الاول: علاقته هابين الرئيس والكونجرس

اذا كان الدستور الامريكي قد اكد علي استقلال السلطات العامة عن طريق الفصل بينها الا ان الواقع العملي قد اكد استحالة الفصل المطلق بين السلطات العامة، ولهذا جاء الدستور ببعض الاستثناءات علي مبدأ الفصل بين السلطات من ناحية وتمخض التطبيق عن عدة استثناءات اخري ابرزها ضرورات الحياة العملية من ناحية أخرى سواء بالنسبة للسلطة التشريعية او السلطة التنفيذية وذلك علي النحو التالي :

اولا: الرئيس في مواجهة البرلمان :

١ - منح الدستور رئيس انمهورية حق الاعتراض التوقيفي علي التشريعات الذي يطلق عليه حق الفيتو، واعطاه الحق في اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين مما خلق تداخلا واضحا في جانب السلطة التنفيذية في اعمال الكونجرس التشريعية .

٢ - اعطي الدستور للرئيس الحق في توجيه رسالة الي البرلمان لتوجيه نظره للعناية بموضوع هام معين، فاستخدم الرؤساء هذه الرسالة كوسيلة message للتأثير علي الكونجرس وحمله علي الموافقة علي مشروعات قوانين معينة.

٢٠٨ - د. صلاح الدين فوزي المرجع السابق ص ٣١٥

٣ - خرج الدستور علي مبدأ استقلال السلطة التشريعية ايضاً في امرين هامين هما : جعل نائب رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الشيوخ من ناحية، واعطاء رئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان للانعقاد غير العادي عندما تستدعي ذلك ظروف استثنائية من ناحية اخري.

ثانياً: اختصاصات الكونجرس فـى مواجهة السلطة التنفيذية :

استناداً علي مبدأ الفصل بين السلطات اعطي الدستور الكونجرس بعض الاختصاصات التي تمثل تدخلا في وظيفة السلطة التنفيذية :

١ - حق مجلس الشيوخ في الاشتراك في تعيين كبار موظفي الدولة، وحق المجلس في الاشتراك مع رئيس الجمهورية في بعض جوانب العلاقات الخارجية، كما اشترط موافقة المجلس علي المعاهدات الدولية وعلي تعيين السفراء في الدول الاجنبية.

٢ - اعطي الدستور مجلس النواب الحق في توجيه الاتهام الجنائي Impeachment لاعضاء السلطة التنفيذية من رئيس الدولة الي الوزراء علي ان يتولي مجلس الشيوخ محاكمتهم (٢٠٩)

اما الاستثناءات التي خلقتها الضرورات العملية فيتمثل اهمها في الاتي :-

١ - ظهور الاحزاب السياسية في البلاد، وانتماء رئيس الجمهورية الي الحزب الحاصل علي الاغلبية البرلمانية في معظم الاحوال قد ادي الي اعطائه نفوذا كبيرا داخل الكونجرس نتيجة لتوثيق الصلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٢٠٩ - د.عبالغني بسيوني عبدالله المرجع السابق ص ٢٧٦

٢ - تطور نظام اللجان البرلمانية التي يشكلها الكونجرس بمجلسيه لأغراض شتي والتي من خلالها يتحقق التفاهم والتعاون، وأحيانا الرقابة المتبادلة بين أعضاء البرلمان والوزراء الذين يشتركون في أحيان كثيرة في اجتماعات تلك اللجان للدلاء بأرائهم، والاشتراك في المناقشات التي تدور في هذه اللجان (٢١٠).

٣ - وإذا كان الكونجرس الأمريكي هو الذي يتولي إقرار الاعتمادات الخاصة بالميزانية والاتفاق العام فإن العمل قد جري في السنوات الأخيرة علي قيام سكرتير الشؤون المالية أي وزير المالية بإرسال تقرير سنوي يوضح فيه الواردات والمصروفات والبنود المالية المختلفة للميزانية لكي يهتدي بها البرلمان في اعداده لها.

٤ - درج الكونجرس الأمريكي علي انشاء لجان قضائية للتحقيق في بعض الاتهامات التي تنسب الي كبار الموظفين الحكوميين.

ويتضح لنا مما سبق أن نظام الفصل المطلق بين السلطات قد تلاشي واخذ صورة الاتصال والتعاون بين السلطات.

المطلب الثالث : المحكمة العليا

تتشكل المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية من ٩ قضاة غير قابلين للعزل ومعينين لمدي الحياة.

ورئيس المحكمة العليا هو الشخص الثاني في الدولة علي مستوي البرتوكول الرسمي (٢١١). والمحكمة العليا مستقلة في عملها عن السلطتين الأخريين، فنجد

٢١٠ - د. عاصم احمد عجيل د. محمد رفعت عبدالوهاب المرجع السابق ص ٣١٨

٢١١ - د. صلاح الدين فوزي لمرجع السابق ص ٣١٥

البرلمان الاتحادي مثلاً لا يستطيع تعديل نظام المحكمة السابقه الا بالاوضاع الخاصة بتعديل الدستور الامريكي، ولا يمكنه بغير هذه الاوضاع ان يعدل التفسيرات التي تضعها هذه المحكمة للنصوص الدستورية، كما يمكن لهذه المحكمة ايضاً ان تمتنع عن الاخذ باعمال السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية ان رأت انها مخالفة للدستور (٢١٢) ، فللمحكمة الاتحادية الامريكية ولسائر المحاكم الحق في بحث دستورية القوانين.

ونحن نري انه لا يوجد استقلال للقضاء بموجب مبدأ الفصل بين السلطات، لان الفصل صوري وهو تقسيم للوظائف وليس فصلاً للسلطات والاستقلال يتم عندما تصبح الدساتير ليست من صنع اداة الحكم المتمثلة في الحزب او المجلس او الطبقة او القبيلة او الاسرة ولكنها متجسدة في شيء مقدس لا يمكن المساس به او الاعتداء عليه، بحيث تصبح شريعة للمجتمع مثل الشرائع السماوية "القرآن الكريم والتوراة والانجيل" او العرف في المجتمعات اللادينية والدين بطبعه يستوعب العرف ويحتويه.

فكثير من القوانين والدساتير يضيف عليها طابع القدسية، ولكنها بمجرد قيام ثورة او انقلاب عسكري او انتفاضة شعبية تسقط تلك الدساتير ويداس عليها بالاقدام، وهذا مايؤكد لنا عدم استقلال القضاء بهذا الشكل لان القاضي عندما يصدر حكمه يصدره بموجب القوانين والتشريعات النافذة وتلك القوانين ماهي الا انعكاس لرؤية اداة الحكم المتمثلة في المجالس النيابية او الاحزاب السياسية التي لا تمثل كل الشعب وانما تمثل جزء من الشعب، ومن هنا لا بد وان تكون الشريعة الحقيقية لاي مجتمع هي العرف او الدين.

ان تختص لجنة أو مجلس بوضع شريعة للمجتمع ذلك باطل، وغير ديمقراطي

٢١٢ - د. عاصم احمد عجيلة د. محمد رفعت عبدالوهاب المرجع السابق ص ٣١٨

أن تعدل شريعة المجتمع او تلغي بواسطة فرد او لجنة او مجلس ذلك ايضا باطل وغير ديمقراطي.

اذن ماهي شريعة المجتمع ؟ ومن يضعها وما أهميتها بالنسبة للديمقراطية ؟
الشريعة الطبيعية لاي مجتمع هي العرف او الدين، وأي محاولة اخري لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية الدساتير ليست هي شريعة المجتمع الدستور عبارة عن قانون وضعي اساس ان ذلك القانون الوضعي الاساس يحتاج الي مصدر يستند عليه حتي يجد مبرره. ان مشكلة الحرية في العصر الحديث هي ان الدساتير صارت هي شريعة المجتمع وان تلك الدساتير لاتستند الا علي رؤية ادوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم من الفرد الي الحزب والدليل علي ذلك هو الاختلاف من دستور الي اخر رغم ان حرية الانسان واحده ^(٢١٣). ان حرية الانسان مهددة مالم يكن هناك شريعة مقدسة وذات احكام ثابتة غير قابلة للتغيير او التبديل بواسطة اداة الحكم بل ان أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع ولذا فان الشريعة الحقيقية والمقدسة لاي مجتمع هي العرف او الدين والدين احتواء للعرف ولذلك فان الدين هو الذي يلقي القداسة والاحترام، ولا يستطيع اي فرد ان يعدل او يغير فيه وكذلك العرف بالنسبة للمجتمعات اللادينية ان الشرائع اللادينية اللاعرفية هي ابتداء من انسان ضد انسان اخر وهي بالتالي باطلة لانها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين ^(٢١٤).

٢١٢ - د. عاصم احمد عجيلة د. محمد رفعت عبد الوهاب المرجع السابق ص ٣١٨

٢١٣ - معمر القذافي المرجع السابق ص ٥٦

٢١٤ - معمر القذافي المرجع السابق ص ٦٠

الفصل الثاني

النظام البرلماني

النظام النيابي له ثلاث صور : نظام مجلسي " أو نظام حكومة" الجمعية النيابية ونظام رئاسي ونظام برلماني. وان ما يميز النظام المجلسي هو رجحان كفة الجمعية النيابية "البرلمان" في ميزان السلطة بخلاف الحال في النظام الرئاسي فإنه يميزه رجحان كفة رئيس السلطة التنفيذية "الذي هو في الوقت نفسه رئيس الدولة اي رئيس الجمهورية" (٢١٥).

اما النظام البرلماني فهو وسط بين النظامين السابقين، لانه يقوم علي التوازن "المساواة" بين هاتين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المبحث الاول

عناصر النظام البرلماني

تتلخص هذه العناصر او الاسس التي يقوم عليها النظام البرلماني فيما يلي:-
اولا: ثنائية السلطة التنفيذية .

ثانيا: التعاون والرقابة المتبادله بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

اولا: ثنائية السلطة التنفيذية

الركن الاول في النظام البرلماني يتمثل في ان السلطه التنفيذية في هذا النظام ثنائية التكوين فهي تتكون من عنصرين متميزين :

١ - رئيس الدولة غير مسئول سياسيا عن شئون الحكم وليس له سلطة فعلية بل مجرد سلطة اسمية.

٢ - وزارة مسئولة سياسيا وتباشر السلطة الفعلية .

وسوف نتناول ذلك بالشرح علي النحو التالي :

المطلب الاول : رئيس الدولة غير مسئول سياسيا

من مميزات النظام البرلماني ان رئيس الدولة ملكا كان أم رئيس جمهورية منتخب يكون غير مسئول من الناحية السياسية عن اعماله امام البرلمان ، نظرا لعدم مسئولية رئيس الدولة الاعلي فهو لا يمارس السلطة التنفيذية من الناحية الفعلية وانما يمارسها بواسطة اذن طريق الوزارة المسئولة سياسيا امام البرلمان ومن ثم تكون سلطة رئيس الدولة اسمية محضة او شرفية فالقاعدة العامة في السياسة والادارة انه حيث توجد المسئولية توجد السلطة وبالعكس حيث لا توجد المسئولية لا توجد السلطة (٢١٦).

اذن رئيس الدولة يملك ولا يحكم، ومن الممكن ان يوجد النظام البرلماني في الانظمة الملكية والجمهورية علي نفس القدر بشرط ان يتولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بواسطة الوزراء او مجلس الوزراء ولا يمارسها فعلاً بنفسه والا عد النظام رئاسيا وليس برلمانيا، وتلك تعتبر خاصية في النظام البرلماني فرئيس الدولة وان كان نظريا يعتبر رئيس السلطة التنفيذية الا ان سلطته اسمية وغير فعلية وذلك نتيجة لعدم مسئولية اسياسيه امام البرلمان.

المطلب الثاني : الوزارة مسئولة سياسياً أمام البرلمان

تعتبر الوزارة في النظام البرلماني القلب المحرك لهذا النظام وتعتبر الوزارة برلمانية بالنظر الي اعضاءها كما انها تعتبر حكومية من حيث مآمارسه من وظائف وانشطة . فالوزارة تتكون من عدة وزراء ويرأسها رئيس مجلس الوزراء، الذي هو ليس رئيس الدولة وتجتمع الوزارة برئاسة رئيس الوزراء في شكل هيئة تضامنية جماعية هي مجلس الوزراء ويعتبر مجلس الوزراء تنظيمأ دستورياً (٢١٧).

والدساتير البرلمانية تحرص دائماً علي أن رئيس الدولة يمارس السلطة بواسطة الوزارة ومجلس الوزراء كما تنص الدساتير عادة علي ان مجلس الوزراء هو المهيمن علي شئون الدولة وانه هو الذي يضع السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها، كذلك تحرص الدساتير البرلمانية علي النص صراحة علي ان مراسيم وقرارات رئيس الدولة يجب ان تكون نافذة وملزمة علي ان يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون بالمسألة موضوع المرسوم او القرار.

والمسئولية الوزارية قد تؤدي في حالة تحقيقها الي اقالة احد الوزراء او حتي الوزارة باجمعها ونظرا لانه حيث توجد المسئولية توجد السلطة خاصة مسئولية الوزارة واعضاءها ورئيسها امام البرلمان تؤدي منطقيا الي ان تكون الوزارة هي صاحبة السلطة الفعلية التنفيذية.

التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

ان النظام البرلماني يقوم علي اساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واهم سلاحين يكفلان ذلك التوازن هو حق البرلمان في

الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة " او بعبارة اخرى المسؤولية السياسية للوزارة امام البرلمان " من ناحية وحق السلسلة التنفيذية في حل البرلمان واجراء انتخابات من ناحية اخرى (٢١٨).

فالحل هو الذي يوازن المسؤولية السياسية للوزارة امام البرلمان وبدون هذا السلاح لا تستطيع الوزارة مواجهة البرلمان في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ولكن سلاح الحل يعطي للوزارة قوة في مواجهة البرلمان عندما تجد نفسها امام ضغط البرلمان، فاما ان ترسخ للبرلمان واما ان تستقيل، ولكن قد يحدث ان تجد الوزارة نفسها علي رؤية صحيحة وان سياستها تتفق وتوجهات الرأي العام رغم معارضة البرلمان لها وفي هذه الحالة تتقدم الوزارة الي رئيس الدولة للموافقة علي اصدار مرسوم "او قرار" بحل البرلمان.

اولاً : التعاون :

ويقصد به وجود اتصال لا انفصال بين هاتين السلطتين واهم مظاهر التعاون بين هاتين السلطتين تتمثل في الاتي :-

١ - جواز الجمع بين عضوية البرلمان وشغل الوزارة، بمعنى انه يمكن للنائب ان يشغل منصب الوزير او رئيس الوزراء دون ان يفقد عضويته في البرلمان او العكس بأن يرشح الوزير نفسه في البرلمان ويفوز بالعضوية ويجمع بينها وبين الوزارة وهذا يجعل الارتباط والتعاون واضحاً بين الحكومة والبرلمان والجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان اصبح امراً معتاداً، ويكاد يكون حتمياً نظراً لان الوزارة تتشكل عادة من اقطاب حزب الاعلبيية الفائز في الانتخابات او من اقطاب الاحزاب المتألّفة التي تكون الاغلبية البرلمانية فيما بينة.

٢ - يحق للوزارة دخول البرلمان حتي بدون دعوة خاصة وذلك لشرح سياسة الحكومة والدفاع عنها، واهمية هذا المظهر تكمن في الحالات الاستثنائية حيث لا يكون الوزير عضوا في البرلمان.

٣ - للسلطة التنفيذية متمثلة في الوزارة حق اقتراح القوانين امام البرلمان، ويلاحظ ان اقتراحات القوانين اذا جاءت من السلطة التنفيذية او الحكومة فهي تسمى مشروعات القوانين الحكومية أو الاقتراح الحكومي للقوانين، في حين أن اقتراحات القوانين من جانب اعضاء البرلمان تسمى الاقتراح بقانون او الاقتراح البرلماني للقانون، ولكن مناقشة مشروع القانون واقراره او عدم اقراره بالطبع هي من سلطة البرلمان السيادية.

٤ - ومن صور التعاون بين الحكومة والبرلمان قانون الميزانية، فالوزارة من خلال وزير المالية تقوم باعداد مشروع الميزانية التي تبين ايراداتها ومصروفاتها المتوقعة خلال عام والبرلمان يتولي مناقشة المشروع وحيانا تعديله ويقوم باقرار الميزانية بقانون حتي تكون نافذة وملزمة.

ثانيا : مظاهر الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية :

الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتوازن بينهما شيء جميل، ولكن يبقي الحديث عن ذلك نظرياً، فمن الناحية العملية او الواقعيه فاننا نجد الامور تسير علي عكس ماكتبه او سطره واضعو الدساتير، فالواقع يقول لنا إن التوازن لا يمكن ان يتحقق، فلا بد من رجحان كفة احدي السلطتين علي كفة السلطه الاخرى وسنعرض لذلك علي النحو التالي :-

أ- مظاهر رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية :

وتتمثل هذه الرقابة في رقابة السلطة التشريعية "البرلمان" على السلطة التنفيذية والمتمثلة في رئيس الوزراء والوزراء ولكن لا توجد رقابة مباشرة من البرلمان على رئيس الدولة في النظام البرلماني وبناء عليه سندرس رقابة البرلمان على الوزارة وذلك على النحو التالي:-

١ - السؤال :

وهو حق لكل عضو من اعضاء البرلمان كفله الدستور وبموجبه يحق لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ان يوجه سؤالاً في اي موضوع من الموضوعات التي تدخل في شئون اختصاصاتهم الي كل من رئيس الوزراء او نوابه والوزراء او نوابهم ويتعين دستورياً على رئيس الوزراء او نوابه والوزراء ونوابهم الاجابة علي الاسئلة المقدمة من النواب ويجوز للنائب ان يسحب سؤاله في اي وقت الا انه من غير الجائز تحويل السؤال الي استجواب في نفس الجلسة (٢١٩).

٢ - الاستجواب :

ويعني محاسبة الوزير او الوزارة باجمعها بسبب سياسة خاطئة او مشروع فاشل يتسم بالخطورة والاهمية، فالاستجواب يتضمن اذن معني المحاسبة والنقد او الاتهام للوزارة او رئيسها او احد الوزراء، ولكل عضو من اعضاء البرلمان حق توجيه الاستجواب للوزارة او اعضائها.

وقد ينتهي الاستجواب الي اقناع البرلمان بالتبريرات والردود التي قدمها الوزير او رئيس الوزراء، وقد يري البرلمان او بعض اعضائه ان الاجابات غير مقنعة، ولا تبريء من الاتهام موضوع الاستجواب وفي هذه الحالة قد يؤدي الامر الي تحريك المسؤولين السياسية للوزارة وطرح الثقة بها ، نظرا لخطورة الاستجواب

٢١٩ - د. صلاح الدين فوزي المرجع السابق ص ٣٢٠

فان الدساتير البرلمانية تحيطه بضمانات لحماية الحكومة من التعسف او عدم التروي في مناقشة الاستجواب، ومن اهم تلك الضمانات عدم جواز مناقشة الاستجواب الا بعد اعطاء الوزير او رئيس الوزراء الموجه اليه الاستجواب مهلة اسبوع او اكثر حتي تستطيع الحكومة تحضير ردها ودفعها ومستنداتها.

٣ - التحقيق :

ومن مظاهر رقابة البرلمان علي الحكومة او الوزاره حق البرلمان في اجراء تحقيق للتعرف علي مدي انتظام سير مرفق من المرافق العامة او ادارة او مصلحة عامة والوقوف علي اوجه التقصير او الانحراف في المرافق او الادارة او المصلحة وعادة يقوم البرلمان بتشكيل لجان تحقيق متخصصة من بين اعضائه، وبعد انتهاء التحقيق تقوم اللجنة بعرض نتائج عملها علي البرلمان بكامل هيئته لاتخاذ القرار المناسب في ضوء التقرير المعروض والمناقشات، وقد تسفر التحقيقات عن استجواب الوزير المختص بل تحريك المسؤولية الوزارية^(٢٢٠).

٤ - المسؤولية الوزارية :

الوزارة في النظام البرلماني مسؤولية سياسية امام البرلمان عن اعمال السلطة التنفيذية وذلك علي عكس رئيس الدولة فهو غير مسئول سياسيا امام البرلمان إلا أنه قد يسأل جنائيا او مدنيا لكن المسؤولية السياسية تقع علي عاتق الوزارة وحدها.

وفي النظام البرلماني يعمل الوزراء كوحدة واحدة متجانسة ومتضامنة في مباشرة اعمالها وتفرعاً علي ذلك فانه يمكن المجلس التشريعي تقرير المسؤولية الجماعية لهذا الفريق الوزاري المتجانس الامر الذي ينجم عنه ان تتقدم الوزارة باستقالتها وانسحابها من الحياة السياسية العامة ذلك انه اذا كانت السلطة

التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة تملك حق حل البرلمان فان السلطة التشريعية يكون بمقدورها اقامة المسؤولية الوزارية وسحب الثقة من الحكومة بكامل هيئتها .

ب - مظاهر رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية :

في مقابل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية يعطي النظام البرلماني للسلطة التنفيذية وسائل موازية لرقابة السلطة التشريعية مع ملاحظة ان المستفيد من الرقابة هو الوزارة وليس رئيس الدولة وذلك حتي يمكن التوازن في ممارسة السلطة وحتى لا تطغى سلطة علي الاخرى وفيما يلي نعرض لمظاهر رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

١ - حق دعوة البرلمان الي الانعقاد وفض دورات انعقاده ويعتبر حق السلطة التنفيذية في دعوة البرلمان للانعقاد وفضه وتأجيله من مظاهر رقابتها علي البرلمان، ولكن لهذا الحق حدوده وقيوده الدستورية فمن ناحية أولي فان دعوة البرلمان لدور انعقاده السنوي العادي يتقيد عدة بأمرين هما:-

(١) الا تتأخر الدعوة عن تاريخ معين والا ينعقد البرلمان بقوة القانون بدون دعوة والا تقل فترة الانعقاد السنوي عن عدد محدد من الشهور.

ومن ناحية ثانية حق السلطة التنفيذية في فض وانهاء دورة البرلمان العادية السنوية يتقيد بقيد هام هو عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل اقرار الميزانية العامة حتي لا تتعطل مرافق ومشروعات الدولة واخيرا حق السلطة التنفيذية في تأجيل البرلمان اثناء دورته العادية يتقيد بان يكون التأجيل لمدة قصيرة يحددها الدستور وبشرط الا يتكرر التأجيل في نفس الدورة (٢٢١).

٢ - حق الاعتراض علي القوانين " او حق التصديق " : ويتمثل هذا الحق في رفض رئيس الدولة التصديق علي قانون اقره البرلمان لاعتقاده في عدم ملاءمته للمصلحة العامة ، هذا الاعتراض علي التصديق لا يعني اعدام او محو القانون المعترض عليه اذ تنص الدساتير علي ان اثر الاعتراض هو رد القانون للبرلمان الذي له الحق في ان يصر عليه ويوافق عليه ولكن بأغلبية غير عادية كأغلبية ثلثي الاعضاء وفي هذه الحالة يسقط الاعتراض ويلتزم رئيس الدولة باصدار القانون ونشره ويصبح نافذا وملزما والي جانب حق الاعتراض تملك السلطة التنفيذية حق حل البرلمان Droit de dissolution وما يترتب علي اجراء الانتخابات لاختيار برلمان جديد وذلك لان حل البرلمان يعني الاحتكام الي الشعب لحسم النزاع الذي نشأ بين السلطتين وادي الي هذه النتيجة فاذا ايد الشعب نواب البرلمان فانه يعيدهم مرة اخري الي مقاعدهم اما اذا كان الشعب مع الوزارة فانه يسقطهم^(٢٢٢).

المبحث الثاني

النظام البرلماني في إنجلترا

تعتبر بريطانيا مهد النظام البرلماني فيها نشأ وترعرع، وذلك نتيجة لتطور تاريخي طويل وثمرات أحداث وظروف سياسية خاصة بانجلترا وظروف اجتماعية خاصة بالشعب الانجليزي فلقد كانت بريطانيا تعيش في ظل الحكم الملكي المطلق الذي كان يستمد قوته من نظرية التفويض الالهي المباشر، حيث كان الملك يملك ويحكم ويتصرف في مملكته كما يتصرف مالك القطيع من الغنم في قطيعه وليس كما ساد في النظام الديمقراطي البرلمان فيما بعد حيث سادت قاعدة ان الملوك ورؤساء الدول يملكون او يسرون ولكن لا يحكمون حيث ان الحكم الفعلي آل لوزارة مسئلة امام البرلمان وفي عهد الاقطاع كانت الملوك تدعو النبلاء ورجال الدين لآخذ رأيهم الاستشاري في بعض الموضوعات وهكذا بدأ يتكون مجلس استشاري يجمع النبلاء ورجال الدين واسفر صراع هؤلاء ضد الملك علي السلطة عن مزيد من الاختصاص لهذا المجلس الاستشاري فيما بعد ونظرا لحاجة الملك للاموال المتزايدة اضطر لضم ممثلي المقاطعات والمدن الي المجلس الاستشاري تسهيلا لمهمة الملك في الحصول علي موافقته علي الضرائب الجديدة وهكذا تكون مايسمي بالمجلس الكبير الذي أصبح يضم ممثلي المقاطعات والمدن بجانب النبلاء ورجال الدين، ونجد انه نتيجة لاختلاف الاتجاهات والافكار بين ممثلي المقاطعات والمدن وطائفة النبلاء ورجال الدين انقسم المجلس الكبير الي مجلسين فرعيين هما:-

١ - مجلس العموم :

ويضم ممثلي المقاطعات والمدن ويتشكل عن طريق الانتخاب العام من الشعب.

٢ - مجلس اللوردات :

ويضم النبلاء ورجال الدين ويتكون عن طريق الوراثة والتعيين من بين النبلاء ورجال الدين .

وفي البداية كان اختصاص المجلس الكبير وكذلك المجلسين المتفرعين عنه مجرد اختصاص استشاري غير ملزم للملك او الدولة والافراد، ولكن مع مرور الوقت استطاع مجلساً العموم واللوردات ان ينتزعا اختصاصات تقريرية وملزمة في البدايه في مجال تقرير الضرائب الجديدة ثم القوانين المالية عموماً واخيراً أصبحت موافقتهم ضرورية ايضاً لكل القوانين وهكذا أصبحت الكلمة العليا في مجال التشريع لمجلس العموم وخلق لنفسه وحده حق رقابة الحكومه والمساءله السياسية للوزاره نظرا لتمثيله للشعب.

وتقهقر دور مجلس اللوردات المشكل بطريق الوراثة والتعيين من النبلاء ورجال الدين (٢٢٣).

المطلب الاول : مجلس اللوردات

يتكون المجلس من "١٠٠٠" الف عضو اغلبهم اعضاء بالمجلس عن طريق الوراثة اي بحكم الارث للقب اللوردية الذي انعم به الملك علي ابائهم واجدادهم ويضاف الي هؤلاء بعض الاعضاء يعينون مدي الحياه (٢٢٤).

اختصاصاته :-

لقد كانت اختصاصاته قديما مساوية لاختصاص مجلس العموم، بحيث كان

٢٢٣ - د.عاصم احمد عجيله د. محمد رفعت عبدالوهاب المرجع السابق ص ٢٩٣

٢٢٤ - د. عبدالحميد متولي المرجع السابق ص ٣٣٧

يشترط موافقة المجلسين لاصدار القانون ولكن تقدم التيار الديمقراطي كان من شأنه ان يقوض من هذا المجلس سلطاته فبعد التشريعين الصادرين عام ١٩٠١ - ١٩٤٩ أفرنجي لم يعد لمجلس اللوردات قانونا الا مجرد الاعتراض "فيتو" توقيفي لمدة سنة علي القوانين التي يوافق عليها مجلس العموم بحيث يصدر القانون رغم معارضة مجلس اللوردات اذا نقضت سنه وكان مجلس العموم لايزال مصرا علي صدور القانون^(٢٢٥). ونحن نري انه لاقيمة لوجوده بل ان وجوده يعتبر عاملا معرقلا للحياة البرلمانية طالما ان القانون الذي يصر مجلس العموم علي صدوره سيصدر رغم اعتراض مجلس اللوردات فهو بمثابة تحفة تاريخية يحتفظ بها لتقاليد انجليزيه عفي عليها الزمن بحكم التطور الديمقراطي الذي شهدته الحياة السياسية علي مستوي العالم.

وهكذا يتأكد ان المجلس النيابي حكم غيابي والتمثيل تدجيل^(٢٢٦)، فلا نيابة عن الشعب طالما الشعب موجود واذا كان مجلس العموم في حد ذاته هو نتيجة لتطور تاريخي نتيجة لشعور لشعب الانجليزي بالحرمان من ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في يوم من الايام، والثورة علي سلطان الملوك المطلق نتيجة الهيمنة والتسلط. وفرض الضرائب، وبروزه ككيان شعبي يعبر عن ارادة الجماهير لتخفيف الالام عنها فانه سيأتي اليوم الذي سيقول فيه الشعب الانجليزي مرة اخري لا لمجلس العموم فالشعب موجود.

المطالب الثاني : مجلس العموم

يتكون مجلس العموم من ٦٣٠ عضوا منتخبين لمدة خمس سنوات متصلة، وذلك عن طريق الاقتراع العام المباشر السري^(٢٢٧)، ولزيد من التوضيح فان الامر

٢٢٥ - نفس المرجع السابق ص ٣٣٧

٢٢٦ - معمر القذافي المرجع السابق ص ١١

٢٢٧ - د. عبدالحميد متولي المرجع السابق ص ٣٣٧

يتطلب الاشارة الي الكيفية التي يأتي بها الي السلطة فعن طريق النظام الحزبي منذ القرن الثامن عشر برز حزبان كبيران هما حزب العمال وحزب المحافظين، حيث اصبحا يتصارعان علي السلطة، والحزب الفائز في المعركة الانتخابية هو الذي يتولي تشكيل الحكومة " الوزاره" ولذلك فان " آلية العمل هنا لا تعتمد مبدأ الفصل بين السلطات وانما مبدأ التعاون بين السلطات فتملك السلطة التشريعية في هذا النظام حق التدخل في اعمال السلطة التنفيذية وتوجيهها والتأثير عليها، لمحاسبتها واستجوابها وسحب الثقة منها، وفي ذات الوقت فان السلطة التنفيذية تملك من الوسائل مايتيح لها حق التدخل في اعمال السلطة التشريعية وذلك باقتراح مشروعات القوانين عليها ويطلب من رئيس الدولة حل البرلمان واجراء انتخابات جديده اذا ادركت الوزارة انها لاتستطيع التعاون مع البرلمان ففي هذا النظام يكون للبرلمان حق سحب الثقة من الحكومة ويكون للحكومة الحق في حل البرلمان ومن خلاصة ماتقدم يمكن تلخيص النقاط التالية:-

١ - ان المسؤولية السياسية للوزارة امام البرلمان تكاد تكون منتفية علي بساط الواقع.

٢ - ان الحكومة تستمر في مباشرة مهامها طيلة فترة وجود مجلس العموم.

٣ - تتركز معظم السلطات في يد الحكومة، ومرجع ذلك انها وليدة حزب الاغلبية، والذي سوف يسعى دائماً الي تأييد سياسات الحكومة وتنفيذ مقترحاتها من القوانين وخلافه (٢٢٨).

الفصل الثالث

نظام حكومة الجمعية النيابية

يقوم نظام حكومة الجمعية النيابية logaurernenent jiassemble علي اساس تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية واندماجها فيها اذ تتولي الجمعية النيابية الوظيفة التشريعية وتعهد الي لجنة خاصة تخضع لتوجيهها واشرافها مباشرة السلطة التنفيذية (٢٢٩).

ومن هنا تنعدم المساواة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حيث يعلو شأن السلطة التشريعية علي السلطة التنفيذية، وتصبح تابعة لها وخاضعة لاوامرها وتوجيهاتها وفي نفس الوقت مسؤولة امامها مسئولية كاملة.

والاساس الفلسفي لنظام حكومة الجمعية النيابية هو فكرة وحدة السيادة او وحدة السلطة في الدولة وعدم امكان تجزئتها، فالسلطة التشريعية هي وحدها التي تسود، وهي وحدها التي تمارس السلطة والسيادة، لان البرلمان المنتخب من الشعب هو وحده الجدير بتمثيل سيادة الشعب وبالتالي هو وحده الذي يمارسها في جميع الميادين (٢٣٠).

ولهذا سمي هذا النظام بنظام حكومة الجمعية النيابية او النظام المجلسي، وبالتالي يمكن تلخيص النقاط التالية :

١ - تركيز السلطات في يد البرلمان .

٢ - خضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية خضوعاً تاماً.

٢٢٩ - د. عبدالغني بسيوني عبدالله المرجع السابق ص ٣٦٢

٢٣٠ - د. عاصم احمد عجيلة - د. محمد ربيع عبد الوهاب المرجع السابق ص ٣٢١

٣ - السلطة التنفيذية تكون مسئولة عن كل اعمالها امام البرلمان .

٤ - لا تملك السلطة التنفيذية اي حق تجاه البرلمان "كحق الحل مثلا" (٢٣١).

هذا وسوف نعرض بالدراسة والتحليل لنظام حكومة الجمعية النيابية في كل من سويسرا وفرنسا.

٢٣١ - د. صلاح الدين فوزي المرجع السابق ص ٣٤٠

المبحث الاول

حكومة الجمعية النيابية في سويسرا

يعتبر النظام السويسري المثال الوحيد في الوقت الحاضر علي تطبيق النظام المجلسي بعد ان تراجعت جميع الدول التي اخذت بهذا النظام عن تطبيقه بعد فترات زمنية متفاوتة، وتتلخص خصائص هذا النظام من الناحية النظرية فيما يري فقهاء القانون الدستوري في ان الجمعية النيابية "البرلمان" تجمع في قبضتها سلطة الحكم كلها التشريعية والتنفيذية ولما كان من المتعذر ان تباشر هذه الهيئة النيابية بنفسها تلك السلطة التنفيذية فانها تندب عادة من بين اعضائها عددا قليلا لمباشرة مهام السلطة التنفيذية " ، وهؤلاء هم من يطلق عليهم الوزراء يعدون مجرد تابعين او وكلاء عن تلك الهيئة التي لها وحدها ان تعينهم وتعزلهم ولها الحق في ان تعدل او تلغي القرارات التي تصدرها تلك الوزارة .

والوزارة لا تملك حق حل الهيئة النيابية قبل انتهاء مدتها لان الوكيل لا يملك ان يعزل موكله، ورئيس الدولة في هذا النظام ليست له سلطات فعلية، انما سلطاته شرفية (٢٢٢).

المطلب الاول: الجمعية الفيدرالية

يتكون البرلمان السويسري "الجمعية الفدرالية" من مجلسين هما :

المجلس الوطني ومجلس الولايات حيث يتولي البرلمان المتكون من المجلسين السلطة العليا في البلاد بمقتضي الدستور الاتحادي.

(١) المجلس الوطنى :

وهذا المجلس يمثل الشعب علي مستوي الاتحاد، ويتكون من نائب لكل "٢٥"

الف نسمه ويحد اقصي "٢٠٠" نائب ومدة هذا المجلس اربع سنوات.

(٢) مجلس الولايات :

وتمثل في هذا المجلس جميع الولايات او المقاطعات علي قدم المساواة حيث يتم انتخاب نائبين عن كل مقاطعة ويبلغ عدد اعضاء هذا المجلس "٤٤" عضوا.

وكلا المجلسين يجتمع وجوبا لمدة دورة واحدة كل عام، ولكن في العمل يجتمع كل من هذين المجلسين لمدة اربع دورات قصيره كل عام وسلطات المجلسين تكاد تكون متعادلة الا انه يتوجب ان يصدر كل مجلس قراراته علي حده وفي الوقت نفسه فانه يتعين ان يصدر المجلسين قراراتهم مجتمعين في المسائل التالية :-

١ - انتخاب المجلس الفيدرالي.

٢ - انتخاب رئيس الاتحاد.

٣ - تعيين اعضاء المحكمة الاتحادية واعضاء محكمة التأمين.

٤ - تعيين القائد العام للقوات المسلحة .

٥ - القرارات المتعلقة بانهاء النزاع في شأن اختصاص السلطات الفيدرالية^(٢٣٣).

المطلب الثاني : السلطة التنفيذية الاتحادية

يتولي المجلس الاتحادي السلطة التنفيذية الاتحادية Le conseilpedetd ويتكون من سبعة اعضاء ينتخبهم البرلمان الاتحادي بمجلسيه منعقدين في هيئة مؤتمر، ومدة عضويتهم اربع سنوات والاعضاء يمكن اعادة انتخابهم لمدة او مدد اخري

متتالية، وينتخب البرلمان أيضا سنويا من بينهم عضوا يتولي رئاسة الاتحاد السويسري ولكن رئيس المجلس ورئيس الاتحاد لا يتميز عن باقي الاعضاء باختصاصات ينفرد بها، و نما دوره هو دور شرفي محض لتمثيل الاتحاد السويسري فهو بمثابة رئيس جمهورية ولكن بدون سلطات متميزة والعمل التنفيذي واصدار القرارات يقوم بها المجلس نفسه بصفة جماعية (٢٣٤).

المطلب الثالث : العلاقة ما بين الجمعية الفيدرالية والمجلس الفيدرالى

البرلمان فى مواجهة الحكومة:-

اعضاء البرلمان منتخبون بواسطة الجمعية الفيدرالية ولا توجد صلة بينهم وبين افراد الشعب، ويتعين علي الحكومة ان تقدم تقريرا سنويا عن اعمالها للبرلمان (٢٣٥).

وعليها كذلك تقديم تقارير خاصة بالنسبة للمسائل التي يري البرلمان ضرورة تقديم تقرير عنها وللبرلمان بناء علي تقييمه لنشاط الحكومة ان يوجه الاسئلة والاستجوابات لاعضائه وله ان يلزم الحكومة بالتعليمات التي يراها ولا يملك المجلس اية صلاحيات للتدخل في عمل البرلمان ولا حق دعوته للانعقاد مقابل تلك السلطات غير المحدودة والاستثناء الوحيد علي تلك السلطات الضخمة هو عدم قابلية اعضاء المجلس للعزل قبل نقضاء مدة عضويتهم .

٢٣٤ - د.عاصم احمد عجيلة د. محمد رفعت عبدالوهاب المرجع السابق ص ٣٢٢

٢٣٥ - نفس المرجع السابق ص ٣٣٥

المطلب الرابع : الحكومة فى مواجهة البرلمان

يملك المجلس التنفيذي "الحكومة" حق اقتراح القوانين، كما انها تبدي وجهة نظرها في مشروعات القوانين المقدمه من اعضاء البرلمان، وكذلك الحق في دخول قاعة البرلمان والاشتراك فيما يجري ويدور فيها من مناقشات، الا ان الحكومه لا تملك حل البرلمان ولا دعوته للانعقاد اوحتي تأجيل دورات انعقاده (٢٣٦).

المبحث الاول

حكومة الجمعية النيابية في فرنسا

تمهيد :-

قبل الحديث عن نظام الجمعية النيابية في فرنسا لابد من الاشارة الي الثورة الفرنسية التي قامت سنة ١٧٨٩م فلقد احدثت تغييرا بالغ الاهمية في مسيرة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفرنسا وعلى مستوى القارة الاوربية بل والعالم اجمع فالانتقال من مرحلة الملكية المطلقة الي عصر الجمهوريات لم يكن امرا سهلا وهيناً وانما كان ثمنه عشرات الالاف من الضحايا التي عبت الطريق حتي قامت الجمعية الوطنية كنتيجة لتلك الثورة وما صاحبها من هيجان جماهيري غاضب علي السلطة المطلقة للملوك ومفاسدها الظالمة، حيث قامت الهيئة التشريعية المنتخبة من الشعب بـ لسيطرة علي كل الهيئات الاخرى في الدولة.

فلم يقف دورها علي ممارسة الوظيفة التشريعية بل هيمنت كذلك علي توجيه كافة الامور الادارية والسياسية في البلاد، وذلك انطلاقا من فكرة وحدة السيادة في الدولة.

وكان اول تطبيق لهذا النظام في سنة ١٧٩٠ أفرنجي الي سنة ١٧٩٢ أفرنجي عندما تولي البرلمان الذي اشتهر باسم Laconrention مسك زمام الامور، واختار مجلسا تنفيذيا مؤقتا يخضع له خضوعاً تاما وطبق في المرة الثانية بعد ثورة سنة ١٨٤٨ افرنجي بواسطة الجمعية التأسيسية التي انابت عنها لجنة تنفيذية مكونه من خمسة اشخاص ثم عهدت بعد ذلك الي الجنرال كافينياك بالسلطة التنفيذية وكانت المرة الثالثة سنة ١٨٧١ افرنجي بعد الحرب السبعينية وسقوط الامبراطوريه الثانية امام الغزو الالمانى لفرنسا (٢٣٧).

ويتضح من ذلك ان نظام حكومة الجمعية النيابية قد طبق في فرنسا في فترات مختلفة استوجبته الظروف الاستثنائية التي تلت الحركات الثورية فكانت تنتهي بعودة الحياة الدستورية واستقرار النظام السياسي .

المطلب الاول : البرلمان الفرنسي

يتكون البرلمان الفرنسي من مجلسين هما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ويتم انتخاب النواب في الجمعية الوطنية عن طريق الاقتراع المباشر اما انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ فيكون عن طريق الاقتراع غير المباشر وذلك بموجب الدستور الصادر سنة ١٩٥٨ افرنجي ويبلغ عدد اعضاء الجمعية الوطنية ٥٧٧ عضواً اما مجلس الشيوخ فيبلغ عدده ٣٢٢ عضواً (٢٣٨).

ويمارس البرلمان رقابه برلمانية علي اعمال الحكومة وذلك وفق الاتي :-

- ١ - عرض الحكومة لبرنامجها علي البرلمان عقب تشكيلها .
- ٢ - مناقشة برنامج الحكومة اما بالموافقة واما بالرفض، وفي حالة الرفض تنسحب الحكومة.
- ٣ - يترتب علي موافقة البرلمان علي برنامج الحكومة قيامها بتنفيذ البرنامج المحدد وفق الاطار المحدد لها من قبل البرلمان .
- ٤ - مناقشة برنامج الحكومة يعتبر استثناء علي القاعدة العامة وهي الرقابة اللاحقة.

- ٥ - بموجب دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية الصادر سنة ١٩٥٨ يشترط ان تكون الحكومة في موضع المسؤولية وذلك علي النحو التالي :-

أ/ ان الحكومة ذاتها هي التي تطلب ان توضع المسؤولية الوزارية موضع البحث وهذه الوسيلة هي التي يطلق عليها طلب الثقة.

ب/ طلب الثقة وتوجيه اللوم معا :

وجدير بالذكر انه اذا اقيست مسئولية الحكومة في الحالات السابق الاشارة اليها تعين علي الوزير الاول ان يضع استقالة الحكومة امام رئيس الجمهورية ومن شأن هذه الاستقالة ان تسبب في حل الجمعية الوطنية هذا ويضطلع البرلمان حالياً في النظام الفرنسي بامور التسريع في مسائل وردت حصراً وان ماعداها يعد اختصاصاً عاماً متروكاً للأئمة بل ان المادة ٢٤ من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية الصادر سنة ١٩٥٨ افرنجي تناولت المجالات التي يتدخل فيها القانون تشريعياً وتنظيماً وايضاً المجالات الاخرى التي يقتصر دور البرلمان فيها علي التشريع ويترك للسلطة التنفيذية عن طريق اللوائح امور تنظيمها (٢٣٩).

المطلب الثاني : التنظيم الداخلي للبرلمان

الاصل العام هو ان كل مجلس من مجلسي البرلمان هو سيد النظام الداخلي له، حيث كل مجلس يستأثر بحرية وضع نظامه الداخلي، لكن هذه اللوائح تعرض علي المجلس الدستوري قبل وضعها موضع النفاذ للتثبت من توافقها مع الدستور من عدمه.

ويمارس البرلمان مهامه واختصاصاته من خلال الاجهزة التالية :-

اولاً : هيئة المكتب :

تتولي هيئة المكتب ادارة سير العمل داخل كل مجلس وهذه الهيئة تتكون من

٢٣٩ - نفس المرجع السابق ص ٤٤

الجمعية الوطنية من كل من :-

١ - رئيس .

٢ - ٦ نواب

٣ - ١٢ امين سر .

٤ - ٣ مراقبين .

ومن الملاحظ ان هيئة المكتب تضم ممثلين من كافة الاتجاهات السياسية الممثلة في البرلمان وينتخب رئيس الجمعية الوطنية من قبل الجمعية طيلة مدة عملها، اما رئيس مجلس الشيوخ فيتم انتخابه مع كل تجديد جزئي للمجلس .

والمهمة الاساسية لرئيسى المجلسين هي ادارة الجلسات، كما أن رئيس الجمهورية ملتزم دستوريا باستطلاع رأيهما في بعض الامور الدستورية مثل حالة اعتزامه حل الجمعية الوطنية في حالة استخدام صلاحياته الاستثنائية المقررة في المادة ١٦ من الدستور ويحق لكل رئيس من رئيسى المجلسين ان يعين ثلاثة اعضاء في المجلس الدستوري ولهما الحق في ان يطلبوا من المجلس الدستوري الرأي حيال معاهدة او قانون للبت في مدي دستوريتهما .

وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولي مهام الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس لشيوخ (٢٤٠) .

ثانيا : مؤتمرات الرؤساء :

يختص بادارة العلاقة بين البرلمان والحكومة، وهو يتكون من رئيسى المجلسين

ونوابهما، ورؤساء اللجان والكتل البرلمانية بالإضافة الي المقرر العام للموازنة، وتمثل الحكومة في مؤتمر الرؤساء بأحد أعضائها والذي في الاغلب يكون الوزير المسئول عن شئون البرلمان، ومن مهامه الاساسية تحديد برنامج عمل البرلمان وذلك بالاتفاق مع الحكومة من خلال ممثليها في هذا المؤتمر ولكن الحقيقة هي ان الحكومة تعتبر هي المحور الاساسي في هذا الجهاز .

ثالثا: اللجان البرلمانية والكتل السياسية :

أ- اللجان البرلمانية:

لقد نص دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية علي انه بناء علي طلب الحكومة او المجلس تحال مشروعات، او مقترحات القوانين الي لجان خاصه في البرلمان وجدت خصيصا لغرض دراسة هذه المشروعات اما المشاريع والاقتراحات التي لا يطلب احد احوالها فانها تحال الي احدي اللجان الدائمة الست الموجودة في كل مجلس، وذلك لحين انتظام فاعلية العمل النيابي المتمثل في القوانين واللجان البرلمانية هي :

١ - لجنة الشئون الثقافية و لعائلية والاجتماعية .

٢ - لجنة الشئون الخارجية .

٣ - لجنة الدفاع .

٤ - لجنة القوانين الدستورية والتشريعات والادارة العام .

٥ - لجنة المال والاقتصاد الوطني والخطة .

٦ - لجنة الانتاج .

ب- الكتل السياسية :

تقضي المادة الرابعة من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية بأن الأحزاب والكتل البرلمانية تساعد في التعبير عن الرأي، كما انه تشكل وتمارس انشطتها بحرية مع التزامها باحترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.

ج- الاسئلة البرلمانية :

ان الاسئلة البرلمانية تعد احدي وسائل الاتصال بين البرلمان والحكومة سواء كانت شفوية أم مكتوبة وعن طريقها يتسنى للبرلمان التعرف علي العديد من الاقضية العامة ودقائقها وتعتبر احدي وسائل الرقابة البرلمانية وذلك وفق الاتي :-

١ - الاسئلة المكتوبة :

وهي عبارة عن طلب معلومات موجهة من قبل احد البرلمانيين الي احد اعضاء الحكومة، الذي عليه ان يتناوله بالرد في مهله اقصاها شهر .

٢ - الاسئلة الشفوية :

لقد نصت المادة ٤٨ من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية علي انه يتعين تخصيص جلسة اسبوعية لمناقشة اسئلة اعضاء البرلمان واجابات الحكومة وهذه الجلسة بالطبع مخصصة للاسئلة الشفوية وهكذا فقد اضحي للسؤال الشفوي قيمة دستورية وفي سبيل ذلك يتمتع اعضاء مجلس النواب بالحصانة البرلمانية

وهي نوع من الحماية ضد التهديدات وايضاً الاجراءات التعسفية التي يمكن ان يتعرض لها النائب بمناسبة ممارسة مهامه النيابية وتنقسم الي نوعين :

أ- عدم المسؤولية :-

نصت المادة ٢٦ من الدستور الفرنسي بقولها ان عضو البرلمان لايجوز ملاحقته او حبسه او احتجازه او استدعاه او محاكمته بسبب ارائه او بسبب تصويته او ممارسة مهامه، وهذه هي الحصانة المطلقة والمثمرة اي تلك الحصانة المدنية والجنائية والسياسية والتي يستفيد منها النائب دوما حتي ولو لم يعاد انتخابه مرة ثانية .

ب- الحصانة :

الحصانة هنا تعني حصانة اجرائية لحماية النائب ضد الملاحقات التعسفية التي ربما تثار ضده بسبب افعال غير تلك المتعلقة بمهامه النيابية ومن مقتضي هذه الحصانة الاجرائية انه لا يجوز ملاحقة النائب جنائيا خلال مدة الدورات البرلمانية الا باذن من الجمعية الوطنية او في حالة التلبس بالجريمة، كما انه ايضا لا يجوز ملاحقة النائب في الفترات الواقعة بين الدورات الا باذن من هيئة المكتب او في حالة التلبس بالجريمة او حالة صدور احكام قضائية نهائية (×).

× - المرجع السابق ص ٦٥

الباب الثانى

النظام الجماهيرى

الباب الثامن

النظام الجماهيري

الفصل الاول

مراحل تطور النظام الجماهيري

المبحث الأول

مرحلة تفجر الثورة

كانت نقطة البداية والانطلاق للثورة في مرحلتها الاولى هي اليوم الاول من شهر الفاتح " سبتمبر " ١٩٦٩ أفرنجي، حيث تفجرت الثورة بقيادة الاخ العقيد معمر القذافي معلناً البيان الاول للثورة الذي كان مفاجأة لكل العالم ولاريكا وبريطانيا وايطاليا بالدرجة الاولى التي كانت تمتلك اكبر القواعد الجوية والبرية والبحرية واطرها في العالم فوق الاراضي العربية الليبية، وللنظام الملكي الرجعي المتخلف والمتعفن الذي كان بمعزل من الشعب العربي الليبي الذي يعيش الجهل والمرض والتخلف اعتقاداً منه بأنه يعيش الأمان في ظل حماية القواعد الاجنبية، الا ان الثورة العظيمة كانت مفاجأة للجميع وضربة قوية ومسددة لكل القوي الرجعية والعميلة المرتبطة بالاستعمار واستنهاضاً لشباب الامة العربية التي عمل الاستعمار سنين طويلة على تدميرها نفسياً ومعنوياً لبذر بذور الفرقة والاقليمية بين ابناء الامة العربية.

المطلب الاول : المرحلة الاولى للثورة

ليبيا جزء من الوطن العربي الكبير الذي يمتد من المحيط الاطلسي غرباً حتى الخليج العربي شرقاً، ومن لواء الاسكندرونة وجبال طوروس شمالاً حتي البحيرات العظمى جنوب السودان والقرن الافريقي جنوباً، ولقد عاش الشعب العربي الليبي في ليبيا ظروفاً شتى من القهر والعذاب مثله في ذلك مثل اى شعب عربي آخر بعد سقوط آخر معقل من معاقل الدولة العربية الاسلامية بالاندلس فبعد سقوط مدينة غرناطة العربية سنة ١٤٩٢ افرنجي توالى على الامة العربية الهجمات الصليبية البربرية الحاقدة من الشرق والغرب غيرة وحقداً على هذه الامة العظيمة التي وضعت الاساس الاول للحضارة الغربية اليوم من خلال مدارسها وجامعاتها ومدنها العريقة، قيم انسانية نبيلة في العلاقات الانسانية بعيدة عن الجهل والتعصب، الامر الذي الب عليها قوى الشر والعدوان بالتآمر على ضربها وتدميرها، فكان ان وقعت ليبيا تحت الاحتلال الاسباني سنة ١٥١٠ افرنجي حتي سنة ١٥٣٠ افرنجى حيث سلمت اسبانيا ليبيا لفرسان القديس يوحنا بمالطا فبقيت تحت حكمهم من سنة ١٥٣٠ حتي سنة ١٥٥١ افرنجى حيث وقعت ليبيا تحت الاحتلال التركى الذى اخضع ليبيا وباقى البلاد العربية لحكمه اربعمئة سنة باسم الخلافة الاسلامية وباسم الاسلام والاسلام منهم براء حيث فرض الجهل القسرى على الناس ودفع الضرائب والرسوم "الميرى" التى اثقلت كاهل الناس وحولت حياتهم الي جحيم والسلطين وولاتهم غارقون في ملذاتهم ولا شأن لهم بالرعية، بل كان الولاة يتسابقون في التودد الى سلطين بنى عثمان في اسطنبول بمن يجمع اكبر قدر من المال وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم التى لا يوجد سقف لها، وذلك علي حساب حياة الاسر الفقيرة والمحدودة الدخل التى

الهبث ظهورها سياط الجلادين، الامر الذي جعل كل الشعب العربي يئن من حالة الفقر والفساد الذي انتشر بالبلاد، دون الاهتمام بالعلم والمعرفة، في الوقت الذي بدأت فيه النهضة الاوربية والانجاء نحو البحث العلمي والاكتشافات العلمية، مع زيادة الاطماع في ضم الدول والاقاليم ذات الثروات الهائلة لتغطية تكاليف الحياة المتزايدة بسبب السباق بين دول الاستعمار الجديد للاستحواذ على المزيد من المستعمرات، فبدأ في اوربا طرح مسألة اقتسام املاك الرجل المريض "الدولة العثمانية"، فكانت ليبيا من صيب ايطاليا الفاشية حيث قدمت بأساطيلها وبوارجها البحرية وطائراتها الحربية سنة ١٩١١ أفرنجى فى لحظة غفلة والناس نيام واذا بها تدك بمدافعها حصون مدينة طرابلس والمدن الساحلية ولم يكن من أمر تركيا في ذلك الوقت الذي كانت تحكم فيه ليبيا الا ان تبيع ليبيا لاطاليا مقابل جزيرة في بحر ايجة، وسحبت كل حامياتها العسكرية وتركت الناس عزلا بدون سلاح يواجهون اكبر دولة في ذلك الوقت، التي استخدمت سلاح الطيران لأول مرة في تاريخ العالم ضد الشعب الليبي وكذلك السلاح الكيماوى، وامام هذه الهجمة الصليبية الحاقدة وامام سياسة الارض المحروقة والابادة الجماعية للعرب الليبيين هب ابناء الشعب العربي الليبي من السهل والوادي والصحراء والواحات ومن المدن والقرى يحملون العصي والفؤوس في مواجهة المدفع والطائرات وشكلوا دروعاً بشرية في مواجهة الغزو الايطالى وضربوا اروع ملاحم البطولة والفداء في مواجهة الغطرسة الايطالية، وانتزعوا السلاح من ايدي اعدائهم وشكلوا كتائب من المجاهدين في لحظات رهيبة من الزمن قاومت المستعمر الايطالى وكبدته خسائر جسيمة وجمة لازال الايطاليون يذكرونها في معارك الشط والهاني بطرابلس والقرضابية وفزان والجبل الاضرر وسهل الجفارة والجبل الغربي ومعارك

العجالات التي تعتبر ملاحم بطولية لا زالت تدرس في الاكاديميات العسكرية ومثلاً لبطولة شعب فقير واعزل من السلاح استطاع ان يقاوم ولم يستسلم للعداء الى ان كل جهاده بالانتصار على الاعداء، وكان الاستقلال المزيف الذي سرق كفاح الشعب العربي الليبي بتنصيب بريطانيا ادريس السنوسي ملكاً علي ليبيا سنة ١٩٥٢ أفرنجي حتي اليوم الاول من شهر الفاتح ١٩٦٩ افرنجي حيث عاني الشعب الليبي المذلة والمهانة في ظل الحكم الملكي العميل والقواعد الامريكية والبريطانية والمستعمرين الطليان الي جانب الوساطة والمحسوبية والرشوة التي كانت متفشية في حكام العهد البائد في الوقت الذي تستنزف فيه ثروة الشعب الليبي من النفط وغيرها من الثروات الاخرى بواسطة الشركات الاجنبية الامريكية والبريطانية والفرنسية والاطالية، والشعب يعيش حياة الفقر والبؤس حيث تتكدس عشرات الالاف من بيوت الصفيح بطرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن الليبية اضافة الي الجهل والمرض والتخلف ممارسة الخيانة القومية من قبل الحكم الملكي تجاه القضايا القومية للامة العربية كل ذلك فجر الغضب الجماهيري فكان انبلاج ثورة الفاتح العظيم في الفاتح من "سبتمبر" ١٩٦٩ افرنجي حيث البيان الاول للثورة الذي جاء فيه :

إيها الشعب العربي الليبي العظيم

تنفيذاً لارادتك الحرة وتحقيقاً لا مانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل والمبادرة ويحرض على الثورة والانقضاض، قامت قواتك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعي المتخلف والمتعفن الذي ازكمت رائحته النتنة الانوف واقشعرت من رؤية معاملة الابدان،

وبضربة واحدة من جيشك البعل تهاوت الاصنام وتحطمت الاوثان، فانقشع في لحظة واحدة من لحظات القدر لرهيبة ظلام العصور من حكم الاتراك الي جور الطليان الي عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر، وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم " الجمهورية العربية الليبية"، صاعدة بعون الله الي لعمل الي العلا، سائرة في طريق الحرية والوحده والعدالة الاجتماعية، كافلة لابنائها حق المساواة، فاتحة امامهم ابواب العمل الشريف لا مهزرم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود بل اخوة احرار في ظل مجتمع ترفرف عليه ان شاء الله راية الرخاء والمساواة فهاتوا ايديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا احقادكم وقفوا صفاً واحداً ضد عدو الامة العربية عدو الاسلام عدو الانسانية الذي احرق مقدساتنا وحطم شرفنا، وهكذا سنبنى مجدا ونحى تراثاً ونثار لكرامة جرحت وحق اغتصب، يا من شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من اجل ليبيا والعروبة والاسلام، ويا من قاتلتم مع احمد الشريف قتالا حقاً، يا ابناء البادية يا ابناء الصحراء يا ابناء المدن العريقة يا ابناء الارياض الطاهرة يا ابناء القرى قرانا الجميلة ها قد دقت ساعة العمل فالى الامام، وانه يسرنا في هذه اللحظة ان نطمئن إخواننا الاجانب بأن ممتلكاتهم وارواحهم سوف تكون في حماية القوات المسلحة فهذا العمل غير موجهة ضد دولة اجنبية او معاهدات دولية او قانون دولي معترف به وانما هو عمل داخلي بحث يخص ليبيا ومشاكلها المزمنة والى الامام والسلام عليكم ورحمة الله " مجلس قيادة الثورة (٢٤١).

وهكذا تم تحديد منهج الثورة ومعالمها وذلك وفق الاتي :-

١ - تحطيم كل القيود التي كانت تكبل الشعب العربى الليبي، محلياً وقومياً

٢٤١ - البيان الاول للثورة - السجل القومي - مجلد السنوى الاول ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ١٠

وعالمياً وإعلان صرخة الحرية.

٢ - الثأر للكرامة العربية التي امتهنت من حكم الاتراك الي جور الطليان الي عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر.

٣ - العمل على تحقيق المساواة بين افراد الشعب .

٤ - الدعوة للوحدة العربية الشاملة.

٥ - التبشير بسلطة الشعب.

٦ - اعادة الحقوق المغتصبة لاصحابها وفي مقدمتها طرد القواعد الاجنبية.

٧ - التأكيد على الجانب الحضاري والانسانى للثورة بأحترام الاجانب الذين هم ضيوف على الشعب العربي الليبي، وكذلك احترام المواثيق والمعاهدات الدولية الصادرة عن المجتمع الدولي.

وفي حديث لمنذوب التلفزيون العربي بتاريخ ١٤ اكتوبر " الحرث " ١٩٦٩ أفرنجي عن اسباب تفجر الثورة قال الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم ليبيا بصورة خاصة والمنطقة العربية بصورة عامة توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء الاستعمار الاجنبي والتخلف الاجتماعي نتيجة الحكم الرجعي والاقليمية التي فرضت عليها فرضاً مما جعل الانسان العربي آخر الصفوف في عهد القرن العشرين^(٢٤٢).

ومن اجل ذلك شرعت الثورة منذ البداية بأخذ الخطوات التالية :

٢٤٢ - من حديث الاخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي للتلفزيون العربي بتاريخ ١٤ اكتوبر (الحرث) ١٩٦٩
أفرنجي السجل القومي - المجلد الاول ص ٤٣

١ - طرد القواعد الاجنبية، حيث قامت الثورة بأجلاء خمس قواعد أمريكية عن ارض الوطن بتاريخ ١٩٧٠ افرنجى، ويأتي في مقدمتها قاعدة ويلس التي كانت تحتوى على اسلحة ذرية، واصبحت تحمل اسم قاعدة معيتيقه تلك الفتاة العربية الليبية التي قتلت بواسطة الطيارين الامريكان.

٢ - اجلاء القواعد البريطانية عن ارض الوطن، حيث تم طرد ٣ ثلاث قواعد وفي مقدمتها قاعدة العدم بطبرق والتي كانت تهدد امن وسلامة مصر، عبدالناصر في مواجهته للاستعمار والصهيونية إذ اصبحت تحمل قاعدة جمال عبدالناصر الجوية.

٣ - طرد بقايا الطليان الفاشست، الذين كانوا يملكون المزارع والمحلات التجارية والمصانع والورش والذين كانوا يزدون على عشرين الف مستعمر، وتوزيع كل الممتلكات العقارية من مزارع وارضى ومحلات تجارية وبيوت سكنية الخ. . . على اصحابها الحقيقيين من ابناء الشعب العربى الليبي.

٤ - تأميم الشركات الاجنبية التي كانت تستنزف الثروات الطبيعية، وفي مقدمتها النفط وتليبب المصارف.

٥ - الاعلان عن اول خطة للتنمية لقهر التخلف واللاحاق بركب الحضارة والتقدم العلمي، وذلك بخوض ثورة حقيقية في مجال البناء والتعمير والاصلاح الزراعى وتشبيد المصانع الضخمة وكفالة مجانية التعليم وبناء الجامعات والقلاع العلمية في مختلف مجالات العلوم.

٦ - الدعوة للوحدة العربية كضرورة حتمية لحل كل مشاكل الامة العربية،

والرد علي التطاول الدولي من قبل دول الاستكبار العالمي بعملاق عربي قوي
يتجسد في عمل وحدوي.

٧ - مناصرة قضايا الحرية في كل انحاء العالم، انطلاقاً من مبدأ أن الحرية
لا تتجزأ وان الانسان واحد في الخلقه والاحساس.

٨ - رفع شعار قومية المعركة والدعوة للمشاركة في المعركة القومية للامة
العربية ضد العدو الصهيوني، وتحرير الاراضي العربية المحتلة من سبته ومليلة
بالمغرب العربي الى لواء الاسكندرونة بالشام، الى الجزر العربية بالخليج العربي
طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة ابو موسي والساقية الحمراء ووادي الذهب
من القوات الاسبانية المحتلة في ذلك الوقت، ورصد الامكانيات المادية والبشرية
لها.

٩ - الدخول في وحدة فورية مع اية دولة عربية تحس بهموم الامة وتشعر
بالخطر المحدث بها من قبل اعدائها لانفاذ الوجود العربي من الخطر الذي يهدد
وجوده فكان الاعلان عن ميثاق طرابلس في ٢٦ سبتمبر "الكانون" ١٩٦٩ بين كل
من ليبيا ومصر والسودان^(٢٤٣).

٢٤٣ - لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى السجل القومى من المجلد الاول حتى المجلد رقم (٢٨) والذي
يوضح مسيرة الثورة ومواقفها القومية والعالية تجاه قضايا الحرية والتقدم والوحدة وكذلك التصور العملى
للنظمات الدولية والاقليمية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الامن والجامعة العربية

المبحث الثاني

المرحلة الثانية للثورة

« اعلان الثورة الشعبية »

إذا كانت المرحلة الاولى للثورة هي مرحلة اعلان الثورة على النظام الملكي المتعفن والعميل وطرد القواعد الاجنبية وبقايا الطليان الفاشست، وتأميم الشركات الاجنبية التي كانت تهيمن على الاقتصاد الوطني وتنهب وتسرق قوت الشعب، وتليبب المصارف وتحويلها الى مؤسسات اقتصادية وطنية تخدم الاقتصاد الوطني، وتقدم المساعدة والعون للمواطن الذي عاش الحرمان طيلة تلك العهود الغابرة ولم يستطع الحصول على مسكن يأويه هو و افراد أسرته، فإن الثورة العظيمة قد مكنت المواطن المقهور والمغلوب من ان يمتلك تلك الادوات التي كانت تشكل عامل قهر ليصبح هو القوى، ولذلك كان لابد من السير في طريق الثورة بكل قوة لتكتسح كل المعوقات في سبيل بناء النهضة العمرانية وصنع المستقبل الزاهر.

ومن هنا كان اعلان الثورة الشعبية في مدينة زواره بمناسبة المولد النبوي الشريف في ١٢ ربيع الاول ١٣٩٣ هـ الموافق ١٥ ابريل " الطير " ١٩٧٣ أفرنجي، ولأن ثورة الفاتح العظيم هي ثورة الاصاله فكان لابد من تحطيم كل المعوقات وازالة كل الحواجز التي صنعها الاستعمار من خلال ماكرسه من ثقافة الجهل والدجل والزيف وطمس الحقيقة والهوية العربية وتدمير الروح المعنوية، وهكذا هو شأن الثورات الكبرى والعظيمة الذي غيرت مجرى التاريخ الانساني.

ولذلك تعد ثورة الفاتح العظيم احدي الثورات الكبرى التي غيرت منعطف

التاريخ الذي ران على الشعوب عهداً طويلة، لتضعه في مساره الطبيعي والحقيقي من خلال العودة الى القواعد الطبيعية التي تستند الى المنهج السماوي الخالد، ومن هنا كان اعلان الثورة الشعبية والتي كانت تتضمن النقاط الخمس وهى على النحو التالى :

١ - تعطيل كافة القوانين.

٢ - تطهير البلاد من المرضى

٣ - الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب

٤ - اعلان الثورة الادارية

٥ - الثورة الثقافية

وسنوضح ذلك على النحو التالى :

المطلب الاول : تعطيل كافة القوانين

لا شك ان القانون هو الذي ينظم العلاقات بين الناس في تعاملهم مع بعضهم البعض وينظم كذلك علاقة الافراد بالدولة وعلاقة المؤسسات العامة ببعضها ببعض وذلك امر طبيعي ولا اعتراض عليه في ظل الاوضاع الطبيعية التي تتكافأ فيها الفرص بقدر واحد من المساواة بين بني الانسان، ولكن القوانين التي كانت سائدة في تلك الفترة كانت عبارة عن تراكمات لجملة من القواعد القانونية الظالمة، التي صاغها الاستعمار عقب مراحل زمنية متعاقبة من عهد الاسبان الى عهد فرسان

القديس يوحنا الي عهد الاتراك ثم الي عهد الطليان الفاشست ثم الادارة البريطانية ثم الى العهد الملكي الفاسد عهد الوساطة والمحسوبية والرشوة، تلك هي الصورة التي كانت عليها تلك القوانين وطوال هذه الفترة الزمنية كان الشعب العربي الليبي مغيب الارادة، ولم يكن له صوت ولم يكن له رأى فى هذه القوانين، فكانت عبارة عن قوانين العسف والجور والطغيان والاستغلال وكان لابد للثورة التي قامت من اجل الشعب ان تصحح تلك الاوضاع وفي مقدمتها تلك القوانين التي تحكم علاقات الناس بعضهم ببعض، ولذلك جاء الاعلان عن تعطيل كافة القوانين المعمول بها في البلاد وفي ذلك يقول قائد الثورة " تتعطل كافة القوانين المعمول بها في البلاد الان ويستمر العمل الثوري بان توضع العقوبات والاجراءات حالاً، بمعنى ان كافة الاجراءات التي تتخذ لا يمكن الرجوع فيها الى نصوص قانونية قد لا تتفق مع ما هو واقع، وانما تؤخذ الاجراءات حسب الحالة التي تقع تحقيقاً للتحويل الثوري، وهذا " يعني بأى حال من الاحوال ان يخاف الناس علي ارواحهم او امنهم، ابدأ بل نحن مسلمون ونحكم بالشرعية الاسلامية، ولا يمكن في ظل شريعة الله ان نظلم اى شخص او يخاف على نفسه او على ماله (٢٤٤)

إذن تعطيل القوانين المعمول بها لا يعني الفوضى والغوغائية، وانما يعني تصحيح اوضاع خاطئة كانت قئمة واحلال قواعد صحيحة وممتينة تبني على اسس سليمة، وتلك الاسس السليمة تستند الى كتاب الله القرآن الكريم الذي هو مصدر كل تشريع، وهو التشريع الالهي الثابت والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولذلك تشكلت العديد من اللجان لاعادة النظر فى وضع تلك القوانين

واستصدار قوانين تتمشى مع قيمنا الاسلامية السمحاء التى تؤكد على مبدأ العدالة والمساواة بين كل الناس على قدر واحد ويدون استثناء.

المطلب الثانى : تطهير البلاد من المرض

لقد كان النظام الملكى العميل مغلوبا على امره، وكل الامور كانت تدار بواسطة القواعد الاجنبية والدوائر الغربية، فكانت احوال الناس تسير من سىء الى اسوأ فلم يكن هناك منهج او برنامج عمل للاجيال القادمة، فكان الشباب يعيش حالة من الضياع وتتلقفه الايدى العميلة والخبیثة التى كانت تسعى للسيطرة على البلاد من خلال تجنيد الخونة والعلماء لا طالة عمر الاستعمار، فكانت الثقافة السائدة في ليبيا قبل الثورة هى ثقافة المستعمر او ثقافة الكتب الصفراء المهترية التى لا تبني شخصية قوية، والتى تعمل ضد كل عمل وحدوى او تقدمي ينهض بشباب الامة العربية ويسير بها الى طريق العلم والعمل فكانت هناك ذبول للاستعمار تعمل على تجنيد الشباب في الاحزاب الشيوعية والاحزاب التى تتخذ من العروبة والاسلام ستاراً لها خدمة لمصالح الاستعمار، والاسلام والعروبة منهما براء فالاسلام رسالة سمحاء موجهة الى الناس كافة، فهي اكبر من ان تكون في حزب او تنظيم سرى الاسلام دين القوة والعزة وصداه يتردد في اليوم خمس مرات ومن اعلى المآذن فكيف نرضى له ان يكون في حزب يعمل فى الظلام مثل الخفافيش ان تلك المسألة تهدد كيان الاسلام والمسلمين وهي فكرة مستوردة اراد بها اعداء الاسلام طعنه بواسطة ابنائه الجهلة الذين لايفقهون فى الاسلام شيئاً.

ولكن الاسلام الذى كفله الله عز وجل بالحفظ لا يمكن ان تطاله الايدي

الخبثية " إنا نحن نزلنا الذكر وإن له لحافظون " (٢٤٥).

فلم تستطع الايدي المحرفة ان تمسه بشيء ولم يستطع اعداء العروبة والاسلام الكيد له من خلال مسططاتهم التي تستهدف الفصل بين العروبة والاسلام، فالعروبة والاسلام شيئان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما فهما بمثابة الجسد والروح، ان العروبة هي الجسد والاسلام هو الروح ولذلك سقطت تلك الدعوات التي رفعت شعار الاسلام وشعار لعروبة زيفا وبهتاناً، لانها لم تستطع اقناع الناس ولم تستطع تقديم الشيء المفيد، فكان لابد من تطهير البلاد من اولئك المرضى. ويقول قائد الثورة في ذلك لقد حاولت بكل الطرق ان اترك الناس والمرضي يعالجون معالجة طبيعية، ومنعت اعتقال الناس الذين يتآمرون على الشعب، ويتآمرون على التحول الثوري ويتآمرون على القضية الثورية بطريقة او باخري حتى الذى ينام في بيته ولا يأتي للعمل او الذي تبعث به لمشروع ويرفض هذا نوع من التآمر ونوع من عرقلة التحول الثوري وخيانة للشعب اذا وجد اي شخص في الاخوان المسلمين او حزب التحرير الاسلامي او الحزب الشيوعي يمارس نشاط سرياً اعتبرناه يمارس نشاط هداماً مضاداً للثورة التي قامت من اجل الشعب سيتم القبض عليه ومحاكمته واياعه السجن (٢٤٦).

فالثورة اذن دعوة للحق ولتقدم واعلان للحرية، وانبعث جديد للحضارة العربية الاسلامية وهي دعوة لكل الناس لانها ثورة شعبية فلم تكن دعوة حزبية او قبلية او طائفية وانما دعوة جماهيرية تريد الخبر والتقدم لهذه الامة العظيمة ذات الماضي التليد والمستقبل الواعد الزاهر فمن يقف في طريقها فهو مضاد للحياة وللتقدم ولن يلوم الا نفسه.

٢٤٥ - سورة الحجر الاية "٩"

٢٤٦ - السجل القومي - المرجع السابق دس ٦٤٥

المطلب الثالث : الحرية كل الحرية للشعب وليست لإعداء الشعب

لقد قامت الثورة من اجل الشعب، ولذلك لابد من الالتحام بين الشعب والثورة وازالة كل الحواجز التي تعترض التلاحم الجماهيري بالثورة، فالثورة بجماهيرها طالما احتضنها الشعب فهي بلا شك تقوي وتزدهر افكارها وترسخ قيمها ومبادئها في وجدان الناس، ان الثورة كالسمك في الماء لا يمكن لها ان تعيش بمعزل عن الجماهير، ولان ثورة الفاتح العظيم هي ثورة شعبية من اساسها فكان من الطبيعي ان تحتضنها الجماهير الشعبية المتعطشة للحرية، ولا سبيل لتأكيد وتعزيز الحرية الا بامتلاك القوة. والسلاح احد عوامل القوة ومن اجل ذلك اعلنت الثورة عن تسليح الجماهير الشعبية وتوزيع السلاح عليها ولعل ذلك الامر غريب في هذا العصر، فالحكام والحكومات تخشي الشعوب وتتحصن في قصور وبروج عاجية بعيدة عن اعين وانظار الناس، ولكن الثورة التي خرجت من رحم هذا الشعب لا تخاف جماهيرها وليس لديها ما تخاف عليه، فالسلطة بيد الشعب والسلاح بيد الشعب والثروة بيد الشعب فلا بد للشعب ان يحمي ثورته وانجازاته، فكانت تجربة الشعب المسلح اول تجربة فريدة في العالم حيث انخرط كل ابناء الشعب في كتائب الشعب المسلح للدفاع عن المكاسب والانجازات التي تحققت بفعل الثورة، وفي ذلك يقول قائد الثورة الاخ العقيد معمر القذافي " الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة وليست للمترفعين عن الجماهير وعليه سنوزع السلاح علي كثير من قطاعات الشعب غير القوات المسلحة وغير المقاومة الشعبية الجماهير التي ثرنا من اجلها وعاشت اربعمائة سنة محرومة من الحرية هذه الجماهير المؤمنة بثورة الفاتح سنوزع عليها السلاح هذه تصبح تجربة فريدة ^(٢٤٧).

إن تجربة الشعب المسلح تعتبر تجربة فريد في هذا العصر، فكل النظم السياسية على اختلاف اشكالها والوانها تعمل على تكريس المؤسسة العسكرية الرسمية وتخاف الشعوب وغضبها ولكن السلطة الشعبية التي عمادها الديمقراطية المباشرة حيث لا حاكم ولا محكوم بل ان الشعب هو الحاكم وهو السيد يجسد تجربة فريدة من نوعها من خلال حل كل المؤسسات التقليدية واحلال المؤسسات الشعبية محلها، فالنظم التقليدية تعمل على تسليح وتقوية الشرطة وبناء الجيوش وتلك مسألة خطيرة للغاية لانها تقوم على اساس نظرية القوة والعدوان والهيمنة على ثروات ومقدرات الشعوب على المستويين المحلي والعالمي، فعلى المستوى المحلي او الداخلى تجهز الجيوش وقوات الامن من اجل حماية النظام في مواجهة غضب الشعب، وفى الخارج لاجل العدوان واحتلال اراضي الغير بالقوة اما نظرية الشعب المسلح فتقوم على اساس الدفاع عن النفس وبناء القوة الذاتية لكل انسان وهذا ما تؤكد له لنا تجارب الشعوب في الماضي والحاضر والمستقبل، فلا يوجد شعب في العالم قام في يوم من الايام بالخروج من اراضيه واحتل شعباً آخرأ او اعتدى عليه انما الاعتداء والعدوان نزعة فردية لدى القادة والفاثحين الذين يبحثون عن الشهرة دون مراعاة لكرامة او ادمية الانسان ففي سبيل اشباع رغبات الاباطرة الطغاة في السلطة والتسلط تباد أمم وشعوب بحالها دون اية احساس بمشاعر الآخرين، ودون مراعاة لقيم او اخلاق او دين ان المتعطشين لدماء الشعوب لا يمكن كبح جماحهم الا بالقوة، والقوة لا يمكن ان تتوفر الا اذا اسحبت من تلك الادوات التي تعتمد على اداة الحكم من الفرد الي الاسرة الى القبيلة والطبقة والحزب والطائفة الى المجالس لنيابية لتكون بيد الشعب حتي يصبح هو الطرف القوي ليردع كل طلاب السلطة من خلال حكم الشعب بالشعب نفسه دون نيابة او تمثيل .

المطلب الرابع : اعلان الثورة الادارية

الادارة علم وفن، ومستوي تقدم الشعوب ورفاهيتها يقاس بمستوي الادارة وتقدمها وهذا العصر هو عصر العلم والتقدم، والمعرفة هي اساس التقدم، والعالم اصبح قرية صغيرة نتيجة للتقدم العلمى في مجال الالكترن والحاسب الالى، وما نشاهده من اكتشافات علمية في مجال الفضاء والبحار وفي اعماق الارض دليل على مستوي الانسان الذي كرمه الله عز وجل وجعله خليفة له في الارض متي توفرت له سبل المعرفة والبحث العلمي.

ان التقدم العلمي وتوسع المؤسسات الصناعية الكبرى، وتعدد متطلبات الحياة العصرية، وازدياد الحاجة الى المزيد من الاشباع يتطلب ولا شك قدرات ادارية فائقة، وذلك لم يكن متوفراً في الجهاز الاداري الذي كان سائداً قبل الثورة، لانه لم يبن على اسس علمية بل هو صناعة استعمارية تقوم على البيروقراطية. ولا تعطي قيمة للوقت وتتعالى على الجماهير الشعبية، فكان لابد للثورة وهي تسعى حثيثاً لطي صفحات الماضي والالحاق بركب الحضارة والتقدم من ازاحة تلك الادوات البيروقراطية المكرسة للمكتبية المغالى فيها لكى تنطلق الجماهير وبكل قوة في مجالات البناء والتشييد، فكان من الضروري اعلان الثورة الادارية والبحث عن اداة شعبية تلبي حاجات ومتطلبات الجماهير بروح عصرية متطورة، ويقول قائد الثورة في ذلك " هؤلاء الذين ينامون في بيوتهم، والذين كونوا عازلاً بين الثورة والجماهير . . . الذين يتبركون العمل اذا لم يكن هناك رئيس يراقبهم او الذين يقفلون المكاتب في وجوه المواطنين ويماطلون فى قضاء مصالحهم، هذه الطبقة البرجوازية هذه الطبقة المكتبية التى لا تتحرك الا بالخوف تستوجب اعلان الثورة

الادارية بواسطة جماهير الشعب التى سأسلحها لى تحطم البيروقراطية وتحطم الطبقة العازلة (٢٤٨).

لقد كان ذلك الاعلان محل تساؤل لدى العديد من المحللين والمراقبين والسؤال الذى كان يطرح نفسه هو ما هي الثورة الادارية ؟ وكيف ستتم ؟

لقد اعتقد الكثيرون ان اثورة الادارية ستكون دعوة للفوضى ومحلا للضرب والقتل والنهب وذلك امر كان يتوقع فى غياب ثورة لم تقم على منهج علمي وعدم وضوح برامجها واهدافها بل لدلولاتها، ولكن ثورة الفاتح العظيم كانت تنطلق من اساسها من فكر عظيم وتراث خالد اصيل واضح البرامج والاهداف، ولذلك لم تكن ثورة الفاتح ثورة دموية بل كانت ثورة بيضاء منذ صبيحة الفاتح العظيم، لان هدفها بناء الانسان وليس تدمير الانسان كما فعلت العديد من النظم العسكرية التى تدعي الثورة والتى لا يوجب لديها منهج او برنامج عمل، ولذلك كانت الجماهير تسير وراء قياداتها التى توضح لها معالم الطريق على هدي النظرية الجماهيرية، فكان اعلان الثورة الادارية بمثابة التحول الحضاري فى اسلوب العمل والحياة، حيث زحفت الجماهير الشعبية فى كل انحاء البلاد صوب الادارة المحلية وقامت بأختيار عناصر ثورية من بينها لادارة تلك المرافق الحكومية بعد ان حولتها الى ادارات شعبية خاضعة للمراقبة والمحاسبة الشعبية، وهكذا اسقطت المقولة الرجعية التى كانت تقول بأن الديمقراطية هي رفاية الشعب على الحكومة لتحل محلها المقولة الخالدة ان الديمقراطية تعني " الحكم الشعبى وليست التعبير الشعبى " (٢٤٩) والديمقراطية تعني رقابة الشعب على نفسه بنفسه دون وصاية او تمثيل، صانعة

٢٤٨ - السجل القومى - المرجع السابق ص ٦٤٦

٢٤٩ - السجل القومى - المرجع السابق ص ٦٧

هيكلية ادارية تعطي قيمة للانسان وللوقت متجاوزة الروتين الادارى الممل والقاتل فاتحة الطريق بعقلية مستنيرة تستجيب لمتطلبات الانسان والعصر بنظرة ثاقبة ومسئولة للمستقبل.

المطلب الخامس : الثورة الثقافية

إن المرحلة الاستعمارية القذرة التى اصابته الامة العربية خلفت وراءها ارثاً ثقافياً ثقيلاً من الجهل والمرض والتخلف العقلي والبدني وانحطاط في القيم والاخلاق فلقد كرس ثقافة السحر والشعوذة والتكاسل والاتكالية والاستسلام للواقع بكل مفاسده وعدم الاتجاه للعمل والانتاج تلك هي الحالة التي كانت عليها البلاد .

أما المناهج التعليمية فكانت مناهجاً تافهة ومبتذلة لا تتجه بعقل الطالب نحو العلم والمعرفة القائمة على المناهج العلمية التجريبية، بل تركز النظريات الفلسفية العقيمة التي تتجه نحو الوصف وتبتعد عن البحث والتجربة، فكانت كل الدراسات عبارة عن دراسات نظرية ولا توجد مناهج علمية في مجال العلوم التطبيقية، والجامعات الموجودة لا توجد بها كليات علمية ترقى بمستوى الانسان في مجال الطب والهندسة والالكترون والحاسب الالى بل كل الكليات العلمية عبارة عن كليات نظرية لا تخدم التنمية ولا التحول الثوري الذي يستهدف بناء الانسان وصنع الحياة من جديد للحاق بركب الحضارة المتطور والمتقدم، بل كانت عامل شد للخلف ومن اجل ذلك كان لابد من اعلان الثورة الثقافية فى الجامعات والمعاهد العليا وتغيير العقلية التقليدية المتكلسة التى ترى فى العلم الحديث عقدة، وتغيير المناهج

العلمية وفتح المزيد من الجامعات التي تستوعب الكليات العلمية والتقنية، ويقول قائد الثورة في خطابه بمدينة زوارة " اذا كان العالم كله يشهد ونشهد نحن على انفسنا ان فكر ثورة الفاتح ينبع من الاسلام ومن الرسالة الخالدة، ومن الكتاب الذي انزل من السماء والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه اذا كان العالم يشهد كله بهذا ونحن واثقون تمام الثقة من انفسنا ومن اننا نطبق الفكر السليم الفكر الانساني العظيم الفكر الذي اتى به محمد صلي الله عليه وسلم والذي اخرج الناس من الظلمات الى النور نحن نتمسك بكتاب الله، ولا اعتقد ان هناك اي نظرية ولا اي فكر يصل الى مستوي كتاب الله ما دمنا نحن واثقين من ينبوع الفكر الذي بين ايدينا لا بد ان ندخل المعركة الثقافية معركة ثقافية سأحرق فيها كل الكتب المضللة الكتب المستوردة التي جعلت الشباب يفقدون عقولهم ويصبحون تائهين أنتي سأشتر ثورة علي المكتبات والجامعات والمناهج الدراسية وعلي كل شيء مكتوب ولا بد ان نحرق كل فكر مضلل ونترك الفكر الانساني الحقيقي الفكر النابع من كتاب الله (٢٥٠).

المبحث الثالث

المرحلة الثالثة للثورة

الاعلان عن قيام سلطة الشعب

إذا كانت المرحلة الاولى للثورة في الفاتح ١٩٦٩ أفرنجي هي المرحلة التي تحطمت فيها الاصنام وتهافت فيها الكراسي والعروش، وتحررت فيها الارض العربية الليبية من المستعمر الاجنبي الدخيل يطرد القواعد الامريكية والبريطانية وبقايا الطليان الفاشست والسيطرة على الموارد الاقتصادية المحلية التي كانت محلاً للنهب والسرقة من قبل الشركات الاجنبية متعددة الجنسية والتي تم تأميمها بالكامل وتليبيها .

وإذا كانت المرحلة الثانية للثورة هي اعلان الثورة الشعبية، التي استهدفت اعلان الثورة الادارية، وتعطيل كافة القوانين الرجعية التي صنعها الاستعمار عبر حقبة تاريخية متلاحقة من عهد الاسبان الى عهد الاتراك والطليان الفاشست الى عهد الادارة البريطانية والعهد الملكي العميل عهد الوساطة والمحسوبية والرشوة، وتطهير البلاد من كل المرض عملاء الاستعمار، واعلان الثورة الثقافية لتصحيح المفاهيم الفكرية والخلقية التي ران عليها حين من الدهر افسد كل المناهج التعليمية والقيم الروحية للمجتمع الامر الذي استدعى خوض ثورة ثقافية تعيد المجتمع الي القيم والاخلاق العربية الاصيلية من خلال التراث العربي الاصيل الذي يستند الي مرجعية الهية هي القرآن الكريم.

فإن المرحلة الثالثة للثورة هي تأكيد كل هذه القيم الاخلاقية التي قامت من اجلها الثورة تجسيداً لجهاد الاباء والاجداد من اجل تأكيد قيم الحرية، وذلك من

اجل وغاية كل الشعوب في مختلف ارجاء الدنيا، وذلك من خلال الاعلان التاريخي بمدينة سبها في مارس " الربيع " ١٩٧٧ افرنجي بالاعلان عن قيام سلطة الشعب، والتي تعد عملاً تاريخياً متميزاً ولأول مرة في تاريخ البشرية تطبيق السلطة الشعبية المباشرة، ويحكم الشعب نفسه بنفسه وفي ذلك يقول قائد الثورة الاخ العقيد معمر القذافي في كلمة له بمؤتمر الشعب العام " من الصحراء التي يقتزن اسمها دائماً فيما مضى بالقاحلة والجرداء: تنبعث ثورة مر علي انبعاثها زمن يعد بالسنين حتي نسي الناس تلك الاحداث التي جرت واهتزت لها مدينة سبها في آخر الخمسينات كإرهاصات ومقدمات لمولد اسل عظيم، ثم فوجيء الذين نسوا بعد سنين بصرخة مدوية تعلن البيان الذي زلزل الارض الليبية فتهاوت الاصنام وتحطمت الاوثان ثم عاد الناس الى حياتهم العادية واعتبروا ذلك الحدث انقلاباً عسكرياً كغيره من الانقلابات، ولكنه حول مملكة رجعية الي جمهورية تقدمية وحقق الجلاء، ومرت كذلك سنوات معدودة الي ان وقف الناس حيارى عند سماع خطاب زواره التاريخي في ذكرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام الخطاب الذي حرك اولئك الناس الذين نسوا والذين عادوا الي حياتهم العادية والذين احتاروا فيما بعد حركهم من بيوتهم ومن كل مواقعهم نحو عمل جماعي جديد وغير معهود.

واليوم في الذكرى السابعة بعد الالف واربعمائة لمولد خاتم النبيين محمد عليه والصلاة والسلام، وفي نفس المكان الذي نبعثت منه فكرة الثورة في مدينة سبها في وسط الصحراء يصدر اعلان قيام سلطة الشعب، الذي ستتجاوب معه اركان الارض من اقصاها الي اقصاها معلنا ميلاد الجماهيرية.

ومن الصحراء يشرق عي البشرية عصر جديد، انه عصر الجماهير،

فالصحراء ليست قاحلة والصحراء ليست جرداء.

من الصحراء في اليوم الفاصل في حياة شعبنا وامتنا وشعوب الأرض يدوى صوت شعب معلنا سلطة الشعب معلنا الجماهيرية بداية عصر الجماهير ومن الصحراء يعلن شعبنا في آخر القرن العشرين لميلاد المسيح عليه السلام انتهاء عصر الجمهوريات التقليدية كما أعلن الشعب الفرنسي للعالم في القرن الثامن عشر انتهاء عهد الملكيات وبداية عصر الجمهوريات ان الصحراء لا تنبت العشب ولكنها تنبت القيم وتبعث الرسائل الحضارية الخالدة، وهكذا يؤكد التاريخ في كل حقبة ان الصحراء تربة خصبة للمثل العليا ولكن اية صحراء ؟

إنها صحراء الشرق العظيم مهبط الوحي السماوي ومهد الحضارات العريقة واليوم وفي رقعة من نفس تلك الصحراء بل من الصحراء المسماة بالصحراء الكبرى موطن العرب والعرب البربر والعرب الطوارق وقبائل التبو بوضع حجر الاساس لعصر الجماهيريات عصر الجماهير.

وهكذا قال ارسطو الفيلسوف العظيم " من ليبيا يأتى الجديد " (٢٥١).

لقد مرت البشرية في مسيرتها النضالية من أجل الديمقراطية بثلاث مراحل افرزت في كل مرحلة منها ثقافة وجسدت علاقات وقيم اجتماعية مختلفة كل منها عن الاخرى وذلك بسبب اداة الحكم المختلفة، فلقد شهدت البشرية مرحلة الحكم الفردي الذى نصب فيه الانسان نفسه الهاً فوق الارض وطغى وبغى بل وافسد الارض والحرث وقد عبر عنه القرآن الكريم في قوله تعالى مخاطباً سيدنا موسى

٢٥١ - السجل القومي - المجلد السنوي الثامن ١٩٧٧ أفرنجى ص ٣٢٤

عليه السلام " أذهبوا الى فرعون أنه طغى " (٢٥٢) وفي قوله تعالى " أن الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة وكذلك يفعلون " (٢٥٣).

وبعد نضال انساني مرير قدمت فيه قوافل من الشهداء على مذبح الحرية، قامت الجمهورية كمرحلة متقدمة على الملكية حيث صار حكم النخبة والنفوة من الطبقات الممتازة في المجتمع، وحلت محل الحكم الملكي المطلق، وقامت الاحزاب السياسية والمجالس النيابية، وبمرور الزمن ومن خلال التجربة العملية ثبت ان الحزبية اجهاز للديمقراطية وان المجالس النيابية تزيف للديمقراطية، حيث استيقظت الجماهير من غفلتها ووجدت نفسها ما زالت تعيش القهر والاستغلال من قبل النواب والطبقات المسيطرة في المجتمع، فكانت الصحوه بإعلان الجماهيرية التي تعني كل الناس من خلال ممارسة الحكم الشعبي الحر والمباشر دون وصاية او نيابة او تمثيل، وذلك وفق تصور رائع وبيدع بحيث تشارك كل الناس ويدون استثناء في حكم نفسها بنفسها من خلال صنع القرار وذلك استناداً الي الاعلان التاريخي بمدينة سبها في ٢ مارس الربيع ١٩٧٧ افرنجي حيث جاء في الاعلان مايلي :

أولاً : يكون الاسم الرسمي لليبيا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

ثانياً : القرآن الكريم شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية

ثالث : السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

٢٥٢ - سورة طه الآية ٢٤

٢٥٣ - سورة النمل الآية

رابعاً : الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة (٢٥٤).

إن الاعلان عن قيام سلطة الشعب يعني تحولاً خطيراً في الفقه الدستوري وفي علم السياسة والقانون ،حيث دخل مصطلح جديد علم السياسة هو " الجماهيرية " ،واذا كانت الملكية هي نتيجة " للملك " وتعني حكم الفرد الذي يملك الارض ومن عليها من بشر وثروات وانعام.

واذا كانت الجمهورية هي ترجمه لكلمة " جمهور " وتعني التجمع او المجموعة التي تمثلت في حكم الصفوة مثل الطبقة او الطائفة او القبيلة او الحزب او المجلس الخ . . . وما تمثله من تحكم وسيطرة في الاعداد الكبيرة والغفيرة من الناس.

فإن الجماهيرية التي هي ترجمة لكلمة " جماهير " فإنها تعني الجموع الكبيرة من الناس بدون استثناء وذلك من خلال حكم نفسها بنفسها من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الصيغة الجديدة للديمقراطية الشعبية المباشرة حيث امكن من خلالها جمع الملايين من الناس في وقت واحد لمناقشة جدول اعمالها من خلال تقسيمها الى مؤتمرات شعبية اساسية تقرر ولجان شعبية يتم تصعيدها من داخل المؤتمرات الشعبية الاساسية لتكون اداة تنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية وخاضعة لها من حيث الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وبهذا الاسلوب العملي لممارسة السلطة تم التغلب على اكبر مشكلة كانت تواجه الانسانية في صراعها الطويل علي السلطة تلك المشكلة التي حيرت الفلاسفة والمفكرين ورجال القانون عبر العصور من خلال السؤال الذي كان مطروحاً للبحث والاجابة من يحكم من، وما هي الشرعية التي تستند اليها اداة الحكم في حكم

الشعب ومن الذي اعطاها هذا الحق في ان تمارس الوصاية والنيابة عن الناس تلك اسئلة غاية في الدقة وسيتم الاجابة عليها من خلال عرضنا ! نظام السيشي في النظرية العالمية الثالثة الكتاب الاخضر .

الفصل الثاني

النظام السياسي في النظرية العالمية الثالثة

المبحث الأول

وحدة السلطة «سلطة الشعب»

ان مشكلة الديمقراطية عبر كل العصور تكمن في الوسيلة او الاداة التي تحكم من خلالها الشعوب نفسها بنفسها دون نيابة او تمثيل، ومن هنا تعددت ادوات الحكم في العالم وظهرت العديد من النظريات السياسية والفلسفية التي حاولت ان تجد حلاً لهذه المعضلة السياسية، التي واجهت وما زالت تواجه الجماعات البشرية، فكانت تغلغ في بعض الاحيان في وجود متنفس لها من خلال ممثلين لها لدي الحكام والاباطرة الطغاة، الذين وتصبوا من انفسهم الهة فوق الارض واحياناً اخري يتم كبج تلك الاصوات وقمعها وتكبيها بالسلاسل والاغلال وازهاق ارواحها وحرقتها احياناً أخرى تلك ما أكدته لنا الرسائل السماوية وكتب التاريخ، وخير مثال علي ذلك قصة سيدنا ابراهيم الخليل عليه السلام حيث القي في النار علي يد الملك الطاغية النمرود وقومه، ولكن ارادة الله تعالي كانت اقوى من كيد البغاة " قال أفتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئاً ولا يضركم أف لكم ولما تعبدون من دون الله افلا تعقلون قالوا حرقوه وانصروا الهتهم ان كنتم فاعلين قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً علي ابراهيم " (٢٥٥).

وكذلك قصة سيدنا موسي عليه السلام مع فرعون، عندما وجه اليه الامر الالهى في قوله تعالي " اذهب الي فرعون انه طغى " (٢٥٦) لانه بلغ حداً لا يطاق من

٢٥٥ - سورة الانبيا من الاية ٦٦ - ٦٩.

٢٥٦ - سورة طه الاية ٢٤

الظلم والطغيان، وفي العصر الحديث ما زالت تلك الصورة تتأكد كل يوم رغم ما تدعيه انظمة الحكم الغربية من حضارة وتمدن.

ففى فرنسا وعلي عهد بويس السادس عشر الذي قال انا الله، بلغ الفساد والظلم مبلغاً عظيماً، وكذلك هتلر وموسليني اللذان ارادا ان يقيما امبراطوريتيهما علي بحر من الدماء باسم الفاشسية والنازية والامثلة كثيرة وعديدة.

إن مشكلة الديمقراطية ليست وليدة اليوم، ولكنها قديمة قدم الانسان نفسه، ومنذ ان وجد فوق الارض ومنذ ان تحمل الامانة واستخلفه الله في الارض ليقوم الحق والعدل والميزان، ومن هنا ظهرت العديد من النظريات السياسية لايجاد حل لتلك المشكلة المستعصية، وظهرت الي جانبها نظريات أخرى كانت تنمق السطة وتبرر وجودها فكانت نظريات التفويض الالهي المباشر وغير المباشر، ثم نظرية القوة ونظرية التطور التاريخي تكرر كل منها السلطان المطلق للملوك بإعتبارهم ظل الله على الارض وظهرت الي جانب ذلك النظريات الديمقراطية مثل نظرية العقد الاجتماعى ونظرية سيادة الامة ومبدأ الفصل بين السلطات ثم نظرية التمثيل النيابي، وكلها محاولات انسانية من اجل الحد من ظلم وطغيان الملوك الا انها لم تلب حاجة الجماهير المتعطشة للحرية والانعقاد لانها كانت محدودة النظرة حيال تلك المشكلة التي تعيشها في محيط اجتماعي وسياسي واقتصادي محدود ولذلك كانت تلك المبادئ التي نادت بها في تلك المرحلة امام ذلك الظلم الذي كان فيه الملك الها او نصف اله فيكون بجانبه نائب ذلك مكسب ولا شك الا ان وجود النواب الى جانب الملك والاحساس المتزايد بالظلم جعل الشعوب تطالب بالحصول على المزيد من الحقوق، وهكذا ثبتت، لنا التجربة العملية - ان كافة الانظمة السياسية

في العالم الان هي نتيجة صراع ادوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً او مسلحاً كصراع الطبقات او الطوائف او القبائل او الاحزاب او الافراد ونتيجته دائماً فوز اداة حكم فرد او جماعة او حزب او طبقة وهزيمة الشعب اي هزيمة الديمقراطية الحقيقية ان الصراع السياسي الذي يسفر عن فوز مرشح ما بنسبة ٥١٪ مثلاً من مجموع اصوات الناخبين تكون نتيجته اداة حكم دكتاتورية ولكن فى ثوب ديمقراطي مزيف حيث ان ٤٩٪ من الناخبين تحكمهم اداة حكم لم ينتخبوها بل فرضت عليهم وتلك هي الدكتاتورية، وقد يسفر هذا الصراع السياسي عن فوز اداة حكم لا تمثل الا الاقلية، وذلك عندما تتوزع اصوات الناخبين على مجموعة مرشحين ينال احدهم عدداً اكبر من الاصوات بالنسبة لكل واحد منهم علي حده، ولكن اذا جمعت الاصوات التى نالها الذين اقل منه اصبحت اغلبية ساحقة ومع هذا ينجح صاحب الاصوات الاقل، ويعتبر نجاحه شرعياً وديمقراطياً وفى الواقع تقوم دكتاتورية في ثوب ديمقراطية زائفة ^(٢٥٧) ، ومن هنا جاءت تجربة المؤتمرات الشعبية الاساسية كنتاج لكافة التجارب الانسانية عبر تلك العصور، ومحصلة نهائية لثمرة ذلك الكفاح الانسانى العظيم ليسترد الشعب حقه الذي سلب منه طوال تلك العهود الغابرة من خلال سلطة الشعب الصيغة الجديدة " المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية " دون نيابة او تمثيل يقرر مصيره بيده وبكل حرية وجدارة تأكيداً لقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم" ^(٢٥٨) ومن هنا جاء اعلان قيام سلطة الشعب في ٢ مارس "الربيع" ١٩٧٧ افرنجي بمدينة الشراة الاولى سبها ليقرر المباديء التالية :

أولاً : يكون الاسم الرسمي ليبيا " الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية " .

٢٥٧ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٦

٢٥٨ - سورة الشورى الاية ٣٨

ثانياً : القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

ثالثاً : السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها (٢٥٩).

وهكذا اصبحت السلطة الشعبية المباشرة هي اساس الحكم الشعبي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يمارسها الشعب عن طريق المؤتمرات الشعبية الاساسية. وان شريعة المجتمع التي تضبط سلوك المجتمع وتعتبر المرجع الاساس لكل تشريع هي القرآن الكريم، ولذلك سوف نتناول بالتفصيل النظام السياسى فى النظرية العالمية الثالثة وفق الاتى :

أولاً : المؤتمرات الشعبية الاساسية

ثانياً : تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية

ثالثاً : أمانة المؤتمر الشعبي الاساسى

فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية ولجان في كل مكان.

وهكذا فإن عوائق تطبيق الديمقراطية المباشرة تكمن اساساً في عدم الثقة في الجماهير وفى الادعاء القائل بعدم قدرتها علي حكم نفسها بنفسها، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الديمقراطية الشعبية المباشرة تخاطب الانسان في جميع

شموليته ومدركاته، وتستلزم كشرط اولي ان يكون هذا الانسان حر الارادة، وهو لن يكون كذلك الا اذا كان متحرراً من كل اللوان القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا يقتضي تساوي جميع المواطنين فى الفرص وفي اقتسام ثروة المجتمع، وفي تساويهم في ممارسة السيادة والتعبير عنها (٢٦٠).

المطلب الاول : تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية

تتكون المؤتمرات الشعبية الاساسية من كل افراد الشعب، والغاية من تكوين هذه المؤتمرات هي تحويل اداة الحكم التي عادة ما تتخذ منحي ديكتاتورياً في يد الفرد او الطائفة او الحزب او القبيلة الى اداة حكم ديمقراطية حقيقية، حيث تصبح هذه الاداة هي الشعب كله عن طريق المؤتمرات الشعبية الاساسية وبالرغم من ان فكرة الديمقراطية المباشرة لا يختلف عليها اثنان عاقلان علي انها المثلي، بيد ان اسلوب تطبيقها كان مستيحلاً لان الحجة التي تذرعت بها الانظمة السياسية الدكتاتورية كافة هي استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لاستحالة جمع الشعب كله دفعة واحدة كي يناقش شؤونه العامة ويقرر سياسته الداخلية والخارجية، ومن هنا كان الحل الذي قدمته النظرية الجاهيرية المتمثل في ان يقسم الشعب الى مجموعات عديدة صغيرة، كل مجموعة تضمها منطقة جغرافية محددة وفقاً للتقسيم الادارى السائد وتسمى هذه المجموعة مؤتمراً شعبياً اساسياً وهكذا تتعدد المؤتمرات الشعبية الاساسية بتعدد هذه المجموعات والمناطق.

هذه الوسيلة ليست وليدة خيال طوباوي بقدر ما هي وليدة الحاجة الي

٢٦٠ - د. المدنى على الصديق - نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة - كتاب الزحف -

الطبعة الثانية ١٩٨٤م

الممارسة الديمقراطية وازالة الدكتاتورية، انها نتاج فكر استوعب كافة التجارب الانسانية.

رابعاً : المؤتمرات الشعبية غير الاساسية.

خامساً : اللجان الشعبية

سادساً : اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الاساسية

سابعاً : اللجان الشعبية على مستوى المؤتمرات الشعبية غير الاساسية

ثامناً : المؤتمرات المهنية والانتاجية والاتحادات والنقابات

المطلب الثامن : المؤتمرات الشعبية الأساسية

«وسيلة السلطة الشعبية»

المؤتمرات الشعبية الأساسية هي وسيلة السلطة الشعبية في المجتمع الجماهيري، وهي البناء التنظيمي الذي يضم كل افراد الشعب، يتم من خلاله مناقشة الاراء كافة وصولاً الي اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية، وتعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية الصيغة العملية التي ابتكرتها النظرية الجماهيرية وسيلة لتطبيق الديمقراطية المباشرة، فهي البديل العلمي عن ادوات الحكم كافة السائدة في العالم الان، وهي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية والثمرة النهائية لكفاح الانسان من اجل الحرية^(٢٦١). فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية وبما ان الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقد ويتدارس ويقرر سياسته لذا انصرفت الامم عن الديمقراطية المباشرة وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع، وقد استعوض عنها بنظريات حكم المجالس النيابية والتكتلات الحزبية والاستفتاءات التي ادت جميعها الي عزل الشعب عن ممارسة سياسة شئونه وسلب سيادته واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الادوات المتعاقبة والمتصارعة على الحكم من الفرد الي الطبقة الي الطائفة والقبيلة الي المجلس او الحزب.

ليس للديمقراطية الا اسلوب واحد ونظرية واحدة، وما تباين واختلاف الانظمة التي تدعي الديمقراطية الا دليل على انها ليست ديمقراطية، ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الانسانية الهادفة لى اقامة الديمقراطية الحقيقية^(٢٦٢).

٢٦١ - المعجم الجماهيري - المركز العالمي لدراسات وابحث الكتاب الاخضر الطبعة الاولى ١٩٨٢م

٢٦٢ - المعمر القذافي - المرجع السابق ٤٨

المطلب الثالث : أمانة المؤتمر الشعبي الاساسى

تتكون هذه الامانة من امين للمؤتمر وعدد من الاعضاء، ويتم اختيارها بواسطة التصعيد المباشر من قبل اعضاء المؤتمر، كما تحدد المدة الزمنية لهذه الامانة وكيفية مراجعتها ومحاسبتها، وتنحصر مهمتها في ادارة الجلسات وضبطها وصياغة القرارات التى تصدر عن المؤتمر ودعوة المؤتمر للانعقاد في الدورات العادية والطارئة.

وتصعد امانة المؤتمر في احد اجتماعاته، وذلك بان يعلن عن من لديه الرغبة في التصعيد او يقترح الحاضرون او بعضهم من يرون فيه اهلية لذلك، ثم تعلن الاسماء سواء اسماء الذين يرغبون في تصعيد انفسهم أم الذين اقترحوا من قبل اعضاء المؤتمر، ويترك المجال بعد ذلك لاعضاء المؤتمر لاجل التداول والنقاش علناً حتي اذا كانت هناك ملاحظات على أى من المتقدمين او المدفوع بهم تعلن امام اعضاء المؤتمر وفي وجودهم، فإذا اقتنع الحاضرون بتلك الملاحظات استبعد المتقدم او المدفوع به بتلك الملاحظات، ثم تتم المفاضلة الموضوعية بين المتقدمين لتصعيد امانة المؤتمر الشعبي الاساسى، وتنحصر مهام امانة المؤتمر الشعبى الاساسى في الاتى : (٣٣).

أولاً : الاعداد لانعقاد المؤتمر الشعبى الاساسى فى دورات انعقاده العادية والطارئة .

ثانياً : ضبط الجلسات عند انعقاد المؤتمر

ثالثاً : صياغة القرارات والتوصيات التى توصل اليها المؤتمر في كل دورة

٢٦٢ - المعجم الجماهيرى - المركز العلمى لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر الطبعة الاولى ١٩٨٢ م ص

٢٨٦

بعد دورات انعقاده.

رابعاً : متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الجماهير بالمؤتمر الشعبى الاساسى مع اللجان الشعبية المصعدة.

خامساً : اعداد تقارير تقدم الى جماهير المؤتمر توضح فيها ما تم انجازه من قرارات وتوصيات وما لم ينجزه والاسباب.

سادساً : يجوز لامانة المؤتمر تشكيل لجان فرعية.

المطلب الرابع : قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية

المؤتمرات الشعبية الاساسية كأداة للسلطة الشعبية في المجتمع الجماهيرى هي وحدها صاحبة الاختصاص في اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية، وهي قرارات نهائية تلتزم الاداة التنفيذية وهي اللجان الشعبية بتنفيذها، وتتخذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية الصور الاتية :

أولاً : قرارات ذات صبغة محلية لا تتعدى المنطقة التى تخص مؤتمراً شعبياً اساسياً بذاته، ويتم تنفيذها عن طريق اللجنة الشعبية المصعدة من المؤتمر ذاته.

ثانياً : قرارات تهم اكثر من منطقة، اي تتعدى المنطقة التى تخص مؤتمراً شعبياً اساسياً وهنا يتم توحيد صياغة هذه القرارات مع قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية الاخرى في المؤتمر الشعبى غير الاساسى، وتختص اللجان الشعبية النوعية المصعدة من قبل هذا المؤتمر بتنفيذ هذه القرارات.

ثالثاً : قرارات تهم المجتمع الجماهيري بالكامل، وفي هذه الحالة تجمع قرارات المؤتمرات الشعبية كافة وتصاغ في مؤتمر الشعب العام، وتتولي بعد ذلك اللجان الشعبية المختصة العامة والنوعية تنفيذ هذه القرارات، فالمؤتمرات الشعبية الأساسية أذن هي التي تصنع القرارات، وهي التي تصعد الإدارة التنفيذية " اللجان الشعبية "، وهي التي نراقبها في تنفيذ قراراتها، وكل ما يخالف هذه القاعدة يعتبر انحرافاً عن النظم الجماهيري وخروجاً علي سلطة الشعب يراجع ويصحح جماهيراً .

وهكذا تكون المؤتمرات الشعبية الأساسية هي أداة التشريع والرقابة في المجتمع الجماهيري، حيث الشعب هو الذي يصدر القرارات التي تعبر عن أمانيه وحاجاته وتطلعاته، وتتولي اللجان الشعبية تنفيذ هذه القرارات تحت رقابة المؤتمرات الشعبية، وبذلك تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية وينتهي المفهوم البالي للديمقراطية بأنها " رقابة الشعب على الحكومة " ليحل محله المفهوم الصحيح لها بأنها " سلطة الشعب ورقابته على نفسه " (٢٦٤).

المبحث الثاني : المؤتمرات الشعبية غير الاساسية

تتكون المؤتمرات الشعبية غير الاساسية من مجموع امانات المؤتمرات الشعبية الاساسية ^(٢٦٥)، ومهمتها التنسيق وتوحيد صياغة قرارات المؤتمرات التي تقع داخل منطقة جغرافية محددة " بلدية او اقليم على سبيل المثال " او مرفقاً حسب التقسيم الادارى السائد، وليس من صلاحيتها اصدار قرارات سيادية مثل المؤتمرات الشعبية الاساسية، اي أن المؤتمرات الشعبية غير الاساسية هي اوسع نطاقاً جغرافياً من المنطقة المحددة لكل مؤتمر شعبي اساسي، ويصعد كل مؤتمر شعبي غير اساسي امانة تتولي ادارة جلسات المؤتمر وضبطها، وكذلك يصعد لجنة شعبية نوعية متخصصة مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تمت صياغتها في المؤتمر الشعبي غير الاساسي السالف ذكره.

المبحث الثالث الجان الشعبية

الجان الشعبية هي الاداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية، فهي لجان مكونة من افراد يتم تصعيدهم بالاسلوب المباشر من قبل المؤتمرات الشعبية اي انها الجهة الفنية المختصة بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، وهي تخضع لاشراف هذه المؤتمرات ورقابتها فهي أداة تنفيذية وليس سلطة منفصلة عن الشعب، فهو الذي صنع هذه الاداة التنفيذية لتنفيذ سياسته تحت رقابته من دون ان تشكل هذه الاداة سلطة منافسة لسلطة الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية، ان سلطة الشعب قد الغت اي تحكم في الجماهير حيث اصبحت الجماهير هي اداة الحكم، لذلك اصبحت من الطبيعي اختفاء الادارة التقليدية المعينة من قبل اداة الحكم والمنفذ لارائتها لتحل محلها ادارة شعبية تنسجم مع اسس واهداف المجتمع الجماهيري الذي تكون فيه السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

فالجان الشعبية تختلف اذن في طبيعتها ومهامها عن الاجهزة التنفيذية التقليدية، فهي ليست حكومة تتولي تنفيذ رغبات الفئة التي تحتكر السلطة وسياستها، كما انها ليست اجهزة تحتكر سلطة القرار وسلطة تنفيذه لصالح طبقة او طائفة او حزب دون غيرهم، وانما هي اداة مصعدة من المؤتمرات الشعبية لتحل محل كافة الاجهزة الادارية التنفيذية التقليدية، وتتولي ادارة جميع المرافق في جميع القطاعات الانتاجية والمهنية والخدمية فسلطة الشعب لا يمكن تحقيقها الا بكيفية واحدة واسلوب واحد وهي المؤتمرات الشعبية والجان الشعبية (٢٦٦)، ليس للديمقراطية الا اسلوب واحد ونخيرية واحدة وما تباين واختلاف الانظمة التي تدعي

الديمقراطية الا دليل على انها ليست ديمقراطية ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية " فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان" (٢٦٧) أي ان الترابط عضوي واساسي، بين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فالمؤتمرات هي صاحبة السيادة وهي صاحبة القرار واللجان الشعبية هي الاداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسي والقاعدة الراسخة في سلطة الشعب هي مؤتمرات تقرر ولجان تنفذ، فأينما يوجد مؤتمر شعبي اساسي توجد امامه لجنة شعبية تنفيذية وهكذا الامر في كل هياكل البناء الشعبي من المؤتمر الشعبي الاساسي الى المؤتمر الشعبي غير الاساسي الى مؤتمر الشعب العام حيث هناك امانة لمؤتمر الشعب العام ولجنة شعبية عامة تتولي تنفيذ ما يتم صياغته من قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية وهي خاضعة للمراقبة والمحاسبة والمساءلة في كل دورة من دورات انعقاد المؤتمرات الشعبية الاساسية.

المطلب الأول : اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الاساسية

يصعد كل مؤتمر شعبي اساسي لجنة شعبية تتكون من مجموعة من الاعضاء في المؤتمر الشعبي بحيث يكون كل عضو مسؤولا امام مؤتمره عن تنفيذ ومتابعة قراراته المتعلقة بالقطاع المصعد عنه كقطاع الزراعة والتعليم والصحة والمواصلات والصناعات الخ ...، وتكون هذه اللجنة مسؤلة بشكل جماعي امام المؤتمر الشعبي الذي صعداها ويتولي محاسبتها ومراقبتها وتسمي باسمه اي اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الاساسي.

المطلب الثاني

اللجان الشعبية على مستوى المؤتمرات الشعبية غير الأساسية

يكون لكل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية نوعية بعدد القطاعات، تتكون من الاعضاء المصاعدين عن كل قطاع زراعة ، تعليم ، صحة ، صناعة مواصلات الخ . . . ومن المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تقع في تقسيمه الادارى السائد ويختار المؤتمر الشعبي غير الاساس اميناً لكل لجنة شعبية نوعية من بين المصاعدين من المؤتمرات الشعبية الاساسية ومن مجموع الامناء المختارين تتكون لجنة شعبية للمؤتمر الشعبي غير الاساس، وبهذا تكون للمؤتمر الشعبي غير الاساسى لجان شعبية نوعية بعدد القطاعات الانتاجية والخدمية وكذلك لجنة شعبية متكونة من مجموع الاعضاء الذين تم تصعيدهم عن قطاع الصحة من المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تقع في نطاق المؤتمر الشعبي الاساسي وكذلك من الامين الذي تم اختياره من بين اعضاء هذه اللجنة وهكذا الشأن بالنسبة الى سائر اللجان الشعبية النوعية الاخرى في سائر القطاعات (٢٦٨).

وتمارس اللجان الشعبية على مستوى المؤتمرات الشعبية غير الاساسية اختصاصات متعددة ومتنوعة وذلك حسبما وردت بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٧٩ إفرنجي الصادر عن امانة مؤتمر الشعب العام ثم القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ إفرنجي بشأن اللجان الشعبية واللائحة التنظيمية للبلديات رقم (٣٠٧) لسنة ١٩٨٧ إفرنجي وذلك على النحو التالي :

أولاً : الاختصاصات التنفيذية والادارية :

١ - تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية المتعلقة بالشؤون المحلية في نطاق

البلدية، وذلك بما لا يتعارض مع قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.

٢ - تنفيذ ما يخص البلدية من قرارات المؤتمرات الشعبية التي يصوغها مؤتمر الشعب العام والمحالة اليها من اللجان الشعبية العامة النوعية او اللجنة الشعبية العامة.

٣ - تنفيذ خطة التحول الخاصة بالبلدية.

٤ - العمل على زيادة القدرة الانتاجية في نطاق البلدية وفقاً للاساليب والاهداف المرسومة لذلك.

٥ - تحديد الرسوم المحلية مقابل الخدمات التي تؤديها المرافق العامة داخل نطاق البلدية.

٦ - استغلال مصادر الثروة المحلية والنهوض بالانتاج الزراعي والحيواني والصناعي بما لا يتعارض مع الاهداف المرسومة لذلك^(٢٩٨).

ثانياً : اختصاصات تتعلق بالتخطيط والتنسيق :

١ - تقصى المعلومات والبيانات عن الاوضاع الاقتصادية والادارية والتنظيمية والتحقق منها وتحليلها.

٢ - وضع الخطط والبرامج والاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية المتعلقة بالشؤون المحلية والمصاغة في المؤتمر الشعبى للبلدية.

٢٦٩ - قانون اللجان الشعبية رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ - افرنجي ولائحته التنظيمية رقم (٢٠٧) لسنة ١٩٨٧

افرنجي

- ٣ - وضع الخطط والاهداف الانتاجية للشركات والمنشآت التابعة للبلدية .
- ٤ - اعداد مشروعات الميزانية الادارية وميزانية التحول والملاكات، وكل ما يتعلق بشؤون التخطيط في مجل المشاريع واداء الخدمات فى نطاق البلدية واحالة كل ذلك الي الامانات.
- ٥ - التنسيق بين اللجان الشعبية العامة في نطاق البلدية والوحدات والمصالح الادارية التابعة لها بما يكفل توحيد الجهود وسير المرافق العامة بانتظام واطراد.
- ٦ - التنسيق مع الامانات، المختصة لتنفيذ ما يخص البلدية من قرارات المؤتمرات الشعبية المصاغة في مؤتمر " الشعب العام " .
- ثالثاً : اختصاص ذات طابع اشرافى ورقابى :
- ١ - متابعة نشاط اللجان الشعبية النوعية بالبلدية
- ٢ - مراجعة محاضر اجتماعات اللجان الشعبية النوعية واتخاذ ما يلزم لتنفيذها وفقاً للاجراءات المحددة بالقوانين واللوائح.
- ٣ - وضع الحلول اللازمة لما قد يعترض تنفيذ المشروعات اواداء الخدمات من صعوبات ومتابعة تنفيذ ذلك.
- ٤ - اعتماد قرارات اللجان الشعبية في البلدية فى الحالات التى يوجب المشرع فيها اتخاذ مثل هذا الاجراء.

- ٥ - الغاء القرارات والتصرفات الصادرة عن اللجان الشعبية العاملة بالبلدية عند مخالفتها للقوانين واللوائح النافذة او عدم ملاءمتها مع مقتضيات المصلحة العامة.
- ٦ - تطهير الجهاز الادارى داخل البلدية وفقاً للأسس والمعايير التى تضعها اللجنة الشعبية العامة وتشمل هذه الصورة من الرقابة بطبيعة الحال اتخاذ الاجراءات التأديبية للعاملين في الوحدات الادارية العامة في نطاق البلدية.
- ٧ - المراقبة والاشراف على اعمال الشركات والمنشآت التابعة للبلدية .
- ٨ - تحديد الاهداف الانتاجية والتحقق من زيادة الانتاج وتحسينه وفقاً للخطط التى تضعها لها .
- ٩ - التصديق على الميزانية والحسابات الختامية.
- ١٠ - اعتماد القروض المحلية والتسهيلات المصرفية التى تبرمها الشركة او المنشأة مع المصارف المحلية.
- ١١ - تسمية من لهم الحق في التوقيع على الصكوك والغائها واجراء التصرفات القانونية التى لها مساس بأموال الشركة او المنشأة .
- ١٢ - اعتماد الهياكل التنظيمية والملاكات للشركة والمنشآت التابعة للبلدية وفقاً للقوانين والضوابط التى تضعها امانة الخدمة العامة.
- ١٣ - التوصية بزيادة رأس المال او تخفيضه مع اقتراح مصادر التمويل

الخاصة بذلك.

١٤ - وضع الخطط والاهداف الانتاجية السنوية والميزانية التقديرية.

١٥ - اصدار قرارات التعيين والترقية والنذب الي الوظائف التى تعلق درجاتها الحادية عشر وفقاً للقانون (٢٧٠).

المطلب الثالث : المؤتمرات الشعبية المهنية والانتاجية والنقابية

المؤتمرات الشعبية الانتاجية والمهنية هي حلقة من حلقات البناء التنظيمى لسلطة الشعب، وهي تنظيمات جماهيرية تضم مجموعة من المنتجين الشركاء الذين سيشترون في وحدة انتاجية واحدة او الذين يعملون في قاطع انتاجي معين او الذين تجمعهم مهنة معينة او مؤتمر انتاجي في مؤسسة انتاجية او خدمية تشكل مؤتمر مهني ومهمته مناقشة السياسة الانتاجية للمنشأة بهدف تحسين خدماتها او انتاجها كما ونوعاً وذلك في اطار الاغراض التي تحددها المؤتمرات الشعبية الاساسية للقطاعات الانتاجية او الخدمية المتنوعة.

والمؤتمرات الشعبية الانتاجية او المهنية او النقابية هي صاحبة القرار التنظيمى داخل الوحدة الانتاجية، اما مسؤولية التنفيذ فتقع علي عاتق اللجنة الشعبية المختصة والمساعدة من قبل المؤتمر الشعبى الانتاجي ذاته تخضع هذه اللجنة لرقابة المؤتمر الشعبى الانتاجي او الخدمي او المهني وبالتالي تكون المسؤولية الكاملة داخل المنشآت الانتاجية او النقايات بيد المؤتمرات الشعبية الانتاجية او الخدمية او النقابية.

٢٧٠- قانون اللجان الشعبية رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ افرنجى ولائحته التنظيمية رقم (٣٠٧)

وهكذا يتضح ان المؤتمرات الشعبية الانتاجية تختلف في تكوينها ومهامها عن التنظيمات النقابية المهنية التي تتمثل مهامها في الدفاع عن حقوق اعضاء التنظيم النقابي المعين في القطاع الانتاجى او المهني، اما المؤتمرات الشعبية الانتاجية فى المنشآت الاقتصادية فتتكون من جميع الشركاء في الوحدة الانتاجية حيث يشكلون مؤتمراً شعبياً انتاجياً يتولى رسم السياسة التنفيذية للخطة الانتاجية التى حددتها المؤتمرات الشعبية، وتتولى اللجنة الشعبية المصعدة من قبل المؤتمر تنفيذ قراراته تحت اشرافه ومراقبته.

وهكذا تكون المؤتمرات الشعبية الانتاجية هى البديل الجماهيرى المنظم الذي تقدمه النظرية الجماهيرية عن الانماط النقابية والادارات البيروقراطية الهرمية فمن خلال المؤتمرات الشعبية الانتاجية يقرر الشركاء سياسة الوحدات الانتاجية التي يملكونها وفقا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية صاحبة السيادة والتشريع^(٢٧١).

الفصل الثاني

مؤتمر الشعب العام

«ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية»

المبحث الأول

الملتقى العام

هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية، وهو الحلقة النهائية في البناء التنظيمي لسلطة الشعب " المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام " إنه لقاء من اجل صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية وليس مجموع اعضاء طبيعيين كالمجالس النيابية واللجان المركزية (٢٧٢) ومن هنا تبرز السمة الرئيسية التي تميز مؤتمر الشعب العام عن المجالس النيابية في ظل المجالس النيابية يكون هنا نائب ينوب عن الامة كلها، تنقطع الصلة بينه وبين ناخبه فلا مجال للمحاسبة او المسائلة بل انه يتصرف وفق آرائه ووجهة نظره بل ومصالحه الخاصة ومزاجه لان المصلحة تصبح مصلحة الحزب وليست مصلحة الشعب، أما في ظل السلطة الشعبية المباشرة فإن اعضاء مؤتمر الشعب العام حضورهم ليس حضوراً طبيعياً، وانما هو حضور معنوي حيث ان الجالسين في قاعة الشعب هم المؤثرات الشعبية الاساسية والذي يتكلم ليس امين المؤتمر الشعبى الاساسي وانما الكلمة لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية، وبالتالي ليس من حق امين المؤتمر ان يضيف الى تلك القرارات اى شىء وليس من حقه ان يلغي اى شىء وانما وظيفته تكمن في تفرغ تلك القرارات وصياغتها فقط، وبالتالي فهو بمثابة ساعى البريد الذي يؤتمن علي تلك الرسالة التى يحملها فهو خاضع للمساءلة والمحاسبة من قبل جماهير ذلك المؤتمر.

ومن هنا يتأكد لنا جلياً ان السلطة للمؤتمرات الشعبية الاساسية وليست لمؤتمر الشعب العام، فمؤتمر الشعب العام هو عبارة عن لجنة صياغة وهو لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية مؤتمر الشعب العام.

المطلب الاول : اللجنة الشعبية العامة

يختار مؤتمر الشعب العام لجنة شعبية تسمى اللجنة الشعبية العامة تتكون من مجموعة من الاعضاء بعدد القطاعات الانتاجية والخدمية في المجتمع اي عضو واحد عن كل قطاع مثل قطاع التعليم ، الصحة، الزراعة ، الاسكان ، العدل . . . الخ ثم يختار اميناً لهذه اللجنة يسمى امين اللجنة الشعبية العامة.

ولقد حدد القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ افرنجي بشأن اللجان الشعبية طبيعة عمل اللجنة الشعبية العامة بقوله " اللجنة الشعبية العامة هي اللجنة الشعبية الاعلى وتكون قراراتها وتعليماتها ومنشوراتها ملزمة لكافة اللجان الشعبية الادنى والجهات التابعة لها واللجنة الشعبية العامة صلاحية الاشراف والمتابعة والضبط الادارى على هذه اللجان وتكون مسؤلة أمامها " كما ركز القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ افرنجي في مادته التاسعة علي اختصاصات وصلاحيات اللجنة الشعبية العامة وذلك وفق الاتى :

اولاً : الاختصاص التنفيذي :

لقد اشارت المادة التاسعة من القرار رقم (١) لسنة ١٩٧٩ افرنجي الصادر عن الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام الى هذا الاختصاص بقولها " تختص اللجنة

الشعبية العامة دون غيرها باصدار اللوائح ما لم ينص على غير ذلك " كما اكدت عليه المادة التاسعة من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ افرنجى بشأن اللجان الشعبية حيث عهدت الي اللجنة الشعبية العامة جملة من الصلاحيات من بينها .

١ - تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الاساسية والتي تتم صياغتها في مؤتمر الشعب العام "فقره ١".

٢ - اصدار القرارات المتعلقة بالاجراءات التنفيذية للميزانيات المقررة من المؤتمرات الشعبية فقرة (١) واصدار اللوائح والقرارات التنفيذية وفقاً لاحكام القانون فقره (٧).

٣ - البث في المشروعات والخدمات التي تخص اكثر من بلدية والنظر في المسائل ذات الصبغة المشتركة بين القطاعات.

٤ - اصدار القرارات المتعلقة بالتقسيم الادارى للجماهيرية العظمى.

٥ - نقل اللجان الشعبية او أمنائها او اعضاءها من مكان الي آخر.

٦ - فتح اعتمادات مؤقتة عند تأخر اقرار الميزانية والصرف بالتجاوز علي المشروعات المقررة في الخطة.

٧ - نقل مخصصات ابواب الميزانية التسييرية او ميزانية التحول من باب إلي آخر.

٨ - منح المعاشات والعلاوات والمكافآت الاستثنائية او الاضافية او تعديلها او الغائها.

٩ - الايفاد للدراسة والعمل بالخارج.

١٠ - تعيين امناء مكاتب الاخوة والمكاتب الشعبية بالخارج وممثلى الجماهيرية لدى المنظمات الدولية .

١١ - الاذن باجراء التعيينات في الوظائف العامة.

ثانياً : الاختصاص الاشرافى والرقابى :

لقد اولى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ افرنجى بشأن اللجان الشعبية اهتماماً بالغاً بهذا الاختصاص الرقابى للجنة الشعبية العامة فنصت المادة الثامنة منه علي الاتي " اللجنة الشعبية العامة هي اللجنة الشعبية الاعلي وتكون قراراتها وتعليماتها ومنشوراتها ملزمة لكافة اللجان الشعبية الادنى والجهات التابعة لها وللجنة الشعبية العامة صلاحية الاشراف والمتابعة والضبط الادارى علي هذه اللجان وتكون مسؤلة امامها .

ثالثاً : الاختصاص شبه التشريعى :

الي جانب اختصاصها التنفيذى القيادى تباشر اللجنة الشعبية العامة اختصاصاً ذات طابع تشريعى يتمثل اما في اقتراح مشروعات القوانين والميزانيات العامة وخطط التحول واما في انشاء قواعد ومراكز قانونية عامة مجردة وعن طريق ما يسمى باللوائح التنظيمية واللوائح المستقلة وذلك بناء على تفويض مسبق صادر من المشرع " المؤتمرات الشعبية الاساسية " (١٧٣).

٢٧٢ - معمر القذافي المرجع السابق ص ٥٠
٢٧٣ - د. محمد عبدالله الحراري اصول القانون الليبي الجزء الاول تنظيم الادارة الشعبية ووظائفها منشورات الجامعة المفتوحة ١٩٩٥ أفرنجى ص ٢٥٦
-٢٤٣-

المطلب الثاني : اللجان الشعبية العامة النوعية

يختار مؤتمر الشعب العام امناء اللجان الشعبية العامة النوعية لقطاع الصحة والتعليم ، الزراعة، الصناعة ، العدل الخ . . . من بين مجموع الاعضاء الذين تم تصعيدهم عن كل قطاع على مستوى المؤتمرات الشعبية غير الاساسية، ويكون هذا العضو الذي اختاره مؤتمر الشعب العام هو امين اللجنة الشعبية العامة للصحة او التعليم او الزراعة الخ . . . على مستوى الجماهيرية والمتكونة من كافة امناء اللجان الشعبية النوعية للصحة علي مستوى المؤتمرات الشعبية غير الاساسية، وتكون مهام هذه اللجان النوعية هو متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية بالتنسيق مع كافة اللجان الشعبية النوعية في المجتمع الجماهيري ويتبين من جملة التشريعات المنظمة لاختصاصات اللجان الشعبية ان المشرع اناط باللجان الشعبية العامة النوعية اي الامانات ثلاثة انواع من الصلاحيات وذلك وفق الاتي (٢٧٤).

١ - صلاحيات التنفيذ واداء الخدمة.

٢ - صلاحيات التخطيط والدراسة.

٣ - صلاحيات الاشراف والرقابة.

أولاً : صلاحيات التنفيذ واداء الخدمة :

تتكون اللجان الشعبية العامة النوعية من مجموع امناء اللجان الشعبية النوعية بالقطاعات الانتاجية والخدمية على مستوى البلديات، ولذلك تتولي اللجان

العامّة النوعية عن طريق اللجان الشعبية النوعية بالبلديات واللجان الشعبية بالقطاعات المختلفة بفروع البلديات واللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت العامة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أما دور الامانات فيقتصر من حيث المبدأ على التخطيط والبحث والدراسة والتنسيق والتوجيه والاشراف على عمل تلك اللجان الشعبية، أما ما يتعلق بالمشروعات والخدمات التي تخص أكثر من بلدية فتقوم بها الامانة مباشرة بالتعاون مع اللجان الشعبية في نطاق البلدية المعنية حيث تنص المادة السادسة من قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (١) لسنة ١٩٧٩ افرنجي على الاتي : " المشروعات والخدمات التي تخص أكثر من بلدية تقوم بها الامانات مباشرة بالتعاون مع اللجان الشعبية في نطاق البلدية وهو ما اكدته المادة العاشرة من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ افرنجي بشأن اللجان الشعبية.

هذا وتجدر الاشارة الي ان الامانات العامة تمارس بطبيعة الحال اختصاصاً تنفيذياً ازاء اللوائح الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة، اذ هي التي يقع على عاتقها اشراف اللجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع وفي حدود القوانين واللوائح وما تصدره اليها من تعليمات وضوابط.

" واللجنة الشعبية العامة النوعية للقطاع صلاحية الاشراف والمتابعة والضبط الاداري للجان الشعبية النوعية للقطاع في البلديات وهي مسؤولة امامها " .

كما عهدت المادة العاشرة من ذات القانون للجان الشعبية العامة النوعية صلاحية مراجعة محاضر اجتماعات كافة اللجان الشعبية النوعية التابعة لها وابداء الرأي في القرارات التي تصدرها واصدار التعليمات اليها بما يكفل مطابقة

قراراتها للقوانين واللوائح والغاء المخالف منها للتشريعات النافذة.

ب/ الاشراف والمراقبة على اعمال الشركات والمنشآت العامة.

تتولى اللجان الشعبية العامة النوعية الاشراف والمراقبة على اعمال الشركات والمنشآت التي تتبعها وفق الاتي :

١ - مراقبة نشاط الشركات والمنشآت ومتابعة تنفيذها للخطط المرسومة لها للتأكد من مدي تحقيقها لاهدافها وأدائها لمسؤولياتها وتنفيذها لاحكام التشريعات النافذة.

٢ - دراسة التقارير الدورية عن نشاط الشركات والمنشآت التابعة لها ومدي ما حققته في تنفيذها لاختصاصاتها والعمل علي تذليل الصعوبات التي قد تواجهها.

٣ - تحديد الاهداف الاناجية للشركات والمنشآت التابعة لها والتحقق من زيادة الانتاج وتحسنه.

٤ - تسمية من لهم حق التوقيع على الصكوك والغائها واجراء التصرفات القانونية التي لها مساس بامول الشركة او المنشأة.

٥ - التصديق على الحسابات الختامية والميزانية العمومية واعتماد توزيع نتائج النشاط على عناصر الانتاج.

٦ - اعتماد القروض المحاية والتسهيلات المصرفية التي قد تحصل عليها.

ثانياً : صلاحيات التخطيط والدراسة :

يتجلى اختصاص اللجان الشعبية العامة النوعية في مجال التخطيط والدراسة من خلال الاختصاصات التالية :

١ - وضع الخطط والاجراءات التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية علي مستوي الجماهيرية العظمى.

٢ - اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بنشاط القطاع.

٣ - وضع المعايير الفنية ودراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للمشروعات المراد تنفيذها، واعتماد الاسس المتعلقة بذلك قبل اتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ.

٤ - دراسة المقترحات المتعلقة بالرسوم المحلية واسس تقريرها وكيفية صياغتها وابداء الرأي حولها بما يكفل توحيد المعاملة بين المواطنين.

٥ - التنسيق بين اللجان الشعبية النوعية والبلديات وكذلك بين الاجهزة والمصالح العامة التابعة لها بما يضمن وحدة تنفيذ القوانين ويحقق النمطية سواء فيما يتعلق باداء الخدمات او تنفيذ المشروعات في البلدية.

٦ - وضع الخطط والاهداف الانتاجية للشركات والمنشآت التابعة لها.

ثالثاً : صلاحيات الاشراف والرقابة :

تمارس اللجان الشعبية العامة النوعية اختصاصات الاشراف والرقابة

والتوجيه على اللجان الشعبية النوعية بالبلديات وكذلك الشركات والمنشآت والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لها، حيث تنص المادة الحادية عشر من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م افرنجى بشأن اللجان الشعبية على الاتى " تمارس اللجنة الشعبية النوعية في البلدية اختصاصاتها فى الاشراف والمتابعة علي اعمال الشركات والمنشآت والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لها وفق الاتى :

١ - النظر في تطوير الشركة او المنشأة.

٢ - التوصية بزيادة او تخفيض رأس مال الشركة او المنشأة واقتراح مصادر التمويل الخاصة بذلك مع احكام القوانين واللوائح النافذة.

٣ - اعتماد الميزانية التقديرية للشركة.

المبحث الثاني

المؤتمرات المهنية والانتاجية

هى حلقة من حلقات البناء التنظيمى لسلطة الشعب وهى تنظيمات جماهيرية وتؤلفها مجموعات من المواطنين ممن يشتركون فى مهنة واحدة ويكونون مؤتمراً شعبياً مهنياً سواء على مستوى المدينة الواحدة او المنطقة الواحدة او المجتمع الواحد كالمعلمين والاطباء والمهندسين والموظفين . . الخ.

أما مهام المؤتمرات الشعبية المهنية فتتمثل فى :

١ - مناقشة امور المهنة.

٢ - تحسين مستوى الاداء المهني.

٣ - رفع كفاءة اصحاب المهنة وتطوير خبراتهم.

٤ - ايجاد الحلول للمشاكل التى تواجههم على الصعيدين الفردي والجماعى.

٥ - اتخاذ التوصيات المتعلقة بمهنتهم لتأخذ طريقها الى جدول اعمال المؤتمرات الشعبية الاساسية حيث تناقش وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

وتلتقي امانات المؤتمرات الشعبية المهنية مع امانات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى مؤتمر الشعب العام لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية المتعلقة برسم السياسة العامة الداخلية والخارجية فى المجتمع.

وهكذا يتضح ان المهام المنوطة بالمؤتمرات الشعبية المهنية تختلف جذرياً عن

الانماط النقابية في الانظمة السياسية الاخرى، والتي تنحصر مهمتها في الدفاع عن حقوق اعضاء النقابات في مواجهة القرارات التي تصدر عن السلطة الحاكمة، في حين تقوم المؤتمرات الشعبية المهنية بالمشاركة في صنع القرار الجماهيري ليس على مستوى المؤتمر الطبى المهني فحسب، وانما على المستوى الجماهيري العام ايضاً.

ان المؤتمر الشعبي المهني يسعى الى تذليل الصعوبات التي تواجه اعضاء اصحاب المهنة الواحدة، وتأهيلهم واعادة تأهيلهم خدمة لهم وللمهنة التي تعود فائدتها على المجتمع بكامله بينما نجد ان الهدف الرئيسى للنقابات في النظم السياسية المختلفة هو خدمة مصالح رؤساء هذه النقابات من جهة ومصالح الفئات المحتكرة لوسائل الانتاج من جهة اخرى.

ثم ان التنظيم البنيوي للنقابات يستند إما الى التنظيم الجغرافي الاقليمي او الي التنظيم المهني او الي التنظيم الصناعي، بينما التنظيم البنيوي للمؤتمرات الشعبية المهنية لا يستند الا الي معيار المهنة الواحدة، وبذلك يكون قد تفادي المعايير الاخرى كالاقليمية والصناعية.

يضاف الى ذلك ان النقابات تسير طبقاً لقواعد بيروقراطية جامدة، تتضح فيها مساوئ الانتخابات بغية الحصول على الوظيفة الرئيسية في التنظيم النقابى وما ينشأ عنها من علاقة تحكم الرئيس بمرؤوسيه، بينما تنعدم هذه المساوئ في المؤتمرات الشعبية المهنية التي تتكون من المواطنين كافة الذين يشتركون في المهنة الواحدة، حيث يتم تصعيد امانة للمؤتمر بأسلوب الديمقراطية المباشرة.

وهكذا تكون المؤتمرات الشعبية المهنية هي البديل التنظيمي الذي تقدمه
النظرية الجماهيرية عن النقابات في النظم السياسية التقليدية (٢٧٥).

المبحث الثالث

تشكيل واختصاصات مؤتمر الشعب العام

مؤتمر الشعب العام هو لقاء المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية وليس لقاء مجموع اعضاء او اشخاص طبيعيين مثل المؤتمرات النيابية والمجالس النيابية وهو لجنة صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية وليس صانعاً لها وتقع علي اعضائه من امانة المؤتمرات الشعبية^{٢٧٦} :اساسية او المهنية او اللجان الشعبية مسؤولية تنفيذ قراراته في نطاق دائرتهم (٢٧٦).

وبذلك يتحدد الفارق بين مهام واختصاصات مؤتمر الشعب العام ومهام واختصاصات المجالس النيابية حيث أن المجلس النيابي حكم غيابي فهو يحكم في غياب الشعب اما مؤتمر الشعب، العام فهو ملتقي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية وهو المسؤول امام المؤتمرات الشعبية من حيث المساءلة والمحاسبة والمحاكمة في حين ان المجالس النيابية تنقطع فيها الصلة بين لنائب والناخبين ويقرر نيابية عن الشعب في وجود الشعب، ومن هنا نجد الصراعات الحزبية في المجالس النيابية والدعاية والتضليل لكسب اصوات الناخبين والتشكيك في برنامج كل حزب ومحاولة سحب البساط من تحته للفوز بأكبر قدر من الاصوات، اما في سلطة الشعب فلا مجال للدعاية والتضليل، لان امانة المؤتمرات وامناء اللجان الشعبية هم ادوات لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية ولذلك فلا مجال لتملق الجماهير والنجاح اساسه تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وانجاح وتنفيذ الخطط التنموية التي تضعها الجماهير وتصادق عليها في دورات انعقاد جلساتها الدورية، ولا مجال ايضاً للتلاعب بمصير

٢٧٦ - تطور الفكر السياسي مجموعة من الباحثين المركز اعلمى لدراسات وابحات الكتاب الاخضر ص ٨١٠

الجماهير كما حصل في ظل المجالس النيابية، لان الشعب هو الرقيب فكل عضو من اعضاء المؤتمرات الشعبية الاساسية هو رقيب على اعمال اللجان الشعبية التي هي ادوات تنفيذية فالشعب هو الرقيب على نفسه.

المطلب الاول : تشكيل مؤتمر الشعب العام

يتكون مؤتمر الشعب العام من امانات المؤتمرات الشعبية وامناء اللجان الشعبية، ويختار امانة ادارية له تتكون من خمسة اعضاء امين وامين مساعد واعضاء للامانة تتولي ادارة جلسات مؤتمر الشعب العام واعطاء الكلمات وادارة النقاش، ومؤتمر الشعب العام في مجموعة هو لجنة صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فهو ليس بمجلس نيابي يقرر نيابة عن الشعب، وانما هو لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية لصياغة تلك القرارات، ولا يحق له اضافة او تعديل اى قرار صادر عن المؤتمرات الشعبية الاساسية صاحبة السلطة والقرار، فهم امناء علي تلك القرارات مثل ساعي البريد الذي يوصل الرسالة الى صاحبها، وبهذا يبرز الفارق بين طبيعة مؤتمر الشعب العام والمجالس النيابية التي تقوم اساساً نيابة عن الشعب وهو اساس خاطيء وغير ديمقراطي، لان الديمقراطية الحقيقية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي يحكم نيابة عن الشعب معناه غياب الشعب وسلطة الشعب تعني ان يمارسها الشعب نفسه لا ان تمارس بالنيابة عنه، كذلك يشكل المجلس النيابي حاجزاً بين الشعب وممارسة السلطة اذ يحتكرها لنفسه فلا يبقى للجماهير الا المظهر الزائف للديمقراطية والمتمثل في الوقوف صفوفاً طويلة منتظمة لوضع اوراق التصويت في صناديق الاقتراع والمجالس النيابية تمنح الحصانة لاعضاء المجلس النيابي بينما

لا تقر ذلك بالنسبة لافراد الشعب مصدر السلطة التي يمارسها اعضاء المجلس النيابي، ومعني هذا ان المجالس النيابية اداة دكتاتورية تسلب السلطة من الشعب وتمارسها لتحقيق اغراض شخصية لاعضاء المجالس النيابية والطبقات او الاحزاب التي كونت المجالس انيابية، بينما مؤتمر الشعب العام واعدائه المكونون له بصفته الاعتبارية لا يتولون عن الشعب في ممارسة السلطة كما ان عضويتهم في مؤتمر الشعب العام ليست بصفته الشخصية ولا يكسبون اية حصانة خاصة بهم كالحصانة المقررة لاعضاء مجالس النيابية (٢٧٧).

المطلب الثاني : اختصاصات مؤتمر الشعب العام

إن مؤتمر الشعب العام ليس اداة حكم خلافاً للمجالس النيابية اداة التشريع والسيادة في النظم السياسية التقليدية، بل هو لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية من اجل صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية " فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان " (٢٧٨).

ولذلك تنحصر اختصاصات مؤتمر الشعب العام فى الاتى :

١ - صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تتخذها في دوراتها العامة وصياغة جدول الاعمال العام الذي تصنعه المؤتمرات الشعبية.

٢ - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تم صياغتها في

٢٧٧ - المعجم الجماهيرى - المرجع السابق ص ٢٩٥

٢٧٨ - معمر القذافى - المرجع السابق ٤٨

مؤتمر الشعب العام مع اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة النوعية

٢ - اختيار امانة مؤتمر الشعب العام.

٤ - اختيار اللجنة الشعبية العامة ومن في حكمهم من بين المصعدين او من خارجهم ومحاسبتهم وقبول استقالاتهم واعفائهم من وظائفهم المادة ٢٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ افرنجى بشأن المؤتمرات الشعبية.

٥ - دعوة المؤتمر للانعقاد في جلساته العادية والاستثنائية.

الفصل الثالث

شريعة المجتمع والدساتير

الشريعة هي المشكلة الاخرى المرادفة لمشكلة أداة الحكم، والتي لم تحل بعد في العصر الحديث رغم انها حلت في فترات من التاريخ^(٢٨٠).

ولعل من أهم الاسباب التي حالت دون الممارسة الحقيقية للديمقراطية من وجهة نظرنا هو عدم وجود شريعة للمجتمع ولقد حدث لبس كبير بين مفهوم الشريعة والتشريع في هذا العصر عند الكثيرين من رجال الفقه الدستوري، ولست ادري إن كان عن قصد او غير قصد ولكن الذي حصل هو انه رسخ في أذهان كثير من الناس أن التشريع شريعة مقدسة لا يمكن الخروج عليها وذلك باطل ولا يمت للديمقراطية بصلة بل هو يقتل الديمقراطية بعينه.

وإذا كانت أداة الحكم هي المشكلة السياسية الاولى التي واجهت الجماعات البشرية، ومازالت تواجهها حتي اليوم بسبب الصراع علي السلطة من الفرد الي الاسرة الي القبيلة الي الطبقة الي الحزب وتعدد الاحزاب الي المجالس النيابية، فان هذه الادوات هي السبب الرئيسي وراء انتكاس الديمقراطية وتكريس العبودية وسلب الجماهير الشعبية حقها في ممارسة الديمقراطية والحيلولة دون ممارسة حقها في حكم نفسها بنفسها والتعبير عن ارادتها الحرة ومن هنا تبرز اهمية شريعة المجتمع ومن يضعها لأنه " ان تختص لجنة او مجلس بوضع شريعة للمجتمع ذلك باطل وغير ديمقراطي، ان تعدل شريعة المجتمع او تلغي بواسطة فرد او لجنة او مجلس ذلك ايضاً باطل وغير ديمقراطي^(٢٨١). ذلك لان اللجنة أو المجلس أو الفرد الذي يضع شريعة للمجتمع سوف يعكس ارادته الخاصة، ومن ثم يأتي

٢٨٠ - معمر القذافي المرجع السابق ص ٥٥

٢٨١ - نفس المرجع السابق ص ٥٥

الدستور تعبيراً وضمناً لما يخدم برامجه وأهدافه . والقانون من وجهة نظرنا هو عبارة ترجمه حقيقية لرؤية أداة الحكم من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسخ في اذهان الجماهير تلك المبادئ والاهداف التي تعكسها الهيئات والمؤسسات القائمة علي رؤية أداة الحكم نفسها .

ومن أجل ذلك لم تستقر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم نظراً لعدم وجود مصدر تستند اليه أداة الحكم في تنظيم علاقات الناس سوي امزجة اداة الحكم المستفيده فكيف يمكن لشعب من الشعوب ان يستقر وينهض طالما أن القاعدة القانونية التي تنضم سير حياته قاعدة غير ثابتة ولا يثق فيها، خاصة وأن كثير من القواعد القانونية الوضعية التي صارت شريعته للمجتمع هي قواعد غير ثابتة ولا تلقي الاحترام والتقدير من الشعب والسبب في ذلك هو ان تلك القواعد القانونية التي تحرم امراً ما وتحلل في امراً اخر تعكس الامر في اغلب الاحيان حيث يصير الحلال حراماً والحرام حلالاً والدليل علي ذلك الثورات والانقلابات فعندما تقوم ثورة أو انقلاب أو حتي تغيير لرئيس الدولة عن طريق الانتخاب او حدث يتم في الدولة فذلك هو الغاء الدستور وبالتالي هو إلغاء كل ما يترتب عليه من آثار قانونية وذلك هو الامر المحير للأمم والشعوب .

ولذلك تعتمد النظرية العالمية الثالثة في منظورها للديمقراطية الحقيقيه على أن تكون قائمه علي الاراده الذاتية فهي إذن في المفهوم السياسى لها غير قابله للانتقال بالنيابة أو التوكيل أو التمثيل لان مثل هذه المداولات تعني اشراكا جزئيا لفئة قليلة من الشعب في الحكم ولا يمكن ان تكون هذه القله موازيه لقوي الشعب او بديلاً عنه او عديلاً له، فضلاً عن أن هذا لا يحقق مفهوم الديمقراطية "لان الديمقراطية تعني مسئولية الشعب كله في المجتمع" لا من يمثله اذ "اصبح من حق

الشعوب اليوم ان تكافح من خلال الثورة الشعبية من اجل تحطيم أدوات أحتكار الديمقراطية والسيادة السالبة لارادة الجماهير المسماة المجالس النيابية، وان تعلن صرختها المدوية المتمثلة في المبدأ الجديد " لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل" (٢٨٢).

ومما لاشك فيه ان الانظمة الحاضرة التي تسود العالم كانت وليدة تطور تاريخي طويل ووليدة بحث شاق، لكن هذا التطور والتقدم لم تكن أسبابه الدراسات الفلسفية او الرؤي السياسية فقط، وانما كان وليد تشوق الانسان الي الحرية والعدالة والمساواه هذا التشوق الذي دفع الانسان في كافة زوايا المعمورة الي التمرد او الثورة للتفتيش عن الانعتاق (٢٨٢). وهذا هو الذي جعلنا نطرح السؤال السالف ماهي شريعة المجتمع وما أهميتها ومن يضعها؟ والاجابة على ذلك تضع حدا للاستهتار بحرية الشعوب وكرامتها من قبل أدوات الحكم الظالمة والدكتاتورية وهذا ماسوف نوضحه في المبحث التالي .

٢٨٢ - د. رياض سليمان عواد ثورة الفاتي - والبحرية الجماهيرية الطبعة الاولى ١٩٩٢م شعبة التحقيق والتعبئة والاعلام طرابلس ص ٨٩

٢٨٣ - عبدالفتاح شحادة - الديمقراطية - منشورات المركز العالمي لبحاث ودراسات الكتاب الاضر ص ١١٣

المبحث الاول

مفهوم شريعة المجتمع

الشريعة الطبيعية لاي مجتمع هي العرف او الدين واي محاولة اخري لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية.

الدساتير ليست هي شريعة المجتمع الدستور عبارة عن قانون وضعي أساس ان ذلك القانون الوضعي الاساس يحتاج الي مصدر يستند عليه حتي يجد مبرره (٢٨٤).

ان وجود شريعته للمجتمع عامل هام واساسي في حياة الامم والشعوب واستقرارها ولعل عوامل الصراع والعدوان تكمن في عدم وجود حد فاصل بين ماهو حلال ماهو حرام وبين ماهو مباح وماهو غير مباح، ولذلك ظهرت الصراعات والنزاعات الدموية منذ ظهور الانسان علي وجه الارض، ولم يكن هناك قانون رادع سوي قانون الغابة الذي يفرض فيه القوى سيطرته على الضعيف، وتلك حياة لا تليق بالانسان الذي كرمه الله عز وجل في هذا الكون وجعله خليفة له في الارض " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر " (٢٨٥) . ومن اجل ذلك جاءت الرسالات السماوية الخالده لتضع حدا للفوضى والمآسى التي عانى منها الانسان ردياً طويلاً من الزمن، ولتقيم الكيل والميزان بالقسطاس المستقيم حيث يقول الله تعالى في محكم كتابه العزيز " واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل " (٢٨٦) والحكم هنا يقتضي وجود دستور ثابت وغير قابل للتغيير او التبديل، والدستور هنا ليس الدستور الوضعي، لانه كما سبق ان اشرنا هناك فرق كبير بين

٢٨٤ - معمر القذافي المرجع السابق ص ٥٥

٢٨٥ - سورة الاسراء الايه " ٧٠ "

٢٨٦ - سورة النساء الايه " ٥٨ "

الشريعة والتشريع الشريعة تنزل من اله حكيم هو بديع السموات والارض وخالق الكون والانسان مدير لامره، ولذلك فان الشريعة تسمو على الانانية وحب الذات وقهر الآخرين، وتلك هي السمة التي يدان بها الدستور الوضعي لانه تعبير عن مزاج فرد او جماعة من اجل قهر فرد او جماعة اخري وذلك هو مقتل الديمقراطية عبر كل العصور، ومن اجل ذلك لابد من وجود شريعة ثابتة وغير قابلة للتغيير او التبدل وتحظى بتقدير كل الناس واحترامهم وذلك لا يتأتى الا في وجود العرف او الدين، ذلك ان العرف قاعدة سلوك اجتماعي تعارف الناس عليها فهي بمثابة عهد مقدس بينهم لا يمكن الخروج عليه وهو من صنع كل افراد المجتمع وليس بمزاج شخص او جماعه وانما هو قانون الجميع ولأجل الجميع، أما الدين فهو قانون الهي ليس محل نقاش أو تعديل أو اضافة وانما محل تقديس وخشوع فهو انسب شريعة للمجتمع وفي ظله تطمئن النفوس وتسلم الناس ارواحها وأعناقها لاي حكم نابع من شريعة الله التي فطر الناس عليها في حياتهم ومعاملاتهم.

إن شريعة المجتمع إذن ليست محل صياغة وتأليف، وتكمن أهمية الشريعة في كونها هي الفيصل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الافراد وواجباتهم، واذن فالحريه مهددة مالم يكن للمجتمع شريعة مقدسة وذات أحكام ثابتة غير قابله للتغيير أو التبدل باوسطه أي أداة من أدوات الحكم بل تكون أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع^(٢٨٧).

المبحث الثاني

أنواع الدساتير

تنقسم الدساتير من حيث طريقة تدوينها الي دساتير عرفية وأخرى مكتوبة ومن حيث كيفية تعديلها الي دساتير مرنة ودساتير جامدة .

المطلب الاول : الدساتير العرفية

الدستور العرفي أو غير المدون Const Coutumir're هو الذي ترجع طريقة صدوره الى العرف أي انه الدستور الذي لم يقرر قواعده المشرع الدستوري ولم يضعها في وثيقة مدونة في تاريخ معين ^(٢٨٨).

فالدساتير العرفية لا تستند أحكامها الي تشريع وضع بمعرفة المشرع الدستوري وانما استقت أحكامها من العادات والتقاليد التي اكتسبت عن طريق استمرار الهيئات الحاكمة في تطبيقها والسير على مقتضاها قوة العرف الدستوري الذي يكتسب صفة القاعدة الاساسية الواجبة الاتباع ما لم يبلغ العرف الدستوري الذي يكتسب صفة القاعدة الاساسية الواجبة الاتباع ما لم يبلغ او يعدل بعرف دستوري مماثل ^(٢٨٩).

المطلب الثاني : الدساتير المكتوبة

الدستور المكتوب (Const Ecrite) هو علي العكس من ذلك دستور أصدر المشرع الدستوري أحكامه وضمنها وثيقة " او بضعة وثائق معينة " ^(٢٩٠).

ولا مراء في أن تقسيم الدساتير الي عرفية ومدونة يعتبر نسبيا وليس مطلقاً،

٢٨٨ - د. عبدالحميد متولي - المرجع السابق ص ٨٦

٢٨٩ - د. محمد عبدالحميد ابوزيد - مبادئ القانون الدستوري دار النهضة العربية ٩٩١ . ص ١٧

٢٩٠ - د. عبدالحميد متولي - المرجع السابق

فكل دستور مكتوب توجد الى جواره بعض الاعراف السائدة، ومثال ذلك فان الدستور الانجليزى الذي يضرب عادة مثالا للدستور العرفي توجد الى جواره بعض الوثائق المدونة والتي أخذت تزداد في العصر الحديث .

ومن خلال دراستنا لطبيعة هذه الدساتير نجد انه لا يوجد حد فاصل بين البلاد ذات الدساتير المكتوبة والبلاد ذات الدساتير العرفية، حيث اننا نجد دساتير جزؤها عرفى يحتوي جزء منها على نصوص مكتوبة، وكذلك دساتير مكتوبة يحتوى جزء منها على العرف وكل ما في الامر ان عنصر الكتابة أو عنصر العرف تختلف من بلد الى آخر كما يختلف في بلد الواحد من زمن الى آخر.

ولذلك يكون مناط التفرقة بين الدستور العرفى والمكتوب بالنظر الى العنصر الغالب والاهم فإذا كان العنصر الغالب والاهم يكمن في القواعد العرفية كان الدستور عرفياً وإذا كان العنصر الغالب والاهم متمثلاً في الاحكام المدونة في الوثيقة اعتبر الدستور مكتوباً^(٢٩١).

٢٩١ - د. فواز العطار - النظم السياسية والقانون الدستوري ١٩٩١ - دار النهضة العربية ص ١٦٣ .

المبحث الثالث

الدساتير المرنة والدساتير الجامدة

تنقسم الدساتير من حيث طريقة تعديلها الى قسمين : دساتير مرنة ودساتير جامدة.

المطلب الاول : الدساتير المرنة " Constitutions Souples "

فالدستور المرن هو ذلك الدستور الذي يمكن تعديله بالطريقة التشريعية العادية بواسطة المشرع اي باتباع الاجراءات ذات وعن طريق السلطة ذاتها التي تتولي تعديل القوانين العادية (٢٩٢).

ولا شك ان اكثر الدساتير مرونة هي الدساتير العرفية، لانها كما جاءت عن طريق العرف فإنها تعدل ايضاً بمعرفته واذا اراد المشرع العادي ان يعدلها فإنه يتبع في ذلك الاجراءات التشريعية العادية وتعتبر بريطانيا مثالا بارزاً للدولة ذات الدستور المرن في العصر الحديث لذلك يستطيع البرلمان الانجليزي أن يعدل في احكام الدستور الانجليزي بنفس الطريقة التي يعدل بها القوانين العادية.

وليس هناك تلازم بين المرونة والدستور العرفي، فقد توجد صفة المرونة في بعض الدساتير المكتوبة، وفي هذه الحالة لا يختلف الدستور عن القانون العادي من حيث الشكل وإنما يختلف من حيث الموضوع ومن امثلة الدساتير المكتوبة المرنة الدستور الايطالي الصادر سنة ١٨٤٨ أفرنجي والدستور السوفييتي الصادر سنة ١٩١٨ أفرنجي (٢٩٣).

٢٩٢ - د. عبدالحميد متولي - المرجع السابق ص ٨٧

٢٩٣ - د. محمد حسنين عبدالعال القانون الدستوري دار النهضة العربية ١٩٩٢ ص ١١٥

المطلب الثاني : الدساتير الجامدة

" Constitutions Rigid "

الدستور الجامد هو الدستور الذي لا يمكن تعديله (أو الغاؤه) كما تعدل (أو تلغى) القوانين العادية، وإنما يجب لأجل ذلك اتباع إجراءات وشروط اشد تعقيداً وصعوبة، ولذلك فإن تعديل أو الغاء تلك القواعد الدستورية إنما يصدر من سلطة اسمى من تلك السلطة التي تضع القوانين العادية أو " السلطة التشريعية "، ويمكن تعريف الدستور الجامد بأنه الدستور الذي لا يمكن تعديل نصوصه أو الغاؤها بقانون عادي^(٢٩٤) وليس هناك تلازم أو ارتباط بين تدوين الدستور وجموده، فجمود الدستور يمكن أن يمتد إلى الدستور العرفي كالقوانين الأساسية للملكة الفرنسية التي كانت تعد ذات صبغة دستورية وكان معظمها يقوم على العرف، ورغم ذلك لم يستطع الملك وحده باعتباره سلطة تشريعية في ذلك الوقت تعديلها إلا بعد موافقة مجلس الطبقات على هذا التعديل في حين لم يشترط ذلك في التشريع الذي يضعه الملك كسلطة تشريعية. فهذه القوانين الأساسية ذات الصبغة الدستورية رغم أنها تعتبر عرفية إلا أن تعديلها يتطلب إجراءات وشروطاً معقدة أكثر مما يتطلب في تعديل القوانين العادية الأمر الذي ينفي وجود التلازم الحتمي بين التدوين والجمود^(٢٩٥).

واغلب الدساتير خلال هذه الحقبة التاريخية هو أنها دساتير جامدة بغية اضعاف طابع الثبات والاستقرار عايتها حتي اننا نجد بعض الدساتير قد جرت علي منع كل محاولة لتعديلها خلال فترة زمنية معينة حتي تستقر في وجدان الشعب وترسخ في ضميره، وفي ذلك ضمان أكثر للنظام السياسي الذي تقيمه هذه الدساتير وتحميه وذلك يعتبر تكريساً للدكتاتورية من وجهة نظرنا، لان طبيعة الحياة متغيرة ومتطورة وحاجات الانسان في هذا العصر بالذات عصر العلوم التكنولوجية اصبحت الكماليات أساسيات، ولذلك فإنه من الصعب وضع قيود باسم الديمقراطية تقيد حرية الناس في التفكير والابداع.

٢٩٤ - د. عبد الحميد متولى - المرجع السابق ص ٨٢

٢٩٥ - د. محمد كامل ليلة القانون الدستوري - دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧١ أفرنجى ص ٨٢

المبحث الرابع

أساليب نشأة الدساتير

إن مشكلة الساسة والمفكرين الى عهد قريب كانت تكمن في الاعتقاد القائل أن الدساتير هي شريعة المجتمع، وبالتالي لا يمكن الخروج عليها او المساس بنص من نصوصها، ونتج عن ذلك تقديس لتلك الدساتير ومن ثم تقديس لادوات الحاكم الطاغية التي كان يمثل الملك فيها ظل الله في الارض وفق النظريات السياسية المقررة لنشأة الدولة من نظرية التفويض الالهي المباشر الى نظرية التفويض الالهي غير المباشر ثم نظرية القوة والنظريات العقدية، وكل تلك النظريات عكست نفسها من خلال الدساتير الدكتاتورية التي احكمت قبضتها على الجماهير الشعبية رداً من الزمن دفعت فيه كثيراً من قوافل الشهداء ثمناً للحرية والانعقاد.

ومن هنا فإن الحديث عن الدساتير وكيفية نشأتها، يتطلب دراسة وافية للظروف التي نشأت فيها تلك الدساتير والحياة الديمقراطية التي كانت محرومة منها الجماهير في التعبير عن ارادتها وهكذا يتأكد لنا أن الدستور هو عبارة عن انعكاس لرؤية أداة الحكم في السيطرة على الشعوب وإحكام قبضتها للبقاء في السلطة لأنه " ان تختص لجنة او مجلس بوضع شريعة للمجتمع ذلك باطل وغير ديمقراطي، ان تعدل شريعة المجتمع او تلغى بواسطة فرد او لجنة او مجلس ذلك ايضاً باطل وغير ديمقراطي ^(٢٩٦) لذلك سوف نتناول اساليب نشأة الدساتير من ناحيتين : الاولى وتتناول فيها الاساليب الدكتاتورية والثانية نتناول فيها الاساليب الديمقراطية.

المطلب الاول : الاساليب الدكتاتورية

لقد عكست هذه المرحلة صورة الصراع بين الحاكم والمحكوم ودرجة المعاناة التي عاشتها الشعوب في تلك المرحلة وهو الصراع الذي أفرز لنا انماطاً متعددة من صور الحكم وأشكاله ثم التعبير عنها في تلك الدساتير التي تعتبر مرآة صادقة تنعكس عليها صورة تلك الانظمة والتي عبرت عن نفسها من خلال الدساتير التالية:

١ - المنحة Oetroi

٢ - العقد Pacte

٣ - صدر الدستور بواسطة جمعية نيابية تأسيسية Convention

٤ - الاستفتاء الدستوري Referendum Constituant

الفرع الاول : صدور الدستور كمنحه

يفترض صدور الدستور في شكل منحة أن الحاكم صاحب السلطة المطلقة في البلاد يريد ان يضع حداً لسلطاته ويتنازل عن بعضها لشعبه بأن يمنحه دستوراً ينظم السلطات العامة، يبين حقوق الافراد وحررياتهم ويعمل على التوفيق بين هذه السلطات وتلك الحقوق والحرريات (٢٩٧).

ويفيد مصطلح المنحة أن الملك قد منح الدستور بمحض اختياره وارادته الحرة، ومع ذلك فإن الواقع التاريخي لا يقبل ذلك ولا يؤيده فالاستقرار التاريخي

يوضح لنا أن الملوك لم يصدروا الدساتير بمحض اختيارهم وإنما فعلوا ذلك اما نتيجة لثورة ظافرة استطاعت ان تفرض ارادتها وتضعف عملياً من سلطات الملوك او بعد ظهور شواهد ومستجدات صار ما يخشى معها الضرورة الى اصدار تلك الدساتير اضطراراً^(٢٩٨) ونحن نرى أن أسلوب المنحة ليس اسلوباً ديمقراطياً فكلمة منحه نفسها تعبر عن نفسها وعن ذلك الحاكم الطاغية الذي يمنح الشيء ومن يمنح شيئاً بأمكانه سحبه وترجييعه فى اى وقت لانه لا يوجد الزام له سوى مزاجه الشخصي وما يتفضل به على قطيع الغنم الذي يهش عليه بعصاه من خلال ادوات القمع البوليسية والاجهزة المساعدة له ومن ثم لا يحق لاحد ان يناقشه او يعارضه في امر او رأى لانه اله، والاله منزه عن الخطأ والزلل ولقد تكرست هذه الصورة في العديد من المجتمعات البشرية القديمة وكان فرعون في مصر القديمة مثالا لها وقصته مع سيدنا موسى عليه السلام عندما امره ربه بالذهاب الى فرعون لانه طغي اذهب الى فرعون انه طغى^(٢٩٨) والطغيان هو آخر مرحلة من المراحل التي ينبغي ان يوضع فيها حد للفساد والطغيان.

وعلى ذات الاساس قام الحكم في الهند القديمة وأصلتها قوانين مانى نو دستور واساس الديانة البراهيمية وقام كذلك نظام الحكم في الصين ولقد كان لامبراطور اليابان قداسه آلهية عبر العصور حتي القرن الحالي والي ان صدر دستور اليابان عام ١٩٤٧ أفرنجي فجعل السيادة للشعب^(٢٩٩).

وعندما ظهرت المسيحية كان دستورها " دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله " واختط رجال الكنيسية لانفهم خطأ معيناً ومؤداه عدم التعرض للحاكم بل ووجوب الخضوع له وتنفيذ اوامره وطاعته وتبلور الاتجاه وظهر على لسان القديس بول الذي قال ان السلطة مصدرها ارادة الاله ومن ثم فسلطة الحاكم ملزمة لانه

٢٩٨ - د. مبلود المهدي - د. ابراهيم ابوحزام - المرجع السابق ص ٢٤٣

٢٩٩ - سورة " طه " الاية ٢٤

ينفذ ارادة الله ومن هنا فإن من اطاع الحاكم فقد اطاع الله ومن عصي الحاكم فقد عصي الله (٢٠٠).

وهكذا يكون الدستور منحة عندما تغيب الشعوب ويلغى دورها في الحياة بحيث يصبح الدستور وليد ارادة الملك الذي هو ظل الله في الارض اي ان الشعوب احتقرت ارادتها ولم يصبح لها أى دور في الحياة حتي ان الملك يتنازل عن بعض حقوقه ويعطيها للمساكين لتكون في صورة دستور وبمعني ادق من وجهة نظرنا ان الملك المستبد في طغيانه وكبريائه يتنازل عن بعض من حقوقه المطلقة ويضعها في صورة قواعد استبدادية تطبق علي تلك القطعان من الغنم التي تباع وتشترى بواسطة بطانة الملك المستبد لكي يسبحوا بحمده بكرة وأصيلا ان ذلك الاسلوب يعد أبشع صور الارهاب الذي شهدته البشرية في مسيرتها الطويلة نحو الديمقراطية .

ومن الدساتير التي صدرت في صورة منحة نذكر منها علي سبيل المثال الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨١٤ والدستور الايطالي الصادر سنة ١٨٤٨ افرنجي والدستور الياباني الصادر سنة ١٨٨١ افرنجي والدستور الاثيوبي الصادر سنة ١٩٣١ افرنجي والدستور المصري الصادر سنة ١٩٢٣ افرنجي بارادة الملك وحده ولم يشارك الشعب المصري في وضعه واصداره (٢٠١).

الفرع الثاني : صدور الدستور فى صورة عقد

يتكون الدستور في هذه الحالة عن طريق اتفاق يبرم بين الشعب والحاكم وذلك بعد مفاوضات ومناقشات بين الطرفين تنتهى بمولد الدستور وبذلك لا تتفرد ارادة الحاكم بمنح الدستور وإنما تظهر الى جانبها ارادة الشعب، لذا يعد

٢٠٠ - د. ثروت بدوى - اصول الفكر السياسي - دار النهضة العربية ١٩٧٦ ص ٢٥

٢٠١ - د. محمد الشافعى ابوراس - نظم الحكم المعاصر - عالم الكتب ١٩٨٤ ص ٨٢

الدستور في هذه الصورة وليد اتفاق ارادتين وتفترض هذه الطريقة ان الشعب قد قطع شوطاً في طريق التقدم الديمقراطي فأدرك ما عليه من واجبات وماله من حقوق، وبذلك تتدخل ارادته في صنع الدستور كطرف فيه (٢٠٢) وفي هذه المرحلة يضعف دور الملك ويبدأ دور الشعب او الامة في الظهور دون ان يبلغ ذلك الدور طور الاكتمال وتتم نشأة الدستور في هذه المرحلة بواسطة الاتفاق المشترك بين الحاكم والشعب أو الامة فيعتبر الدستور في هذه الحالة اتفاق بين الطرفين (٢٠٣).

وعلى الرغم من ثراء نظرية العقد الاجتماعي الا ان الفقه الدستوري وجه اليها النقد التالي :

١ - فكرة العقد الاجتماعي تقوم على أساس خيالي وليس على أساس واقعي حيث لا نجد اي سند من الواقع، فالتاريخ لا يعطيها أى مثال لدولة نشأت عن طريق العقد.

٢ - التناقض الموجود في مضمون النظرية اذ تقول إن الجماعة نشأت نتيجة عقد ولا يوجد من أبرم هذا العقد.

٣ - فكرة العقد بعيدة عن التصور لعدم إمكان رضا الافراد ومن المعلوم ان الرضا ركن اساسي في العقد والقول بوجود قبول ضمني لشروط العقد فيه خطورة تتمثل في ترك الحاكم حراً في تحديد شروط العقد مما قد يؤدي الى الاستبداد بالسلطة والاطاحة بكل حرية للافراد.

٤ - تقوم فكرة العقد الاجتماعي على افتراض وهمي خاطيء وهو ان الفرد كان يحيا حياة عزلة قبل قيام الجماعة وهذا غير صحيح لان الانسان بطبعه كائن اجتماعي لا يتصور فيه تحمل حياة العزلة (٢٠٤).

٣٠٢ - د. محمد عبدالحميد ابوزيد - المرجع السابق ص ٤١

٣٠٣ - د. مبلور المذهب - د. ابراهيم ابو خزام - المرجع السابق ص ٢٤٤

٣٠٤ - د. اسماعيل البديوي - نظرية الدولة - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٤ افرنجي ص ١١٨

ه - اذا كان للعقد قوة ملزمة لطرفي العقد فمعنى ذلك انه سيكون هناك ارتباط من جانب الافراد بهذا العقد يكاد يكون ازلياً وهذا يتنافى مع الحرية الطبيعية للانسان التي تتضمنها فكرة العقد الاجتماعى، فاذا تعاقد الانسان لانشاء الجماعة السياسية فإنه يبقى محتفظاً بحريته الطبيعية وبالتالي تكون له حرية فسخ العقد والخروج من الجماعة في كل وقت فاذا تعود الخارجون على الجماعة واتفقوا فيما بينهم عي انشاء دولة جديدة ترتب على ذلك بطبيعة الحال انهيار الدولة القديمة لانه من غير المعقول قيام دولتين او اكثر فى اقليم واحد (٣٠٥).

ونحن نرى ان هذه الصورة تعد أشد وطأة من سابقتها حيث يبلغ الاستهتار بالشعوب الى الحد الذي يقرر فيه فرد الى مادی وصل مستوى الناس وتفكيرهم حتي يقرر ويعترف بوجود تقدم في مستوى وعي الناس وادراكهم للحرية ام لا ونحن نتساءل من يكون هذا انك او الفرد حتي يستطيع أن يقيم عقول الناس وتفكيرهم؟ ألم يكن بشراً مثلهم بل في مستوي اقل منهم في الكثير من الاحيان ولكنه الظلم والطغيان وسلب الناس حقوقهم هو الذي جعل من هؤلاء الاشخاص آلهة فوق مستوي البشر ولذلك نوضع ارادة الشعب كامله في كفه وارادة الملك في كفه اخري لتضع القيود في ايديها ولتسلب حريتها وكرامتها وتستأجر جهدها وعرقها لاصحاب السيادة لتحظى بلقمة العيش ومن امثلة هذه الدساتير التي صدرت في صورة عقد العهد الاكبر الصادر فى انجلترا عام ١٢٨٢ افرنجى الذي تم بين الملك جون الثاني والشعب الانجليزى ممثلاً في رجال الدين والاشراف نيابة عن الشعب الانجيلزى والدستور الفرنسى الصادر عام ١٨٣٠ والذي تم بين الشعب ممثلاً فى نوابه ودوق اورليان الذي توج ملكاً علي فرنسا.

ان الانسان هو الانسان في أي مكان من العالم هو واحد فى الخلقة وواحد

٣٠٥ - د. احمد رسلان - لنظم السياسة والقانون الدستوري القسم الاول - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٧ افرنجى ص ٥٣

في الاحساس ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموساً منطقياً للانسان كواحد ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنظر للانسان غير واحد وليس لها ما يبررها في تلك النظرة الا مشيئة أدوات حكم الفرد أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم في الشعوب وهكذا نرى الدساتير تتغير عادة بتغير اداة الحكم وهذا يدل على ان الدستور هو مزاج أدوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعي^(٢٠٦).

الفرع الثالث : صدور الدستور بواسطة جمعية نيابية تأسيسية

تعد هذه الطريقة اكثر ديمقراطية من الطريقتين السابقتين اذ ان الدستور انما تقوم بوضعه في هذه الحالة جمعية منتخبة من الشعب^(٢٠٧).

وتنتهى بانتهاء وضعه واقراره واصداره فممارسه الشعب للسلطة التأسيسية تعتبر مستحيلة فمن المحقق ان مجموع المواطنين يعجزون عن ان يباشروا بأنفسهم تلك السلطة وما تتطلب من اجراءات فنية ومعقدة، لذلك نراه يكتفي في هذا الصدد باختيار ممثلين يتولون السلطة التأسيسية نيابة عنه ويقتصر دور الشعب على عملية قانونية محددة هي انتخاب نوابه الذين يتولون وضع الدستور نيابة عنه ويكون الدستور الذي تضعه الجمعية المذكورة نافذا بمجرد اقرارها لصيغته النهائية دون ان يلزم عرضه على الشعب الذي سبق له اناة هذه الجمعية في وضعه^(٢٠٨) وتعتبر هذه الطريقة من وجهة نظرنا غير ديمقراطية، فالجمعية التأسيسية لا تختلف عن المجلس النيابي الذي يقرر نيابة عن الشعب ولذلك نحن نتساءل من الذي أعطي للجمعية التأسيسية الحق في ان تشرع وتضع الاساس

٢٠٦ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٥٧

٢٠٧ - د. عبد الحميد متولى - المرجع السابق ص ٧٢

٢٠٨ - د. عثمان خليل - القانون الدستوري - الكتاب الاول المبادئ الدستورية العامة - القاهرة ١٩٥٦

افرنجي ص ٢٠

لبناء الدولة؟ ومن قال ان ذلك الاساس الذي تضعه الجمعية التأسيسية هو تعبير عن ارادة الجماهير فى أن المجلس النيابى حكم غيابى والتمثيل تدجيل؟ (٢٠٩).

فإن الجمعية التأسيسية نكون قد الغت وجود الشعب اصلاً من الوجود ويكون الشعب قد وضع نفسه في قيد عتيد وكبل نفسه بقيود الظلم والدكتاتورية التي تمارسها عليه ادوات السلطة لتشريعية والتنفيذية والقضائية التي تدعي حماية السيادة العامة للدولة وفي ذلك اهدار لحرية وكرامة الجماهير صاحبة الحق في السلطة والقرار، فلا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل واذا كانت الانظمة الحاكمة تبرر وضعها للدساتير في السابق بهذه الكيفية وبحجة صعوبة جمع الناس وأخذ رأيهم فإن الصيغة الجديدة للحكم الشعبي الذي اساسه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية حيث يقسم لسكان فى اى بلد الى مؤتمرات شعبية اساسية وتجتمع في ساعة واحدة وتناقش جدول اعمالها وتقرر ما تشاء دون نيابة او وصاية من احد فإن اسلوب الوصاية هذا بات مستهجنا وغير ديمقراطي وأريد به عزل الجماهير عن ممارسة حقها في الحياة لتنعم ادوات الحكم الدكتاتورية بالحرية وحدها وتستغل الجماهير الشعبية من خلال تلك القوانين والتشريعات التي تصدرها لتحكم قبضتها على عوامل القوة في المجتمع السلطة والثروة والسلاح.

الفرع الرابع : الاستفتاء الدستورى

يقض المبدأ الديمقراطي بضرورة وضع السلطة في يد الشعب لكي يمارسها بنفسه دون نوابه ومن ثم ظهرت طريقة جديدة في وضع الدساتير تترك للشعب الحرية فى ان يضع دستوره مباشرة وهي طريقة الاستفتاء الدستورى، ويتحقق

ذلك بأن يترك للشعب ابداء رأيه فى الدستور بحيث لا يكون نافذاً ونهائياً الا اذا وافق عليه.

وهذا يعني ان الشعب صاحب السيادة لم يستعمل حقه فى التفويض او الانابة واراد ان يباشر السيادة بنفسه (٣١٠) ومن اجل ان يكون ثمة استفتاء دستوري يجب ان تكون ثمة اولاً هيئة او شخصية " سواء كانت جمعية او لجنة او ملكاً او دكتاتوراً " قامت بتحضير مشروع دستور وعرضته على الشعب وطلبت استفتاءه فيه وموافقته عليه (٣١١).

وعلى الرغم من ان اسلوب الاستفتاء الدستوري يبدو في ظاهره ممارسة مثالية للديمقراطية بشكل مباشر الا ان الكثير من الانظمة الاستبدادية اعتمدت هذا الاسلوب عند بداية او حتى اثناء ممارستها للسلطة ويبقى الفصل بين الممارسة الديمقراطية الحرة والممارسة الصورية للديمقراطية ليس مجرد الاستفتاء بل المناخ الذي جرى فيه، وحجم الضغوطات التي تمارس على المواطنين. اثناء الاستفتاء (٣١٢).

ان الذين يقولون " لا " لم يعبروا فى الحقيقة عن ارادتهم بل الزموا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة ولم يسمح لهم بالتفوه الا بكلمة واحدة وهي اما " نعم " واما " لا " ان ذلك اقصى واقصى نظام دكتاتوري كبحي.

ان الذي يقول " لا " يجب ان يعبر عن سبب ذلك ولماذا لم يقل " نعم " والذي يقول " نعم " يجب ان يعلل هذه الموافقة ولماذا لم يقل " لا " وماذا يريد كل واحد وما سبب الموافقة او الرفض (٣١٣).

٣١٠ - د. محمد عبدالحميد ابوزيد - المرجع السابق ص ٤٤

٣١١ - د. عبدالحميد متولي - المرجع السابق ص ٧٣

٣١٢ - د. مبلور المهدي - د. ابراهيم ابو خزام - المرجع السابق ص ٢٥٠

٣١٣ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٣٩

ومن خلال ما تقدم يمكن اجمال عيوب الاستفتاء في النقاط التالية :

١ - الغموض وعدم الدقة في الاجابة على السؤال المطروح فلا يتاح في ظل الاستفتاء تعليل الموافقة او الرفض .

٢ - محدودية النقاش حيث ان الدساتير تطرح للاستفتاء كوثيقة غير قابلة للتجزئة ولا تطرح مادة أخرى لأخذ رأي المواطنين فيها ويكون في هذه الحالة قد قبل مبادئ او قواعد او احكاماً لا يريدونها اذا صوت بالموافقة ويكون قد رفض مفاهيم أخرى يرغبها اذا صوت بالرفض.

٣ - ان الاستفتاء مدمر للديمقراطية حيث يتحول الى ديمقراطية وموافقة بدل الديمقراطية المسؤلة نتيجة لضغوط الايدلوجيات وتأثير وسائل الاعلام والحملات المصاحبة من الاحزاب السياسية القادرة علي الدعاية والتمويل وفي ظل ذلك الجو المشحون من قبل تلك الادوات لا يعبر الاستفتاء عن اي ديمقراطية حقيقية .

٤ - غياب نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة التي تم عبرها اعتماد الدساتير عن طريق الاستفتاء الناجم عن الاحباطات التي منيت بها الجماهير والتي تصل في بعض الدول الى اكثر من ٦٠٪ في مجتمع مثل سويسرا التي يضرب بها المثل أحيان في مدرسة الديمقراطية^(٢١٤) وهذا ما يؤكد ان الاستفتاء تدجيل علي الديمقراطية ولا يعقل اليوم بعد الانتصارات الباهرة التي حققتها الشعوب على جلاذيتها عبر المسيرة النضالية للديمقراطية ان تستفتي الجماهير من خلال صناديق مقفلة وبكلمة واحدة لا او نعم وفي ذلك نري كبهاً لارادة الانسان وتزييفاً واضحاً للديمقراطية التي لا يختلف عنها اثنان في تعريفها بأنها حكم الشعب نفسه بنفسه دون نيابة او تمثيل واذا كانت المرحلة السابقة يتعلل فيها

بصعوبة الكيفية التي يمكن من خلالها جمع الناس لمناقشة امور حياتهم فإن النظرية العالمية الثالثة الكتاب الاخضر تقدم الحل العملي والنموذجي من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، الصيغة الفريدة للحكم الشعبي وبشكل مباشر حيث تسقط كل الوسائط والادوات التي كانت تشكل حاجزاً بين الجماهير وممارسة حقها في الحياة الطبيعي والمشروع الذي منحه الله سبحانه وتعالى لها تطبيقاً لقوله تعالى " وامرهم شورى بينهم " (٣١٥).

المبحث الرابع

موقف النظرية العالمية الثالثة

من الدساتير الوضعية

من الثابت لدى رجال الفقه الدستوري ان العالم لم يعرف الدساتير المكتوبة الا في عهد قريب، أما في المراحل السابقة فكان السائد والمتعارف عليه هو العرف او الدين.

لقد بدأت حركة تدوين الدساتير في العصر الحديث في الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا حيث صدر اول دستور مكتوب في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٨٧١ افرنجي وفي فرنسا سنة ١٨٩١ ثم انتشرت حركة تدوين الدساتير بعد ذلك في بقية دول العالم، وصبح تدوين الدساتير في العصر الحديث الذي شهد ظهور دول عدة ضرورة لا بد منها بالنسبة للدول حديثة الاستقلال والدول التي بدأت عهداً جديداً يقوم على نظام جديد (٣١٦).

ونحن نرى ان الدستور ما هو الا صياغة لعلاقة بين غالب ومغلوب في معركة الحياة فالطرف القوي هو الذي يفرض ارادته على الطرف الضعيف سواء كان فرداً او جماعة والذي يؤكد ذلك أن كتابة الدساتير وصياغتها قد بدأت مع القرن الثامن عشر على اثر الثورتين الامريكية والفرنسية وبداية عصر الاستعمار الغربي لشعوب العالم.

ومن اجل ذلك نجد ان شعوباً نقلت الدستور الامريكي والدستور الفرنسي نقلاً حرفياً تقليداً لهاتين الدولتين او كان نتيجة فرضي.

من خلال الواقع الاستعماري وذلك هو السبب الرئيسي الذي اوقع شعوباً كثيرة في العالم فى مشاكل وصراعات دموية نتيجة لعدم توافق تلك النصوص الدستورية مع قيم ومفاهيم وثقافة تلك المجتمعات.

ان القانون من وجهة نظرنا هو انعكاس لواقع الحياة السياسية الاقتصادية ولا يمكن ان يكون القانون قيداً على حرية الفكر والابداع.

ان الذين يقدسون الدساتير هم في واقع الامر يحنطون شعوبهم ويحكمونهم بعقول الموتى ان حركة التاريخ متغيرة ومتجددة وحاجات الانسان وتطلعاته للحياة متطورة بتطور الحياة نفسها وما يواكبها من تطور علمي حضاري وهذا الامر يحتاج الى مرونة ودقة لتنظيم سير الحياة ومن هنا تأتي مسألة الدساتير والخطورة التى تشكلها لكبح الجماهير وعدم اعطائها الفرصة فى ان تعبر عن ذاتها الا وفق ما ترضيه اداة الحكم الشريعة الطبيعية لاي مجتمع وهى العرف او الدين واي محاولة اخرى لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية والدساتير ليست هي شريعة المجتمع . . الدستور عبارة عن قانون وضعي اساسى . إن ذلك القانون الوضعى الاساي يحتاج الى مصدر يستند عليه حتي يجد مبرره وان مشكلة الحرية في العصر الحديث هي ان الدساتير صارت هي شريعة المجتمع وان تلك الدساتير لا تستند الا علي رؤية ادوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم من الفرد الى الحزب.

والدليل على ذلك هو الاختلاف من اختلاف دستور الى اخر رغم ان حرية الانسان واحدة وسبب الاختلاف هو اختلاف رؤية ادوات الحكم وهذا هو مقتل الحرية في نظم العالم المعاصرة (٢١٧).

المطلب الاول : شريعة المجتمع

الشريعة هي المشكلة الاخرى المرادفة لمشكلة اداة الحكم والتي لم تحل بعد في العصر الحديث، رغم انها حلت في فترات من التاريخ^(٢١٨) ولكي تكون الجماهير حرة ومستقرة وغير مهددة في اية لحظة من اللحظات بالهيمنة والتسلط من اى اداة من ادوات الحكم ومن اجل ان تعيش كل الجماهير في عدل وأمن واستقرار لابد وان تكون هناك شريعة ثابتة وغير قابلة للتغيير او التبديل وليست محلا للخلاف والاجتهاد بين اى شخص واخر ولا يتأني ذلك متي كانت هذه الشريعة شيئا ثابتاً ومقدساً ومحترماً من الجميع ولا يحق لاي فرد كائناً من كان ان يمس بها لان المساس بها هو مساس بجوهر الانسان ذاته اي بكيانه البشرى . . . انسانيته . . . وكرامته . . . وقيمه . . . ومبادئه . . . لذلك يستوجب الامر البحث عن شىء سام ومقدس ليس محل منازعة ولا جدل ولكن اين توجد هذه الشريعة المقدسة ؟

الشريعة الحقيقية لاي مجتمع هي العرف او الدين واي محاولة اخري لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجه عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية^(٢١٩)

واذا كان من الامور الفطرية بل والمنطقية ايضا ان يشترك جميع افراد الشعب في صنع القرار التشريعي الذي يخصهم ويخص حياتهم التي يرتضونها في المجتمع باعتبارهم اصحاب المصلحة الحقيقية فيه فكذلك ايضا ينبغى ان يشترك الشعب كله في مراقبة السياسة التشريعية التي يضعها افرادة وفق اسس وضوابط شعبية يضعها ويقررها الشعب نفسه.

٢١٨ - نفس المرجع اسبق ص ٥٥

٢١٩ - معمر القذافي المرجع السابق ١٢٦

غير ان الحقائق التاويخية حول اداة الحكم وما نشاهده لها من تطبيقات او ممارسات عملية في عالمنا المعاصر كان ولا يزال مغايراً بل ويختلف تماماً عن تلك الحقيقة الفطرية والمنطقية (٣٢٠).

فلقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك زيف ما تدعيه هذه الانظمة من مبادئ دستورية لخداع الجماهير وثبت بالتجربة والممارسة الواقعية ان السياسة التشريعية فيها لا تمثل رأي القاعدة العامة للشعب كما لا تعبر عن مصالحه وانما تمثل رأي وفكر قلة من الشعب هم واضعو تلك السياسة من لجان برلمانية وهؤلاء بطبيعة الحال يتأثرون حتما بالنزعات والميول السياسية والفكرية لاداة الحكم من فرد او حزب او طبقة كل ذلك علي حساب الشعب ومصالحه (٣٢١).

فالشريعة هي المشكلة الاخرى المرادفة لمشكلة اداة الحكم والتي لم تحل بعد في العصر الحديث رغم أنها حلت في فترات من التاريخ حيث ان تختص لجنة او مجلس بوضع شريعة للمجتمع ذلك باطل وغير ديمقراطي أذن ما هي شريعة المجتمع (٣٢٢).

ومن هنا تأتي النظرية العالمية الثالثة " الكتاب الخضر " لتجيب لنا على هذا السؤال المحير والذي اربك الحياة العملية وافسد القيم الاجتماعية بالرغم من ان الحل ماثل وواضح امام الجميع ولكن الانهيار الشديد الذي حصل للحضارات الانسانية الكبرى وفي مقدمتها الحضارة العربية الاسلامية جعل ثقافة الزيف والتدجيل الغربي تغطي على كل الحقائق التاريخية والنضالات البشرية وتسيطر

٣٢٠ - د. مصطفى عبد الحميد - عباد الرقابة الشعبية على صحة التشريع في النظام الجماهيري - المركز

العالمي - لدراسات واباحث - الكتاب الاخضر ١٩٨٩ أفرنجي ص ١٦٥

٣٢١ - نفس المرجع السابق ص ١٦٥

٣٢٢ - مغمر القذافي - المرجع السابق ٥٥

على عقول الساسة والمفكرين وتجعل منها الاساس والمرجع لنظرية الحكم والاستبداد وفي مقدمتها الدساتير الوضعية التي كرس مفهوم الطبقات الاجتماعية من خلال نظرية الفصل بين السلطات وُزادت من المسافة التي تفصل بين الحكام والمحكومين من خلال النظرية النيابية وعملت على حماية الاستغلال من خلال القوانين والتشريعات التي تصدر عن السلطة التشريعية وتم اجبار الناس على طاعتها بواسطة السلطة التنفيذية التي هي وليد شرعى لصاحب الاغلبية البرلمانية في حزب السلطة الفائز في العملية الانتخابية ومن هنا تأتى الاهمية البالغة للاجابة عن السؤال ما هي شريعة المجتمع ومن يضعها وما اهميتها بالنسبة للديمقراطية وللإجابة عن ذلك تقول النظرية العالمية الثالثة " الكتاب الاخضر " .

الشريعة الطبيعية لاي مجتمع هي العرف او الدين اى محاولة اخري لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجه عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية الدساتير ليست هي شريطة المجتمع وذلك نتيجة للاسباب التالية :

١ - الدستور عبارة عن قانون وضعى اساسى .

٢ - ان ذلك القانون الواسع الاساسى يحتاج الى مصدر يستند عليه حتي يجد مبرره .

٣ - ان مشكلة الحرية هي العصر الحديث هي ان الدساتير صارت هي شريعة المجتمع .

٤ - ان تلك الدساتير لا تستند الا علي رؤية أدوات الحكم الدكتاتورية

السائدة في العالم من الفرد الي الحزب والدليل على ذلك هو الاختلاف من دستور الي آخر رغم ان حرية الانسان واحدة.

٥ - ان سبب الاختلاف هو اختلاف رؤية ادوات الحكم وهذا هو مقتل الحرية في نظم العالم المعاصر .

٦ - ان الاسلوب الذي تبتغيه ادوات الحكم في السيطرة على الشعوب هو الذي يفرغ في الدستور وتجبر الناس علي اطاعته بقوة القوانين المنبثقة عن الدستور المنبثق من امزجة ورؤية اداة الحكم.

٧ - ان سنة ادوات الحكم الدكتاتورية هي التي حلت محل سنة الطبيعة.

٨ - القانون الوضعي حل محل القانون الطبيعي ففقدت المقاييس.

٩ - ان الانسان هو الانسان في اي مكان واحد في الخلقه وواحد في الاحساس ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموساً منطقياً للانسان كواحد.

١٠ - جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنظر للانسان غير واحد وليس لها ما يبررها في تلك النظرة الا مشيئة ادوات الحكم.

١١ - وهكذا نري ان الدساتير تتغير عادة بتغير اداة الحكم وهذا يدل على ان الدستور مزاج ادوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعي.

١٢ - ان هذا الخطر المحقق بالحرية الكامن في فقدان الشريعة الحقيقية للمجتمع الانساني واستبدالها بتشريعات وضعية وفق الاسلوب الذي ترغبه اداة الحكم في حكم الجماهير .

١٣ - ان الاصل هو أن اسلوب الحكم هو الذي يجب ان يتكيف وفقاً لشرعية المجتمع لا العكس،

١٤ - اذن شرعية المجتمع ليست محل صياغة وتأليف وتكمن اهمية الشريعة كونها هي الفيصل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الافراد وواجباتهم اذ ان الحرية مهددة ما لم يكن للمجتمع شريعته مقدسة وذات احكام ثابتة غير قابلة للتغيير او التبدل بواسطة أي أداة من أدوات احكم بل اداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع .

١٥ - ان الشعوب الان في جميع انحاء العالم تحكم بواسطة شرائع وضعية قابلة للتغيير والالغاء حسب صراع أدوات الحكم علي السلطة .

١٦ - ان استفتاء الشعوب على الدساتير احياناً ليس كافياً لان الاستفتاء في ذاته تدجيل على الديمقراطية ولا يسمح الا بكلمة واحدة وهي " نعم " او " لا " فقط ثم ان الشعوب مرغمة على الاستفتاء بحكم القوانين الوضعية والاستفتاء على الدستور لا يعني انه شرعية المجتمع ولكن يعني انه دستور أي هو الشيء موضوع الاستفتاء ليس الا (٣٢٣).

١٧ - شريعة المجتمع تراث انساني خالد ليس ملكا للاحياء فقط ومن هذه الحقيقة تصبح كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عليه لونا من الهزل (٣٢٤) ومن هنا يتأكد لنا انعدام الحجة التي كان يحتاج بها المتسلطون على الشعوب لان الدستور تعبير عن رؤية الحكام ومرتبطة بمصلحتهم المحدودة بمكان معين وزمان محدود ينتهي بانتهاء المصلحة ويتغير بتغير الافراد اما الشريعة فهي ثابتة وغير متغيرة

٣٢٣- نفس المرجع السابق ص ٥٩

٣٢٤- معمر القذافي المرجع السابق ٥٩

وليست محلاً لفائدة الفرد أو القبيلة أو الطبقة أو الحزب وإنما هي محل لفائدة الإنسانية كافة بغض النظر عن الأشخاص وصفاتهم أو ذواتهم وليست محدودة بالزمان و المكان فهي صالحة لكل زمان ومكان ولذلك يحترمها كل انسان ويتفانى في الدفاع عنها والتمسك بها والرضا بأحكامها.

الفرع الأول : العرف

يعد العرف أسبق من القانون المكتوب سواء في مجال القانون الخاص او العام لذلك كانت معظم القواعد الخاصة بنظام الحكم في الماضي قواعد عرفية ومنذ قيام الثورتين الفرنسية والإمريكية في اواخر القرن الثامن عشر بدأ تديون القواعد القانونية في صورة وثائق مكتوبة يطلق عليها الدستور (٣٢٥).

إن موسوعات القوانين الوضعية الناشئة عن الدساتير الوضعية مليئة بالعقوبات المادية الموجهة ضد الانسان أما العرف فهو خال تقريباً من تلك العقوبات، العرف يوجب عقوبات ادبية غير مادية لائقة بالانسان (٣٢٦) ونحن نري انه اذا كان العرف ينشأ في ضمير الجماعة فإن الدساتير تنشأ رغم ارادة الجماعة لان اساس نشأتها هو اداة الحكم والتي ما تكون عادة نتيجة لصراع الاحزاب والطبقات الاجتماعية ذات الصالح المختلفة والمتبانية والتي عادة ما تكون مدفوعة بعامل المصالحة والحد وتكريس الاحتكار والاستغلال بما يرسخ اركان اداة الحكم الظالمة والمستبدة ولذلك نجد موسوعات الدساتير مليئة بالعقوبات المادية في حين ان العرف يوجب عقوبات ادبية ولذلك نجد الانسان اذا ما ارتكب فعلاً غير اخلاقي يبدأ يتحرج من ملاقة الناس ويتوارى عنهم. وبالمقابل نجد الناس تنبذ ذلك

٣٢٥ - د. محمد عبد الحميد ابوزيد المرجع السابق ٥٤

٣٢٦ - معمر القذافي - المرجع السابق ص ٤٢

الشخص الذي لا قيم ولا اخلاق له اي الشخص الكاذب والمنافق وتحترم وتقدر الانسان الصادق والملتزم بمبادئه واخلاق الجماعة وهنا تكمن قوة العرف وقديسيته رغم خلوه من العقوبات المادية في حين تجد الخروج على الدساتير الوضعية امراً مستحباً للناس رغم امتلائها بالعقوبات المادية القاسية عقاباً ولم تكن في اى يوم من الايام عامل ردع او قهر لروح الثورة المتأججة في نفوس الشعوب الثائرة على حكامها الطغاة وهكذا تثبت لنا الممارسة اليومية للحياة سقوط العديد من الدساتير تحت اقدام الجماهير الثائرة وخير مثال على ذلك سقوط شاه ايران على اثر اندلاع الثورة الشعبية في ايران ١٩٧٩ افرنجي وكذلك سقوط الاتحاد السوفيتي العظيم ١٩٨٩ افرنجي وسقوط جدار برلين ١٩٩٠ افرنجي رغم اختلاف الازواض والدساتير في كل من الالمانيتين الشرقية والغربية ولم تشفع تلك الدساتير لتلك الانظمة المستبدة امام غضب الجماهير الهادرة.

واذا كان البعض يقلل من قيمة العرف كشرعية للمجتمع فإن دولة مثل بريطانيا التي نقلت عنها اغلب الدول النظام النيابي ما زالت الى يومنا هذا بدون دستور مكتوب وتستمد احكام قوانينها وتشريعاتها من العرف ولم يقل احد ان ذلك غلط او خروج على مبدأ الدساتير بل يعتبرها البعض نموذجاً ومثالاً وينكرون ذلك علي الشعوب التي تتخذ من الدين او العرف شرعية للمجتمع.

الفرع الثاني : الدين

ان الشرائع غير الدينية اللاعرفية هي ابتداء من انسان ضد انسان اخر وهي بالتالي باطلة لانها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين (٣٢٧) .

الدين يحتوى على العرف ويستوعبه ومعظم العقوبات المادية في الدين مؤجلة واكثر احكامه مواعظ وارشادات واجابات على اسئلة وتلك انسب شريعة لاحترام الانسان.

الدين لا يقر عقوباته آنية الا في حالات قصوى ضرورية للمجتمع ومن وجهة نظرنا فإن الدين الذي هو من عند اله حكيم خالق الكون وواضع قواعده واحكامه يحتوى العرف الذي هو نتاج للقواعد الطبيعية وبالتالي نجد الدين يشتمل على احكام عامة كلها نواه ومواعظ للبشرية جمعاء تحثها على عمل الخير والعدل ونبذ البغضاء ولذلك نجد العقوبات في الدين محصورة في الحالات الضرورية التي تشكل فساد للحياة البشرية مثل الحدود " حد السرقة - الزنا - القصاص " اما الآيات القرآنية الاخرى فتبحث علي العمل والعدل والخير واحترام الاسرة كرابطة اجتماعية وتقديسها وعدم المساس بها ونبذ الرذيلة التي تمثل خطراً حاداً على القيم والاخلاق الاجتماعية الفاضلة والنبيلة.

اذن فالدين احتواء للعرف والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب.

ان الشرائع غير الدين اللاعرفية هي ابتداء من انسان ضد انسان آخر وهى بالتالي باطلة لانها فاقدة للمصدر الطبيعى الذي هو العرف والدين " اذن اي دستور غير عرفي او ديني هو باطل لانه من صنع انسان وهذا الانسان ليس هو الناس وانما هو انسان متسلط وصاحب مصلحة وبالتالي فالذى يطرح فى الدساتير هو نتاج ادوات الحك القمعية وليس بالشرائع العرفية او الدينية وبالتالي فإن أى دستور غير العرف او الدين هو باطل ومن حق الشعوب ان تلقي به فى سلة المهملات وتخرج عليه وترفض طاعته وما سبب المظاهرات والاضطرابات عن

العمل الا تلك الدساتير المقننة للعلاقات الظلمة التي تضيف على الملوك والسلاطين الحصانة والامتيازات وتفرض على الجماهير الذل والمهانة.

الفرع الثالث : المجتمع الجماهيري وشرعية المجتمع

الدين احتواء للعرف والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب، إذن فالدين المحتوي للعرف تأكيد للقانون الطبيعي وان الشرع اللائق بالدين اللاعرفية هي ابتداء من انسان ضد انسان اخر وهي بالتالي باطلة لانها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين (٢٢٨).

وحيث ان النظرية العالمية الثالثة " الكتاب الاخضر " تطرح الحلول العلمية والعملية لمشاكل الانسان في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهي نظرية موجهة بالدعوة لكل القيميات ولأصحاب كل الديانات المختلفه الوضعية والسماوية فالدين مفهوم عام فهناك الديانات السماوية الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية والى جانب ذلك هناك الديانات الوضعية مثل البوذية والكنفوشسية والزرادشتية الخ . . . وما زالت شعوب تدين بها مثل الهندوس في الهند وكذلك بعض الشعوب الاسوية مثل الصين وغيرها من شعوب العالم الاخرى فهذه شعوب ولا نستطيع ان نتجاهلها او ننكر عليها حقها في الحياة ومن أجل ذلك جاء اعلان قيام سلطة الشعب في ٢ مارس " الربيع " ١٩٧٧ افرنجى بمدينة سبها متضمنا لمبادئ هامة تناولت تحديد ماهية الدولة في الجماهيرية العظمي " ليبيا " وانتماءها الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي كما تناولت تحديد طبيعة نظام الحكم باقامة السلطة الشعبية المباشرة وتركيزها في يد الشعب ومن اهم هذه المبادئ

التي تضمنها اعلان قيام سلطة الشعب ما يلي :

أولاً : يكون الاسم الرسمي لليبيا " الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية " .

ثانياً : القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

ثالث : السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها (٣٢٩) .

فالمبادئ التي تضمنها اعلان قيام سلطة الشعب تعتبر هي المبادئ العليا التي يتم على اساسها وفي هداها رسم السياسة التشريعية في الجماهيرية العظمى شكلاً وموضوعاً ولذلك ينبغي على المؤتمرات الشعبية الاساسية وهي تضع التشريعات القانونية ان تتقيد بتلك المبادئ التي جاءت في هذه الوثيقة التاريخية الهامة وفي مقدمتها المبدأ الثاني الذي ينص على ان القرآن الكريم هو شريعة المجتمع . وعدم الخروج عليه .

وكل القوانين يجب ان لا تكون متعارضة مع روح ومبادئ اعلان قيام سلطة الشعب .

ولقد تم التأكيد على ذلك في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير من ان الشعب العربي الليبي " ايماناً منه بان حقوق الانسان الذي استخلفه الله في الارض ليست هبة من احد وان لا وجود لها في مجتمعات

العسف والاستغلال وانها لا تحقق الا بانتصار الجماهير على جلاليها واختفاء الانظمة القائمة للحرية فتقيم سلطتها ويتعزز وجودها علي وجه الارض عندما يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية فلا ضمان لحقوق الانسان في عالم فيه حاكم ومحكوم وسيد ومسود وغني وفقير " مسترشداً بقول عمر بن الخطاب " متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً " كأول اعلان في تاريخ البشرية للحرية وحقوق الانسان (٣٢٠).

واذا كانت علة وجود الدستور هي السلطة العامة ومنع التنازع بين السلطات المختلفة في الدولة فإن المجتمع الجماهيري هو مجتمع يقوم على وحدة السلطة وليس تعددها ومن ثم فإن شريعة المجتمع في المجتمع الجماهيري هي بديل للدستور في الدولة التقليدية ويترتب على ذلك النتائج التالية :

١ - ان شريعة المجتمع ثابته على عكس الدساتير المتغيرة مهما كان جمودها وتستمد شريعة المجتمع ثباتها من كونها عرفاً او ديناً فالعرف يصعب تغييره لأنه يحتاج الى مدى زمني طويل ام الدين فأمر تغييره لا يعود الى تشريعات وضعية.

٢ - ان اداة الحكم في المجتمع الجماهيري ملزمة بالتكيف مع شريعة المجتمع في حين ان أدوات الحكم التقليدية غالباً ما تكيف الدستور مع مقتضيات الحكومة لانه يستند الى مزاج اذوات الحكم ويقوم لمصلحتها وييدها تغييره.

٣ - ان شريعة المجتمع باعتبارها ديناً او عرفاً فانها تشكل الفيصل بين الحق والباطل، اما الدستور فهو فيصل بين ما هو دستوري او غير دستوري يصرف النظر عما اذا كان الدستور حقاً او باطلاً " الرقابة الدستورية " .

٣٢٠ - الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير - الجريدة الرسمية عدد خاص - السنة السادسة والشرين لسنة ١٩٨٨ افرنجى

٤ - ان الانحراف عن الشريعة هو انحراف عن الحق دائماً فإذا وضع الشعب في مجتمع مسلم قانوناً يبيح الخمر او اكل لحم الخنزير مثلاً فان ذلك انحراف عن الحق لكنه قد لا يكون انحرافاً عن الدستور الذي يبيح للشعب وضع ما يشاء من تشريعات (٣٣١).

ولكن كيف يقوم الانحراف عن شريعة المجتمع ديمقراطياً ليس من حق أى شخص ان يقوم هذا الخطأ اذا وقع او ينبه اليه او يعالجه كما يحصل فى الدول التقليدية حيث تتم معالجة أو مراجعة الدستور بواسطة أدوات عادية سياسية أو قضائية أما في المجتمع الجماهيري فإن المعالجة تتم عن طريق الديمقراطية المباشرة بواسطة الشعب بكامله من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فالشعب هو الرقيب على نفسه.

٣٣١ - د. مبلور المهدي - د. ابراهيم ابوخرام - المرجع السابق ص ٣٠٥

الخاتمة

النظام مسألة هامة واساسية في حياة الانسان ، فمنذ ان وجد علي وجه الارض وهو يسعى حثيثاً من اجل الوصول الي صفة عملية تنظم حياته وتنظم علاقته بالآخرين ، فالانسان الفرد او الدولة هو بحاجة الي نظام يكفل له حياة تتوفر فيها شروط الامن والاستقرار.

ومن أجل ذلك اجتهد الانسان بشتى الطرق والوسائل للوصول الى تلك الغاية المنشودة.

ولكنه في سعيه هذا اصطدم بكثير من المشاكل والعراقيل التي حالت دون الوصول الى ذلك الهدف المنشود، وكان السبب في ذلك هو الانسان ذاته لانه لم يهتد الى الطريق الصحيح ومن أجل وضع حد لذلك النزاع الدامي والمستمر الى يومنا هذ وذلك للبحث عن افضل وسيلة للحكم وأنها الصراع حولها.

فكانت هناك العديد من النظريات السياسية والفلسفية التي حاولت إيجاد صيغة عملية تنظم حياة الانسان، فكانت النظريات الاستبدادية التي الهت الانسان فوق الارض وجعلت من الجموع الكبيرة عبيداً لذلك الحكم والسيد الذي اعتبر نفسه الهاً و نائباً للاله فوق الارض ومما اغضب الجماهير وشعورها بالحرمان ما فتئت ان اكتشفت ذلك الزيف والدجل الذي ما أتى الله به من سلطان ، فبدأت تمارس ضغوطها علي تلك الادوات الظالمة والمستبدة حتى استطاعت ان تنتزع حقها في الوجود الذي ليس هو بهبة او منحة من احد، فكانت النظريات الديمقراطية وهي مرحلة متقدمة على سابقتها حيث مكنت الانسان من ان يقول رأيه

بواسطة نائب ينوب عنه لدى ذلك السلطان الجائر والمستبد وان كان ليس هو الغاية ولكنه كان مكسباً للديمقراطية وانتصاراً للانسان في تلك لعهود الغابرة، فكانت النظريات الديمقراطية فى ذلك الوقت استنهاضاً لروح وهمم الشعوب الثائرة على مستعبدية.

فجاءت نظريات العقد الاجتماعى ، ثم نظرية الفصل بين السلطات والنظرية النيابية الا أن ما يشيب تلك النظريات من عيوب هو ان بعضها كان محض افتراض ، والحياة لا تبني على الافتراض ولكنها تبني على الواقع المعاش والبعض الآخر كان اخراجاً عملياً لممارسة لمزيد من القمع السياسى وتكريس الفوارق الاجتماعية من خلال نظرية التمثيل النيابى وخفاء الحصانة والامتيازات علي أعضاء المجالس النيابية، وتجريد الشعوب من حقوقها في ممارسة الديمقراطية فوجود نائب ينوب عنها وان كان ذلك مقبولاً في مرحلة الحكم المطلق فلا يكون مقبولاً اليوم بعد عصر الجماهير، ولقد اديننت تلك المرحلة الدكتاتورية اداة كاملة وكان رمزها فرعون مصر عندما امر الله سبحانه وتعالى نبيه موسى عليه السلام بالذهاب اليه "اذهب الى فرعون انه طغى" وكذلك عندما جاء النبأ الي سيدنا سليمان عليه السلام في شأن قوم سبأ وملكتهم بلقيس حيث طلب حضورها وعندما رأت البرهان الالهى قالت " ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة وكذلك يفعلون ، ومن أجل ذلك جاءت رسالة الاسلام خاتمة لكل الرسالات السماوية وفاتحة عهدٍ جديدٍ لارساء حكم الشوري " وأمرهم شوري بينهم " فكان سيدنا محمد عليه افضل صلاة وازكي سلام المعلم والمرشد والقائد لهذه الامة فلم يدع التآله ، ولم يكن حاكماً جباراً ولكنه كان نعم المعلم والقائد والمرشد لجماهير الامة من خلال حكم الشوري ، ولكن هذه التجربة الفريدة لم

تستمر فكانت الانتكاسة الكبرى عندما تحولت الخلافة الى نظام ملك يورث حتى كانت النهاية المؤلمة والعودة الي حكم السلاطين والملوك فى تلك العهود الغابرة والوقوع في احضان التجربة النيابية التى سلبت الانسان حقه في ان يقول رأيه مباشرة ودون نيابة او تمثيل.

ونتيجة لذلك العسف والجور لم تتوقف الانسانية يوماً واحداً للبحث عن افضل وسيلة لحكم نفسها بنفسها ، فكانت الصرخة المدوية لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان.

وهكذا جاءت النظرية العالمية الثالثة كثمرة نهائية لنضالات الانسان من اجل الحرية ولكى تضع حداً نهائياً للصراع علي السلطة فكانت تجربة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية بحيث اصبح القرار بيد الشعب وعودة الحقوق لصاحبها الشرعى دون نيابة او تمثيل .

وهكذا سقط الزيف والدجل الذي يقول بعدم امكانية حكم الشعب رغم اجماع كل الفلاسفة والمفكرين علي ان الديمقراطية هى حكم الشعب بالشعب ولكن الحجة التي كانوا يتحججون بها في السابق هى ما هي الوسيلة التي يمكن من خلالها حكم الشعب نفسه بنفسه ؟ فكانت المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الاجابة العملية لحكم الشعب وهي الوسيلة الوحيدة لانهاء الصراع المدمر على السلطة وتبقي الي جانب ذلك مسألة هامة واساسية وهي مسألة شريعة المجتمع ومن يضعها وما اهميتها بالنسبة للناس وهى مشكلة مرادفة لمشكلة السلطة فالشريعة ليست محل صياغة او تأليف ولكنها تراث انساني خالد ليس لك للاحياء فقط ومن هنا تكمن اهمية شريعة المجتمع.

ان تختص لجنة او مجلس يوضع شريعة للمجتمع ذلك باطل وغير ديمقراطي ، ان تعدل شريعة المجتمع او تلغي بواسطة فرد او لجنة او مجلس ذلك ايضاً باطل وغير ديمقراطي، ولذلك يأتى السؤال ما هي شريعة المجتمع ؟ ومن يضعها ؟ وما اهميتها بالنسبة للديمقراطية؟

الشريعة الطبيعية لاى مجتمع هي العرف أو الدين ، وأي محاولة اخري لايجاد شريعة لاى مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية، الدساتير ليست هى شريعة المجتمع، الدستور عبارة عن قانون وضعى أساسى ان ذلك القانون الوضعى الاساس يحتاج الي مصدر يستند عليه حتي يجد مبرره ، ان مشكلة الحرية في العصر الحديث هي ان الدساتير صارت هي شريعة المجتمع وان تلك الدساتير لا تستند الا علي رؤية ادوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم من الفرد الى الحزب، والدليل على ذلك هو الاختلاف من دستور الي آخر رغم ان حرية الانسان واحدة، ومن هنا جاءت الصراعات الاجتماعية وظهرت الخلافات حول من يحكم لان أداة الحكم أتخذت من الدستور وسيلة لقمع الجماهير والتحكم فيها والحيلولة دون ممارسة حقها فى الحياة من خلال الممارسة الديمقراطية في الحكم.

وهكذا تقدم النظرية العالمية الثالثة الكتاب الاخضر الدليل العملي لممارسة الحكم الشعبى وانهاء الصراع على السلطة ، وذلك بتمكين الجماهير صاحبة الحق الشرعى والطبيعى في ممارسة حقها المشروع من صنع القرار الذي يشكل طريق الخلاص من هيمنة أدوات القمع والسلب السياسى من الحزب الي الطبقة الى المجلس لتنعتق الانعتاق النهائي من خلال الاداة الديمقراطية لحكم الشعب نفسه

بنفسه من خلال مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ وامتلاك الشعب لأدوات القوة السلطة والثروة والسلاح وذلك بامتلاك القرار.

"تم بحمد الله ويتوفيقه"

المراجع

اولا : المراجع العامة والتخصصية

- 1- القرآن الكريم
- 2- د. ابراهيم دسوقي أباطة - د. عبدالعزيز الغنام - تاريخ الفكر السياسي - دار النجاح بيروت 1973 افرنجي.
- 3- د. اسماعيل بدوي - نظرية الدولة - دار النهضة القاهرة 1984 افرنجي.
- 4- د. انور احمد رسلان - النظم السياسية والقانون الدستوري القسم الأول - دار النهضة العربية القاهرة 1997 افرنجي.
- 5- الطبري تاريخ الرسل والملوك - طبعة دار المعارف 1967.
- 6- د. المدني الصديق نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة كتاب الزحف الطبعة الثانية 1984 افرنجي.
- 7- الخلافة الاسلامية مجموعة من الباحثين - الاهلية للنشر والتوزيع عمان 1989 افرنجي.
- 8- تطور الفكر السياسي مجمرة من الباحثين - المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر 1990 افرنجي
- 9- د. ثروت بدوي اصول الفكر السياسي - دار النهضة العربية 1967 افرنجي
- 10- د. ثروت بدوي - النظم السياسية - دار النهضة العربية 1989 افرنجي.

- 11- د. حسن الحسن الانظمة السياسية في لبنان وسائر البلدان العربية -
الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة 1967 افرنجي.
- 12- حسن ابراهيم حسن تاريخ الاسلام السياسي.
- 13- حسن السيد بسيوني - الدولة ونظم الحكم في الاسلام - عالم الكتب -
القاهرة - الطبعة الاولى 1985 افرنجي.
- 14- د. رياض عواد - ثورة الفاتح الجماهيرية - الطبعة الاولى 1992
افرنجي - شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام - طرابلس.
- 15- د. صلاح الدين فوزي - البرلمان دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم.
- 16- د. صلاح الدين فوزي - المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري
1995 افرنجي.
- 17- د. صبحي عبده سعيد - السلطة السياسية في المجتمع الاسلامي -
وكالة الاهرام للتوزيع بالداخل والخارج 1991 . افرنجي.
- 18- عبدالفتاح سجادة - الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم
المعاصرة منشورات المركز العالمي لبحاث ودراسات الكتاب الاخضر
الطبعة الأولى 1986 افرنجي.
- 19- د. عثمان خليل عثمان - المبادئ الدستورية العامة القاهرة 1943
مكتبة عبدالله وهبه.
- 20- د. عبدالحميد متولي - القانون الدستوري والانظمة السياسية -
منشأة المعارف الاسكندرية 1974 افرنجي.
- 21- د. عبدالغني بسيوني - لنظم السياسية دراسة مقارنة - منشأة المعارف
الاسكندرية 1991 افرنجي.

- 22- د. عاصم عجيلة - د. محمد رفعت عبدالوهاب - النظم السياسية - الطبعة الرابعة - دار الطباعة الحديثة - القاهرة 1989 افرنجي.
- 23- د. عبدالوهاب النجار - الخلفاء الراشدون - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الثانية 1991 افرنجي.
- 24- د. علي الصادق أوهيف - القانون الدولي العام - الطبعة السابعة - منشأة المعارف الاسكندرية 1959 افرنجي.
- 25- د. عثمان خليل عثمان - القانون الدستوري - الكتاب الأول - المبادئ الدستورية العامة - القاهرة 1956 افرنجي.
- 26- د. سليمان الطماوي - النظم السياسية والقانون الدستوري - دار افكر العربي 1988 افرنجي.
- 27- د. شحادة الناطور - د. احمد عواد - د. جميل بيضون - الخلافة الاسلامية حتي القرن الرابع الهجري - دار الامل للنشر والتوزيع - الاردن 1995 افرنجي.
- 28- د. محمد كامل ليلة - النظم السياسية الدولة والحكومية - 1968 افرنجي - دار الفكر العربي - القاهرة.
- 29- د. محمد كامل ليلة - القانون الدستوري - دار الفكر العربي - القاهرة 1971 افرنجي.
- 30- د. ميلود المهدي - د. ابراهيم ابو خزام - الوجيز في القانون الدستوري - دراسة تحليلية في النظرية العامة لفلسفة القانون الدستوري - مكتبة طرابلس 1996 افرنجي.
- 31- د. محمد الصادق عفيفي - المجتمع الإسلامي وأصول الحكم - دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى 1990

افرنجي.

32- د. محمد عبدالحميد اسو رأس - نظم الحكم المعاصرة -عالم الكتب 1984 افرنجي.

33- د. محمد عبدالحميد ابوزيد - مبادئ القانون الدستوري دراسة مقارنة - دار النهضة العربية 1996 افرنجي.

34- د. محمد الحراري - أصول القانون الاداري الليبي الجزء الاول تنظيم الادارة الشعبية ووظائف منشورات الجامعة المفتوحة 1995 افرنجي.

35- د. مصطفى عبدالحميد عباد - الرقابة الشعبية علي صحة التشريع في النظام الجماهيري المركز العالمي لدراسات وابحث الكتاب الاخضر 1989 افرنجي.

36- د. محسن خليل - النظم السياسية والقانون الدستوري - منشأة المعارف الاسكندرية - الطبعة الثانية 1971 افرنجي.

37- د. محمد حسنين عبدالعال - القانون الدستوري - دار النهضة العربية 1992 افرنجي.

ثانيا القوانين :

1- قانون رقم (13) لسنة 1981 افرنجي بشأن اللجان الشعبية واللائحة التنظيمية للبلديات رقم (307) لسنة 1987 افرنجي.

2- القانون رقم (1) لسنة 1979 افرنجي الصادر عن مؤتمر الشعب العام

ثالثا الوثائق :

- 1- الكتاب الاخضر
- 2- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير - الجريدة الرسمية - السنة السادسة والعشرين 1988 افرنجي.
- 3- السجل القومي - المجلد الاول 1969-1970 افرنجي
- 4- السجل القومي - المجلد الثالث 1972-1973 افرنجي
- 5- السجل القومي - المجلد الثامن 1977 افرنجي
- 6- كتاب الانجازات بمناسبة العيد العشرين لثورة الفاتح العظيم تأليف مجموعة من الباحثين - المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان - طرابلس 1989 افرنجي.
- 7- وثيقة اعلان قيام سلطة الشعب - الجريدة الرسمية - العدد (1) السنة 15-1977 افرنجي.

رابعا المعاجم:

- 1- المعجم الجماهيري - المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر - الطبعة الاولى 1989 افرنجي.

الملاحق

البيان الاول للتورة

بسم الله الرحمن الرحيم،

أيها الشعب الليبي العظيم :

تنفيذاً لارادتك الحرة وتحقيقاً لامانيك الغالية واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويحرض على الثورة والانقضاء قامت قواتكم المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعي المتخلف المتعفن الذي أزعمت رائحته النتنة الانوف واقشعرت من رؤية معالمه الابدان، وبضربة واحدة من جيشك البطل تهاوت الاصنام وتحطمت الاوثان فانقشع في لحظة وحدة من لحظات القدر الرهيبة ظلام العصور ، من حكم الاتراك الي جور الطليان الي عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم "الجمهورية العربية الليبية" صاعدة بعون الله ، الي العمل الي العلا ، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية ، كافلة لابنائها حق المساواة فاتحة امامهم ابواب العمل الشريف ، لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود ، بل اخوة احرار في ظل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله رأيه الرخاء والمساواة ، فهاتوا أيديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا احقادكم وقفوا صفاً واحداً ضد عدو الامة العربية عدو الاسلام عدو الانسانية الذي احرق مقدساتنا وحطم شرفنا ، وهكذا سنبي مجداً ونحيي تراثاً

ونشأ لكرامة جرحت وحق اغتصب ، يا من شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من
اجل ليبيا والعروبة والاسلام وي: من قاتلتم مع احمد الشريف قتالا حقاً ، يا ابناء
البادية يا ابناء الصحراء، يا أبناء المدن العريقة ، يا ابناء الريف الطاهرة ، يا ابناء
القرى، قرانا الجميلة الحبيبة ها قد دقت ساعة العمل فالي الامم وانه يسرنا في
هذه اللحظة ان نطمئن إخواننا الاجانب بأن ممتلكاتهم وارواحهم سوف تكون في
حماية القوات المسلحة وانها بالعمل غير موجهة ضد دولة اجنبية او معاهدات دولية
او قانون دولي معترف به ، وانما هو عمل داخلي بحت يخص ليبيا ومشاكلها
المزمنة والي الامام والسلام عليكم ورحمة الله.

مجلس قيادة الثورة

الكتاب الأخضر

الفصل الأول

حل مشكلة الديمقراطية (سلطة الشعب)

بقلم: عمر القذافي

الديمقراطية

((سلطة الشعب))

الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة

أداة الحكم

" أداة الحكم هي المشكلة السياسية الاولى التي تواجه الجماعات البشرية "

" الاسرة يعود النزاع فيها أغلب الاحيان الى هذه المشكلة . "

" أصبحت هذه المشكلة خطيرة جداً بعد ان تكونت المجتمعات الحديثة . "

تواجه الشعوب الآن هذه المشكلة المستمرة وتعاني المجتمعات العديد من المخاطر والاثار البالغة المترتبة عليها . ولم تنجح بعد في حلها حلاً نهائياً وديمقراطياً . ويقدم الكتاب الاخضر الحل النهائي لمشكلة اداة الحكم .

إن كافة الانظمة السياسية فى العالم الان هي نتيجة صراع ادوات الحكم علي السلطة صراعاً سلمياً او مسلحاً كصراع الطبقات او الطوائف او القبائل او الاحزاب ، او الافراد ونتيجته دائماً فوز اداة حكم فرد : او جماعة او حزب او طبقة . . وهزيمة الشعب اي هزيمة الديمقراطية الحقيقية .

إن الصراع السياسي الذي يسفر عن فوز مرشح ما بنسبة ٥١٪ مثلاً من مجموع اصوات الناخبين تكون نتيجته اداة حكم دكتاتورية ولكن في ثوب ديمقراطى مزيف ، حيث ان ٤٩٪ من الناخبين تحكمهم اداة حكم لم ينتخبوها . بل فرضت عليهم ، وتلك هي الدكتاتورية . وقد يسفر هذا الصراع السياسي عن فوز

اداة حكم لا تمثل الا الاقلية، وذلك عندما تتوزع اصوات الناخبين على مجموعه مرشحين ينال احدهم عدداً اكبر من الاصوات بالنسبة لكل واحد منهم علي حدة ولكن اذا جمعت الاصوات التي نالها الذين اقل منه أصبحت اغلبيه ساحقة، ومع هذا ينجح صاحب الاصوات الاقل ويعتبر نجاحه شرعياً وديمقراطياً ! وفي الواقع تقوم تكتاتورية في ثوب ديمقراطية زائفة . هذه هي حقيقة النظم السياسيه السائدة في العالم اليوم . والتي يبدو واضحاً تزييفها للديمقراطية الحقيقية ، وانها انظمة دكتاتورية.

المجالس النيابية

المجالس النيابية

المجالس النيابية هي العمود الفقري للديمقراطية التقليدية الحديثة السائدة في العالم والمجلس النيابي تمثيل خادع للشعب ، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديمقراطية ، المجلس النيابي يقوم اساساً نيابة عن الشعب وهذا الاساس ذاته غير ديمقراطي ، لان الديمقراطية تعنى سلطة الشعب لا سلطة نائبه عنه . . . ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب ، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه ، اصبحت المجالس النيابية حاجزاً شرعياً بين الشعوب وممارسة السلطة ، حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة ، واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها . . . ولم يبق للشعوب الا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في الوقوف في صفوف طويلة لوضع اوراق الصويت في صناديق الانتخابات.

لا نيابة عن الشعب
والتثليل تدجيل

المجلس النيابي
حكم غيابي

ولكي نعري المجلس النيابي لتظهر حقيقة، علينا ان نبحث من اين يأتي هذا المجلس . . . فهو اما منتخب من خلال دوائر انتخابية او من خلال حزب او ائتلاف احزاب اوبالتعيين ، وكل هذه الطرق ليست بطرق ديمقراطية ، اذ ان تقسيم السكان الي دوائر انتخابية يعني ان العضو النيابي الواحد ينوب عن آلاف او

مذت الآلاف او الملايين من الشعب حسب عدد السكان، ويعني ان النائب لا تربطه اية صلة تنظيمية شعبية بالناخبين اذ يعتبر نائباً عن كل الشعب كبقية النواب ، هذا ما تقتضيه الديمقراطية التقليدية السائدة . . ومن هنا تنفصل الجماهير نهائياً عن النائب ، وينفصل النائب نهائياً عن الجماهير . وبمجرد حصوله على اصواتها يصبح هو المحتكر لسيادتها والنائب عنها في تصريف امورها . . وهكذا نري ان الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم الان تخلع القداسة والحصانة على عضو المجلس النيابي بينما لا تقر ذلك بالنسبة لافراد الشعب ، ومعني هذا ان المجالس النيابية اصبحت اداة لسلب السلطة الشعبية واحتكارها لنفسها . واصبح من حق الشعوب اليوم ان تكافح من خلال الثورة الشعبية من اجل تحطيم ادوات احتكار الديمقراطية والسيادة السالبة لارادة الجماهير المسماة المجالس النيابية وان تعلن صرختها المسوية المتمثلة في المبدأ الجديد (لا نيابة عن الشعب) اما اذا انبثق المجلس النيابي عن حزب نتيجة فوزه في الانتخابات فهو في هذه الحالة مجلس الحزب وليس مجلس الشعب فهو ممثل للحزب وليس ممثلاً للشعب . والسلطة التنفيذية التي يعينها المجلس النيابي هي سلطة الحزب الفائز وليست سلطة الشعب . وكذلك بالنسبة للمجلس النيابي الذي ينال كل حزب عدداً من مقاعده . فأصحاب تلك المقاعد هم ممثلون لحزبهم وليسوا للشعب ، ، والسلطة التي يقيمها هذا الائتلاف هي سلطة تلك الاحزاب المتولفة وليست سلطة الشعب . إن الشعب في مثل هذه الانظمة هو الفريسة المتصارع عليها ، وهو الذي تستغفله وتستغله هذه الادوات السياسية المتصارعة على السلطة لتنتزع منه الاصوات وهو واقف في صفوف منتظمة صدمة تتحرك كالمنسوجة لتلقي بأوراقها في صناديق الاقتراع ، بنفس الكيفية التي تلقي بها اوراق اخري في صناديق القمامة . . هذه هي الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم كله سواء النظم ذات الحزب الواحد

او ذات الحزبين او ذات الاحزاب المتعددة ، او التى بدون احزاب . وهكذا يتضح ان (التمثيل تدجيل) . اما المجالس التى تقام نتيجة التعيين والوراثة فلا تدخل تحت اى مظهر للديمقراطية . وحيث ان نظام الانتخابات للمجالس النيابية يقوم على الدعاية لكسب الاصوات ، اذن فهو نظام (ديماغوجى) بمعنى الكلمة ، وان الاصوات يمكن شراؤها ويمكن التلاعب بها . . وان الفقراء لا يستطيعون خوض معارك الانتخابات ، التى ينجح فيها الاغنياء دائماً وفقط ! .

إن نظرية التمثيل النيابى نادى بها الفلاسفة والمفكرون والكتاب ، عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاطحين وهى لا تدري وكان اقصى ما تطمع فيه الشعوب فى تلك العصور ، هو ان يكون لها ممثل ينوب عنها مع اولئك الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك ، ولهذا كافحت الشعوب مريراً وطويلاً لتحقيق ذلك المطمع !! اذن لا يعقل الان بعد انتصار عصر الجمهوريات وبداية عصر الجماهير ان تكون الديمقراطية هي الحصول على مجموعة قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة، انها نظرية بالية وتجربة مستهلكة ، ان السلطة يجب ان تكون بالكامل للشعب .

إن اعتي الدكتاتوريات التى عرفها العالم قامت فى ظل المجالس النيابية .

الحزب

الحزب

الحزب هو الدكتاتورية العصرية . . هو اداة الحكم الدكتاتورية الحديثة . . ان ان الحزب هو حكم جزء للكل . . وهو آخر الادوات الدكتاتورية حتي الان ، وبما ان الحزب ليس فرداً ، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة اعضائه . الحزبية إجهاض للديمقراطية فالحزب ليس اداة ديمقراطية على الاطلاق ، لانه يتكون اما من نوى المصالح الواحدة . . او الرؤية الواحدة . . او الثقافة الواحدة . . او المكان الواحد . . او العقيدة الواحدة . . هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم او فرض رؤيتهم او بسط سلطان عقيدتهم علي المجتمع ككل ، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم . ولا يجوز ديمقراطياً أن يحكم اي من هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من العديد من المصالح والاراء والامزجة والاماكن والعقائد . . فالحزب اداة حكم دكتاتورية ، تمكن اصحاب الرؤية الواحدة او المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله . . أي شعب . . والحزب هو الاقلية بالنسبة للشعب . من تحزب خان . ان الغرض من تكوين الحزب هو خلق اداة لحكم الشعب . . اي حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب . . فالحزب يقوم اساساً علي نظرية سلطوية تحكيمية . . اي تحكم اصحاب الحزب في غيرهم من افراد الشعب . . يفترض ان وصوله للسلطة هو الوسيلة لتحقيق اهدافه . ويفترض ان اهدافه هي اهداف الشعب . وتلك نظرية تبرير دكتاتورية الحزب وهي نفس النظرية التي تقوم عليها اي دكتاتورية . ومهما تعددت الاحزاب فالنظرية واحدة بل يزيد تعددها من حدة الصراع علي السلطة . . ويؤدي الصراع الحزبي على السلطة الي تحطيم اسس اي انجاز للشعب . ويخرب اي مخطط لخدمة المجتمع . لان تحطيم الانجازات وتخريب الخطط هو المبرر لمحاولة سحب

البساط من تحت ارجل الحزب الحاكم، ليحل محله المنافس له ، والاحزاب في صراعها ضد بعضها ان لم يكن بالسلاح وهو النادر فبشجب وتسفيه اعمال بعضها بعضاً . وتلك معركة لا بد وان تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا ، ولا بد وان تذهب بعض تلك المصالح العليا ضحية لتطاحن ادوات الحكم علي السلطة إن لم تذهب كلها ، لان انهيار تلك المصالح تأكيد لحجة الحزب المعارض ضد الحزب الحاكم ، او الاحزاب المعارضة ضد الاحزاب الحاكمة. ان حزب المعارضة لكونه أداة حكم ولكي يصل الى السلطة ، لا بد له من اسقاط أداة الحكم التي في السلطة ، ولكي يسقطها لا بد ان يهدم اعمالها ويشكك في خططها حتي ولو كانت صالحة للمجتمع ليبرر عدم صلاحها كأداة حكم ، وهكذا تكون مصالح المجتمع وبرامجه ضحية صراع الاحزاب علي السلطة ، وهكذا رغم ما يثيره صراع تعدد الاحزاب من نشاط سياسي الا انه مدمر سياسيا واجتماعياً واقتصادياً لحياة المجتمع من ناحية ، ومن ناحية اخري فنتيجة الصراع هي انتصار أداة حكم اخري كسابقتها ، اي سقوط حزب وفوز حزب ولكن هزيمة الشعب . . اي هزيمة الديمقراطية . كما أن الاحزاب يمكن شراؤها او ارتشائها ، من الداخل او من الخارج.

الحزب يقوم اصلاً ممثلاً للشعب ، ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لاعضاء الحزب ، ثم يصبح رئيس الحزب ممثلاً لقيادة الحزب ، ويتضح ان اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للديمقراطية ، ومحتوي اناني سلطوى ، اساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسي ، ذلك ما يؤكد ان الحزبية اداة دكتاتورية ولكن عصرية ، ان الحزبية دكتاتورية صريحة وليس مقنعة ، الا ان العالم لم يتجاوزها بعد ، فهي حقاً دكتاتورية العصر الحديث.

إن المجلس النيابي للحزب، الفائز هو مجلس الحزب . . والسلطة التنفيذية

التي يكونها ذلك المجلس هي سلطة الحزب علي الشعب، وان السلطة الحزبية التي يفترض انها لصالح كل الشعب ، هي في واقع الامر عدو لدود لجزء من الشعب ، وهو حزب او احزاب المعارضة وانصارها من الشعب. والمعارضة ليست رقيباً شعبياً على سلطة الحزب الحاكم بل هي متربصة لصالح نفسها لكي تحل محله في السلطة، اما الرقيب الشرعى وفق هذه الديمقراطية الحديثة فهو المجلس النيابي الذي غالبية هم اعضاء الحزب الحاكم ، اي الرقابة من حزب السلطة ، والسلطة من حزب الرقابة ، هكذا يتضح التدجيل والتزييف وبطلان النظريات السياسية السائدة في العالم اليوم والتي تنبثق منها الديمقراطية التقليدية الحالية.

" الحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ " .

" الحزب يحكم نيابة عن الشعب ، والصحيح لا نيابة عن الشعب " .

الحزب هو قبيلة العصر الحديث . . هو الطائفة ، ان المجتمع الذي يحكمه حزب واحد هو تماماً مثل المجتمع الذي تحكمه قبيلة واحدة او طائفة واحدة ، ذلك ان الحزب يمثل كما سبق رؤية مجموعة واحدة من الناس او مصالح مجموعة واحدة من المجتمع او عقيدة واحدة او مكاناً واحداً ، وهو بالتالي أقلية اذا ما قورن بعدد الشعب ، وهكذا القبيلة والطائفة :

فهى اقلية اذا ما قورنت بعدد الشعب ، وهي ذات مصالح واحدة او عقيدة طائفية واحدة، ومن تلك المصالح او العقيدة تتكون الرؤية الواحدة ولا فرق بين الحزب او القبيلة الا رابطة الدم والتي ربما وجدت عند منشأ الحزب . ان الصراع الحزبى على السلطة لا فرق بينه اطلاقاً وبين الصراع القبلى والطائفي ذاته ، واذا كان النظام القبلى والطائفي مرفوضاً ومستهجناً سياسياً فيجب ان يرفض

ويستهجن النظام الحزبي ايضاً .

فكلاهما يسلك مسلكاً واحداً . ويؤدي الى نتيجة واحدة . ان التأثير السلبي والمدمر للصراع القبلي او الضائفي في المجتمع هو نفس التأثير السلبي والمدمر للصراع الحزبي في المجتمع.

الطبقة

الطبقة

النظام السياسي الطبقي هو نفس النظام السياسي الحزبي او النظام السياسي القبلي ، او النظام السياسي الطائفي . . ان تسود على المجتمع طبقة مثلما يسود عليه حزب او قبيلة او طائفة ، ان الطبقة هي مجموعة من المجتمع ذات مصالح واحدة وكذلك الحزب والطائفة والقبيلة . ان المصالح الواحدة تنشأ من وجود مجموعة من الناس تجمعها رابطة الدم او العقيدة او الثقافة او المكان او مستوي المعيشة . والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة تنشأ كذلك من ذات الاسباب المؤدية الى ذات النتيجة أي بسبب دم أو معتقد او مستوي معيشي او ثقافة او مكان، تنجم عنها رؤية واحدة لتحقيق تلك المصالح فيظهر الشكل الاجتماعي لتلك المجموعة في صورة طبقة او حزب او قبيلة او طائفة ، والنتيجة هي تكون اداة بسبب اجتماعي تتحرك بأسلوب سياسي لتحقيق رؤية ومصصلحة تلك الجماعة. وفي كل الاحوال فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ، وانما تلك جزء من الشعب فقط، وتمثل اقلية فيه ، واذا سادت على المجتمع الطبقة او الحزب او القبيلة او الطائفة صار النظام السائد انذاك نظاماً دكتاتورياً ، ومع هذا فالائتلاف الطبقي والائتلاف القبلي افضل من الائتلاف الحزبي ، اذ ان الشعب يتكون اصلاً من مجموع قبائل ويندر وجود الذين لا قبيلة لهم ، وكل الناس تنتمي الى مستويات طبقية معينة . اما الحزب او الاحزاب فليس كل الشعب في عضويتها ، ومن هنا فالحزب والائتلاف الحزبي هو الاقلية امام الجماهير الغفيرة خارج العضوية، ووفقاً للديمقراطية الحقيقية فلا مبرر لطبقة ان تستحق بقية الطبقات من اجل مصلحتها هي ولا مبرر لحزب ان يسحق بقية الاحزاب لمصلحته ولا مبرر لقبيلة ان تسحق بقية القبائل لمصلحتها ولا مبرر لطائفة ان تستحق بقية

الطوائف لمصلحتها ، الإباحة بهذه التصفية تعني نبذ منطق الديمقراطية والاحتكام لمنطق القوة. ان مثل هذا الاجراء عمل دكتاتوري ، لانه ليس لمصلحة كل المجتمع الذي لا يتكون من طبقة واحدة ولا قبيلة واحدة . . ولا طائفة واحدة . . ولا من اعضاء الحزب فقط ولا مبرر للقيام به . . ان مبرره الدكتاتوري هو ان المجتمع فعلاً يتكون من اطراف . . متعددة ، ولكن احدها يقوم بتصفيته اى تصفية بقية الاطراف ليبقى هو فقط ، اذن فمثل هذا العمل ليس لصالح كل المجتمع بل لصالح طبقة واحدة او قبيلة واحدة . . او طائفة واحدة ، او حزب واحد ، اى لصالح الذين يحلون محل المجتمع ، لان هذا الاجراء التصفوي اصلاً قائم ضد افراد المجتمع الذين ليسوا من ضمن الحزب او الطبقة او القبيلة او الطائفة القائمة بالتصفية.

إن المجتمع الذي تمزقه الصراعات الحزبية مثل المجتمع الذي تمزقه الصراعات القبلية او الطائفية سواء بسواء.

إن الحزب الذي يقوم باسم الطبقة يتحول تلقائياً الي بديل عن الطبقة . . ويستمر في التحول التلقائي حتي يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته.

إن الطبقة التي ترث المجتمع ترث ايضاً صفاته ، بمعنى انه لو سحقت طبقة العمال مثلاً كل الطبقات الاخرى فان طبقة العمال هذه تصبح هي الوريث للمجتمع، اى تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع، وبما ان الوريث يحمل صفات الموروث، وان كانت تلك الصفات لا تظهر دفعة واحدة ولكن خلال التطور والتوالد يتحقق ذلك فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها . . ويتجه اصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقاً للصفة. وهكذا تصبح طبقة العمال فيما بعد مجتمعة قائماً بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع

القديم . . فيتباين اولا مستوى الافراد المادى والمعنوي . . ثم تبرز الفئات . . ثم تتحول تلقائياً الي طبقات . . نفس الطبقات المباداة . . ويتجدد الصراع علي حكم المجتمع، كل مجموعة افراد اولا ثم كل فئة ثم كل طبقة جديدة ، يحاول كل من هؤلاء ان يكون هو اداة الحكم.

إن القاعدة المادية للمجتمع غير ثابتة ، لانها ايضا اجتماعية من جانب آخر ان اداة الحكم للقاعدة المادية الواحدة في المجتمع ربما تستقر الى حين ، ولكنها تتعرض للزوال بمجرد تولد مستويات مادية واجتماعية جديدة من ذات القاعدة المادية الواحدة.

إن اي مجتمع تتصارع فيه الطبقات كان في الماضي مجتمع طبقة واحدة . . ولكن تلك الطبقة تولدت عنها تلك الطبقات بحكم التطور الحتمي للاشياء.

إن الطبقة التي تنزع الملكية من غيرها وتضعها في يدها لكي تستقر اداة الحكم لصالح تلك الطبقة ، ستجد ان هذه الملكية فعلت فعلها داخل تلك الطبقة ، كما تفعل الملكية تماماً داخل المجتمع ككل.

ومجمل القول ان محاولات توحيد القاعدة المادية للمجتمع من اجل حل مشكلة الحكم او حسم الصراع لصالح حزب او طبقة او طائفة او قبيلة . . ومحاولات ارضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها، او اخذ رأيها في الاستفتاءات ، ان تلك المحاولات جميعها باءت بالفشل ، واصبح تكرارها مضيعة لوقت الانسان وضحكاً على الشعوب من ناحية اخرى.

الاستفتاء

الاستفتاء

الاستفتاء تدجيل على الديمقراطية . ان الذين يقولون (نعم) والذين يقولون (لا) لم يعبروا في الحقيقة عن ارادتهم ، بل الجموا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة ولم يسمح لهم بالتفوه إلا بكلمة واحدة وهي اما (نعم) واما (لا) !! إن ذلك اقصي واقصى نظام دكتاتوري كبحى . ان الذي يقول (لا) يجب ان يعبر عن سبب ذلك . ولماذا لم يقل (نعم) والذي يقول (نعم) يجب ان يعلل هذه الموافقة ، ولماذا لم يقل (لا) وماذا يريد كل واحد ، وما سبب الموافقة او الرفض !!

إذن ما هو الطريق الذي ينبغي ان تسلكه الجماعات البشرية لتتخلص نهائياً من عصور الاستبداد والدكتاتورية ؟

بما ان المشكل المستعصي في قضية الديمقراطية هو أداة الحكم الذى عبرت عنه الصراعات الحزبية والطبقية والفردية ، وما ابتداع وسائل الانتخابات والاستفتاء الا تغطية لفشل تلك التجارب الناقصة في حل هذه المشكلة - إذن الحل يكمن في ايجاد اداة حكم ليست واحدة من كل تلك الادوات محل الصراع ، والتي لا تمثل الا جانباً واحداً من المجتمع ، اي ايجاد اداة حكم ليست حزبياً ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة ، بل اداة حكم هي الشعب كله . . . وليس ممثلة عنه ولا نائبة (فلا نيابة عن الشعب) و (التمثيل تدجيل). واذا امكن ايجاد تلك الاداة ، اذن انحلت المشكلة وتحققت الديمقراطية الشعبية . وتكون الجماعات البشرية قد انتهت عصور الاستبداد والنظم الدكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب .

إن الكتاب الاخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة اداة الحكم . ويرسم الطريق امام الشعوب لتعبر عصور الدكتاتورية الى عصور الديمقراطية الحقيقية.

إن هذه النظرية الجديدة تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل .
وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال ، غير تلك المحاولة القديمة
للييمقراطية المباشرة المفتقرة الى امكانية التطبيق على ارض الواقع والخالية من
الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبى على المستويات الدنيا .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة
للممقراطية الشعبية .

لا ديمقراطية
بدون مؤتمرات
شعبية

إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب ، أسلوب
المؤتمرات الشعبية ، هو نظام حكم غير ديمقراطي .
أن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن
ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الأسلوب ،
المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب
نحو الديمقراطية.

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من
أجل الديمقراطية.

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج
للفكر الانساني الذي استوعب كافة التجارب الانسانية من أجل الديمقراطية .

إن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف
في حالة تحقيقه واقعياً ، وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة
واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته ، لذا انصرفت الامم عن الديمقراطية
المباشرة ، وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع . وقد استعوض عنها
بنظريات حكم عديدة كالمجالس النيابية والتكتلات الحزبية ، والاستفتاءات التي ادت
جميعها إلى عزل الشعب عن ممارسة سياسة شؤونه . وسلب سيادته واحتكار

السياسة والسيادة من قبل تلك الادوات المتعاقبة والمتصارعة علي الحكم من الفرد الي الطبقة الي الطائفة والقبيلة الي المجلس او الحزب . ولكن الكتاب الاخضر يبشر الشعوب بالهداية الي طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديع وعملي . . . وحيث ان فكرة الديمقراطية المباشرة لا يختلف عليها اثنان عاقلان علي انها المثلي . . . بيد ان اسلوب تطبيقها كان مستحيلاً . . . وحيث ان هذه النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة ، اذن انحلت مشكلة الديمقراطية نهائياً في العالم . . . ولم يبق امام الجماهير الا الكفاح للقضاء علي كافة اشكال الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم الان، والتي تسمى ، زيفاً ، بالديمقراطية بأشكالها المتعددة . . . من المجالس النيابية الي الطائفة والقبيلة والطبقة الي الحزب الواحد الي الحزبين الي تعدد الاحزاب !!!

ليس للديمقراطية إلا اسلوب واحد ونظرية واحدة . . . وما تباين واختلاف الانظمة التي تدعي الديمقراطية الا دليل علي انها ليست ديمقراطية . . . ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة . وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) واللجان في كل مكان؛

أولاً : يقسم الشعب الي مؤتمرات شعبية اساسية ويختار كل مؤتمر امانة له ، ومن مجموع امانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير الاساسية . ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الاساسية لجاناً شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية ، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار

**الديمقراطية رقابة
الشعب على نفسه**

بواسطة لجان شعبية ، وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسئولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة، وبهذا تصبح الادارة شعبية والرقابة شعبية ، وينتهي التعريف البالي للديمقراطية الذي يقول (الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه) .

إن المواطنين جميعاً الذين هم اعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفياً او مهنياً الي فئات مختلفة لذا عليهم ان يشكلوا مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم ، علاوة علي كونهم مواطنين اعضاء في المؤتمرات الشعبية الاساسية او اللجان الشعبية . . ان ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقى فيه امانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات المهنية. وان ما يصيغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع دورياً او سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات لبدء التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية : ان مؤتمر الشعب العام ليس مجموع اعضاء او اشخاص طبيعيين كالمجلس النيابية انه لقاء المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية.

بذلك تنحل مشكلة اداة الحكم بداهة وتنتهي الادوات الدكتاتورية، ويصبح الشعب هو اداة الحكم . وتحل نهائياً معضلة الديمقراطية في العالم.

سلطة الشعب



شريعة المجتمع

شريعة المجتمع

الشريعة هي المشكلة الاخرى المرادفة لمشكلة اداة الحكم . والتي لم تحل بعد في العصر الحديث، رغم انها حلت في فترات من التاريخ .

أن تختصر لجنة او مجلس بوضع شريعة للمجتمع ، ذلك باطل وغير ديمقراطي . ان تعدل شريعة المجتمع او تلغي بواسطة فرد او لجنة او مجلس ، ذلك ايضاً باطل وغير ديمقراطي.

إذن ما هي شريعة المجتمع ؟ ومن يضعها ؟ وما أهميتها بالنسبة للديمقراطية؟

الشريعة الطبيعية لاي مجتمع هي العرف او الدين . اي محاولة اخرى لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية . الدساتير ليست هي شريعة المجتمع . . الدستور عبارة عن قانون وضعي اساسي . ان ذلك القانون الوضعي الاساسي يحتاج الي مصدر يستند عليه حتي يجد مبرره. ان مشكلة الحرية في العصر الحديث هي ان الدساتير صارت هي شريعة المجتمع ، وان تلك الدساتير لا تستند الا علي رؤية ادوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم ، من الفرد الى الحزب ، والدليل على ذلك هو الاختلاف من دستور الى آخر رغم ان حرية الانسان واحدة . وسبب الاختلاف هو اختلاف رؤية ادوات الحكم وهذا هو مقتل الحرية في نظم العالم المعاصر ان الاسلوب الذي تبتغيه ادوات الحكم في السيطرة على الشعوب هو الذي يفرغ في الدستور وتجبر الناس علي اطاعته بقوة القوانين المنبثقة عن الدستور المنبثق من امزجة ورؤية اداة

الحكم.

إن سنة ادوات الحكم الدكتاتورية هي التي حلت محل سنة الطبيعة . القانون الوضعي حل محل القانون الطبيعي ، ففقدت المقاييس . ان الانسان هو الانسان في اى مكان واحد في الخلقة . . . وواحد في الاحساس . . . ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموساً منطقياً للانسان كواحد ، ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنتظر للانسان غير واحد ، وليس لها ما يبررها في تلك النظرة الا مشيئة أدوات الحكم . . الفرد ، او المجلس او الطبقة او الحزب للتحكم في الشعوب . وهكذا نرى الدساتير تتغير عادة بتغير اداة الحكم . وهذا يدل علي ان الدستور مزاج ادوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس قانون طبيعي .

إن هذا هو الخطر المحدث بالحرية الكامن في فقدان الشريعة الحقيقية للمجتمع الانساني واستبدالها بتشريعات وضعية وفق الاسلوب الذي ترغبه اداة الحكم في حكم الجماهير . والاصل هو ان اسلوب الحكم هو الذي يجب ان يتكيف وفقاً لشريعة المجتمع لا العكس .

إن شريعة المجتمع ليست محل صياغة وتأليف . وتكمن أهمية الشريعة في كونها هي الفيصل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الافراد وواجباتهم . اذ ان الحرية مهددة ما لم يكن للمجتمع شريعة مقدسة وذات احكام ثابتة ، غير قابلة للتغيير او التبديل بواسطة اى اداة من ادوات الحكم . بل اداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع ولكن الشعوب الان في جميع انحاء العالم تحكم بواسطة شرائع وضعية قابلة للتغيير والالغاء ، حسب صراع ادوات الحكم على السلطة . ان استفتاء الشعوب على الدساتير احياناً ليس كافياً ، لان

الاستفتاء فى ذاته تدجيل على الديمقراطية ، ولا يسمح الا بكلمة واحدة وهي (نعم) أو (لا) فقط . ثم ان الشعوب مرغمة علي الاستفتاء بحكم القوانين الوضعية والاستفتاء علي الدستور لا يعني انه شريعة المجتمع ، ولكن يعني انه دستور فحسب ، اي هو الشئ موضوع الاستفتاء ليس الا .

شريعة المجتمع تراث انساني خالد ليس ملكاً للاحياء فقط . ومن هذه الحقيقة تصبح كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عليه لوناً من الهزل.

إن موسوعات القوانين الوضعية الناشئة عن الدساتير الوضعية مليئة بالعقوبات المادية الموجهة ضد الانسان . اما العرف فهو خال تقريباً من تلك العقوبات . . العرف يوجب عقوبات ادبية غير مادية لاثقة بالانسان . . الدين يحتوي العرف ويستوعبه . . ومعظم العقوبات المادية في الدين مؤجلة . . واكثر احكامه مواعظ وارشادات ، واجابات علي اسئلة وتلك انسب شريعة لاحترام الانسان الدين لا يقرر عقوبات آنية الا في حالات قصوى ضرورية للمجتمع.

الدين احتواء للعرف . والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب ، اذن الدين المحتوي للعرف تأكيد للقانون الطبيعي . ان الشرائع اللادينية اللاعرفية ، هي ابتداء من انسان ضد انسان آخر ، وهي بالتالى باطلة لانها فاقد المصداق الطبيعي الذي هو العرف والدين.

من يراقب سير المجتمع

السؤال من يراقب المجتمع لينبه الى الانحراف عن الشريعة اذا وقع ديمقراطياً ليس ثمة جهة تدعي حق الرقابة النيابية عن المجتمع في ذلك . اذن (المجتمع هو الرقيب على نفسه) إن اي ادعاء من اية جهة ، فرداً او جماعة بأنها مسؤولة عن الشريعة هو دكتورية لان الديمقراطية تعني مسؤولية كل المجتمع ... الرقابة اذن من كل المجتمع ، تلك هي الديمقراطية . اما كيف يتأتى ذلك، فعن طريق اداة الحكم الديمقراطية الناتجة عن تنظيم المجتمع نفسه (في المؤتمرات الشعبية الاساسية . وحكم الشعب بواسطة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ثم مؤتمر الشعب العام (المؤتمر القومي) الذي تلتقي فيه امانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الادارية والنفابات والاتحادات وكافة التنظيمات المهنية الاخرى ووفقاً لهذه النظرية فالشعب هو اداة الحكم ، والشعب في هذه الحالة هو الرقيب على نفسه بهذا تتحقق الرقابة الذاتية للمجتمع على شريعته.

كيف يصحح المجتمع اتجاهه

إذا انحرف عن شريعته ؟

إذا كانت اداة الحكم دكتاتورية كما هو الحال في النظم السياسية في العالم اليوم ، فان يقظة المجتمع للانحراف عن الشريعة ليس لها وسيلة للتعبير ، وتقويم الانحراف الا العنف أي الثورة علي اداة الحكم والعنف او الثورة حتى اذا كان تعبيراً عن احساس المجتمع حيال ذلك الانحراف ، الا انه ليس كل المجتمع مشارك

فيه ، بل يقوم به من يملك مقدرة على المبادرة والجسارة علي اعلان ارادة المجتمع بيد أن هذا المدخل هو مدخل الدكتاتورية. لان هذه المبادرة الثورية تمكن بحكم ضرورة الثورة لاداة حكم نائبة عن الشعب . ومعني هذا ان اداة الحكم مازالت دكتاتورية علاوة علي ان العنف والتغيير بالقوة في حد ذاته عمل غير ديمقراطي ، ولكنه يحدث نتيجة وجود وضع غير ديمقراطي سابق له ، والمجتمع الذي مازال يدور حول هذه المحصلة هو مجتمع متخلف . اذن ما هو الحل ؟

الحل هو ان يكون الشعب هو اداة الحكم من المؤتمرات الشعبية الاساسية الى مؤتمر الشعب العام ، وان تنتهي الادارة الحكومية لتحل محلها اللجان الشعبية ، وان يكون مؤتمر الشعب العام مؤتمراً قومياً تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية الادارية . . والاتحادات . . . والنقابات . . وكافة الروابط المهنية ، واذا حدث انحراف عن شريعة المجتمع في مثل هذا النظام يعالج عن طريق المراجعة الديمقراطية وليس عن طريق القوة، والعملية هنا ليست عملية اختيار ارادي لاسلوب التغيير او المعالجة بل هي نتيجة حتمية لطبيعة النظام الديمقراطي هذا ، اذ انه في مثل هذه الحالة لا توجد جهة خارج جهة اخري حتي توجه لها اعمال العنف او تحملها مسؤولية الانحراف.

الصحافة

الصحافة

الديمقراطية هي
الحكم الشعبى
وليست التعبير
الشعبى

إن الشخص الطبيعى حر في التعبير عن نفسه حتى ولو تصرف بجنون ليعبر عن انه مجنون . ان الشخص الاعتبارى هو ايضا حرفي التعبير عن شخصيته الاعتبارية . ولكن في كلتا الحالتين لا يمثل الاول الا نفسه . ولا يمثل الثاني الا مجموعة الاشخاص الطبيعيين المكونين لشخصيته الاعتبارية . المجتمع يتكون من العديد من الاشخاص الطبيعيين ، والعديد من الاعتباريين . اذن تعبير شخص طبيعى عن انه مجنون مثلاً لا يعني ان بقية افراد المجتمع مجانيين كذلك . اي ان تعبير شخص طبيعى لا يعني الا التعبير عن نفسه وتعبير شخص اعتباري لا يعني الا التعبير عن مصلحة او رأى مجموعة المكونين لتلك الشخصية الاعتبارية . فشركة انتاج او بيع الدخان لا تعبر مصلحياً الا عن مصالح المكونين لتلك الشركة . . أي المنتفعين بانتاج او بيع الدخان حتي وهو ضار بصحة الآخرين.

الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع ، وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعى او معنوي، اذن منطقياً وديمقراطياً لا يمكن ان تكون ملكاً لاي منهما .

الفرد الذي يملك صحيفته هي صحيفته وتعبر عن وجهة نظره هو فقط .
والادعاء بأنها صحيفة الرأي العام هو ادعاء باطل لا اساس له من الصحة ، لانها
تعبر في الواقع عن وجهة نظر شخص طبيعي ، ولا يجوز ديمقراطياً ان يملك الفرد
الطبيعي اي وسيلة نشر او اعلام عامة ، ولكن من حقه الطبيعي ان يعبر عن نفسه
فقط بأي وسيلة حتي ولو كانت جنونية ليبرهن على جنونه . ان الصحيفة التي
تصدرها نقابة التجار او الغرفة التجارية مثلاً هي وسيلة تعبير لهذه الفئة من
المجتمع فقط ، تطرح وجهة نظرها فقط ، وليست وجهة نظر الرأي العام وهكذا
الشان في بقية الاشخاص الاعتباريين والطبيين في المجتمع . . . ان الصحافة
الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة .
في هذه الحالة فقط ولا اخري سواها تكون الصحافة او وسيلة الاعلام معبرة عن
المجتمع ككل ، وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة ، وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية
او اعلاماً ديمقراطياً .

إذا أصدرت نقابة الاطباء اي صحيفة فلا يحق لها الا ان تكون طبية بحتة . .
وهكذا بالنسبة لبقية الفئات ، الشخص الطبيعي يحق له ان يعبر عن نفسه فقط ،
ولا يحق له ديمقراطياً ان يعبر عن اكثر من نفسه : وتنتهي بهذا انتهاء جذرياً
وديمقراطياً ما يسمى في العام (بمشكلة حرية الصحافة) . . ان مشكلة حرية
الصحافة التي لم ينته النزاع حولها في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموماً
. . ولا يمكن حلها ما لم تحل ازمة الديمقراطية؟ برمتها في المجتمع كله . . وليس
من طريق لحل تلك المشكلة المستعصية ، اعني مشكلة الديمقراطية الا طريق وحيد
وهو طريق النظرية العالمية الثالثة .

إن النظام الديمقراطي وفقاً لهذه النظرية بناء متماسك ، كل حجرة فيه مبنية علي ما تحتها من المؤتمرات الشعبية الاساسية والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية الى ان تلتقى كلها في جلسة مؤتمر الشعب العام وليس هناك اي تصور اخر لمجتمع ديمقراطي على الاطلاق غير هذا التصور .

واخيراً ! ان عصر الجماهير وهو يزحف حثيثاً نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر . . ويبهر الابصار . ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقية للجماهير . . وانعتاق سعيد من قيود ادوات الحكم . . . فهو ينذر بمجىء عصر الفوضي والغوغائية من بعده ، ان لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التي هى سلطة الشعب . . وتعود سلطة الفرد او الطبقة او القبيلة او الطائفة او الحزب .

هذه هي الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية . اما من الناحية الواقعية فإن الاقوياء دائماً يحكمون . . اي ان الطرف الاقوى فى المجتمع هو الذي يحكم .

الفصل الثامن

حل المشكلة الاقتصادية

(الاشتراكية)

بقلم: معمر القذافي

المشكل الاقتصادي

«الاشتراكية»

الركن الاقتصادي للنظرية العالمية الثالثة

بالرغم من ان تطورات تاريخية هامة قد حدثت علي طريق حل مشكلة العمل ، واجرة العمل أي: العلاقة بين العمال واصاب العمل . . بين المالكين والمنتجين ، منها تحديد ساعات العمل ، واجرة العمل الاضافي والاجازات المختلفة ، والاعتراف بحد ادني للاجور ، ومشاركة العمال في الارباح والادارة ، ومنع الفصل التعسفي ، والضمان الاجتماعي ، وحقوق الاضراب ، وكل ما حوته قوانين العمل التي لا يكاد يخلو تشريع معاصر منها . وحدثت ايضاً تحولات لا تقل اهمية عن تلك في جانب الملكية من حيث ظهور انظمة تحد من الدخل ، وانظمة تحرم الملكية الخاصة ، وتسندھا للحكومة . رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الاقتصادي الا ان المشكلة لا زالت قائمة جذرياً مع كل التقليمات والحسينات والتهذيبات والاجراءات والتطورات التي طرأت عليها والتي جعلتها اقل حدة من القرون الماضية، وحققت مصالح كثيرة للعاملين الا ان المشكل الاقتصادي لم يحل بعد في العالم ، فالمحاولات التي انصبت علي الملكية لم تحل مشكلة المنتجين فلا يزالون اجراء رغم انتقال اوضاع الملكية من اقصي اليمين الى اقصي اليسار، واتخاذها عدة اوضاع في الوسط بين اليسار واليمين .

شركاء لا اجراء

والمحاولات التي انصبت علي الاجرة لا تقل بعداً في هذا الجانب عن المحاولات التي انصبت على الملكية ونقلتها من وضع الى وضع . وفي مجمل معالجة قضية الاجرة هو المزايا التي تحصل عليها العاملون وضمنتها التشريعات وحميتها

النقابات ، حيث تبدلت الحالة السيئة التي كان عليها المنتجون غداة الانقلاب الصناعي ، واكتسب العمال والفنيون والاداريون حقوقاً مع مرور الزمن كانت بعيدة المنال ولكن في واقع الامر فان المشكل الاقتصادي مازال قائماً.

إن المحاولة التي انصبت على الاجور ليست حلاً علي الاطلاق وانما هي محاولة تليفقية واصلاحية اقرب الى الاحسان منها الى الاعتراف بحق العاملين ، لماذا يعطي العاملون أجرة : لاهم قاموا بعملية انتاج لصالح الغير الذي استأجرهم لينتجوا له انتاجاً - إذن هم لم يستهلكوا انتاجهم بل اضطروا للتنازل عنه مقابل اجرة ، والقاعدة السليمة هي : " الذي ينتج هو الذي يستهلك".

إن الاجراء مهما تحسنت اجورهم هم نوع من العبيد.

إن الاجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجوه ، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل اجر من صاحب العمل . . بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد او حكومة . فالعاملون من حيث علاقتهم بالمالك او بالمنشأة الانتاجية ، ومن حيث مصالحهم الخاصة واحدة . . فهم اجراء في كل الحالات الموجودة الان في العالم ، رغم ان اوضاع الملكية مختلفة . . من اليمين الى اليسار . حتي المنشأة الاقتصادية العامة لا تعطي لعمالها الا اجوراً ومساعدات اجتماعية اخري اشبه بالاحسان الذي يتفضل به الاغنياء اصحاب المؤسسات الاقتصادية الخاصة علي العاملين معهم.

فالقول بأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود الى المجتمع بما فيه العاملون خلافا لدخل المؤسسة الخاصة الذي يعود لمالكها فقط ، صحيح اذا نظرنا الي

المصلحة العامة للمجتمع وليس الى المصالح الخاصة للعاملين ، واذا افترضنا ان السلطة السياسية والمحتكرة للملكية هى سلطة كل الناس أي : انها سلطة الشعب بكامله يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، والنقابات المهنية ، وليست سلطة طبقة واحدة ، او حزب واحد ، او مجموعة احزاب ، او سلطة طائفة ، او قبيلة ، او عائلة ، او فرد ، او اى نوع من السلطة النيابية - ومع هذا فان ما يعود على العاملين مباشرة من حيث مصالحهم الخاصة في شكل اجور ، او نسبة من الارباح ، او خدمات اجتماعية هونفس الذي يعود علي العاملين فى المؤسسة الخاصة : اي ان كلا من العاملين في المنشأة العامة والمنشأة الخاصة هم اجراء رغم اختلاف المالك .

وهكذا فإن التطور الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد الي يد لم يحل مشكلة حق العامل في الانتاج ذاته الذي ينتجه مباشرة ، وليس عن طريق المجتمع او مقابل اجرة والدليل على ذلك هو ان المنتجين لا يزالون اجراء رغم تبدل اوضاع الملكية .

إن الحل النهائى هو الغاء الاجرة ، وتحرير الانسان من عبوديتها ، والعودة الي القواعد الطبيعية التى حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية .

إن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد فى العلاقات الانسانية .

إن القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر

الانتاج الاقتصادي، وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لانتاج الطبيعة بين الافراد ، أما عمليات استغلال انسان لانسان ، واستحواذ فرد علي اكثر من حاجته من الثروة ، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية ، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية ، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال . واذا حللنا عوامل الانتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الان، ودائماً نجدها تتكون حتماً من عناصر انتاج اساسية ، وهي مواد انتاج ، ووسيلة انتاج ، ومنتج . والقاعدة الطبيعية للمساواة هي : ان لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة في هذا الانتاج ، لانه اذا سحب واحد منها لا يحدث انتاج ، ولكل عنصر دور اساسي في عملية الانتاج ، وبدونه يتوقف الانتاج.

وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضرورياً واساسياً ، اذن هي متساوية في ضرورتها في العملية الانتاجية ، ولا بد ان تتساوي في حقها في الانتاج الذي انتجته وطغيان احدها علي الاخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ، وتعد علي حق الغير . اذن لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر ، فاذا وجدنا عملية انتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الانتاج ، واذا تمت بثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الانتاج وهكذا .

وبتطبيق هذه القاعدة الطبيعية علي الواقع القديم والمعاصر نجد الاتي :

في مرحلة الانتاج اليدوي تتكون عملية الانتاج من مواد خام وانسان منتج ، ثم دخلت وسيلة انتاج في الوسط بحيث استخدمها الانسان في عملية الانتاج ، ويعتبر الحيوان نموذجاً لها كوحدة قوة، ثم تطورت هذه الوسيلة وحلت الآلة محل الحيوان ، وتطورت انواع وكميات المواد الخام من مواد بسيطة رخيصة الي مواد

مركبة وشمينه للغاية، وتطور ايضا الانسان من عامل عادي الى مهندس وفني ومن اعداد غفيرة من العاملين الي نفر قليل من الفنيين . بيد ان عناصر الانتاج وان تغيرت كيفيا وكمياً لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها فى عملية الانتاج وضرورته ، فخام الحديد مثلا الذي هو احد عناصر الانتاج قديماً وحديثاً كان يصنع بطريقة بدائية ، ينتج منه الحداد يدوياً سكيناً او فأساً او رمحاً . . الخ . والان نفس خام الحديد يصنع بواسطة افران عالية ينتج منه المهندسون والفنيون ، الآلات والمحركات والمركبات بأنواعها المختلفة، والحيوان الذي هو الحصان او البغل او الجمل وما في حكمها ، والذي كان احد عناصر الانتاج، حل محله الان المصنع الضخم والآلات الجبارة. والمواد المنتجة التي كانت ادوات بدائية اصبحت الان معدات فنية معقدة، ومع هذا فعوامل الانتاج الطبيعية الاساسية ثابتة جوهرياً رغم تطورها الهائل ، وهذا الثبات الجوهري لعناصر الانتاج يجعل القاعدة الطبيعية هى القاعدة السليمة التى لا مفر من العودة اليها فى حل المشكل الاقتصادى حلاً نهائياً، وذلك بعد فشل كل المحاولات التاريخية السابقة والتى تجاهلت القواعد الطبيعية.

إن النظريات التاريخية السابقة عالجت المشكل الاقتصادى من زاوية ملكية الرقبة لاحد عناصر الانتاج فقط، ومن زاوية الاجور مقابل الانتاج فقط، ولم تحل المشكل الحقيقية وهى مشكله الانتاج نفسه . (وهكذا كان اهم خصائص الانظمة الاقتصادية السائدة الان في العالم هو نظام الاجور الذي يجرد العامل من اي حق في المنتجات التي ينتجها ، سواد أكان الانتاج لحساب المجتمع ام لحساب منشأة خاصة).

إن المنشأة الصناعية الانتاجية قائمة من مواد انتاج وآلات المصنع وعمال ويتولد الانتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية ، وهكذا فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية انتاجية ما كان لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال ، بحيث لو استبعدنا المواد الأولية ، لما وجد المصنع ما يصنعه ، ولو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام . . ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع ، وهكذا فالعناصر التي هي ثلاثة في هذه العملية متساوية الضرورة في عملية الانتاج وبدونها هي الثلاثة لما حصل انتاج ، واي واحد منها لا يستطيع القيام بهذه العملية الانتاجية بمفرده ، كما ان اي اثنين من هذه العناصر الثلاثة في مثل هذه العملية لا يستطيعان القيام بالانتاج في غياب العنصر الثالث ، والقاعدة الطبيعية في هذه الحالة تحتم تساوي حصص هذه العوامل الثلاثة في الانتاج ، اي ان انتاج مثل هذا المصنع يقسم الى ثلاث حصص ، ولكل عنصر من عناصر الانتاج حصة ، فليس المهم المصنع فقط ، ولكن المهم من يستهلك انتاج المصنع . .

كذلك العملية الانتاجية الزراعية ، التي تتم بفعل الانسان والارض دون استخدام وسيلة ثالثة ، هي مثل العملية الانتاجية الصناعية اليدوية تماماً ، فالانتاج في مثل هذه الحالة يقسم الى حصتين فقط بعدد عوامل الانتاج ، اما اذا استخدمت وسيلة آلية او ما في حكمها للزراعة فالانتاج هنا يقسم الى ثلاث حصص : الارض . والزارع ، والآلة التي استخدمها في عملية الزراعة.

وهكذا يقام نظام اشتراكي تخضع له كل العمليات الانتاجية قياساً على هذه القاعدة الطبيعية.

إن المنتجين هم العمال ، وقد سموا هكذا لان كلمة العمال او الشغيلة او الكادحين لم تعد حقيقة، والسبب هو ان العمال حسب التعريف التقليدي اخذون في التغير كمياً وكيفياً ، ان طبقة العمال فتي تناقص مستمر ، يتناسب طردياً مع تطور الآلات والعلم.

إن الجهد الذي كان يلزم لحدائه عدد من العمال ، اصبح الان يحدث بفعل حركة الآلة ، وتشغيل الآلة يتطلب اقل عدد من المشغلين ، وهذا هو التغير الكمي للقوة العاملة ، كما ان الآلة استلزمت قدرة فنية بدل القدرة العضلية ، وهذا هو التغير الكيفي في القوة العاملة.

إن قوة منتجة فحسب اصبحت احد عناصر الانتاج ، وقد تحولت الشغيلة بفعل التطور من الاعداد الغفيرة الكادحة الجاهلة الي اعداد محدودة من فنيين ومهندسين وعلماء ونتيجة لذلك فإن نقابات العمال ستختفى وتحل محلها نقابات المهندسين والفنيين ، اذ ان التطور العلمي هو مكسب للانسانية لا يمكن العودة عنه ، وان الامية مقضى عليها بحكم هذا التطور وان الشغيلة العادية ظاهرة مؤقتة آخذة في الاختفاء تدريجياً امام التطور العلمي ، بيد ان الانسان بشكله الجديد سيبقي دائماً عنصراً اساسياً في عملية الانتاج .

الحاجة : ان حرية الانسان ناقصة اذا تحكم آخر في حاجته فالحاجة قد تؤدي الى استعباد إنسان لانسان ، والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الانسان.

في
الحاجة
تكمُن
الحرية

البيت لساكنه

المسكن : حاجة ضرورية للفرد والاسرة، فلا ينبغي ان يكون ملكاً لغيره ، لا حرية لانسان يعيش في مسكن غيره بأجرة او بدونها ، ان المحاولات التي تذللها الدول من اجل معالجة مشكلة المسكن ليست حلاً علي الاطلاق لهذه المشكلة ، والسبب هو ان تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي، وهو ضرورة ان يملك الانسان مسكنه ، بل

استهدفت الاجرة من حيث خفضها او زيادتها وتقنينها سواء أكانت هذه الاجرة لحساب خاص ام عام فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي ان تتحكم اي جهة في حاجة الانسان بمن فيها المجتمع نفسه ، فلا يحق لاحد ان يبني مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجير ، لان المسكن هو عبارة عن حاجة لانسان آخر ، وبنائه بقصد تأجير هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الانسان، وفي الحاجة تكمن الحرية.

المعاش : حاجة ماسة جداً للانسان ، فلا يجوز ان يكون معاش اي انسان في المجتمع اجرة من أي جهة ، او صدقة من أحد، فلا اجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء . فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود اشباع حاجاتك ، او يكون حصة في انتاج انت احد عناصره الاساسية وليس اجرة مقابل انتاج لاي كان.

المركوب : حاجة ضرورية ايضا للفرد والاسرة ، فلا ينبغي ان يكون مركوبك ملكاً لغيرك، فلا يحق في المجتمع الاشتراكي لانسان او جهة اخري ان

تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها، لان ذلك تحكم في حاجة الاخرين.

الارض : الأرض ليست ملكاً لأحد ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلا وزراعة ورعياً مدي حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره باجر او بدونه ، وفي حدود اشباع حاجاته . انه لو جاز امتلاك الارض لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها ، وان الارض ثابتة والمنتفعين بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً.

إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد ، لانه حر ، وهذا لا يتحقق الا باشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها .

إن اشباع الحاجات ينبغي ان يتم دون استغلال او استبعاد الغير ، والا تناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد .

فالانسان في المجتمع الجديد ، اما ان يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية ، او ان يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها ، او ان يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية.

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد هو : نشاط انتاجي من اجل اشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطا غير انتاجي او نشاطاً يبحث عن الربح من اجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات ان ذلك لا امكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة .

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط ، إذ أن ثروة العالم محدودة علي الأقل في كل مرحلة، وكذلك ثروة كل مجتمع علي حدة ، ولهذا لا يحق لأى فرد القيام بنشاط اقتصادى بغرض الاستحواذ علي كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته ، لأن المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين . ولكن يحق له الادخار من حاجاته من انتاجه الذاتي وليس من جهد الغير، ولا علي حساب حاجات الغير ، لأنه لو جاز القيام بنشاط اقتصادي أكثر من إشباع الحاجات لحاز إنسان أكثر من حاجاته ، ولحرم غيره من الحصول علي حاجاته.

إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة انسان آخر من ثروة المجتمع .

إن إباحة الانتاج الخاص للحصول علي ادخار فوق إشباع الحاجات وإباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك أو استخدامه للحصول علي ما هو فوق حاجاتك - أي تسخير انسان لإشباع حاجات غيره وتحقيق ادخار لغيره علي حساب حاجاته ، هو عين الاستغلال.

إن العمل مقابل اجرة اضافة علي كونه عبودية للإنسان كما اسلفنا ، هو عمل بدون بواعث علي العمل - لأن المنتج فيه اجير وليس شريكاً .

إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لأن باعته علي الاخلاص في الانتاج هو اعتماده علي عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية ، والذي يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك في انتاجها مخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لأن باعته علي الاخلاص في الانتاج هو حصوله علي إشباع

حاجاته من ذلك الانتاج، اما الذي يعمل مقابل اجرة ليس له باعث على العمل.
إن العمل بالاجرة يواجه عجزاً في حل مشكلة زيادة الانتاج وتطويره وسواء
اكان خدمات ام انتاجاً فإنه يواجه تدهوراً مستمراً لانه قائم علي اكتاف الاجراء.
أمثلة على العمل الاجير لحساب المجتمع، والعمل الاجير لحساب خاص ،
والعمل بدون اجرة.

المثال الاول :

(أ) عامل ينتج (١٠) تفاحات لحساب المجتمع ، ويمنحه المجتمع تفاحة واحدة
مقابل انتاجه ، وهي ما تشبع حاجته تماماً.

(ب) عامل ينتج (١٠) تفاحات لحساب المجتمع ، ويعطيه المجتمع تفاحة واحدة
مقابل انتاج وهي اقل من اشباع حاجته :

المثال الثاني :

عامل ينتج (١٠) تفاحات لحساب فرد آخر ، ويتقاضى أجراً يقل عن ثمن
تفاحة واحدة .

المثال الثالث :

عامل ينتج (١٠) تفاحات لنفسه .

النتيجة :

الاول (أ): لن يزيد من انتاجه لان مهما زاد لن يناله شخصياً منه الا تفاحة واحدة وهو ما يشبع حاجته . وهكذا فكل القوي العاملة لحساب المجتمع متقاعسة باستمرار نفسياً – تلقائياً .

الاول (ب) ليس له دافع للانتاج ذاته لانه ينتج للمجتمع دون ان يحصل على اشباع حاجاته ، ولكنه يستمر في العمل بدون دافع ، لانه مضطر للرضوخ لظروف العمل العام في كل المجتمع وتلك حالة كل أفرد .

الثاني : لا يعمل لينتج اصلا ، ولكنه يعمل ليحصل على اجره ، وحيث ان أجرته اقل من الحصول على حاجته ، فهو اما ان يبحث عن سيد آخر يبيع له عمله بثمان افضل من الاول ، واما ان يضطر للاستمرار في العمل ليبقي على قيد الحياة.

أما الثالث : فهو الوحيد الذي ينتج دون تقاعس ، ودون اجبار . وحيث ان المجتمع الاشتراكي ليس فيه امكانية لانتاج فردي فوق اشباع الحاجات الفردية ولا يسمح باشباع الحاجات علي حساب او بواسطة الغير ، وان المؤسسات الاشتراكية تعمل لاشباع حاجات المجتمع، اذن المثال الثالث يوضح الوضعية السليمة للانتاج الاقتصادي، بيد انه في كل الحالات – حتي السيئة منها يستمر الانتاج من اجل البقاء ، وليس ادل علي ذلك من ان الانتاج في المجتمعات الرأسمالية يتراكم ويتضخم في يد المالكين القلة والذين لا يعملون ولكن يستغلون جهد الكادحين الذين يضطرون للانتاج ليعيشوا . الا ان الكتاب الاخضر لا يحل

مشكلة الانتاج المادي فقط بل يرسم طريق الحل الشامل لمشكلات المجتمع الانساني ليتحرر الفرد مادياً ومعنوياً تحراً نهائياً لتتحقق سعادته.

أمثلة اخرى :

- اذا افترضنا ان ثروة المجتمع هي (١٠) وحدات وعدد سكانه (١٠) فان نصيب كل فرد من ثروة المجتمع هو $10/10 = 1$ واحدة فقط من وحدات الثروة ، ولكن اذا وجد ان عدداً من افراد المجتمع يملك اكثر من وحدة من الوحدات ، اذن عدد آخر من ذات المجتمع لا يملك منها شيئاً ، والسبب هو ان نصيبه من وحدات الثروة استحوذ عليها الآخرون ، ولهذا يوجد اغنياء وفقراء في المجتمع الاستغلالي

ولنفرض ان خمسة من هذا المجتمع وجدنا كل واحد منهم يملك وحدتين ، إذن هناك خمسة آخرون منه لا يملكون شيئاً اي ٥٠٪ محرومون من حقهم في ثروتهم، ذلك لان الوحدة الاضافية التي يمتلكها كل واحدة من الخمسة الاولى هي نصيب الخمسة الثانية .

- وإذا كان ما يحتاجه الفرد - في هذا المجتمع ، لاشباع حاجاته هو وحدة فقط من وحدات ثروة المجتمع : فان الفرد الذي يملك اكثر من وحدة من تلك الوحدات هو مستول في حقيقة الامر علي حق لافراد المجتمع الآخريين ، وحيث ان هذه الحصة هي فوق ما يحتاجه لاشباع حاجاته المقدرة بوحدة واحدة من وحدات الثروة إذن : هو يستولي عليها لاجل الاكتناز، وهذا الاكتناز لا يتحقق له الا علي

حساب حاجة الغير ، أى بالاحذ من نصيب الآخرين في هذه الثروة ، وهذا هو سبب وجود الذين يگنزون ولاينفقون اى يدخرون فوق اشباع حاجاتهم ووجود السائلين والمحرومين اى الذين يسألون عن حقهم فى ثروة مجتمعهم ولا يجدون ما يستهلكون :

أنها عملية نهب وسرقة ولكنها علنية ومشروعة حسب القواعد الظالمة الاستغلالية التي تحكم ذلك المجتمع.

إن إماء وراء اشباع الحاجات فهو ييقي اخيراً ملكاً لكل افراد المجتمع ، اما الافراد إلهم ان يدخروا ما يشاؤون من حاجاتهم فقط، اذ ان الاكتناز فوق الحاجات هو تعد على ثروة عامة.

إن المجدين والحقاق ليس لهم حق الاستيلاء على نصيب الغير نتيجة جدهم وحذقهم ، ولكنهم يستطيعون ان يستفيدوا من تلك المزايا في اشباع حاجاتهم والادخار من تلك الحاجات، كما ان العاجزين والبلهاء والمعتوهين لا يعني حالهم هذا ان ليس لهم نفس النصيب الذي لالاصحاء في ثروة المجتمع.

إن ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين ، او مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بوزن محدد يكفى لاشباع حاجة أولئك الناس في اليوم ، ولكل فرد ان يدخر من ذلك المقدار ما يريد اى له ان يستهلك ما يشاء ويدخر ما يشاء من حصته ، وفي هذا يستغل قدراته الذاتيه وحذقه. اما الذي يستغل تلك المواهب ليتمكن من الاحذ من مخزن التموين العام ليضيفه لنفسه فهو سارق ما في ذلك شك ، وهكذا فالذى يسخدم حذقه ليكسب ثروة اكثر من اشباع حاجاته

هو في الواقع معتد علي حق عام وهو ثروة المجتمع التي هي مثل المخزن المذكور في هذا المثال .

ولا يجوز التفاوت في ثروة الافراد في المجتمع الاشتراكي الجديد الا الذين يقومون بخدمة عامة ويخصص لهم المجتمع نصيباً معيناً من الثروة مساوياً لتلك الخدمة . . ان نصيب الافراد لا يتفاوت الا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة اكثر من غيره . ويقدر ما ينتج اكثر من غيره.

وهكذا انتجت التجارب التاريخية تجربة جديدة كتنويع نهائي لكفاح الانسان من اجل استكمال حريته وتحقيق سعادته باشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له ، ووضع حد نهائي للطغيان وايجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل بنفسك لاشباع حاجاتك ، لا ان تسخر، الغير ليعمل لحسابك لتشبع علي حسابك حاجاتك، او ان تعمل من اجل سلب حاجات الآخرين.

إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الانسان.

وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقت الظالمة السائدة في العالم ، والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لاشباع الحاجات دون استخدام الغير، وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء في انتاجها تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم علي انتاج الاجراء دون حق لهم في الانتاج الذي ينتجونه فيها .

إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكنه او المركب الذي تركبه او المعاش الذي تعيش به يمتلك حريتك او جزءاً من حريتك ، والحرية لا تتجزأ ، ولكي يكون

الانسان سعيداً لابد ان يكئن حراً ولكي يكون حراً لابد من ان يملك حاجاته بنفسه.

إن الذي يملك حاجتك. يتحكم فيك او يستغلك وقد يستعبدك رغم اي تشريع قد يحرم ذلك.

إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للانسان تبدأ من اللبس والطعام حتي المركوب والمسكن لابد وان يملكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة ، ولا يجوز ان تكون مؤجرة من اي جهة . ان الحصول عليها مقابل اجرة تجعل مالکها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة ، ويتحكم في حاجاتك الماسة حتي ولو كان المجتمع بصورة عامة ، فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك، كما يتدخل صاحب اللبس التي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليترك عارياً ، ويتدخل ايضاً صاحب المركب، ليترك علي قارعة الطريق ، ويتدخل كذلك صاحب السكن ليترك بلا مأوي.

إن الحاجات الضرورية للانسان ، من السخرية معالجتها باجراءات قانونية او ادارية او ما اليها. وانما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية.

إن هدف المجتمع الاشتراكي هو سعادة الانسان التي لا تكون الا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف علي مدى امتلاك الانسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ، ومضموناً ضماناً مقدساً . اي ان حاجتك ينبغي الا تكون ملكاً لغيرك ، وان لا تكون عرضة السلب منك من اي جهة في المجتمع والا عشت في قلق يذهب سعادتك ويجعلك غير حر لانك عائش في ظل توقعات تدخل خارجي في

حاجاتك الضرورية.

أما قلب المجتمعات المعاصرة من مجتمعات الاجراء الى مجتمعات الشركاء فهو حتمي كنتاج جدلى للطروحات الاقتصادية المتناقضة السائدة فى العالم اليوم ، ونتيجة جدلية حتمية للعلاقات الظالمة والتى اساسها نظام الاجرة والتي لم تحل بعد .

إن القوة التهديدية لنقابات العمال في العالم الرأسمالي كفيلة بقلب المجتمعات الرأسمالية من مجتمعات أجراء الى مجتمعات شركاء.

إن احتمال قيام الثورة لتحقيق الاشتراكية يبدأ باستيلاء المنتجين على حصتهم من الانتاج الذي ينتجونه ، وسيتحول غرض الاضرابات العمالية من مطلب زيادة الاجور الي مطلب المشاركة فى الانتاج، وسيتم كل ذلك عاجلاً ام آجلاً بالاهتداء بالكتاب الاخضر.

أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الاشتراكي الجديد الى مرحلة اختفاء الربح والنقود ، وذلك بتحويل المجتمع الي مجتمع انتاجى بالكامل وبلوغ الانتاج درجة اشباع الحاجات المادية لافراد المجتمع، وفي هذه المرحلة النهائية يختفى الربح تلقائياً وتتعدم الحاجة للنقود

إن الاعتراف بالربح هو اعتراف بالاستغلال ، اذ ان مجرد الاعتراف به لا يجعل له حداً يقف عنده . اما اجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة هي محاولات اصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال انسان لانسان.

إن الحل النهائي هو إلغاء الربح ، ولكن الربح هو محرك للعملية الاقتصادية ولهذا فالغاء الربح ليس مسألة قرار بل هو نتيجة تطور للانتاج الاشتراكي تتحقق اذا تحققت الاشباع المادي لحاجات المجتمع والافراد . إن العمل من اجل زيادة الربح هو الذي يؤدي الي اختفاء الربح في النهاية.

خدم المنازل : خدم المنازل سواء اكانوا بأجر أم بدونه ، هم احدي حالات الرقيق بل هم رقيق العصر الحديث . وحيث ان المجتمع الاشتراكي الجديد يقوم على اساس المشاركة في الانتاج وليس علي الاجور ، فإن خدم المنازل لا تنطبق عليهم القواعد الاشتراكية الطبيعية ، لانهم يقومون بخدمات لا بانتاج - والخدمات ليس لها انتاج مادي يقبل القسمة الى حصص وفقاً للقاعدة الاشتراكية الطبيعية ولهذا فليس لخدم المنازل الا

المنزل
يخدمه
أهله

العمل مقابل اجر او العمل بدونه في الظروف السيئة. وحيث ان الاجراء هم نوع من العبيد وعبوديتهم قائمة بقبام عملهم مقابل اجر، وحيث ان خدم المنازل هم في درجة اسفل من الاجراء في انشآت والمؤسسات الاقتصادية خارج المنازل فهم اولي بالانعتاق من عبودية مجتمع الاجراء مجتمع العبيد . فظاهرة خدم المنازل هي احدى الظواهر الاجتماعية التي تلي ظاهرة الرقيق ، والنظرية العالمية الثالثة هي بشير للجماهير بالخلاص النهائي من كل قيود الظلم والاستبداد والاستغلال والهيمنة السياسية والاقتصادية بقصد قيام مجتمع كل الناس . . كل الناس فيه

احرار حيث يتساوون فى السلطة والثروة والسلاح لى تنتصر الحرية الانتصار
النهائى والكامل.

لذا فإن الكتاب الاخضر يرسم طريق الخلاص امام الجماهير من اجراء
وخدم منازل لتتحقق حرية الانسان . ولهذا لا مناص من الكفاح لتحرير خدم
المنازل من وضعية الرق التى هم فيها ، وتحويلهم الى شركاء خارج المنازل حيث
الانتاج المادى القابل للقسمة الى حصص حسب عوامله . فالمنزل يخدمه اهله . اما
حل الخدمة المنزلية الضرورية فلا تكون بخدم بأجر او بدون اجر وانما تكون
بموظفين قابلين للترقية اثناء اداء وظيفتهم المنزلية ولهم الضمانات الاجتماعية
والمادية كائى موظف فى خدمة عامة.

الفصل الثالث

الركن الاجتماعي

للنظرية العالمية الثالثة

بقلم: معمر القذافي

الركن الاجتماعي

النظرية العالمية الثالثة

إن المحرك للتاريخ الانساني هو العامل الاجتماعي . . أى القومي فالرابطة الاجتماعية التى تربط الجماعات البشرية كلا علي حدة من الاسرة الى القبيلة الى الامة هى اساس حركة التاريخ . .

(إن ابطال التاريخ هم افراد يضحون من اجل قضايا) . ليس هناك اي تعريف آخر لذلك . ولكن اي قضايا . انهم يضحون من اجل آخرين . . ولكن اي آخرين . . أنهم الآخرون الذين لهم علاقة بهم . . وان العلاقة بين فرد وجماعة هي علاقة اجتماعية . . أى علاقة قوم ببعضهم بعضاً . . فالاساس الذى كون القوم هو القومية اذن تلك القضايا هي قضايا قومية . . والعلاقة القومية هي العلاقة الاجتماعية فالاجتماعية مشتقة من الجماعة اي علاقة الجماعة فيما بينها ، والقومية مشتقة من القوم أى علاقة القوم فيما بينها فالعلاقة الاجتماعية هي العلاقة القومية . . والعلاقة القومية هي العلاقة الاجتماعية . . اذ ان الجماعة هي قوم والقوم هم الجماعة حتي اذا قل عدد الواحدة عن الأخرى . ناهيك عن التعريف التفصيلي الذى يعنى الجماعة المؤقتة بغض النظر عن علاقات افرادها القومية . ان المقصود بالجماعة هنا هي الجماعة الدائمة بسبب علاقتها القومية .

ثم ان الحركات التاريخية هي الحركات الجماهيرية اي الجماعية . . اي حركة الجماعة من اجل نفسها . . من اجل استقلالها عن جماعة اخرى ليست جماعتها اي لكل منها تكوين اجتماعي يربطها بنفسها . فالحركات الجماعية دائماً هي

حركات استقلالية . . حركات لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة - او المظلومة . . من طرف جماعة اخري أما مسألة الصراع على السلطة فهو يقع داخل الجماعة ذاتها حتى مستوى الاسرة كما يوضحه الفصل الاول من الكتاب الاخضر الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة . والحركة الجماعية هي حركة قوم من اجل نفسها، اذ ان الجماعة الواحدة بحكم تكوينها الطبيعي الواحد لها حاجات اجتماعية واحدة تحتاج اشبعاً بحالة جماعية وهى ليست فردية على اي وجه بل هي حاجات او حقوق او مطلب او غايات جماعية صاحبها قوم تربطهم قومية واحدة. ولذا سميت هذه الحركات بالحركات القومية . فحركات التحرر القومى في العصر الحاضر هي نفس الحركات الاجتماعية وهي لن تنتهى حتي تتحرر كل جماعة من سيطرة اي جماعة اخري اي ان العالم الان يمر باحد دورات حركة التاريخ العادية وهو الصراع القومي انتصاراً للقومية .

هذه هي الحقيقة التاريخية فى عالم الانسان وهي الحقيقة الاجتماعية . اي ان الصراع القومي .. الصراع الاجتماعي هو اساس حركة التاريخ ، لانه اقوي من كل العوامل الاخرى ذلك لانه هو الاصل . . هو الاساس . . اي انه هو طبيعة الجماعة البشرية . . طبيعة القوم . . بل هو طبيعة الحياة نفسها ، اذ ان الحيوانات الاخرى من غير الانسان تعيش في جماعات ، وان الجماعة هي اساس بقاء جماعات المملكة الحيوانية . والقومية هي اساس بقاء الامم . ان الامم التي تحطمت قوميتها هي التي تضر وجودها للدمار . ان الاقليات التي هي احدي المشكلات السياسية فى العالم سببها اجتماعي فهي أم تحطمت قوميتها فتقطعت اوصالها . فالعامل الاجتماعي عامل حياة . . عامل بقاء ولهذا فهو محرك طبيعي وذاتي للقوم من اجل البقاء.

القومية في عالم الانسان والحيوان مثل الجاذبية في عالم الجمار والاعرام
فلو تحطمت جاذبية الشمس لتطايرت غازاتها وفقدت وحدتها ، ووحدتها هي
اساس بقائها ، اذن البقاء اساسه عامل وحدة الشئ . وعامل وحدة اي جماعة
هو العامل الاجتماعي اي القومية . ولهذا السبب تكافح الجماعات من اجل وحدتها
القومية ، لان في ذلك بقاءها .

والعامل القومي . . الرابطة الاجتماعية يعمل تلقائياً على دفع القوم الواحد
نحو البقاء مثلما تعمل جاذبية الشئ تلقائياً على بقاءه كتلة واحدة حول النواة .
ان انتشار الذرات وتطايرها في نظرية القنبلة الذرية ناشئ من تفجير النواة
مصدر الجذب للذرات التي حولها فعندما يدمر عامل الوحدة لتلك الاجسام وتفقد
الجاذبية تطير كل ذرة علي حدة وتنتهي القنبلة الي تطاير ذرات واما يصحبها .
هذه هي طبيعة الاشياء . ان هذا قانون طبيعي ثابت وتجاهله او الاصطدام به
يفسد الحياة . وهكذا تفسد حياة الانسان عندما يبدأ تجاهل القومية . . العامل
الاجتماعي . . جاذبية الجماعة سر بقاءها . . او عندما يبدأ الاصطدام به وليس
هناك من منافس للعامل الاجتماعي في التأثير على وحدة الجماعة الواحدة الا
العامل الديني الذي قد يقسم الجماعة القومية والذي قد يوحد جماعات ذات
قوميات مختلفة . بيد أن العامل الاجتماعي هو الذي يتغلب في النهاية . هكذا
حدث في كل العصور . تاريخياً لكل قوم دين . ان ذلك هو الانسجام . ولكن
واقعيّاً هناك اختلافاً وهو سبب حقيقي للنزاع وعدم استقرار حياة الشعوب في
مختلف العصور ايضاً .

القاعدة السليمة هو ان لكل قوم ديناً والشذوذ هو خلاف ذلك . والشذوذ

هذا خلق واقعاً غير سليم صدر سبباً حقيقياً في نشوب النزاعات داخل الجماعة القومية الواحدة . وليس من حل الا الانسجام مع القاعدة الطبيعية التي هي لكل امة دين حتي ينطبق العامل الاجتماعي مع العامل الديني فيحصل الانسجام وتستقر حياة الجماعات . وتقوى ، وتنمو نمواً سليماً .

الزواج عملية تؤثر على العامل الاجتماعي سلباً وإيجاباً فبالرغم من ان كلا من الرجل والمرأة حر في قبول من يريد ورفض من لا يريد كقاعدة طبيعية للحرية الا ان الزواج داخل الجماعة الواحدة مقوي لوحدتها بطبيعة الحال ، ويحقق نمواً جماعياً منسجماً مع العامل الاجتماعي .

الاسرة

فالأسرة بالنسبة للانسان الفرد أهم من الدولة . . الانسانية تعرف الفرد (الانسان) والفرد (الانسان) السوى يعرف الاسرة . . والاسرة هي مهده ومنتشأ ومظلتة الاجتماعية . طبيعياً الانسانية الفرد والاسرة وليس الدولة . . الانسانية لا تعرف ما يسمى بالدولة . . الدولة نظام سياسي واقتصادي اصطناعى واحياناً عسكري لا علاقة للانسانية به . . ولا دخل لها فيه فالاسرة هي تماماً مثل النبتة الواحدة في الطبيعة التي هي اساس النبات الطبيعى . . أما تكييف البيئة الطبيعية الي مزارع وحدائق وما اليها فهذا اجراء اصطناعى لا صلة له بطبيعة النبتة المتكونة من عدد من الفروع والاوراق والازهار بما يشبه الاسرة تماماً فكون العوامل السياسية والاقتصادية او العسكرية كيفت مجاميع من الاسر في دولة فهذا لا صلة للانسانية به . وهكذا فأى وضع او ظرف او اجراء يؤدى الى بعثرة الاسرة . . او اضمحلالها وضياعها هو وضع غير انساني وغير طبيعى بل هو ظرف تعسفى وهو تماماً مثل اي عمل او ظرف او اجراء يؤدى الى قتل النبتة او بعثرة فروعها او اتلاف ازهارها او اوراقها او ذبولها .

ان المجتمعات التي يتهدد فيها وجود الاسرة ووحدتها بسبب اي ظرف هي مثل الحقل النباتى الذى يتهدد نباته بالانجراف او العطش او الحرق او الذبول واليبس . فالحديقة المزهرة او الحقل المزهر هو الذى تنمو نباتاته نمواً طبيعياً وتزهر وتلقح وتستقر . . وكذلك المجتمع الانسانى .

فالمجتمع المزدهر هو الذى ينمو فيه الفرد في الاسرة نمواً طبيعياً وتزدهر فيه الاسرة ويستقر الفرد فى الاسرة البشرية مثل الورقة في الغصن او مثل الغصن

في الشجرة لا معنى له اذا انفصل عنها ولا حياة مادية له وكذلك الفرد اذا انفصل
عن الاسرة . اى الفرد بلا اسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له واذا وصل
المجتمع الانسانى الي وجود الانسان بدون اسرة فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك .
مثله مثل النبات الصناعى .

القبيلة

القبيلة هي الاسرة بعد ان كبرت نتيجة التوالد . . إذن القبيلة هي اسرة كبيرة . والامة هي القبية بعد ان كبرت نتيجة التوالد إذن الامة هي قبيلة كبيرة . والعالم هو الامة بعد ان تشعبت الي امم نتيجة التكاثر . . إذن العالم هو أمة كبيرة - ان العلاقة التي تربط الاسرة هي التي تربط القبيلة وهي التي تربط الامة وهي التي تربط العالم الا انها تفتر كلما كثر العدد . فالانسانية هي القومية والقومية هي القبلية والقبلية هي الرابطة الاسرية الا ان درجة حرارتها تبرد من المستوي الصغير الي المستوي الكبير هذه حقيقة اجتماعية لا ينكرها الا الذي يجهلها .

إذن الرابطة الاجتماعية والتماسك والوحدة . . والالفة والمحبة . . اقوي علي مستوي الاسرة منه علي مستوى القبيلة واقوي علي مستوى القبيلة منه علي مستوى الامة واقوي علي مستوى الامة منه علي مستوى العالم .

إن لمنافع والمزايا والقيم والمثل العليا المترتبة علي تلك الروابط الاجتماعية توجد حيث تكون درجة هذه الروابط قوية بطبيعة الحال ودون شك كبديهية ، اي انها اقوي علي مستوي الاسرة من مستوي القبيلة، واقوي علي مستوى القبيلة منها علي مستوي الامة وعلي مستوي الامة منها علي مستوي العالم . وهكذا تتلاشى او تفقد تلك الروابط الاجتماعية والمنافع والمزايا والمثل المترتبة عليها كلما تلاشت او فقدت الاسرة والقبيلة والامة والانسانية . ولذا من المهم جداً للمجتمع الانساني ان يحافظ علي التماسك الاسرى والقبلى والقومي والاممى . . ليستفيد من المنافع والمزايا والقيم والمثل التى يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والالفة والمحبة الاسرية والقبلية والقومية والانسانية.

فالمجتمع الاسرى افضل اجتماعياً من المجتمع القبلي . والمجتمع القبلي افضل اجتماعياً من المجتمع القومي . . والمجتمع القومي افضل من المجتمع الاممى من حيث الترابط والتراحم والتضامن والمنفعة .

فوائد القبيلة :

من حيث كون القبيلة اسرة كبيرة اذن هي توفر لافرادها ما توفره الاسرة لافرادها ايضاً من منافع مادية ومزايا اجتماعية فالقبيلة هي اسرة من الدرجة الثانية والجدير بالتاكيد هو ان الفرد قد يسلك احياناً سلوكاً مشيناً لا يستطيعه امام الاسرة ولكن نظراً لصغر حجمها فهو لا يحس برقابتها علي عكس القبيلة التي لا يشعر افرادها انهم في حرية من مراقبتها وبناء علي هذه الاعتبارات كونت القبيلة سلوكاً لافرادها يتحول الي تربية اجتماعية افضل وانبل من اي تربية مدرسية . . والقبيلة مدرسة اجتماعية ينشأ افرادها منذ الطفولة على تشرب مثل عليا تتحول الى سلوك حياة تدرسخ تلقائياً كلما كبر الانسان علي عكس التربية والعلوم التي يتم تلقينها رسمياً ، والتي تتلاشى تدريجياً كلما كبر الفرد لانها رسمية ولانها اختبارية ، والان الفرد يعي انها ملقنة له .

والقبيلة مظلة اجتماعية طبيعية للضمان الاجتماعي فهي توفر لافرادها بحكم التقاليد القبلية الاجتماعية دية جماعية وغرامة جماعية وثراً جماعياً ودفاعاً جماعياً أي حماية اجتماعية.

إن الدم هو الاصل في تكوين القبيلة ولكنها لا تتوقف عليه هو فقط ، فالانتماء هو ايضاً من مكونات القبيلة . ويمرور الزمن تتلاشي الفروق بين مكونات الدم

ومكونات الانتماء ، وتبقي القبيلة وحدة اجتماعية ومادية واحدة ، ولكنها وحدة دم
واصل اكثر من اي تكوين آخر .

الامة

الامة هي مظلة سياسية قومية للفرد ابعد من المظلة الاجتماعية التي توفرها القبيلة لافرادها . . والقبيلة هي افساد القومية . فالولاء القبلي يضعف الولاء القومي ويكون على حسابه . . مثلما الولاء العائلي يكون على حساب الولاء القبلي فيضعه كذلك . والتعصب القومي بقدر ما هو ضروري للامة هو مهدد للانسانية .

ان الامة في المجتمع الدولي هي مثل الاسرة في القبيلة فكما تناحرت عائلات القبيلة الواحدة وتعصبت لنفسها تهددت القبيلة بطبيعة الحال . مثل افراد الاسرة الواحدة اذا تناحروا وتعصب كل فرد لذاته تهددت الاسرة . واذا تناحرت قبائل الامة وتعصبت كل قبيلة لنفسها تهددت تلك الامة ، والتعصب القومي واستخدام القوة القومية ضد الامم غير القوية او التقدم القومي نتيجة استحواذ ما لامة اخري هو شر وضار للانسانية . ومع هذا فالفرد القوي والمحترم لذاته والمدرک لمسؤولياته الفردية مهم ونافع للأسرة . . والاسرة المحترمة والقوية المدركة لاهميتها مفيدة اجتماعياً ومادياً للقبيلة . والامة المتقدمة والمنتجة والمتحضرة مفيدة للعالم كله والبناء السياسي والقومي يفسد اذا نزل الى المستوي الاجتماعي . اي المستوي العائلي والقبلي - وتفاضل معه واخذ اعتباراته .

بما ان الامة عبارة عن اسرة كبيرة بعد ان مرت بمرحلة القبيلة وتعدد القبائل المتفرقة من اصل واحد . . وكذلك المنتمية الى ذلك الاصل انتماء مصيرياً والاسرة لا تصير امة الا بعد مرورها بسراحل القبيلة وتفرعها ومرحلة الانتماء نتيجة الاختلاط المختلف وذلك يتحقق حتماً اجتماعياً بعد زمن لا يمكن الا ان يكون طويلاً . ومع هذا فان طول الزمن كما بنشئ أمماً جديدة يساعد على تفتيت أمم قديمة .

ولكن الاصل الواحد والانتماء المصيرى هما الاساسان التاريخيان لاي أمة . ويبقى الاصل في المرتبة الاولى والانتماء في المرتبة الثانية ، فالامة ليست اصلاً فقط حتي وان كان الاصل هو اساسها ومنشأها ولكن الامة علاوة على ذلك هي الناس تعيش علي رقعة واحدة من الارض . . . وتصنع تاريخاً واحداً ويتكون لها تراث واحد . . . وتصبح تواجه مصيراً واحداً . وهكذا فالامة بغض النظر عن وحدة الدم هي في النهاية انتماء ومصير .

ولكن لماذا شهدت خريطة الارض دولاً عظمي ثم اختفت وظهرت على خريطتها دول اخري والعكس ؟ هل السبب سياسي ولا علاقة له بالركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة . ام السبب اجتماعي ويخص هذا الفصل من الكتاب الاخضر ؟ لنرى :- لا خلاف علي ان الاسرة تكوين اجتماعي وليس سياسياً . . . والقبيلة كذلك ، لانها اسرة توالدت وتكاثرت فأصبحت اسراً عديدة . . . والامة هي القبيلة بعد ان كبرت وتعددت افخاذها وبطونها وتحولت الي عشائر ثم قبائل .

فالامة ايضاً تكوين اجتماعي علاقته (القومية) والقبيلة تكوين اجتماعي علاقته (القبيلة) . . . والاسرة تكوين اجتماعي علاقته (الاسرة) وأمم العالم تكوين اجتماعي علاقته (الانسانية) هذه بديهيات . ثم هناك تكوين سياسي يكون الدولة هو الذي يشكل خريطة العالم السياسية . . . ولكن لماذا تتغير خريطة العالم من عصر الي آخر . السبب هو ان التكوين السياسي هذا قد يكون منطبقاً علي التكوين الاجتماعي وقد لا يكون كذلك . فعند انطباقه على الامة الواحدة يدوم ولا يتغير واذا تغير نتيجة استعمار خارجي او تدني يعود للظهور مرة اخري تحت شعار الكفاح القومي او النهوض القومي والوحدة القومية اما اذا كان التكوين السياسي

يجمع أكثر من أمة فإن خريطته تتمزق من جراء استقلال كل أمة تحت شعار قوميتها ، وهكذا تمزقت الامبراطوريات التي شهدها العالم لأنها تجمع عدة أمم ما تلبث حتي تتعصب كل أمة لـقوميتها وتطلب الاستقلال فتتمزق الامبراطورية السياسية لتعود مكوناتها الى اصولها الاجتماعية والدليل واضح تمام الوضوح في تاريخ العالم اذا راجعناه في كل عصر من عصوره .

ولكن لماذا تتكون تلك الامبراطوريات من أمم مختلفة - الجواب هو ان تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعياً فقط كالاسرة والقبيلة والامة فالدولة كيان سياسي تخلقه عدة عوامل ابسطها واولها القومية . فالدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي وهي التي يدوم بقاؤها ما لم تتعرض لطغيان قومية اخري اقوي منها او ان يتأثر تكوينها السياسي كدولة بتكوينها الاجتماعي كقبائل وعشائر واسر ، فلو خضع التكوين السياسي للتكوين الاجتماعي العائلي والقبلي او الطائفي واخذ اعتباراته لفسد .

أما العوامل الاخرى لتكوين الدولة غير الدولة البسيطة (الدولة القومية) هي عوامل دينية واقتصادية وعسكرية.

فالدين الواحد قد يكون دولة من عدة قوميات . . والضرورة الاقتصادية كذلك . . والفتوحات العسكرية ايضا . . وهكذا يشهد العالم في عصر ما تلك الدولة او الامبراطورية ثم يراها قد اختفت في عصر آخر . . فعندما تظهر الروح القومية اقوي من الروح الدينية ويشند الصراع بين القوميات المختلفة التي يجمعها دين واحد مثلاً فتستقل كل أمة راجعة لتكوينها الاجتماعي فتختفى تلك الامبراطورية . ثم يأتي الدور الديني مرة اخري عندما تظهر الروح الدينية اقوي من الروح

القومية فتتحد القوميات المختلفة تحت علم الدين الواحد . . حتي يأتي الدور القومي مرة اخري وهكذا .

فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب ديني او اقتصادي او عسكري او عقائدي وضعى سوف يمزقها الصراع القومي حتي تستقل كل قومية ، اي ينتصر حتماً العامل الاجتماعي على العامل السياسى .

وهكذا بالرغم من الضرورات السياسية التي تحتم قيام الدولة الا ان اساس حياة الافراد هو الاسرة ثم القبيلة ثم الامة الي الانسانية ، فالعامل الاساسى هو العامل الاجتماعى وهو الثابت اي القومية فيجب التركيز علي الحقيقة الاجتماعية والعناية بالاسرة ليظهر الانسان السوي المرابي ثم القبيلة كمظلة اجتماعية ومدرسة اجتماعية طبيعية تربي الانسان اجتماعياً فيما فوق الاسرة ثم الامة اذا الفرد لا يعرف قيمة القيم الاجتماعية الا من الاسرة والقبيلة وهما التكوين الاجتماعي الطبيعي الذي لا دخل لاحد في صنعه ، العناية بالاسرة من اجل الفرد والقبيلة من اجل الاسرة من اجل الفرد والامة اي القومية فالعامل الاجتماعي هو المحرك الحقيقي والدائم للتاريخ (أى العامل القومى) .

إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعات اي الحركة القومية لكل امة .

تلك كلها حقائق معطية اصلا في حياة الانسان ، وليست تصورات اجتهادية وعلي كل فرد في العالم ان يعيها ويعمل وهو مدرك لها حتي يكون عمله صالحاً اي

من الضروري معرفة هذه الحقائق الثابتة حتى لا يقع انحراف واخلل وفساد حياة
الجماعات البشرية نتيجة عدم فهم واحترام هذه الاصول للحياة الانسانية .

المِثْرَاقَةُ

المرأة

المرأة انسان والرجل انسان ليس في ذلك خلاف ولا شك . إذن المرأة والرجل متساويان انسانياً بدهاة . وان التفريق بين الرجل والمرأة انسانياً هو ظلم صارخ ليس له مبرر . فالمرأة تأكل وتشرب كما يأكل الرجل ويشرب . . . والمرأة تكره وتحب كما يكره الرجل ويحب . . . والمرأة تفكر وتتعلم وتفهم كما يفكر الرجل ويتعلم ويفهم . . . والمرأة تحتاج الي المأوى والملبس والمركوب كما يحتاج الرجل الي ذلك . . . والمرأة تجوع وتعطش كما يجوع الرجل ويعطش . . . والمرأة تحيا وتموت كما يحيا الرجل ويموت .

ولكن لماذا رجل ولماذا امرأة اجل فالمجتمع الانساني ليس رجالا فقط وليس نساء فقط فهو رجال ونساء . . اي رجل وامرأة بالطبيعة . . لماذا لم يخلق رجال فقط . . ولماذا لم يخلق نساء فقط . . ثم ما الفرق بين الرجال والنساء اى بين الرجل والمرأة لماذا الخليفة اقتضت خلق رجل وامرأة . . انه يوجد رجل وامرأة وليس رجل فقط او امرأة فقط لابد وان ثمة ضرورة طبيعية لوجود رجل وامرأة وليس رجل فقط او امرأة فقط . . اذن كل واحد منهما ليس هو الاخر . . اذن هناك فرق طبيعي بين الرجل والمرأة والدليل عليه وجود رجل وامرأة بالخليفة . . وهذا يعني طبعاً وجود دور لكل واحد منهما يختلف وفقاً لاختلاف كل واحد منهما عن الاخر اذن لابد من ظرف يعيشه كل واحد منهما يؤدي فيه دوره المختلف عن الآخر ومختلف عن ظرف الاخر باختلاف الدور الطبيعي ذاته ولكي تتمكن من معرفة هذا الدور . . لنعرف الخلاف في طبيعة خلق الرجل والمرأة . . اي ما هي الفروق الطبيعية بينهما :

المرأة انثى والرجل ذكر . والمرأة طبقاً لذلك يقول طبيب امراض النساء (انها تحيض او تمرض كل شهر والرجل لا يحيض لكونه ذكراً فهو لا يمرض شهرياً بالعادة وهذا المرض الدوري اي كل شهر هو نزيف . . اي ان المرأة لكونها انثى تتعرض طبيعياً لمرض نزيف كل شهر والمرأة ان لم تحيض تحمل . . واذا حملت تصبح بطبيعة الحمل مريضة قرابة سنة اي مشلولة النشاط الطبيعي حتي تضع . وعندما تضع او تجهض فانها تصاب بمرض النفاس وهو مرض ملازم لكل عملية وضع او اجهاض ، والرجل لا يحمل وبالتالي لا يصاب طبيعياً بهذه الامراض التي تصاب بها المرأة لكونها انثى والمرأة بعد ذلك ترضع ما كانت تحمله . . والرضاعة الطبيعية قرابة العامين . . والرضاعة الطبيعية تعني ان المرأة يلازمها طفلها وتلازمه بحيث تصبح كذلك مشلولة النشاط ومسئولة مباشرة عن انسان اخر هي التي تقوم بمساعدته في القيام بكل الوظائف البيولوجية ، وبدونها يموت) والرجل لا يحمل ولا يرضع . انتهى شرح الطبيب.

إن هذه المعطيات الطبيعية نكون فروقاً خلقية لا يمكن ان يتساوي فيها الرجل والمرأة . . وهي في حد ذاتها حقيقة ضرورة وجود ذكر وانثى اي رجل وامرأة . وان لكل واحد منهما دوراً او وظيفة في الحياة مختلفة عن الآخر . . ولا يمكن ان يحل فيها الذكر محل الانثى على الاطلاق . اي لا يمكن ان يقوم الرجل بهذه الوظائف الطبيعية بدل المرأة . . والجدير بالاعتبار ان هذه الوظائف البيولوجية عبء ثقيل على المرأة يكلفها جهداً وألماً ليسا هينين . ولكن بدون هذه الوظيفة التي تؤديها المرأة تتوقف الحياة البشرية . اي هي وظيفة طبيعية ليس اختيارية وليست اجبارية ثم هي ضرورية وبدونها الوحيد تتوقف الحياة البشرية تماماً.

هناك تدخل ارادى ضد الحمل . ولكنه هو البديل للحياة البشرية وهناك التدخل الارادى الجزئى ضد الحمل . . . وهناك التدخل ضد الرضاعة ولكنها حلقات في سلسلة العمل المضاد للحياة الطبيعية والتي على قممتها القتل . . . اي ان تقتل المرأة ذاتها لكي لا تحمل ولا تنجب ولا ترضع لا يخرج عن بقية التدخلات الاصطناعية ضد طبيعة الحياة المتمثلة في الحمل والرضاعة والامومة والزواج . الا انها متفاوتة في درجتها .

إن الاستغناء عن دور المرأة الطبيعى في الامومة اي ان تحل دور الحضانة محل الامم - هو بداية الاستغناء عن المجتمع الانساني ، وتحويله الي مجتمع بيولوجي والى حياة صناعية . ان فصل الاطفال عن امهاتهم وحشرهم في دور الحضانة هي عملية تحويلهم الي ما يشبه افراخ الدجاج تماماً حيث تشكل دور الحضانة ما يماثل محطات التسمين التى تجمع فيها الافراخ بعد تفقيصها . . . ان بني الانسان لا تصلح له وتناسب طبيعته وتليق بكرامته الا الامومة الطبيعية . . . اي ان (الطفل تربية امه) . . . وأن ينشأ في اسرة فيها اموة وأبوة وأخوة . لا في محطة كمحطة تربية الدواجن . . . ان الدواجن هى ايضاً تحتاج الى الامومة كطور طبيعي مثل بقية ابناء المملكة الحيوانية كلها ولهذا فتربيتها فى محطات التى تشبه دور الحضانة ضد نموها الطبيعي . . . وحتى لحومها اقرب الى اللحم الصناعى منه الى اللحم الطبيعى . . . ان لحوم طيور المحطات غير مستساغ وقد لا يكون مفيداً ، لان طيورها لم تنشأ نشأة طبيعية اي لم تنشأ فى ظل الامومة الطبيعية ، ان الطيور البرية اشهى وانفع لانها نمت نمواً امومياً طبيعياً ، وتتغذى غذاءً طبيعياً . أما الذين لا اسرة لهم ولا مأوى فالمجتمع هو وليهم . ولثل هؤلاء فقط يضع المجتمع دور الحضانة وما اليها . ان يتولي هؤلاء المجتمع افضل من ان يتولاهم

الأفراد الذين ليسوا آباءهم ، إذا أجري اختبار طبيعى لمعرفة الاتجاه الطبيعى للطفل بين أمة وبين محطة لتربية الأطفال فإن الطفل سيتجه الى أمه وليس الى المحطة . . وحيث أن الميل الطبيعى للطفل هو نحو أمة إذن الأم هي مظلة الحضانة الطبيعية والصحيحة . . وتوجيهه لدار الحضانة بدل أمة هو إجبار له وعسف ضد ميله الطبيعى الحر .

إن النمو الطبيعي للاشياء هو النمو السليم بحرية . ان تجعل من دار الحضانة اما هو عمل قسرى مضاد لحرية النمو السليم . أن الاطفال الذين يساقون الى دار الحضانة انما يساقون جبراً . . او استغفالا وبلاهة طفولية ويساقون لها لاسباب مادية بحتة وليست اجتماعية ولو رفعت عنهم وسائل الاجبار وبلاهة الطفولة لرفضوا دار الحضانة والتصقوا بأمهاتهم وليس هناك مبرر لهذه العملية غير الطبيعية وغير الانسانية ، الا ان المرأة ليست في وضع يناسب طبيعتها . اى انها مضطرة للقيام بواجبات غير اجتماعية ومضادة للامومة.

إن المرأة وفقاً لطبيعتها التي رتبت عليها دوراً طبيعياً غير دور الرجل لأبد لها من وضع غير وضع الرجل تقوم إليه بأداء دورها الطبيعي .

إن الامومة وظيفة الانثى وليست وظيفة الذكر ولهذا فمن الطبيعي ان لا يفصل الابناء عن الام . وای اجراء لفصل الابناء عن الام هو عسف وقهر ودكتاتورية . وان الام التي تتخلي عن الامومة اتجاه ابنائها تخالف دورها الطبيعي في الحياة. يجب ان تتوفر لها الحقوق والظروف الملائمة الخالية كذلك من العسف والقهر الذي يجعل المرأة تمارس دورها الطبيعي في ظروف غير طبيعية ،الوضع الذي يتناقض مع بعضه بعضاً ، فاذا تخلت المرأة عن دورها الطبيعي في الولادة والامومة

مضطرة ، اذن مورس عليها القهر والدكتاتورية . ان المرأة المحتاجة لعمل يجعلها غير قادرة على اداء مهمتها الطبيعية هي غير حرة ومجبرة على ذلك بفعل الحاجة اذ انه في الحاجة تكمن الحرية.

ومن الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية ايضاً للمرأة كي يتنسى لها اداء مهمتها الطبيعية والتي تختلف عن الرجل هي تلك الظروف التي تناسب انساناً مريضاً مثقلاً بداء الحمل . . . اي حمل انسان آخر في احشائه يعجزه عن مستوي الكفاءة المادية. ومن الجور ان تضع المرأة التي هذا هو حالها في احدي مراحل الامومة في ظرف لا يتفق مع هذه الحالة كالعامل البدني الذي هو عبارة عن عقوبة للمرأة مقابل خيانتها الانسانية للامومة ، وهو ايضاً عبارة عن ضريبة تدفعها لتدخل عالم الرجال الذين ليسوا طبعاً من جنسها .

إن المرأة التي يعتقد - بما فيهم هي انها تمارس العمل البدني بمحض ارادتها فهي ليست كذلك في حقيقة الحال، انها لا تقوم بذلك الا لان المجتمع المادي القاسي وضعها في ظروف قاهرة دون ان تدري هي مباشرة ولا سبيل لها الا ان تخضع لظروف ذلك المجتمع وهي تعتقد انها تعمل بحرية . انها ليست حرة امام قاعدة انه لا فرق بين الرجل والمرأة في كل شيء.

إن عبارة (في كل شيء) هي الخدعة الكبيرة للمرأة وهي التي تحطم الظروف الملائمة والضرورية التي تكون حاجة للمرأة لابد ان تتمتع بها دون الرجل وفقاً لطبيعتها التي رتبت عليها دوراً طبيعياً تؤديه في الحياة.

إن المساواة بين الرجل والمرأة في حمل اثقال وهي حامل جور وقسوة . .

والمساواة بينهما في صيام ومشقة وهي ترضع جور وقسوة . . والمساواة بينهما في عمل قذر تشويهاً لجمالها . . وتنفيراً من انوثتها انه جور وقسوة . ان تعليمها منهجاً يؤدي بها وفقاً له الى ممارسة عمل لا يناسب طبيعتها هو ايضا جور وقسوة . ان المرأة والرجل لا فرق بينهما في كل ما هو انساني فلا يجوز لاي واحد منهما ان يتزوج الآخر رغم ارادته ، او ان يطلقه دون محاكمة عادلة تؤيده او دون اتفاق ارادتي الرجل والمرأة بدون محاكمة . . او ان تتزوج المرأة دون اتفاق علي طلاق ، او ان يتزوج الرجل دون اتفاق او طلاق . والمرأة هي صاحبة المنزل لان المنزل ، هو احد الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية للمرأة التي تحمل وتمرض وتلد وتقوم بالامومة . ان الانثى هي صاحبة مأوي الامومة اي البيت ، حتي في عالم الحيوانات الاخرى غير الانسان وواجبها الامومة بطبيعتها فمن العسف ان يحرم الابناء من أمهم او ان تحرم المرأة من بيتها .

المرأة أنثى لا غير . . . وانثى تعنى انها ذات طبيعة بيولوجية مختلفة عن الرجل لكونه ذكراً . . والطبيعية البيولوجية للأنثى المختلفة عن الذكر جعلت للمرأة صفات غير صفات الرجل في الشكل والجوهر ، فشكل المرأة مختلف عن شكل الرجل لانها أنثى . . وكذلك كل انثى في المخلوقات الحية من نبات وحيوان . . . مختلفة في شكلها وجوهرها عن ذكرها . تلك حقيقة طبيعية لا مجال لاي مناقشة فيها . والذكر في المملكة الحيوانية والنباتية خلق طبيعياً قوياً وخشناً والانثى في النبات والحيوانات والانسان خلقت طبيعياً جميلة ورقيقة هذه حقائق وطبيعية وازالية خلقت بها هذه الكائنات الحية المساواة بالانسان او الحيوان او النبات.

وترتيباً على هذه الخلقة المختلفة . . وتربياً على نواميس الطبيعة مارس الذكر

دور القوي الخشن دون اجبار . . بل لانه خلق هكذا ، ومارست الانثى دور الرقيق الجميل دون اختيار - بل لانها خلقت هكذا . . وهذه القاعدة الطبيعية هي الحكم العدل ، لكونها طبيعية من جهة ولكونها هي القاعدة الاساسية للحرية لان الاشياء خلقت حرة ولان اى تدخل مضاد لقاعدة الحرية هو عسف . ان عدم التزام هذه الادوار الطبيعية والاستهتار بحدودها هو استهتار بقيم الحياة نفسها وافساد لها والطبيعية ترتبت هكذا انسجاماً مع حتمية الحياة بين الكينونة والضرورة فالكائن الحى عندما يخلق حياً هو كائن وحتماً يعيش الى ان يصير ميتاً . فالبقاء بين البداية والنهاية قائم علي ناموس خلقى طبيعى ليس فيه اختيار ولا اجبار . بل هو طبيعى . . هو الحرية الطبيعية ففي الحيوان والنبات والانسان لابد من ذكر وانثى وبوقوع الحياة من الكينونة حتى الضرورة وليس وجودهما فقط بل لابد من ممارسة دورهما الطبيعى الذي - خلقا من اجله - ويجب ان يكون بكفاءة تامة واذا لم يؤد بالتمام اذن هناك خلل في مسيرة الحياة نتيجة ظرف ما . وهذا هو الحال الذي تعيشه المجتمعات الان في كل مكان من العالم تقريباً نتيجة الخط بين دور الرجل والمرءة ، اى نتيجة محاولات تحويل المرءة الي الرجل وانسجاماً مع الخلقة وغايتها عليهما ان يبدعا في دورهما والعكس هو القهقرى . . هو الاتجاه المضاد للحياة المضاد للبقاء . ولابد ان يقوم كل واحد منهما بدوره الذي خلق له ولا يتنازل عنه ، لان التنازل عنه او عن بعضه لا يقع الا من جراء ظروف قاهرة . . اى فى حالة غير سوية . . فالمرءة التي تمتنع عن الحمل او الزواج او الزينة والرقة لاسباب صحية فهي تتنازل عن دورها الطبيعى في الحياة تحت هذا الظرف الصحى القاهر . . والمرءة التي تمتنع عن الحمل والزواج او الامومة . . الخ بسبب العمل تتنازل عن دورها الطبيعى تحت الظرف القاهر ايضاً . والمرءة التي تمتنع عن

الحمل او الزواج او الامومة . . الخ دون اي سبب مادي فهي تتنازل عن دورها الطبيعي تحت ظرف قاهر من الشذوذ المعنوي عن الطبيعة الخلقية . وهكذا فالتنازل عن القيام بالدور الطبيعي للانثى او الذكر في الحياة لا يمكن ان يكون الا تحت ظروف غير طبيعية معاكسة للحرية مهددة للبقاء وعليه لابد من ثورة عالمية تقضى علي كل الظروف المادية التي تعطل المرأة عن القيام بدورها الطبيعي في الحياة والتي تجعلها تقوم بواجبات الرجل لكي تتساوي معه في الحقوق ، وان هذه الثورة ستأتي حتماً خاصة في المجتمعات الصناعية كرد فعل لغريزة البقاء وحتى دون اي محرض علي الثورة كالكتاب الخضر مثلاً.

إن كل المجتمعات تنظر للمرأة الان كسلعة ليس الا . . الشرق ينظر اليها باعتبارها متاعاً قابلاً للبيع والشراء ، والغرب ينظر اليها باعتبارها ليست انثى.

إن دفع المرأة لعمل الرجل هو اعتداء ظالم علي انوثتها التي زودت بها طبيعياً لغرض طبيعي ضرورى للحياة . اذ ان عمل الرجل يطمس المعالم الجميلة للمرأة التي ارادت لها الخليقة ان تظهر لتؤدي دوراً غير دور العمل الذي يناسب غير الاناث . انه تماماً مثل الازهار التي خلقت لتجذب حبوب اللقاح . . ولتخلف البذور . . ولو طمسناها لانهي دور النبات في الحياة . . وانه هو الزخرفة الطبيعية في الفراشة والطيور وبقية اناث الحيوانات لهذا الغرض الحيوى الطبيعي وان عمل الرجل اذا قامت به المرأة عليها ان تتحول الي رجل تاركة دورها وجمالها ان المرأة لها حقوقها كاملة دون ان تجبر علي التحول الى رجل والتخلي عن انوثتها .

أن التركيب الجسماني المختلف طبيعياً بين الرجل والمرأة يؤدي الى ان وظائف الاجزاء المختلفة للانثى عن الذكر مختلفة كذلك . وهذا يؤدي الى اختلاف

طبيعى نتيجة لاختلاف وظائف الاعضاء المختلفة بين الرجل والمرأة - يؤدى الى اختلاف فى المزاج والنفس والاعصاب وشكل الجسم . فالمرأة عطوفة . . والمرأة جميلة . . والمرأة سريعة البكاء . . والمرأة تخاف . . وعموماً نتيجة للخلة الطبيعية فالمرأة رقيقة والرجل غليظ .

إن تجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة والخط بين ادوارهما اتجاه غير حضاري علي الاطلاق . . ومضاد لنواميس الطبيعة . . ومهدم للحياة الانسانية وسبب حقيقى في بؤس الحياة الاجتماعية للانسان .

أن المجتمعات الصناعية في هذا العصر والتي كيفت المرأة للعمل المادي مثل الرجل على حساب امومتها ودورها الطبيعي في الحياة من الناحية الجمالية والامومة والسكينة هي مجتمعات غير حضارية . . هي مجتمعات مادية . . وليست متحضرة . . ومن الغباء والخطر على الحضارة والانسانية تقليدها .

وهكذا فالمسألة ليست ان تعمل المرأة أو لا تعمل فهذا طرح مادي سخيف فالعمل يجب ان يوفره المجتمع لكل افراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساء ولكن ان يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه . . وان لا يضطر تحت العسف ان يعمل مالا يناسبه .

أن يجد الاطفال انفسهم في ظروف عمل الكبار ذلك جور ودكتاتورية وان تجد المرأة نفسها فى ظرف عمل الرجال ذلك جور ودكتاتورية ايضاً .

الحرية هي ان يتعلم كل انسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه والدكتاتورية هي ان يتعلم الانسان معرفة لا تناسبه . . وتقوده لعمل لا يناسبه . .

ان العمل الذي يناسب الرجل ليس دائماً هو العمل الذي يناسب المرأة . . والمعرفة التي تناسب الطفل ليست هي المعرفة التي تناسب الكبير .

ليس هناك فرق في الحقوق الانسانية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير . . ولكن ليست ثمة مساواة تامة بينهم فيما يجب ان يقوموا به من واجبات.

الأقليات

الاقليات

ما هي الاقلية . . وما لها وما عليها وكيف تحل مشكلة الاقلية وفقا لحل مشاكل الانسان المختلفة علي ضوء النظرية العالمية الثالثة.

الاقلية نوعان لا ثالث لهما . . اقلية تنتمي الى امة واطارها الاجتماعي هو امتها . . واقلية ليس لها امة ، وهذه لا اطار اجتماعي لها الا ذاتها وهذا النوع هو الذي يكون احدي التراكمات التاريخية التي تكون في النهاية الامة بفعل الانتماء والمصير . . وهذه الاقلية لها حقوقها الاجتماعية الذاتية كما اتضح لنا ، ومن الجور المساس بتلك الحقوق من طرف اي اغلبية . فالصفة الاجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح والخلع . اما مشكلاتها السياسية والاقتصادية لا تحل الا ضمن المجتمع الجماهيري الذي يجب ان تكون بيد جماهيره السلطة والثروة والسلاح . . ان النظر الي الاقلية علي انها اقلية من الناحية السياسية والاقتصادية هو دكتاتورية وظلم .

السود

السود

السود سيسودون في العالم

إن آخر عصر من عصور الرق كان استرقاق الجنس الابيض للجنس الاسود وهذا العصر سيظل ماثلاً في ذهن الانسان الاسود حتي يشعر انه قد رد اعتباره . إن هذا الحدث التاريخي المأساوي ، والشعوري المؤلم به ، والبحث النفسى عن حالة شعور بالرضا لرد الاعتبار لجنس بحاله هي سبب نفسى لا يمكن تجاهله في حركة الجنس الاسود ليثأر لنفسه وليسود . مضافاً الى هذا ما تحتمه الدورات التاريخية الاجتماعية . ومنها ان الجنس الاصفر قد ساد العالم عندما زحف من آسيا على بقية القارات . . ثم جاء دور الجنس الابيض عندما قام بحركة استعمار واسعة شملت كل قارات العالم . . والان جاء دور الجنس الاسود ليسود كذلك .

إن الجنس الاسود هو الاز في وضع اجتماعي متخلف جداً . بيد ان هذا التخلف يعمل لصالح تفوق هذا الجنس عددياً ، اذ ان المستوي المتدنى الذي يعيشه السود جعلهم في مأمن من معرفة وسائل تحديد النسل وتنظيمه ، كما ان عاداته الاجتماعية المتخلفة هي سبب في عدم وجود حد للزواج مما يؤدي الي تكاثرهم بدون حدود في الوقت الذي يتناقص فيه عدد الاجناس الاخرى بسبب تحديد النسل وتحديد الزواج ويسبب الانشغال بالعمل الدائب ، خلافاً للسود الذين يمارسون الخمول في جو حار دائم .

التعليم

التعليم

العلم او التعلم ليس ذلك المنهج المنظم وتلك المواد المبوية التي يجبر الشاب علي تعلمها خلال ساعات محدودة علي كراسي مصفوفة وفي كتب مطبوعة . ان هذا النوع من التعليم وهو السائد في جميع انحاء العالم الان هو اسلوب مضاد للحرية . . ان التعليم الاجباري الذي تتباهى دول العالم كلما تمكنت من فرضه على شبيبته هو احد الاساليب القائمة للحرية . . انه طمس اجباري لمواهب الانسان . . وهو توجيه اجباري لاختيارات الانسان . . أنه عمل دكتاتوري قاتل للحرية لانه يمنع الانسان من الاختيار الحر والابداع والتألق . . ان يجبر الانسان علي تعلم منهج ما عمل دكتاتوري.. ان تفرض مواد معينة لتلقينها للناس عمل دكتاتوري.

إن التعليم الاجباري . . والتعليم المنهجي المنظم هو تجهيل اجباري في الواقع للجماهير . . ان جميع الدول التي تحدد مسارات التعليم عن طريق مناهج رسمية . . وتجبر الناس علي ذلك وتحدد رسمياً المواد والمعارف المطلوب تعلمها هي دول تمارس العسف ضد مواطنيها . ان كافة اساليب التعليم السائدة في العالم يجب ان تحطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الانسان من مناهج التعصب والتكليف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الانسان.

ان هذا لا يعنى قفل ابواب دور العلم كما يبدو للسطحيين عند قراعتهم له . وانصراف الناس عن التعليم انه علي العكس من ذلك يعني ان يوفر المجتمع كل انواع التعليم ويترك للناس حرية التوجه الى اي علم تلقائياً ، وهذا يتطلب ان تكون دور التعليم كافية لكل انواع المعارف . وان عدم الوصول الي الكفاية منها هو حد

لحرية الانسان ، وارغام له علي تعلم معارف معينة وهي المتوفرة، وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعارف الاخرى. فالمجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية وهكذا فالمجتمعات التي تمنع معرفة الدين كما هو هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . .
والمجتمعات التي تحتكر المعرفة الدينية هي ايضا مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية. . والمجتمعات التي تشوه دين الغير وحضارة الغير وسلوك الغير في حالة تقديمها كمعرفة لنفسها هي كذلك مجتمعات متعصبة رجعية . معادية للحرية . والمجتمعات التي تمنع المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . والمجتمعات التي تحتكر المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . المعرفة حق طبيعي لكل انسان وليس لاحد الحق في ان يحرمه منه باى مبرر الا اذا ارتكب الانسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك .

الألمان والفنون

إن الانسان لا يزال متأخراً ما دام عاجزاً عن التعبير بلغة واحدة . . . والي ان يحقق الانسان تلك الامنية الانسانية - والتي تبدو مستحيلة - سيبقى التعبير عن الفرح والحزن وعن الخير والشر ، وعن الجمال والقبح وعن الراحة والشقاء . . . والفناء والخلود والحب والبغض . . . وعن الالوان والاحاسيس والاذواق والمزاج - سيبقى التعبير عن كل هذه الاشياء بنفس اللغة التي يتكلم بها كل شعب تلقائياً، بل سيبقى السلوك حسب رد الفعل الناشئ من الاحساس الذي تخلقه اللغة في فهم صاحبها .

أن تعلم لغة واحدة مهما كانت ليس هو الحل في الوقت الحاضر . . . ان هذه المسألة ستستمر حتماً بدون حل الي ان تمر عملية وحدة اللغة بعدة احقاب واجيال وبشرط ان ينتهي عامل الوراثة من هذه الاجيال نتيجة مرور زمن كاف لذلك، اذ ان احساس وذوق ومزاج الاجداد والاباء هو الذى يشكل احساس وذوق ومزاج الابناء والاحفاد. فاذا كان اولئك الاجداد يعبرون بلغات مختلفة والاحفاد يعبرون بلغة واحدة فان هؤلاء الاحفاد لا يحسون ذوق بعضهم بعضاً حتي وهم يتكلمون بلغة واحدة . . . ان وحدة الذوق تلك لا تتحقق الا بعد ان تصنع اللغة الجديدة ذوق واحساس الاجيال المتوارثة من بعضها بعضاً.

إذا كُأنت جماعة من الناس تلبس اللون الابيض في حالة الحزن وجماعة اخري تلبس الاسود في نفس الحالة فان احساس كل جماعة سيتكيف حسب دينك اللونين . . . اي واحدة تكره الاسود والاخري تحبه والعكس بالعكس . وهذا الاحساس له تأثير مادي على الخلايا وعلي كل الذرات وحركتها في الجسم وبهذا

سينتقل هذا التكيف بالوراثة فيكره الوريث اللون الذي يكرهه مورثه تلقائياً نتيجة وراثته الاحساس مورثه وهكذا الشعوب لا تنسجم الا مع فنونها وراثتها . . ولا تنسجم مع فنون غيرها بسبب عامل الوراثة حتي ولو كانت هذه الشعوب المختلفة تراثاً تتكلم حالياً لغة واحدة!

بل هذا الاختلاف يظهر ولو انه في حده الأدنى حتي بين جماعات الشعب الواحد.

ان تعلم لغة واحدة ليس مشكلة . . وان فهم فنون الغير نتيجة معرفة لغته ليس مشكلة ايضاً . . ولكن المشكلة هي استحالة التكيف الوجداني مع لغة الغير .

وهذا سيبقى مستحيلاً الى ان ينتهي اثر الوراثة في جسم الانسان المتحول الى اللغة الواحدة.

ان البشرية ما زالت حقاً متأخرة ما دام الانسان لا يتكلم مع اخيه الانسان لغة واحدة موروثة وليست متعلمة . . ومع هذا فان بلوغ البشرية تلك الغاية يبقي مسألة وقت ما لم تنتكس الحضارة.

الرياضة والفروسية والعروض

الرياضة والغروسية والعروض

الرياضة أما خاصة كالصلاة يقوم بها الانسان بنفسه وبمفرده حتى داخل حجرة مغلقة ، واما عامة تمارس في الميادين ، وبشكل جماعى كالصلاة التي تمارس في المعابد بصورة جماعية . ان النوع الاول من الرياضة يهتم الفرد شخصه . اما النوع الثاني فهو يهتم كل الشعب يمارسه كله ولا يتركه لاحد يمارسه بالنيابة عنه . . مثلما هو من غير المعقول ان تدخل الجماهير المعابد لتتفرج على شخص او مجموعة تصلي دون ان تمارس هي الصلاة، يكون ايضاً من غير المعقول ان تدخل الجماهير الملاعب والميادين لتتفرج على لاعب او لاعبين دون ان تمارس هي الرياضة بنفسها .

إن الرياضة مثل الصلاة ومثل الاكل ومثل التدفئة والتهوية ، فمن الغباء ان تدخل الجماهير الي مطعم لتتفرج على شخص يأكل او مجموعة تأكل ! او تترك الناس شخصاً او مجموعة يتمتعون بالتدفئة لاجسامهم نيابة عنها او بالتهوية ! لا يعقل ان يجيز المجتمع لفرد او فريق ان يحتكر الرياضة دون المجتمع وان يتحمل المجتمع تكاليف ذلك الاحتكار لصالح فرد او فريق . . تماماً مثلما لا يجوز ديمقراطياً ان يسمح الشعب لفرد او جماعة حزباً كان او طبقة او طائفة او قبيلة او مجلس ان يقرر مصيره نيابة عنه ويحس بحاجاته نيابة عنه .

الرياضة الخاصة لا تهم الا من يمارسها وعلي مسئوليته ونفقاته . الرياضة العامة حاجة عامة للناس لا ينوب احد في ممارستها نيابة عنهم مادياً وديمقراطياً . . فمن الناحية المادية لا يستطيع هذا النائب ان ينقل ما استفاده لجسمه او لروحه المعنوية رياضياً للآخرين ، وديمقراطياً لا يحق لفرد او فريق ان يحتكر

الرياضة او السلطة او الثروة او السلاح دون الاخرين.

إن النوادي الرياضية التي هي اساس الرياضة التقليدية في العالم اليوم والتي تستحوذ علي كل النفقات والامكانيات العامة الخاصة بالنشاط الرياضي في كل دولة . . ان هذه المؤسسات ما هي الا ادوات احتكارية اجتماعية شأنها شأن الادوات السياسية الدكتاتورية التي تحتكر السلطة دون الجماهير والادوات الاقتصادية التي تحتكر الثروة عن المجتمع والادوات العسكرية التقليدية التي تحتكر السلاح عن المجتمع . فكما يحطم عصر الجماهير ادوات احتكار الثروة والسلطة والسلاح ، لابد ان يحطم ادوات احتكار النشاط الاجتماعي من رياضة وفروسية وما اليها . . ان الجماهير التي تصطف لتؤيد مرشحاً لينوب عنها في تقرير مصيرها وعلي اساس افتراض مستحيل في ان ينوبها ويحمل بالنيابة عنها كرامتها وسيادتها وكل حيثيتها . . ليبقي لتلك الجماهير المسلوبة الارادة والكرامة الا ان تتفرج على شخص يقوم بعمل كان من الطبيعي ان تقوم به الجماهير نفسها ، هي مثل الجماهير التي لا تدرس الرياضة بنفسها ولنفسها نتيجة لعجزها عن ممارستها لجهلها واستغفالتها من قبل ادوات الاحتكار التي تعمل علي تلهية الجماهير وتخديرها لتمارس الضحك والتصفيق بدلا من ممارسة الرياضة التي تحتكرها تلك الادوات الاحتكارية . مثلا السلطة تكون جماهيرية الرياضة كذلك تكون جماهيرية ومثلما الثروة تصبح لكل الجماهير والسلاح للشعب تكون الرياضة بوصفها نشاطاً اجتماعياً جماهيرية كذلك .

أن الرياضة العامة تخص كل الجماهير . . وهي حق لكل الشعب لما لها من فوائد صحية وتروفيهيّة من الغباء تركها لأفراد ولجماعات معينة تحتكرها ، وتجني

فوائدها الصحية والمعنوية بمفردها بينما الجماهير تقدم كل التسهيلات والامكانيات وتدفع النفقات لقيام الرياضة العامة وما تتطلبه ان الالاف التي تملأ مدرجات الملاعب لتتفرج وتصفق وتضحك هي الالاف المغفلة التي عجزت عن ممارسة الرياضة بنفسها حتي صارت مصطفة علي رفوف الملعب تمارس الخمول والتصفيق لأولئك الابطال الذين انتزعوا منها المبادأة وسيطروا على الميدان واستحوذا على الرياضة وسخروا كل الامكانيات التي تحملتها الجماهير نفسها لصالحهم . ان مدرجات الملاعب العامة معدة اصلا للحيلولة دون الجماهير والميادين والملاعب اي لكي تمنع الجماهير من الوصول الى ميادين الرياضة، وانها ستخلى ثم تلغى يوم تزحف الجماهير وتمارس الرياضة جاهيريا في قلب الملاعب والميادين الرياضية وتذكر ان الرياضة نشاط عام ينبغي ان يمارس . . لا ان يتفجر عليه كان يمكن ان يكون العكس معقولاً وهو ان الاقلية العاجزة او الخاملة هي التي تتفرج.

أن مدرجات الملاعب ستختفي عندما لا يوجد من يجلس عليها . . ان الناس العاجزين عن ممارسة ادوار البطولة في الحياة والذين يجهلون احداث التاريخ . . والقاصرين عن تصور المستقبل وغير الجادين في حياتهم هم الهامشيون الذين يملأون مقاعد المسارح والعروض ليتفرجوا علي احداث الحياة، ويتعلموا كيف تسير ، تماماً كالتلاميذ الذين يملأون مقاعد المدارس لانهم غير متعلمين . . بل يكونون اميين في البداية .

أن الذين يصنعون الحياة بأنفسهم ليسوا في حاجة لمشاهدة كيف تسير الحياة بواسطة ممثلين علي خشبة المسرح او دور العرض . وهكذا فالفرسان الذين

يمتطى كل واحد منهم جواده لا مقعد له على حافة ميدان السباق ، فلو كان لكل واحد جواد لما وجد من يتفرج ويصفق للسباق . فالمتفجرون من القاعدون هم فقط الذين غير قادرين علي ممارسة هذا النشاط لانهم ليسوا من راكبي الخيول.

هكذا فالشعوب البدوية لا تهتم بالمسرح والعروض لانها كادحة وجادة في حياتها للغاية ، فهي صانعة الحياة الجادة ولهذا تسخر من التمثيل . والجماعات البدوية كذلك لا تتفجر على لاعبين بل تمارس الافراح او الالعب بصورة جماعية لانها تحس عفوياً بالحاجة اليها فتمارسها دون تفسير.

أما الملاكمة والمصارعة بأنواعها فهي دليل علي ان البشرية لم تتخلص بعد من كل السلوك الوحشى . . ولكنها ستتنتهى حتماً عندما يرقى الانسان درجات اكثر على سلم الحضارة . ان المبارزة بالمسدسات وقبلها تقديم القربان البشرى كانت سلوكاً مألوفاً في مرحلة من مراحل تطور البشرية . . ولكن منذ مئات السنين انتهت هذه الاعمال الوحشية . . واصبح الانسان يضحك علي نفسه ويتحسر لها في ذات الوقت لانه كان يمارس تلك الامور . وهكذا شأن الملاكمة والمصارعة بأنواعها بعد عشرات او مئات السنين . ولكن الافراد المتحضرين اكثر من غيرهم . . والارقي عقلياً هم القادرون الان علي تجنب ذلك السلوك الوحشى ممارسة وتشجيعاً .

اعلان عن قيام سلطة الشعب

ان الشعب العربي الليبي المجتمع في الملتقي العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ، مؤتمر الشعب العام .

انطلاقا من البيان الاول للثورة ومن خطاب زوارة التاريخي ، واهتداء بمقولات الكتاب الاخضر . وقد اطلع علي توصيات المؤتمرات الشعبية ، وعلي الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شول ١٣٨٩هـ الموافق ١١ من ديسمبر ١٩٦٩ م ، وعلي قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الاول في الفتره من ٤ الي ١٧ محرم ١٣٩٦هـ الموافق ٥ الي ١٨ يناير ١٩٧٦ م ، ودور انعقاده الثاني في الفتره من ٢١ ذي القعدة الي ٢ ذي الحجه ١٣٩٦هـ الموافق ١٣ الي ٢٤ نوفمبر ١٩٧٦ م .

وهو يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمه ، التي فجرها المفكر الثائر؛ والقائد المعلم ، العقيد معمر القذافي، علي رأس حركه الضباط الودويين الاحرار ، تتويجا لجهاد الالباء والاجداد ، من قيام النظام الديمقراطي المباشر . ويرى فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكله الديمقراطية.

وهو يجسد الحكم الشعبي علي أرض الفاتح العظيم ؛ اقرارا لسلطه الشعب، الذي لا سلطة لسواه ، يعلن تمسكه بالحرية ، واستعداده للدفاع عنها فوق ارضه وفي اي مكان من العالم وحمائيته للمضطهدين من اجلها ، ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقا للملكية الشعب ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشامله ، ويعلن تمسكه بالقيم الروحيه ضمانا للاخلاق والسلوك والاداب الانسانيه ويؤكد سير الثورة الزاحفه ، بقيادة المفكر الثائر ، والقائد المعلم العقيد معمر القذافي نحو السلطه الشعبيه الكامله ، وتثبيت مجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطه وبيده الثروه وبيده السلاح، مجتمع الحرية وقطع الطريق نهائيا علي كافة انواع

ادوات الحكم التقليديه من الفرس. والعائلة والقبيله والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الاحزاب ويعلن استعدادده لسحق أية محاولة مضاده لسلطه الشعب سحقا تاما.

ان الشعب العربي الليبي ، وقد استرد بالثوره زمم امره وملك مقدرات يومه وغده مستعينا بالله، متمسكا بكتابه الكريم ابدا مصدرا للهداية وشريعته للمجتمع يصدر هذا الاعلان إيذانا بقيام سلطة الشعب وييشر شعوب الارض بانبلاج فجر عصر الجماهير.

أولا : يكون الاسم الرسمي لليبيا : الجماهيريه العربيه الليبيه الشعبيه الاشتراكيه .

ثانيا : القرآن الكريم هو شريعته المجتمع في الجماهيريه العربيه الليبيه الشعبيه الاشتراكيه .

ثالثا : السلطه الشعبيه المباشره هي اساس النظام السياسي في الجماهيريه العربيه الليبيه الشعبيه الاشتراكيه ؛ فالسلطه للشعب ولا سلطه سواه .

ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبيه واللجان الشعبيه والنقابات والاتحادات والروبط لمهنيه ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها.

رابعا : الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنه وعن طريق التدريب العسكري العام ؛ يتم تدريب الشعب وتسليحه وينتظم القانون اعداد الاطارات الحربيه والتدريب العسكري العام .

الوثيقة الحضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير

إن الشعب العربي الليبي المجتمع في المؤتمرات الشعبية الاساسيه إذ يستلهم البيان الاول لثورة الفاتح العظيمه عام ١٩٦٩م التي انتصرت للحرية علي ارضه انتصارا نهائيا ويسترشد بما ورد في الاعلان التاريخي لقيام سلطة الشعب في الثاني من مارس ١٩٧٧م الذي فتح عصرا جديدا يتوج كفاح البشريه علي مر العصور ، ويعزز سعيها الدؤوب نحو الحرية والانعتاق.

واهتداء منه بالكتاب الاخضر دليل البشريه نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقه والطائفه والقبيلة والحزب ، ومن اجل إقامة مجتمع كل الناس الاحرار المتساوين في السلطه والثروة والسلاح.

واستجابة للتحريض الدائم للثائر الاممي معمر القذافي صانع عصر الجماهير الذي جسد بفكره ومعاناته آمال المقهورين والمضطهدين في العالم ، وفتح امام الشعوب ابواب التغيير بالثوره الشعبيه اداة تحقيق المجتمع الجماهيري .

وايمانا منه بأن حقوق الانسان الذي استخلفه الله في الارض ليست هبة من احد ؛ وان لا وجود لها في مجتمعات العسف والاستغلال وانها لا تتحقق الا بانتصار الجماهير علي جلاديهها واختفاء الانظمه القامعه للحرية فتقيم سلطتها ويتعزز وجودها علي وجه الارض عندما يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية ، فلا ضمان لحقوق الانسان في عالم فيه حاكم ومحكوم وسيد ومسود وغني وفقير .

وإدراكا بأن الشقاء الانساني لا يزول وحقوق الانسان لا تتأكد الا ببناء عالم

جماهيرى تمتلك فيه الشعوب السلطة والثروة والسلاح وتختفى فيه الحكومات والجيوش وتحرر فيه الجماعات والشعوب والامم من خطر الحروب في عالم يسوده السلام والاحترام والمحبة والتعاون .

إن الشعب العربى الليبى تأسيسا على ذلك واخذا بما جاء في قرارات المؤتمرات الشعبيه القوميه والاعميه في الداخل والخارج مسترشدا بقول عمر بن الخطاب "متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا" كأول اعلان في تاريخ البشريه للحرية وحقوق الانسان ، يقرر اصدار الوثيقه الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير وفقا للمبادئ التاليه :-

١ - انطلاقاً من أن الديمقراطية هي الحكم الشعبى وليست التعبير الشعبى ، يعلن ابناء المجتمع الجماهيرى أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة دون نيابه ولا تمثيل في المؤتمرات الشعبيه واللجان الشعبيه .

٢ - ابناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حرية الانسان ويحمونها ويحرمون تقييدها فالحبس فقط لمن تشكل حريته خطرا او افسادا للآخرين وتستهدف العقوبه اصلاح الاجتماعى وحماية القيم الانسانيه ومصالح المجتمع ويحرم المجتمع الجماهيرى العقوبات التي تمس كرامة الانسان وتضر بكيانه كعقوبه الاشغال الشاقه والسجن الطويل الامد ، وحماية للقيم الانسانيه ومصالح المجتمع ويحرم المجتمع الجماهيرى العقوبات التي تمس كرامة الاسان وتضر بكيانه كعقوبه الاشغال الشاقه والسجن الطويل الامد . كما يحرم المجتمع الجماهيرى الحاق الضرر بشخص السجين ماديا او معنويا ويدين المتاجره به او اجراء التجارب عليه والعقوبه شخصيه يتحملها الفرد جزاء فعل مجرم موجب لها ولا

تتنصرف العقوبة او اثارها الي اهل الجاني وذويه " ولا تزر وازرة وزر
اخرى"

- ابناء المجتمع الجماهيري احرار وقت السلم في التنقل والاقامة.
- المواطنه في المجتمع الجماهيري حق مقدس لا يجوز اسقاطها او
سحبها .

- ابناء المجتمع الجماهيري يحرمون العمل السري واستخدام القوه
بانواعها والعنف والارهاب والتخريب ويعتبرون ذلك خيانة لمثل وقيم
المجتمع الجماهيري الذي يؤكد سيادة كل فرد في المؤتمر الشعبي
الاساسي ويضمن حقه في التعبير عن رأيه علنا وفي الهواء الطلق
وينبذون العنف وسيلة لفرض الافكار والاراء ويقررون الحوار الديمقراطي
اسلوبا وحيدا لطرحها ويعتبرون التعامل المعادي للمجتمع الجماهيري
مع اية جهة اجنبية وبأية وسيله من الوسائل خيانة عظمي للمجتمع .

٦ - ابناء المجتمع الجماهيري احرار في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط
لحماية مصالحهم المهنية.

٧ - ابناء المجتمع الجماهيري احرار في تصرفاتهم الخاصه وعلاقاتهم
الشخصيه ولا يحق لاحد التدخل فيها الا اذا اشتكى احد اطراف
العلاقه او اذا كان التصرف او كانت العلاقه ضاره بالمجتمع او مفسده
له او منافيه لقيمه .

٨ - ابناء المجتمع الجماهيري يقدسون حياة الانسان ويحافظون عليها وغاية
المجتمع الجماهيري الغاء عقوبة الاعدام وحتى يتحقق ذلك يكون الاعدام
فقط لمن تشكل حياته خطرا او فسادا للمجتمع وللمحكوم عليه قصاصا

بالموت طلب التخفيف او الفديه مقابل الحفاظ علي حياته ويجوز للمحكمة استبدال العقوبه اذ لم يكن ذلك ضارا بالمجتمع او منافيا للشعور الانساني ، ويدينون الاعدام بوسائل بشعه كالكرسي الكهربائي والحقن والغازات السامه .

٩ - المجتمع الجماهيري يضمن حق التقاضي واستقلال القضاء ولكل متهم الحق في محاكمة عادله ونزيهه.

١٠ - ابناء المجتمع الجماهيري يحتكمون الي شريعته مقدسه ذات احكام ثابتة لا تخضع للتغيير او التبديل وهي الدين او العرف ويعلنون ان الدين ايمان مطلق بالايب وقيمة روحيه مقدسه خاصه بكل انسان عامه لكل الناس ، فهو علاقه مباشره مع الخالق دون وسيط ، ويحرم المجتمع الجماهيري احتكار الدين واستغلاله لاثارة الفتن والتعصب والتشيع والتحزب والاقتتال.

١١ - يضمن المجتمع الجماهيري حق العمل فالعمل واجب وحق لكل فرد في حدود جهده بمفرده او شراكه مع اخرين ولكل فرد الحق في اختيار العمل الذي يناسبه.

والمجتمع الجماهيري هو مجتمع الشركاء لا الاجراء والملكيه الناتجه عن الجهد مقدسه مصاننه لا تمس الا للمصلحه العامه ولقاء تعويض عادل .
وابناء المجتمع الجماهيري احرار من ربقه الاجره وتأكيدا لحق الانسان في جهده وانتاجه فالذي ينتج هو الذي يستهلك .

١٢ - ابناء المجتمع الجماهيري احرار من الاقطاع فالارض ليست ملكا ل احد ولكل فرد الحق في استغلالها للانتفاع بها شغلا وزراعة ورعيا مدي

حياته وحياة ورثته في حدود جهده واشباع حاجاته.

١٣ - ابناء المجتمع الجماهيري احرار من الايجار فالبيت لساكنه وللبيت حرمه مقدسه علي أن تراعي حقوق الجيران " الجار ذي القربي والجار الجنب" والا يستخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع.

١٤ - المجتمع الجماهيري متضامن ويكفل لافراده معيشه ميسره كريمه وكما يحقق لافراده مستوي صحيا متطورا وصيولا الي مجتمع الاصحاء يضمن رعاية الطفوله والامومه وحماية الشيخوخه والعجزه فالمجتمع الجماهيري ولي من لا ولي له .

١٥ - التعليم والمعرفه حق طبيعي لكل انسان فلكل انسان الحق في اختيار التعليم الذي يناسبه والمعرفه التي تروقه دون توجيه او اجبار .

١٦ - المجتمع الجماهيري مجتمع الفضيله والقيم النبيله يقدس المثل والقيم الانسانيه تطلعا الي مجتمع انساني بلا عدوان ولا حروب ولا استغلال ولا ارهاب لا كبير فيه ولا صغير كل الامم والشعوب والقوميات لها الحق في العيش بحريه وفق اختياراتها ولها حقها في تقرير مصيرها واقامه كيانه القومي وللأقليات حقوقها في الحفاظ علي ذاتها وتراثها ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعه واستخدام القوه لاذابتها في قومية او قوميات اخري.

١٧ - ابناء المجتمع الجماهيري يؤكدون حق الانسان في التمتع بالمنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحده والالفه والمحبه الاسريه والقبليه والقوميه والانسانيه ولذا فانهم يعملون من اجل اقامه الكيان القومي الطبيعي لامتهم ويناصرون المكافحين من اجل

اقامة كياناتهم القومية الطبيعية وابناء المجتمع الجماهيري يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم او جنسهم او دينهم او ثقافتهم .

١٨ - ابناء المجتمع الجماهيري يحمون الحرية ويدافعون عنها في اي مكان من العالم ويناصرون المضطهدين من اجلها ويحرضون الشعوب علي مواجهة الظلم والعسف والاستغلال والاستعمار ويدعونها الي مقاومة الامبرياليه والعنصريه ويدعونها الي مقاومة الامبرياليه والعنصريه والفاشييه وفق مبدأ الكفاح الجماعي للشعوب ضد اعداء الحرية.

١٩ - المجتمع الجماهيري مجتمع التألق والابداع ولكل فرد فيه حرية التفكير والابتكار والابداع ويسعي المجتمع الجماهيري دأبا الي ازدهار العلوم وارتقاء الفنون والاداب وضمان انتشارها جماهريا منعا لاحتكارها.

٢٠ - إن ابناء المجتمع الجماهيري يؤكدون انه من الحقوق المقدسه للانسان ان ينشأ في أسرة متماسكة فيها امومه وابوه واخوه فالانسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته الا الامومه الحقه والرضاعه الطبيعيه فالطفل تربية امه .

٢١ - إن ابناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالاً ونساء في كل ماهو انساني ولان التفريق في الحقوق بين الرجل والمرأه ظلم صارخ ليس له ما يبرره فانهم يقرون ان الرواج مشاركته متكافئه بين طرفين متساويين لا يجوز لاي منهما ان يتزوج الاخر برغم ارادته او يطلقه دون ارادتهما او وفق حكم محاكمة عادله فانه من العسف ان يحرم الابناء من أهمهم وأن تحرم الام من بيتها .

٢٢ - ابناء المجتمع الجماهيري يرون في خدم المنازل رقيق العصر الحديث

وعبيدا لارباب عملهم لا ينظم وضعهم قانون ولا يتوفر لهم ضمان وحماية يعيشون تحت رحمة مخدميههم ضحايا للطغيان ويجبرون علي اداء مهنة مذلة لكرامتهم ومشاعرهم الانسانية تحت وطأة الحاجة وسعيا للحصول علي لقمة العيش لذلك يحرم المجتمع الجماهيري استخدام خدم المنازل فالبيت يخدمه اهله .

٢٣ - ابناء المجتمع الجماهيري يؤمنون بأن السلام بين الامم كفيل بتحقيق الرخاء والرفاهيه والوثام ويدعون الي الغاء تجارة السلاح والحد من صناعته لما يمثله ذلك من تبديد لثروات المجتمعات واثقال لكاهل الافراد بعبء الضرائب وترويعهم بنشر الدمار والفناء في العالم .

٢٤ - ابناء المجتمع الجماهيري يدعون الي الغاء الاسلحه الذريه والجرثوميه والكيمياويه ووسائل الدمار الشامل والي تدمير المخزون منها ويدعون الي تخليص البشريه من المحطات الذريه وخطر نفاياتها .

٢٥ - أبناء المجتمع الجماهيري يلتزمون بحماية مجتمعهم والنظام السياسي القائم علي السطه الشعبيه فيه والحفاظ علي قيمه ومبادئه ومصالحه ويعتبرون الدفاع الجماعي سبيلا لحمايته والدفاع عنه مسئؤله كل مواطن فيه ذكرا كان ام انثي " فلا نيابة في الموت دونه" .

٢٦ - إن ابناء المجتمع الجماهيري يلتزمون بما ورد في هذه الوثيقه ولا يجيزون الخروج عليه ويحرمون كل فعل مخالف للمبادئ والحقوق التي تضمنتها ولكل فرد الحق في اللجوء الي القضاء لانصافه من أي مساس بحقوقه وحياته الوارده فيها .

٢٧ - إن ابناء المجتمع الجماهيري وهم يقدمون باعتزاز للعالم الكتاب

الاخضر دليلا للانعتاق ومنهاجا لتحقيق الحرية يبشرون الجماهير
بعصر جديد تنهار فيه النظم الفاسده ويزول فيه العسف والاستغلال .

مؤتمر الشعب العام

بالجماهيريه العربيه الليبيه

الشعبية الاشتراكية العظمي

صدرت بمدينة البيضاء يوم الاحد ٢٧ من شوال ١٣٩٧-الموافق ١٢ من

شهر الصيف "يونيو" ١٩٨٨م

رقم الايداع ١٨٠ / ٩٩

دار هائل للطباعة والنشر والتغليف
HAIEL HOUSE FOR PRINTING PUBLICATION



هذا الكتاب

دراسة تحليلية لمفهوم الدولة وأركانها الثلاثة الشعب والسلطة والاقليم وكذلك النظريات السياسية المفسرة لنشأة الدولة والتي حاولت أن تعطي مبرراً للاستبداد والطغيان رداً من الزمن.

ثم دراسة وتحليل لنظم الحكم المعاصرة على ضوء مبدأ الفصل بين السلطات الذي اتخذته النظرية النيابية أساساً للحكم وحاجزاً بين الجماهير وممارسة الديمقراطية المباشرة.

وأخيراً النظام الجماهيري والظروف التاريخية التي مهدت لمولد النظرية العالمية الثالثة عبر رحلة الانعتاق النهائي للبشرية من قيود الذل والاستعباد إلى عصر الجماهير الذي يلهب المشاعر ويبهر الأبصار.

وهو في الأساس أطروحة علمية نال المؤلف بموجبها رسالة الماجستير في العلوم القانونية بدرجة أمتياز.

الناشر